



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم  
فروع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية

بعنوان :

السياسات الاقتصادية في الدول النامية بين واقع  
العولمة المالية ومتطلبات التنمية - حالة الجزائر

إعداد المترشح: عبد الغفور مزيان

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ : 22 ماي 2019

أمام اللجنة المكونة من السادة :

رئيسا	جامعة ورقلة	أستاذ	أ.د/ غريب بولرباح
مشرفا ومقررا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر "أ"	د/ سلامي أحمد
مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ	أ.د/ بن سانية عبد الرحمان
مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ	أ.د/ شيخي محمد
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر "أ"	د/ المسعود ربيع
مناقشا	جامعة البويرة	أستاذ محاضر "أ"	د/ حيدوشي عاشور

السنة الجامعية : 2019/2018





جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم  
فروع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية

بعنوان :

السياسات الاقتصادية في الدول النامية بين واقع  
العولمة المالية ومتطلبات التنمية - حالة الجزائر

إعداد المترشح: عبد الغفور مزيان

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ : 22 ماي 2019

أمام اللجنة المكونة من السادة :

رئيسا	جامعة ورقلة	أستاذ	أ.د/ غريب بولرباح
مشرفا ومقررا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر "أ"	د/ سلامي أحمد
مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ	أ.د/ بن سانية عبد الرحمان
مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ	أ.د/ شيخي محمد
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر "أ"	د/ المسعود ربيع
مناقشا	جامعة البويرة	أستاذ محاضر "أ"	د/ حيدوشي عاشور

السنة الجامعية : 2019/2018



# إهداء

إلى أمي و أبي اللذين ينبض قلبي شغفا لذكرهما

إلى شقيقة الروح زوجتي .. وإلى ابنتي الحبيبة "شهد"

إلى شقيقي "عبد الحليم" وعائلته

إلى أخواتي اللاتي كنّ دوماً سنداً لي ..

إلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء

إلى كل من علمني حرفاً ..

و كل طالب علم ..

إليك أنت ..

.. أهدي هذا الجهد

عبد الغفور

# شكر وتقدير



بداية أحمد الله عز وجل حق حمده على أن أمانني لإتمام هذه

الأطروحة وشملني بتوفيقه وعنايته

كما أتقدم بجزيل شكري وخالص تقديري إلى كل من :

الأستاذ الدكتور : شيني ممد .. المشرف السابق الذي كان

أول من وجهني لوضع اللبنة الأولى لهذا العمل.

و الدكتور : سلامي أحمد .. الذي تفضل بالإشراف على هذه

الأطروحة ولم يبخل علي بأي دعم أو توجيه.

و أتوجه بالشكر الوافر لمن خصوا من وقتهم الثمين لسقل

هذا الجهد ليتمر ويخرج من طيات الكتابة إلى طيات القراءة..

أعضاء لجنة المناقشة الموقرين ..

وإلى كل من كان له دور من قريب أو بعيد في إنجاز هذه

الأطروحة ..



## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر والعملة المالية من جهة، وعلاقتها بالأداء التنموي من جهة أخرى. بالاعتماد على منهج البرمجة المالية في التحليل نحاول تقييم مزيج السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وكذا سلوك السياسات التنموية التي تبدو وثيقة الصلة بالتنوع الاقتصادي؛ ففي ظل العملة المالية، تُوصف تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بالمتقلبة، وهو ما لا يتناسب مع السياسات التنموية في الجزائر، التي لا يمكن أن تُقيّد إلا في المدى الطويل. تحقيقاً لهذه الغاية، تم إجراء اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للفترة من عام 1970 إلى عام 2017، بُغية فحص العلاقة بين سياسات التحرير المالي والتنوع الاقتصادي كمطلب أساسي لسياسات التنمية الاقتصادية.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أنّ تبعية الاقتصاد الوطني لريع المحروقات تجعل من أدوات السياسات الاقتصادية محدودة الأثر أمام الصدمة الخارجية المرتبطة بانخفاض أسعار المحروقات، لذا فإن مزيج السياسات المثلى في الجزائر هو ذلك الذي يسمح بتحويل ريع المحروقات إلى أصول منتجة بديلة، تساهم في خلق ديناميكية للاقتصاد تستمر بعد نفاذ المحروقات. كما توصلت الدراسة إلى أن السياسات الاقتصادية في الجزائر تبدو موجهة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ عليه، أكثر من محاولة تشكيل نموذج للنمو طويل الأجل يضمن تحولا هيكليا لصالح قطاعات الإنتاج الحقيقي. كما تظهر النتائج أن التنوع الاقتصادي في الجزائر، محدد بشكل أساسي بتدخل الدولة، من خلال الاستثمارات الحكومية، وكذا شروط التبادل الدولي، دون أن يظهر أثر معنوي واضح لسياسات التحرير المالي على تنوع الاقتصاد، وقد يتفق ذلك مع ضرورة توفر عدد من الشروط ذات طبيعة هيكلية (العتبات)، قبل أن يُصبح التحرير المالي مفيدا للتنوع الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** سياسات تنموية ؛ عملة مالية ؛ اقتصاد جزائري ؛ برمجة مالية ؛ نموذج ARDL.

## Abstract

*This study aims to analyze the relationship between the adopted economic policies and the financial globalization in Algeria in one hand, and their relationship with development performance on the other hand. The study is based on the financial programming approach in the analysis. It tries to assess the mix of macroeconomic policies in Algeria as well as the behavior of development policies which may be relevant to economic diversification. In the context of financial globalization, capital flows in short-term are characterized by volatility, which is not suitable with development policies in Algeria, it could not be restricted only in the long term. For this reason, the test of common integration was conducted in the framework of ARDL model for the period 1970 to 2017 in order to examine the relationship between financial liberalization policies and economic diversification as a basic requirement for economic development policies.*

*In this study, we concluded that the dependence of the national economy on fuel income makes the instruments of economic policy limited to the external shock associated with lower fuel prices. Therefore, the optimal mixed policy in Algeria allows the transfer of hydrocarbon rent revenues to alternative productive assets that participate to create dynamisms in economy that continues after the end of fuel.*

*The study also suggested that Algerian economic policies seem to be oriented toward maintaining economic stability, rather than trying to form a long-term model of growth that will ensure a structural transformation toward real production sectors. The results also show that economic diversification in Algeria is mainly determined by state intervention through government investments as well as conditions for international exchange, without showing the impact of financial liberalization policies on diversification of the economy. This may be consistent with the availability of a number of structural conditions, to make financial liberalization useful for economic diversification.*

**Keywords:** *development policies; financial globalization; Algerian economy; financial programming; ARDL model.*

### **Résumé:**

*Cette étude vise à analyser la relation entre les politiques économiques adoptées en Algérie et la mondialisation financière, d'une part, et d'autre part leur relation avec les résultats en matière de développement. Sur la base de l'approche de la programmation financière dans l'analyse, nous essayons d'évaluer la combinaison des politiques macroéconomiques en Algérie ainsi que le comportement des politiques de développement qui semblent être pertinentes pour la diversification économique, ce qui ne peut être déterminé qu'à long terme. À cette fin, un test d'intégration commun a été mené sur le modèle ARDL pour la période 1970-2017 afin d'examiner le lien entre les politiques de libéralisation financière et la diversification économique en tant qu'exigence fondamentale des politiques de développement économique.*

*Dans cette étude, nous avons constaté que la dépendance de l'économie nationale de la rente pétrolière, affaiblie l'immunité des instruments de politique économique vis-à-vis les chocs externe associé à la baisse des prix du pétrole, de sorte que le politique-mix optimal en Algérie permet le transfert des revenus des hydrocarbures vers des actifs productifs alternatifs, qui contribue à la création d'une dynamique à l'économie après l'épuisement du pétrole. L'étude a également révélé que les politiques économiques de l'Algérie semblent être orientées vers la stabilité économique et le maintien, plutôt que d'essayer de former un modèle de croissance à long terme qui garantira une transformation structurelle en faveur des secteurs de production réels. Les résultats montrent également que la diversification économique en Algérie est principalement déterminée par l'intervention de l'État par le biais d'investissements publics ainsi que par les conditions des échanges internationaux, sans montrer l'impact moral clair des politiques de libéralisation budgétaire sur la diversification de l'économie, ce qui peut être compatible avec la nécessité de plusieurs conditions de nature structurelle (Seuils), avant que la libéralisation financière ne devienne utile pour la diversification économique.*

**Mots-clés:** *politiques de développement, mondialisation financière, économie algérienne, programmation financière, modèle ARDL.*



## محتويات البحث

ص	العنوان
IV	الإهداء .....
V	شكر وتقدير .....
VI	ملخص .....
VIII	محتويات البحث .....
XI	قائمة الجداول .....
XII	قائمة الأشكال البيانية .....
XIII	قائمة الملاحق .....
XIV	قائمة الاختصارات والرموز .....
أ	مقدمة .....

### الفصل الأول : السياسات الاقتصادية ومتطلبات التنمية

2	تمهيد .....
2	المبحث الأول : السياسات الاقتصادية، الأهداف والأدوات .....
3	المطلب الأول : ثنائية "السوق / الدولة" وجدل السياسات التدخلية .....
13	المطلب الثاني : الإطار النظري للسياسات الاقتصادية .....
24	المطلب الثالث : صياغة أهداف السياسات الاقتصادية وعلاقتها بالأدوات .....
32	المبحث الثاني : السياسات الاقتصادية في الفكر التنموي .....
32	المطلب الأول : السياسات التنموية .....
41	المطلب الثاني : السياسات الاقتصادية في نماذج النمو الحديثة .....
45	المطلب الثالث : نماذج السياسات التنموية .....
51	المبحث الثالث : تقييم السياسات التنموية في الدول النامية .....
51	المطلب الأول : تحليل الأداء التنموي في الدول النامية (حالة الدول العربية) .....
54	المطلب الثاني : تقييم السياسات الاقتصادية في ظلّ استراتيجيات التنمية .....
59	المطلب الثالث : الأداء التنموي و حدود السياسات الاقتصادية .....
65	خلاصة الفصل .....

## الفصل الثاني : السياسات الاقتصادية وديناميكية العولمة المالية

67	تمهيد
67	المبحث الأول: ماهية العولمة المالية بين العوامل المفسرة و المظاهر
67	المطلب الأول: مفهوم العولمة المالية
72	المطلب الثاني: العوامل المفسرة للعولمة المالية
80	المطلب الثالث: مظاهر العولمة المالية
86	المبحث الثاني: أثر العولمة المالية على اقتصاديات الدول النامية
86	المطلب الأول: قراءة في حركة رؤوس الأموال وخلفياتها قبل الأزمة الأخيرة
89	المطلب الثاني: بعض الملاحظات حول حركة رؤوس الأموال
94	المطلب الثالث: الأزمة المالية العالمية وأثرها على الدول النامية
97	المبحث الثالث: مكانة السياسات الاقتصادية في الدول النامية من ديناميكية العولمة المالية
97	المطلب الأول: السياسات الاقتصادية في ظل العولمة المالية
102	المطلب الثاني: سياسات التحرير المالي بعد الأزمة الأخيرة
106	المطلب الثالث: التحرير المالي و البنية الاقتصادية الاجتماعية
109	المطلب الرابع: العودة لسياسات الكبح المالي ومستقبل العولمة المالية
116	خلاصة الفصل

## الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية في الجزائر بين مآزق الربيع وتحديات العولمة المالية

118	تمهيد
118	المبحث الأول: تحليل السياسات الاقتصادية في الجزائر
119	المطلب الأول: تحليل التطورات الأخيرة
124	المطلب الثاني: تحليل التوقعات و المخاطر
126	المطلب الثالث: التحليل بالسيناريو
129	المبحث الثاني: حدود السياسات الاقتصادية في ظل اقتصاد الربيع
129	المطلب الأول: تحليل الظاهرة الربعية و تأثيراتها على الاقتصاد الجزائري
135	المطلب الثاني: سياسات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في ظل الاقتصاد الربيعي
149	المطلب الثالث: مفارقة السياسات التنموية و ربيع المحروقات في الجزائر
174	المبحث الثالث: العولمة المالية والسياسات الاقتصادية في الجزائر
174	المطلب الأول: ملامح سياسات التحرير المالي في الجزائر
178	المطلب الثاني: مزيج السياسات في ظل العولمة المالية
181	المطلب الثالث: مفارقة السياسات التنموية والعولمة المالية في الجزائر
194	خلاصة الفصل

## الفصل الرابع: علاقة سياسات التحرير المالي بالأداء التّناموي في الجزائر

197	تمهيد.....
197	المبحث الأول : الدراسات التجريبية السابقة و المنهجية المستخدمة.....
198	المطلب الأول : الدراسات السابقة.....
202	المطلب الثاني: منهجية الدراسة والنموذج المستخدم.....
206	المبحث الثاني : التحليل الإحصائي والاقتصادي للمتغيرات المدروسة.....
207	المطلب الأول : التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرة التنوع الاقتصادي (المتغير التابع).....
211	المطلب الثاني : التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات التحرير المالي.....
223	المطلب الثالث : التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات شروط التحرير المالي.....
229	المطلب الرابع: التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات مؤشرات المراقبة (التحكم).....
	المبحث الثالث : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات ونمذجة العلاقة بين التنوع
238	الاقتصادي وسياسات التحرير المالي.....
238	المطلب الأول : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.....
243	المطلب الثاني : تحديد فترة الإبطاء المثلى وتقدير النموذج.....
245	المطلب الثالث : اختبار التكامل المشترك وتقدير معلمات الأجل القصير والطويل.....
248	المطلب الرابع : الاختبارات التشخيصية.....
254	المطلب الخامس: أهم النتائج.....
257	خلاصة الفصل.....
258	الخاتمة.....
272	المراجع.....
296	الملاحق.....

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
06	السلع العامة والسلع الخاصة	1.1
08	أنماط فشل السوق	2.1
21	مقارنة بين السياسات الاقتصادية الظرفية و الهيكلية	3.1
31	قاعدة مندل لتخصيص الأدوات للأهداف	4.1
42	دور السياسات الاقتصادية في نماذج النمو الداخلي	5.1
46	وصف نموذج السياسات التقليدية	6.1
53	أنماط النمو في الدول العربية وفقا لاعتبارات استدامة النمو من 1985-2010	7.1
73	نسبة مساهمة الرأسمال الخارجي في تسوية عجز ميزان المدفوعات لبعض الدول لسنتي 1979 و1992 (%)	1.2
76	النمو السريع للمشتقات المالية بحسب التوزيع الاقليمي خلال الفترة 1990 - 2000	2.2
79	تاريخ بدء عمليات التحرير المالي في بعض الدول	3.2
91	توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مختلف أنحاء العالم بملايين الدولارات (2005-2010)	4.2
100	معايير تصنيف التحرير المالي حسب طبيعة ودرجة الإجراءات	5.2
102	مراحل التحرير المالي للاقتصاد	6.2
112	أشكال الكبح المالي في الأنظمة المالية	7.2
122	تطور إجمالي احتياطات الصرف للجزائر من 2011 - 2016	1.3
125	مصفوفة تقييم المخاطر والأثر المتوقع	2.3
126	مقارنة بين مزيج السياسات الاقتصادية بين السيناريو المرجعي و السيناريو البديل	3.3
127	الأثر المتوقع حسب المؤشرات الأساسية لكل سيناريو	4.3
141	وضعية بنك الجزائر (2013 - 2017)	5.3
142	الوضعية النقدية للاقتصاد الجزائري للفترة (2013 - 2017)	6.3
147	تطور نظام الصرف في الجزائر	7.3
152	متوسط مساهمة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1969 - 1985	8.3
152	تحليل القطاعات الثلاث وفقا لنموذج المرض الهولندي خلال فترة الاقتصاد المدار	9.3
154	متوسط مساهمة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000 - 2009	10.3
154	تحليل قطاعات الاقتصاد وفقا لنموذج المرض الهولندي خلال فترة الازدهار الثانية	11.3
163	أهمية بناء المؤسسات والآجال اللازمة للبناء	12.3

198	وصف الدراسات التجريبية لعلاقة سياسات التحرير المالي بالنمو الاقتصادي	1.4
206	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	2.4
241	نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية	3.4
244	نتائج تقدير نموذج <i>ARDL</i>	4.4
245	اختبار الحدود	5.4
246	تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية <i>ARDL</i> - نتائج الأجل القصير	6.4
248	تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد حسب منهجية <i>ARDL</i> - نتائج الأجل الطويل	7.4
249	اختبار <i>BGLM</i> للارتباط الذاتي للبوقي من الدرجة الأولى	8.4
250	اختبار <i>BGLM</i> للارتباط الذاتي للبوقي من الدرجة الثانية	9.4
251	اختبار عدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء <i>ARCH-LM</i>	10.4
253	اختبار مدى ملائمة تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي <i>Ramsey RESET</i>	11.4

### قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
23	المربع السحري للسياسة الاقتصادية	1.1
92	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية سنة 2009 (%)	1.2
119	متغيرات مربع كالدور لسنتي 2015-2017 (%)	1.3
120	الادخار والاستثمار ورصيد الحساب الجاري <i>CAB</i> (نسبة من <i>GDP</i> )	2.3
122	تطور معدلات النمو غير النفطي والنمو النفطي في الجزائر من 2000-2022 (%)	3.3
124	معدلات نمو الاستهلاك الخاص و النمو الحقيقي في الجزائر من 2000-2015 (%)	4.3
134	لعنة الابتكار مقارنة بين الدول المعتمدة على النفط والدول المتنوعة	5.3
137	تطور وتوقعات أسعار البترول خلال الفترة 2008-2022	6.3
138	تطور مكونات ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2017	7.3
161	اتجاه مؤشر التنمية البشرية للجزائر من 1990-2018	8.3
164	حيز المنتجات	9.3
166	درجة تعقيد المنتجات كدالة لدرجة ترابطها	10.3
167	قيم مؤشر التعقيد الاقتصادي في الجزائر 2001-2016	11.3
168	صادرات الجزائر في سنة 2016	12.3

168	حيز المنتجات للصادرات الجزائرية في سنة 2016	13.3
170	عينة عن منتجات من حيز الإنتاج الجزائري لسنة 2016	14.3
171	نطاق التعقيد الاقتصادي بالتوزيع السنوي للجزائر 2016 - 1964	15.3
191	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الحساب الجاري للجزائر خلال الفترة (1970-2017)	16.3
208	تطور مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2017-1970	1.4
212	تطور سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2017-1970	2.4
214	تطور الائتمان المحلي للقطاع الخاص خلال الفترة 2017-1970	3.4
216	تطور نسبة شبه النقود في الجزائر خلال الفترة 2017-1970	4.4
219	تطور مؤشر الانفتاح المالي خلال الفترة 2017-1970	5.4
221	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2017-1970	6.4
224	تطور الكتلة النقدية (% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة 2017-1970	7.4
226	تطور التضخم (مخفض الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة 2017-1970.	8.4
230	معدل الانفتاح التجاري خلال الفترة 2017-1970	9.4
233	تطور إجمالي الاستثمار المحلي خلال الفترة 2017-1970	10.4
235	تطور الإنفاق الحكومي الجاري خلال الفترة 2017-1970.	11.4
243	تحديد فترة الإبطاء المثلى وفقا لمعيار <i>AIC</i>	12.4
252	المدرج التكراري لبواقي التقدير	13.4
254	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة	14.4

### قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1.3	أبعاد الثقافة : نطاق السلطة، تجنب الغموض لدى هوفستيد	297
2.3	نظم الصرف في الدول العربية، عام 2015.	299
3.3	الاستثمار الأجنبي المباشر و رصيد الحساب الجاري في الجزائر (1970 - 2017).	300
1.4	متغيرات الدراسة.	301
2.4	مصفوفة الارتباط الخطي لـ <i>pearson</i> بين متغيرات الدراسة.	303
3.4	نسبة مساهمة كل قطاع في الإنتاج المحلي الإجمالي و مؤشر هرشمان - هرفندال خلال الفترة (1970 - 2017).	304
4.4	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستعمال <i>ADF</i> و <i>PP</i>	305
5.4	مقارنة نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في دول مختارة خلال الفترة (1998-2017).	307

## قائمة الاختصارات والرموز

الترجمة بالعربية	باللغة الأجنبية	المختصر
<i>Autoregressive Distributed Lag</i>	<b>ARDL</b>	نموذج الانحدار الذاتي الموزعة الابطاء
<i>Banque Mondiale</i>	<b>BM</b>	البنك الدولي
<i>Commission Economique pour l'Amérique latine</i>	<b>CEPAL</b>	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
<i>Economic Complexity Index</i>	<b>ECI</b>	مؤشر التعقيد الاقتصادي
<i>Fond Monétaire International</i>	<b>FMI</b>	صندوق النقد الدولي
<i>General Agreement on Tariffs and Trade</i>	<b>GATT</b>	الاتفاقية العامة لتعريف الجمركية و التجارة
<i>l'Indice de Développement Humain</i>	<b>IDH</b>	مؤشر التنمية البشرية
<i>Mode de Destrébuton Rantier</i>	<b>MDR</b>	نمط التوزيع الريعي
<i>Massachusetts Institute of Technology</i>	<b>MIT</b>	معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا
<i>Mode de Production Capitaliste</i>	<b>MPC</b>	نمط الانتاج الرأسمالي
<i>North American Free Trade Agreement</i>	<b>NAFTA</b>	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
<i>Observatory of Economic Complexity</i>	<b>OEC</b>	مرصد التعقيد الاقتصادي
<i>Organisation Mondiale du commerce</i>	<b>OMC</b>	المنظمة العالمية لتجارة
<i>Office National de Statistique</i>	<b>ONS</b>	الديوان الوطني للإحصاء
<i>Technologies de l'Information et de la Communication</i>	<b>TIC</b>	تكنولوجيات الاعلام و الاتصال
<i>unrestricted error correction model</i>	<b>UECM</b>	نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد
<i>United Nations Department of Economic and Social Affairs</i>	<b>UNDESA</b>	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة

مقدمة



## أ- تمهيد :

دفعت التطورات السريعة التي طرأت على الاقتصاد العالمي والتحويلات العميقة المصاحبة لها، في سياق العولمة المالية، التدفقات وحركة رؤوس الأموال نحو الزيادة، فنمت بوتيرة أسرع بكثير من تدفقات التجارة الخارجية، وهي تحولات تجمع بين تحرير النظم المالية والاندماج المالي. ترتب على ذلك العديد من الآثار خاصة على الصعيد الاقتصادي الكلي ؛ فسلوك رأس المال العالمي يحفز على عدم الاستقرار، الذي يُغذي الأزمات المالية، هذه الأزمات مصاحبة لتوسع نطاق التحرير المالي في الدول النامية، لذا فإن العولمة المالية تعيد صياغة ظروف التنمية.

إن المنطق الذي كان سائدا حول مزايا النظام المالي المعولم، والذي يرى بأنه يشكل عاملا حاسما في التنمية، بفضل إعادة توزيع المدخرات العالمية خاصة لصالح الدول النامية، يحتاج للكثير من التأمل، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية بداية من 2008 ؛ فقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى عدم وجود علاقة بين الانفتاح المالي والنمو على المدى الطويل، ما يقتضي إعادة فحص الافتراضات النظرية للنموذج التنموي الذي كان مهيمنا في إطار ما يُعرف بتوافق واشنطن (تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية).

تؤكد الدروس المستفادة من التجارب السابقة، أن هذه التطورات تفرض ضغوطا وصعوبات حتمية على إدارة عملية الاندماج في العولمة المالية، والتي هي مهمة السياسات الاقتصادية بالدرجة الأولى. من المؤكد أنه في ظل الأزمة الأخيرة اضطرت بعض المعتقدات إلى التراجع، وربما في مقدمتها التحرير المالي المطلق، حيث تم استعادة بعض السيطرة على حركات رأس المال. كما أظهرت التجربة أن تدفقات رؤوس الأموال المختارة بعناية في شكل استثمار مباشر، مقترنة بنقل التكنولوجيا وفعالة بشكل ملحوظ في تعزيز التصنيع، وتسريع التحول الهيكلي (رفع مؤشر التعقيد الاقتصادي وزيادة الروابط بين المنتجات في فضاء الإنتاج).

ضمن هذا الإطار تظهر أهمية السياسات الاقتصادية، التي يمكن أن تتبناها دولة نامية في ظل العلاقة الجدلية بين التنمية والعولمة المالية، في محاولة لإعطاء مساحة كافية من النقاش حول هذا الموضوع، حيث تعبر التنمية - كتنغيرات جذرية تمس الهيكل الإنتاجي - عن محاولة لوصف ذلك الأمل في مبارحة وضعية التخلف، والتي تمثل نфия تاريخيا لظروف الحاضر. في حين أن العولمة المالية تعبر عن ظاهرة فعلية يصبح التنظير فيها من قبيل وصف الواقع.

تبين التطورات والتغيرات الحاصلة على مستوى العولمة المالية، أن كل ديناميكية للتنمية في أي من الدول النامية مضطرة للاندماج في منظومة العولمة ؛ من جهة ثانية فإن رأس المال المالي العالمي يبدو أنه غير مهتم بالإنتاج (إلا في الحد الأدنى الذي يضمن مصالحه) مادام يمكنه عبر حركاته المضاربية اقتناص أرباح تتعدى تلك المتأتية من الإنتاجية، بفضل ما أتاحتها مخرجات الثورة "المعلوماتية"، وفي ظل عدم التوافق بين الرأسمالية المالية وقطاعات الإنتاج الحقيقي فإن إغراءات النشاط المالي والسباق المسعور من أجل الربح - الذي يُجرى على إتباع سلوكيات تتعارض مع الإدارة الرشيدة - يُعرض للخطر (سواء في الدول المتقدمة أو النامية) النسيج الاجتماعي في مجمله.

في سياق العولمة المالية فإن النقاش يزداد إلحاحا خاصة حول مزيج السياسات المناسب، وكذا طبيعة هذه السياسات وكيفية تكيفها مع متطلبات الاندماج في منظومة العولمة المالية، مع كل ما يفرضه ذلك من تحديات. لقد أصبح على صانعي السياسات في الدول النامية إعادة صياغة السياسات الاقتصادية في ظل مطلبين يبدوان غير متجانسين بالضرورة : الأول يتعلق باستهداف التنمية من خلال سياسات تعمل في الأجل الطويل وتوصف بالتنموية، والثاني متعلق بالاندماج في منظومة العولمة المالية، مع كل ما يؤدي إليه ذلك من مخاطر تهدد الاستقرار الاقتصادي ومسار التنمية في هذه الدول، عبر خيارات التحرير والانفتاح المالي.

يُشير الوضع في الجزائر، أين يلعب الربيع البترولي دورا حاسما في تشكيل الاقتصاد، إلى أن ظروف عمل السياسات الاقتصادية تتسم بتعقيد أكبر، حيث تصبح هذه السياسات مُطالبه من جهة بتجاوز الاقتصاد الريعي والتحول نحو اقتصاد منتج، ومن جهة أخرى مضطرة لإدارة عملية الاندماج في ديناميكية العولمة المالية.

### ب- طرح الإشكالية :

في مركز هذه الدراسة يظهر التناقض بين إستراتيجية التنمية التي لا يمكن أن تُفيد إلا في المدى الطويل و منطق رأس المال المالي العالمي الذي يتراجع، في الواقع، نحو البحث والحصول على الأرباح (لمكافأة الدائنين و المساهمين) في أقصر الآجال. وفي هذا السياق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما مدى قدرة الدول النامية (ومنها الجزائر) على تبني سياسات اقتصادية تُمكن من تجاوز حالة التناقض بين متطلبات التنمية وديناميكية العولمة المالية؟

تحت هذه الإشكالية تندرج الأسئلة التالية :

- 1- ما مكانة السياسات الاقتصادية من مسار التنمية وما طبيعة العلاقة بينهما ؟
- 2- هل تؤثر حرية حركة رؤوس الأموال في سياق العوامة المالية على السياسات الاقتصادية ؟
- 3- كيف تؤثر العوامة المالية على مزيج السياسات الاقتصادية في الجزائر ؟
- 4- هل أن ردة فعل الاقتصاد الجزائري عبر السياسات الاقتصادية على الرهانات التي تفرضها العوامة المالية هو في صالح مسار التنمية ؟
- 5- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسات التحرير المالي والتنوع الاقتصادي في الجزائر ؟

ت- فرضيات الدراسة :

لمعالجة هذه الإشكالية تم وضع عدد من الفرضيات يمكن عرضها كما يلي :

1. تعتبر السياسات الاقتصادية حجر الزاوية في تحقيق التنمية وبالتالي فإن فعالية السياسات الاقتصادية في تحقيق الأهداف الاقتصادية ترتبط بعلاقة الأدوات بالأهداف وكيفية تحديد الأولويات ؛
2. تؤثر حرية حركة رؤوس الأموال على السياسات الاقتصادية، حيث تحد من أدواتها المتاحة وطبيعة أثر هذه الأدوات ؛
3. يبدو الاقتصاد الجزائري معزولا عن تأثير العوامة المالية على مزيج السياسات الاقتصادية ؛
4. تدابير السياسات الاقتصادية في الجزائر غير قادرة على الاستفادة من الاندماج في منظومة العوامة المالية لصالح التنمية لعدم تحقيق الشروط المسبقة ؛
5. توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسات التحرير المالي والتنوع الاقتصادي في الجزائر.

ث- مبررات اختيار الموضوع :

ثمة أسباب متعددة دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع و البحث فيه - جهد استطاعتي - دون غيره من المواضيع. و تكمن فيما يلي:

- الاهتمام المتزايد الذي حظي ومازال يحظى به حاليا من طرف الكثير من الخبراء والاقتصاديين خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة ؛
- قلة الدراسات والأبحاث الأكاديمية على المستوى العربي التي عالجت هذا الموضوع ؛
- التطورات الحديثة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الأخيرة وضرورة الاستفادة من مصادر بديلة قد تتيحها سياسات التحرير المالي في ظل العولمة المالية.

### ج - أهداف الدراسة :

- تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة الواردة بصفة أساسية في الإشكالية، واختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة، وهي باختصار تتمثل فيما يلي :
- التمكن من أدوات التحليل وتوسيع المعارف والخبرة في مجال يُعتبر من المجالات المهمة والضرورية للاقتصاد (خاصة في الجزائر) ؛
  - تقديم معلومات إضافية نظرية وأخرى تطبيقية عن الموضوع محل البحث، وتوفير مصدر مهم ومرجع يساهم في إثراء الحقل المعرفي العربي في مجال السياسات الاقتصادية.

### ج- أهمية الدراسة :

- يمكن إدراك أهمية الدراسة من خلال النواحي التالية :
- الاهتمام الواسع الذي حظي به في عدد من المؤتمرات والتقارير والدراسات، وتأكدت هذه الأهمية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي فتحت مجالا واسعا للنقاش حول واقع ومستقبل الدول، سواء المتقدمة أو المتأخرة في ظل العولمة المالية ؛
  - التحول التدريجي والمتسارع من التدويل إلى العولمة الذي أصبحت فيه الحدود متلاشية والمسافات أقرب، وبرز فاعلين جُدد على ساحة الاقتصاد العالمي في ظل أممية رأس المال التي تجاوزت البعد الوطني وأصبحت المصالح هي الرباط الأوثق. من خلال هذا الفهم فإن قيام مشروع تنموي وطني أصبح يتطلب نقاشا وتحليلا أعمق وأدق من أجل فهم الظروف الخاصة، التي تؤثر في هذا المشروع التنموي ؛

- تساعد الدراسة في بيان أثر مظاهر العولمة المالية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية، وفي وضع إستراتيجية وسياسات تمكن من التفاعل الايجابي مع الرهانات التي تفرضها العولمة المالية، والتي تمثل الشروط الموضوعية التي تتم في إطارها عملية التنمية ؛
- كما تتبلور أهمية الدراسة في محاولة تفكيك الأزمة الجزائرية وتفسير أسباب تعثر المشروع التنموي في الجزائر وتجاوز "الدولة الريعية"، من خلال تحليل السياسات الاقتصادية المنتهجة، ومحاولة تقديم لبعض الأطروحات التي قد تساعد على تجاوز هذا الوضع.

### خ- حدود الدراسة:

بغية دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المسطرة، تم رسم حدود الدراسة على النحو التالي:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على السياسات الاقتصادية خاصة التنموية، مع التركيز على أثر سياسات التحرير المالي في سياق العولمة المالية على التنوع كمطلب أساسي لهذه السياسات.
- **الحدود المكانية:** تم حصر الحدود المكانية لموضوع الدراسة على حالة الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** اعتمدنا في معالجة البحث على الفترة (1970-2017)، وهي تغطي أقصى فترة مشمولة في المصادر السابقة للبيانات لكل متغيرات الدراسة.

### د- منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في إطار ربط التحليل النظري بالواقع الميداني، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج كونه يتوافق ومُكِّن من فهم مشاكل التنمية في الدول النامية، كما يعطي صورة أقرب وأكثر تبريرا للواقع. إلى جانب اعتماد أدوات الاقتصاد القياسي في تناول علاقة سياسات التحرير المالي بالتنوع الاقتصادي، بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي *EViews10*.

### ذ- مصادر بيانات الدراسة :

اعتمدت الدراسة على عدة مصادر للبيانات، وذلك للوصول إلى بيانات أكثر دقة، من هذه المصادر: الديوان الوطني للإحصائيات من خلال موقعه على الإنترنت، ومن خلال الدوريات التي يصدرها. بالإضافة إلى

تقارير بنك الجزائر، وتقارير صندوق النقد الدولي، وعلى قاعدة بيانات البنك الدولي حول مؤشرات التنمية في العالم (*World Development Indicators*). كما اعتمدت الدراسة على الكتب والمراجع والنشرات الاقتصادية والدوريات سواء كانت عربية أو أجنبية، ورسائل الدكتوراه المنشورة وغير المنشورة، بالإضافة إلى مواقع بحثية أكاديمية من الشبكة العنكبوتية.

### ر- هيكل الدراسة :

للإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، مع مراعاة ترابط الأجزاء وتجانسها وتكامل الأفكار والتسلسل بحيث :

يهتم الفصل الأول بالإطار النظري للسياسات الاقتصادية والتدخل الاقتصادي للدولة عبر جملة من الأطروحات النظرية المتعلقة بالمفهوم، وكذا الممارسات العملية في الدول النامية، حيث تم تقديم تفصيل للسياسات الاقتصادية وتصنيفاتها المختلفة وكيفية صياغة النماذج المتعلقة بها، وعلاقة الأهداف بالأدوات، وهذا في المبحث الأول. تطرق المبحث الثاني للسياسات الاقتصادية في الفكر التنموي، بالتطرق لمفاهيم التنمية والتخلف وكذا السياسات الاقتصادية في نماذج النمو الداخلي، من خلال علاقتها بالعوامل الداخلية وكذا العوامل الخارجية، وصولاً لنماذج السياسات التنموية من خلال التمييز بين النموذج التقليدي والنموذج غير التقليدي. أما المبحث الثالث والأخير فقد حاول عرض أهم الممارسات العملية في الدول النامية، فتناول تحليل الأداء التنموي في الدول النامية ثم تقييم السياسات الاقتصادية في ظل استراتيجيات التنمية، وفي النهاية يختتم الفصل بالتطرق لعلاقة السياسات الاقتصادية بالأداء التنموي وحدود السياسات الاقتصادية في الدول النامية.

في حين يهتم الفصل الثاني بالعمولة المالية والسياسات المتعلقة بها. في المبحث الأول، يتم التطرق لأهم العوامل المفسرة والمسرعة للعمولة المالية، ما يمكن من فهم آثار هذه الأخيرة ومظاهرها، إن على صعيد النظام المالي الدولي أو على مستوى الدولة النامية. ويدرس المبحث الثاني أثر العمولة المالية على الدول النامية من خلال قراءة لحركة رؤوس الأموال، ثم التطرق لأثر الأزمة المالية العالمية، في إطار العمولة المالية، على الدول المعنية. وفي المبحث الأخير يحاول التعرف على مكانة السياسات الاقتصادية من ديناميكية العمولة المالية باستعراض سياسات التحرير المالي مقابل سياسات الكبح المالي كأحد ردود الفعل على الأزمة الأخيرة، في إطار ما يُعرف بالسياسات الاقتصادية الكلية الاحترازية (أو التحوطية).

أما الفصل الثالث فيتناول حالة الجزائر من خلال دراسة السياسات الاقتصادية في ظل الطبيعة الريعية للاقتصاد وتأثير العولمة المالية. يُقدم المبحث الأول تحليلاً للتطورات الأخيرة في الاقتصاد الجزائري، على مستوى الاستقرار الاقتصادي وكذا على مستوى التطورات الهيكلية، مع عرض مزيج السياسات والنتائج المتوقعة حسب كل سيناريو، وذلك بالاعتماد على منهج البرمجة المالية. أما المبحث الثاني فيُسلط الضوء على ظاهرة الريع في الاقتصاد الجزائري وتأثير هذه الظاهرة على كل من السياسات الاقتصادية الكلية وكذا على السياسات التنموية. بالمثل يحاول المبحث الثالث دراسة طبيعة الآثار المرتبة على السياسات الاقتصادية في الجزائر وذات الصلة بالعولمة المالية، ويتعلق الأمر بالسياسات الكلية وكذا السياسات التنموية.

تطرق الفصل الرابع للعلاقة بين سياسات التحرير المالي والتنوع الاقتصادي، في محاولة لإيجاد دلائل تجريبية لتأثير هذه السياسات على التنوع كمطلب أساسي للتنمية في الجزائر (خاصة في الظروف الحالية)، وقد تم في المبحث الأول استعراض الدراسات السابقة التجريبية في الموضوع وكذا المنهجية المستخدمة. أما المبحث الثاني فتم فيه حصر متغيرات الدراسة بالإضافة إلى التحليل الإحصائي والاقتصادي للتطورات التي عرفتتها هذه المتغيرات. ويتم في المبحث الثالث اختبار العلاقة طويلة الأمد بين سياسات التحرير المالي والتنوع الاقتصادي، وهذا باستخدام اختبار التكامل المشترك وفق نموذج الفجوات الزمنية الموزعة الابطاء *ARDL*، وفي الأخير استعراض ومناقشة لأهم النتائج المتوصل إليها.

#### ز - مرجعية الدراسة :

لقد تم الرجوع إلى الأدبيات من أبحاث علمية للتعرف على الجهود والدراسات السابقة ذات الصلة، وإن هذه الدراسات قد تناولت موضوع الدراسة من جوانب مختلفة، نذكر منها ما يلي :

- عيجولي خالد، " انعكاسات العولمة المالية على سياسات التنمية في الدول العربية"، 2015 :

تطرقت الدراسة لمفهوم العولمة المالية على أنها الظاهرة المهيمنة على الاقتصاد العالمي، وتحليل انعكاساتها (خاصة السلبية) على سياسات التنمية الاقتصادية، حيث أن أدواتها لم تعد بنفس الفعالية كما كانت في السابق. وتشير إلى وجود تحديات جديدة تفرضها العولمة المالية على صانعي السياسات، تتعلق بما هو متاح من هذه الأدوات، ومدى مقدرة هذه الأخيرة على الوصول إلى النتائج المنتظرة. وقد ركزت الدراسة على ثلاث دول هي :

الأردن، الإمارات والجزائر. وقد توصل الباحث إلى وجود تأخر في القطاع المالي في الجزائر مقارنة بالإمارات وحتى الأردن، وهو ما يصعب من مهمة السياسات في الاقتصاد الجزائري، إلى جانب صعوبات أخرى مرتبطة بالإصلاحات الهيكلية، وضعف أداء البورصة وهو ما يحد من أدوات السياسات النقدية.

• عماني لمياء، "وضع الدولة الوطنية الراهن في الدول النامية في ظل العولمة المالية"، 2011 :

تناولت الباحثة موضوع الدولة الوطنية وعلاقتها بالرأسمالية، حيث بينت أن هذه العلاقة تميزت بتوظيف الدولة كأداة في خدمة المصالح الرأسمالية عبر مختلف مراحل التطور الرأسمالي وصولاً إلى رأس المال المالي مرحلة العولمة، أين يقدم الخطاب النيوليبرالي كخطاب مهيمن يبرر سلوكيات رأس المال العالمي. وخصت بالذكر الدولة الجزائرية كدولة حديثة تشكلت على الانقراض الاستعمارية مع تحليل نمط الدولة والطبقات المكونة للمجتمع، وإبراز مكانة البرجوازية الوطنية من مشروع التنمية. كما تطرقت إلى بناء و طبيعة الاقتصاد الجزائري وقدمت تحليلاً نقدياً للأوضاع السائدة في ظل التحديات التي تفرضها العولمة المالية.

• *Ayhan Kose, Eswar Prasad, Kenneth S Rogoff Shang-Jin Wei "Financial Globalization and Economic Policies ", 2009 :*

تطرقت هذه الدراسة للعلاقة بين العولمة المالية والسياسات الاقتصادية، حيث توضح أن العلاقة بين التكامل المالي والسياسات الاقتصادية مسألة معقدة، وتؤكد على أن سياسات الاقتصاد الكلي شرط مسبق لضمان تحقيق الاندماج المالي الفاعل. ترى الدراسة أن عملية فتح حساب رأس المال هو أمر لا مفر منه، بصرف النظر عن نظام مراقبة رأس المال، وتقتصر أن يقوم صانعو السياسات بخطوة إدارة عملية التكامل المالي بفعالية بدلاً من محاولة التأخير أو الدفع ضد هذه الحتمية، على أن تتم عملية فتح حساب رأس المال بشكل تدريجي، وأن تسبقها توفير الشروط الداعمة الأساسية (خاصة إصلاحات القطاع المالي المحلي وزيادة المرونة في أسعار الصرف)، مع الأخذ بعين الاعتبار المنافع الجانبية للتكامل المالي، حيث يتم إعداد نهج للتحرير المتحكم فيه، يمكن أن يولد منافع مستهدفة مع التقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة به. توصلت الدراسة إلى أنه من الصعب الحصول على نتائج واضحة لأثر السياسات الاقتصادية في تشكيل النمو والاستقرار في ظل التكامل المالي من بيانات الاقتصاد الكلي. ويمكن أن توفر الدراسات المستندة إلى بيانات الحالات الجزئية (الصناعات والشركات) إطاراً أكثر وضوحاً للسياسات الاقتصادية في تحقيق فوائد التكامل المالي.



- أحمد الكواز، " مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية"، جانفي 2007 :

استهدفت الدراسة محاولة الإجابة عن تساؤل : هل مشاكل الدول النامية نابعة أساسا من السياسات الاقتصادية، أم أنها متعلقة بعوامل أخرى خارج السياسات ؟ توصل الباحث إلى أنه بالرغم من أهمية السياسات الاقتصادية في التأثير على الأداء التنموي، إلا أن هناك شروطا وعوامل قد تحد من طبيعة هذا التأثير، وهي عوامل ذات طبيعة هيكلية ومؤسسية بالدرجة الأولى، وبالتالي فإنه كلما تم الأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل، كلما زادت كفاءة السياسات الاقتصادية.

- عبد الله منصور، "السياسات النقدية والجبائية لمواجهة إنخفاض كبير في الصادرات - حالة اقتصاد صغير مفتوح"، 2006 :

تنطلق هذه الدراسة من طبيعة تفاعل اقتصاد صغير مفتوح مع حالة تدهور في شروط التبادل، وتظهر الاشكالية في رد فعل السياسات الاقتصادية لاستعادة التوازن (الداخلي والخارجي)، حيث تقدم الدراسة أطروحة أساسية تتلخص في كون السياسة الاقتصادية المثلى في الجزائر هي التي تمكن من تحويل ريع المحروقات إلى أصول منتجة بديلة تحقق استدامة للدخل، وانصافا للأجيال القادمة. كما توصلت إلى ضرورة تحقيق مزيج سياسات اقتصادية تتسم بالمتانة، والاستمرارية مع معاملة المحروقات كثروة وليس كدخل، والحذر من التركيز على القطاع النفطي على حساب قطاعات الانتاج الحقيقي.

- مقالات وكتب الباحث الأكاديمي رمزي زكي، و الذي تناول ظاهرة العولمة المالية في عديد المناسبات خاصة كتاب "العولمة المالية" بالإضافة إلى "تدويل رأس المال" و مواضيع عديدة متعلقة بالتنمية.
- أفكار الدكتور رشيد بن ذيب والتي ضمنها في عديد المقالات والكتب، وفي مقدمتها الكتاب الموسوم " *L'Etat rentier en crise* (الدولة الريعية في أزمة)، حيث اهتم فيه بأزمة الدولة الريعية الجزائرية، وقدم تفسيراً شيقاً لعدد من المفارقات التي ميزت الاقتصاد الجزائري عبر المراحل التي عرفها هذا الأخير وصولاً لمرحلة العولمة، كما تناول مواضيعاً حساسة تتعلق بسلوك الدولة الريعية الذي يبقى التشكيلة الاجتماعية الجزائرية على حالها.

ويبقى أن ما يميز هذه الدراسة هو التطرق لأثر العولمة المالية على مزيج السياسات في الجزائر مع تناول هذه السياسات كوحدة واحدة (أو كمزيج) وليس بالتركيز على جزء يصف عمل أحد أدواتها، وهو ما يُعتبر موضوعا جديدا في حد ذاته - في حدود علم الباحث -، مع استعمال التحليل بالسيناريو من خلال عرض التوقعات لغاية سنة 2022، ومحاولة إعطاء مقارنة لأداء اقتصاد ريعي في ظل العولمة المالية.

### س- صعوبات الدراسة :

- التغيير والتجدد المستمر في المعطيات المتعلقة برصد الواقع، الشيء الذي ينتج عنه صعوبة في ربط الأحداث والممارسات والواقع الإجرائي عموما بالتحليل النظري، خاصة في ظل الأزمة المالية 2008 - 2009 وحالة الركود الاقتصادي العالمي التي تلتها ؛
- النقص في المعطيات الكمية المتعلقة بحالة الجزائر من مصادر وطنية داخلية ومن خلال المواقع الدولية، واستحالة الولوج للبعض منها، نتيجة لعدم وجود عقد بين المنظمات التي تتيح المعطيات والهيئات المكلفة بالبحث العلمي في الجزائر، وعدم وجود بيانات خاصة بالسياسات الهيكلية ؛
- صعوبة قياس بعض المفاهيم والاختلافات النظرية المتعلقة بها.

**الفصل الأول :**

**السياسات الاقتصادية**

**ومتطلبات التنمية**

## تمهيد:

تشكل السياسات الاقتصادية محورا عمليا من محاور الاقتصاد الكلي، وقد شهدت الأدبيات في هذا المجال تطورا كبيرا مرافقا للتحويلات والممارسات، التي شهدتها الاقتصاد على مستوى الدول (منفردة) وكذا على مستوى الاقتصاد العالمي (ككل). طورت النظرية الاقتصادية العديد من أدوات التحليل والنماذج، التي تسمح لصانعي السياسات ومتخذي القرارات من إيجاد حلول لمختلف المشاكل التي يواجهها الاقتصاد، والمرتبطة أساسا بالاستقرار الاقتصادي في المدى القصير وكذا الاختلالات الهيكلية والتدخل اللازم على المدى الطويل.

للتفصيل أكثر في ماهية السياسة الاقتصادية ومختلف المسائل المرتبطة بها، تم تقسيم هذا الفصل لثلاث مباحث ؛ يتناول الأول أهم العناصر التي تتعلق بالجدل (القديم - الحديث) حول تدخل الدولة بين كون هذا التدخل يكون كردة فعل لما يسمى إخفاق السوق، أو كجهد واع مبادر لقيادة عملية التنمية ؛ ثم تقديم صورة للسياسات الاقتصادية عبر عدد من التقسيمات المنهجية من وجهة نظر جانبي التوازن (أي العرض والطلب) ثم من وجهة نظر الأدوات وكذا الآجال التي تتم فيها والأهداف، وصولا إلى العلاقات التي تربط الأهداف ببعضها وكذا علاقة الأهداف بالأدوات من خلال التطرق لمزيج السياسات الاقتصادية. يهتم المبحث الثاني بالسياسات الاقتصادية التنموية من خلال التطرق بداية لمفهوم التنمية، ثم تطور مفهوم السياسات التنموية وكذا أهم السياسات الاقتصادية والنماذج ذات الصلة المتعلقة بالنمو والتنمية. أما المبحث الثالث، فيقدم تحليلا لواقع هذه السياسات وعلاقتها بالأداء التنموي في الدول النامية.

## المبحث الأول : السياسات الاقتصادية، الأهداف و الأدوات

يقدم هذا المبحث عرضا لمختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالسياسات الاقتصادية، بداية من الجدل الدائر حول تدخل الدولة في ظل ثنائية السوق / الدولة ثم يقدم إطارا نظريا يسمح بفهم شامل لهذا الموضوع بالتطرق للتصنيفات المختلفة التي تخدم التحليل في إطار النظرية الاقتصادية، كما يقدم صياغة السياسات في الممارسة العملية من خلال عدد من الاعتبارات التي تتعلق بالعلاقة المتبادلة بين الأدوات والأهداف بما يسمح بتشكيل مزيج السياسات الاقتصادية.

## المطلب الأول : ثنائية "السوق / الدولة" وجدل السياسات التدخلية:

عرف مفهوم تدخل الدولة العديد من التطورات على مستوى الفكر، كما على مستوى الممارسات وطبع ذلك العديد من المحطات والمحددات، مما دفع بالنقاش و الجدل النظري حول طبيعة وكيفية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى الظهور من جديد والذي صار مع مرور الوقت نقاشا لا مفر منه.

أحد أهم المحطات التي لعبت دورا حاسما في تشكيل هذا المفهوم كما يتم تقديمه اليوم، وقدم الأدوات اللازمة ليصبح في موضع التنفيذ : أزمة الكساد العظيم 1929 ومساهمات *J.M.Keynes* معبرا عنها في تحفيز الطلب الفعال لتحريك النشاط الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار. عرفت سنوات الثمانينات نهاية الجدل التقليدي حول الدور الاقتصادي للدولة بتتويج الرؤية النيوليبرالية عقب أزمة الدولة الراعية ليعود الحديث مجددا عن ضرورة تدخل الدولة (بسبب التحولات الاقتصادية والتجارية للعملة ) على الصعيد الفكري والأكاديمي كما على الصعيد البراغماتي. مما يقتضي إعادة الاعتبار لوظيفة الضبط من خلال إعادة النظر في أطر و أشكال تدخل الدولة.

ورغم أن الجدل حول تدخل الدولة بالمعنى التقليدي (التدخل أو عدم التدخل) لم يعد مطروحا اليوم (على الأقل كما كان في السابق)، إلا أنه لا يزال يدور الكثير من النقاش حول حجم هذا التدخل ودوافعه ومآلاته فقد اصطف الاقتصاديون حول فريقين : فريق يرى تدخل الدولة كحالة غير طبيعية ناشئة عن إخفاق السوق ؛ وفريق ثان يرى تدخل الدولة كفعل واع عبر سياسات انتقائية تستهدف قيادة التنمية.

## الفرع الأول : تدخل الدولة كرد فعل لفشل السوق

تتبلور أفكار هذا الاتجاه – رغم الاختلافات الموجودة في التحليل والقناعات التي قد تبدو متناظرة، أحيانا – في سياق أساسي هو الإيمان بمبادئ نظام السوق ويشمل طيفا واسعا من المدارس والاقتصاديين بداية من ما يعرف بالحد الأدنى للتدخل الحكومي (*Adam Smith, Von Hayek, Milton Friedman*) أو ما يطلق عليه حد التدخل الكلاسيكي (*Tanzi, 2000*)<sup>1</sup> ويستند في ذلك إلى فكرة مفادها أن هذا التدخل يؤدي إلى

<sup>1</sup> عبد الله شحاته خطاب (2008)، دور الدولة والنظرية الاقتصادية – الدروس المستفادة للحالة المصرية، مؤتمر حول دور الدولة في الاقتصاد المختلط، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، مصر، بتاريخ 12-13 أبريل، ص 4.

تشويه الأسواق وجعلها غير قادرة على إعطاء صورة واضحة على ندرة السلع وتكلفتها الحقيقية، بالإضافة إلى إثقال كاهل الأفراد بالضرائب وإثقال كاهل الدولة بالنفقات التي توصف بالتزايد المستمر. كما تم تفسير هذا التزايد المستمر في الانفاق الحكومي (وبالتالي تدخل الدولة) من خلال الأعمال التي قدمها كل من : أدولف فاجنر (A. Wagner)، بيكوك (A.T.Pecock) و وايزمان (J. Wiseman).

كما نجد أيضا تيار المدرسة الكينزية (John R. Hicks, James Tobin, Franco Modigliani) والكينزية الجديدة (Joseph Stiglitz, George Akerlof, Alan Blinder)، الذي عارض فكرة الحد الأدنى لتدخل الدولة. وأظهر التطبيق الفعلي لمفهوم الحد الأدنى أنه تعدى حدود التنظير بمراحل. مما قد يعني أن حجم الحد الأدنى قد نما مع التطور المجتمعي على الصعيد المحلي وكذا التطورات في سياق عالمي وهو اليوم أكثر وضوحا خاصة في ظل العولمة المالية.

ثم نجد إسهامات أدبيات الرفاهية الاقتصادية، التي ركزت على الفشل السوقي عندما يصبح السوق غير قادر على تخصيص الموارد بكفاءة مما يؤثر على رفاه المجتمع. ويرتبط مفهوم الرفاه وفقا للاقتصاد الكلاسيكي الحديث بثلاث عناصر؛ مذهب النفعية، مبدأ الرفاه وكفاءة باريتو. في التصور النفعي، يعرف الرفاه على أنه إرضاء لتفضيلات الشخص (المنافع). فهو حالة ذهنية تنجم عنها أفعال مستقلة يقوم بها أفراد لتلبية تفضيلاتهم. مع التطورات التي عرفها اقتصاد الرفاه - الذي أصبحت غايته تقديم توصيات للسياسات العامة في كيفية تحقيق الخير الاجتماعي - تم وضع مؤشر عددي للرفاه الاجتماعي في كل حالة اجتماعية ممكنة، وقد تطورت هذه الأفكار إلى مقارنة لتقويم السياسات العامة تركز على النتائج والانجازات القابلة للقياس<sup>1</sup>. وقد شاع مع ذلك تركيز الاقتصاديين على الكفاءة (كمفهوم قابل للقياس) خاصة وفق التصور الذي قدمه باريتو Pareto أو ما يطلق عليه كفاءة التوزيع allocative efficiency، التي ترى بأن الرفاه يزداد فقط، إذا ازداد رفاه أي فرد في المجتمع دون أن يتراجع رفاه فرد آخر.

ووفقا للأدبيات الكلاسيكية الحديثة فإن تحقيق الرفاه الاجتماعي يقع على عاتق آليات السوق، لكن بات واضحا أن هذه الآليات تحقق في عدد من الأحيان على صعيدين : الأول يتعلق بالكفاءة (وجود حالات لا يكون فيها السوق كفاء وفقا لأمثلية باريتو) والثاني يتعلق بعدالة التوزيع .

<sup>1</sup> ماري دالي (2015)، الرفاه، ترجمة : عمر سليم التل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ص ص 29-31.

ضمن هذا السياق، نجد أدبيات الرفاهية الاقتصادية تركز على مفهوم الفشل السوقي على الصعيد الأول وهو الكفاءة (دون التطرق لفكرة العدالة في التوزيع)، ويشير هذا المصطلح إلى الحالة التي يكون فيها تخصيص الموارد والسلع بواسطة الأسواق غير كفاء. ويحدث فشل السوق مقابل الوضع الأمثل لباريتو *Pareto optimality* (الذي يشير إلى الحالة التي يكون فيها أي مكسب لطرف لا بد أن يقابله خسارة لطرف آخر) ويتعلق ذلك بأربع حالات:

### أولاً : السلع العمومية :

أحد المواضيع التي ارتبطت تقليدياً بفشل السوق هو السلع العمومية، وقد تطرق الاقتصاديون للسمات المميزة للسلع العمومية عن تلك الخاصة من خلال عدم قابلية الاستبعاد (أنظر جدول رقم 1.1)، فاستهلاكها من أحد الأفراد لا يجرم الآخرين من الانتفاع بها (*Wolfespesger A.*)؛ بل أن منع أفراد أو مجموعة منها قد يتطلب تكاليف مرتفعة وتعترضه موانع سياسية وإجتماعية. كما تتميز بتلبية حاجات عدد من الأفراد في نفس الوقت (*G. Myles*). وقد اهتم البعض الآخر بالمصاعب المتعلقة بإنتاج السلع العمومية (*David Hume*, 1739) وكذا فشل السوق في توفير هذه السلع حيث تظهر مشكلتين أساسيتين<sup>1</sup>:

- مشكلة الفارس المستقل أو الحر *Free Rider* ويطلق المصطلح على المسافر الذي يستفيد من وسيلة النقل الجماعية دون مقابل *Le passager clandestin*، وسبب ذلك هو أن الفرد يستهلك السلعة العمومية دون رغبته أو أنه لا يملك الدافع لسداد حصته من التكلفة ما دام يمكنه تعظيم منفعته دون دفع المقابل لذلك، فمن مصلحته (الفرد الذي يوصف بالعقلانية) عدم المشاركة وتوفير جهده ووقته وماله، مادام الآخرون يدفعون وهو يستفيد من السلع العمومية.
- المشكل الثاني هو عدم الكشف عن تفضيلات الأفراد: فمن عادة مستهلك السلع العمومية عدم الكشف عن تفضيلاته وهو ما يحدث عدم توازن العرض والطلب. يفسر ذلك بعدم تناظر المعلومات فالأفراد يحاولون إعطاء معلومات خاطئة مخالفة لما ينوون القيام به. وفي حالة السلع العمومية المحضة

<sup>1</sup> صرامة عبد الوحيد (2007)، تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق - حدوده ومداه، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 82 ص 83.

التي تتميز بعدم قابلية الاستبعاد فإن الفرد غير مضطر للتعبير عن تفضيلاته ليتمكن من الاستهلاك وبالكمية المرغوبة.

### جدول رقم (1.1) : السلع العامة والسلع الخاصة

سلع غير تنافسية	سلع تنافسية	
شبكات و سلع النوادي	سلع خاصة	القابلية للاستبعاد
سلع عامة محضة	سلع عليها تنافس لكنها متاحة للجميع	عدم القابلية للاستبعاد

Source : Gabas, J. & Hugon, P. (2001), *Les biens publics mondiaux et la coopération internationale*, L'Économie politique, vol. no 12, no. 4, p 20.

#### ثانيا : الآثار الخارجية :

تنشأ الآثار الخارجية عندما تكون بعض الآثار الجانبية لعمليات الانتاج أو الاستهلاك غير مشمولة بأسعار السوق. يقصد بالخارجيات *Externalities* تلك الآثار الاقتصادية (سلبية كانت أو إيجابية) التي إما أن تستفيد منها أو تضر وحدة اقتصادية (مستهلك أو منتج) نتيجة تصرفات قامت بها وحدات أخرى، على سبيل المثال تلوث مياه الشرب نتيجة مخلفات المصانع. عادة ما يكون تدخل الدولة مرتبطا بالخارجيات السلبية. وبشكل عام تعرف الخارجيات وفقا لآتجاهين<sup>1</sup>:

الاتجاه الأول، يركز على آثار الخارجيات، حيث يعرفها (*Schotter. A*) على أنها : " تكلفة أو ربح ناتج عن نشاط إنتاجي أو استهلاكي لعون اقتصادي ما والذي يؤثر على عون آخر". مع كون هذا التأثير لا يخضع لنطاق السوق أو جهاز الأسعار (*Nordhaus, Samuelson*).

أما الاتجاه الثاني فيركز على أسبابها، حيث تركز على غياب القدرة على حماية حقوق الملكية ( *Delas. JP, Whyne. D*) وبذلك فإن تبادل السيطرة على السلع والخدمات لا تخضع لتنظيم السوق، باعتبار أن حق السيطرة هو وليد حق الملكية.

<sup>1</sup> صرامة عبد الوحيد، مرجع سبق ذكره، ص 100، ص 101.



### ثالثا : السلوك غير التنافسي :

ينبغي نهب حرية الأسواق على مجموعة من الشروط المسبقة التي تجد أصلها في نظرية المنافسة التامة و أحد أهم هذه الشروط : توفر عدد كبير من المنتجين وعدد كبير من المستهلكين، حيث تحتكم قراراتهم للمؤشرات السعرية إلا أننا في الواقع لا نجد ذلك ؛ حيث تظهر عادة احتكارات مختلفة، ما يجعل من أحد الأطراف في السوق يتمتع بمراكز قوة تمنع غيره من الاستفادة من مكاسب التجارة<sup>1</sup>.

تعتبر المنافسة غير التامة (أي الاحتكارية) عن الحالة التي يمكن أن يؤثر فيها أحد الأطراف على السعر وتختلف درجاتها باختلاف نوع المنتج ومن قطاع لآخر. ويرتبط السلوك غير التنافسي عادة بمجالين<sup>2</sup> :

- في حالة وجود اقتصاديات الحجم *Les économies d'échelle* حيث تكون المؤسسات الكبرى قادرة على بيع منتوجات ذات جودة عالية بسعر أقل، مقارنة بالمؤسسات الصغيرة التي تصبح غير قادرة على المنافسة لكون السعر أقل من تكلفتها المتوسطة وبالتالي تنسحب من السوق ليصبح احتكاريا ؛

- في حالة وجود حواجز تشريعية وإدارية تعوق دخول مؤسسات جديدة للسوق وقد تكون هذه العوائق مرتبطة بالتحكم في التكنولوجيا العالية مثل صناعة الطائرات وهو مالا يكون في متناول الكثيرين.

تؤدي الأشكال الاحتكارية للسوق إلى تخصيص غير أمثل للموارد ينعكس ذلك على مستوى الرفاهية الذي يتحقق للمجتمع (بانخفاض رفاهية الأفراد) وتعطيل قدرات البلد بالإضافة للآثار السلبية المحتملة على البحث والتقدم التكنولوجي.

### رابعا : عدم تناظر المعلومات :

تفترض اليد الخفية أن لدى المشتريين والبائعين معلومات كاملة عن السلع والخدمات التي يبيعونها أو يشترونها. لكن في الواقع نجد خلاف ذلك، لذا يصبح السؤال المطروح هو : ما مدى الضرر الناجم عن الابتعاد عن المعلومات الكاملة ؟ في بعض الأحيان تكون الخسارة ضئيلة كما قد تكون كبيرة. إحدى المهمات التي تقع

<sup>1</sup> أحمد الكواز (2008)، إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة، جسر التنمية، العدد 69، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 2، ص 3.

<sup>2</sup> صرامة عبد الوحيد، مرجع سبق ذكره، ص 112.

على عاتق الدولة هي التعرف على المجالات التي يكون فيها نقض المعلومات أمراً مهماً وإيجاد العلاج الملائم لذلك<sup>1</sup>. ويمكن تلخيص أوجه فشل السوق في الجدول الموالي :

جدول رقم (2.1) : أنماط فشل السوق

أنماط تدخل الدولة	البيان	أنماط فشل السوق	
الضرائب و الاعانات التشريعات استخدام السياسات البيئية	<ul style="list-style-type: none"> <li>تكاليف الانتاج الخارجية : التكاليف الاجتماعية الحدية أكبر من التكاليف الحدية</li> <li>منافع الانتاج الخارجية التكاليف الاجتماعية الحدية أقل من التكاليف الحدية</li> <li>تكاليف الاستهلاك الخارجية المنافع الاجتماعية الحدية أكبر من المنافع الحدية</li> <li>منافع الاستهلاك الخارجية المنافع الاجتماعية الحدية أقل من المنافع الحدية.</li> </ul>	الآثار الخارجية	عدم الكفاءة
تشجيع الأنشطة النافعة	<ul style="list-style-type: none"> <li>عدم القابلية للاستبعاد</li> <li>عدم التنافسية</li> </ul>	السلع العمومية	
الضرائب و الاعانات التشريعات (قوانين مكافحة الإحتكار)	<ul style="list-style-type: none"> <li>رفع السعر أعلى من المستوى التنافسي العام</li> <li>مستوى الناتج أقل من المستوى الكفاء اجتماعيا</li> </ul>	قوى السوق	
التشريعات	<ul style="list-style-type: none"> <li>من جانب المستهلكين</li> <li>من جانب المنتجين</li> </ul>	المعلومات غير الكاملة	
ضرائب تصاعديّة على الدخل والثروة برامج لدعم الدخل.	<ul style="list-style-type: none"> <li>ينشأ عن اقتصاد السوق معدلات عالية وغير مقبولة من عدم المساواة في الدخل و الاستهلاك.</li> </ul>	عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة	عدم العدالة في التوزيع

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- أحمد الكواز (2008)، إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة، جسر التنمية، العدد 69، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص14.
- بول سامويلسون و وليام نورد هاوس (2006)، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص61.

<sup>1</sup> بول سامويلسون و وليام نورد هاوس (2006)، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص 306.

الاعتبار الثاني للتدخل الحكومي، الذي لم تتطرق له أدبيات الرفاهية الاقتصادية وتناولته عدة أدبيات، يتعلق بالاعتبارات التوزيعية، ذلك أن آليات السوق لا تضمن التوزيع العادل للدخل بشكل منصف. فقد ينشأ عن اقتصاد السوق معدلات عالية وغير مقبولة من عدم المساواة في الدخل و الاستهلاك. مما يوجب تدخل الدولة لحماية الفئات المحرومة.

وكخلاصة لما سبق، فإن هذا الاتجاه الذي تدعم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، يستند إلى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتعلق بطبيعة المقتضيات التي أصبحت تفرض هذا التدخل للحيلولة دون حدوث التضخم والانكماش وعدم الاستقرار<sup>1</sup>. لذلك فإن طبيعة التدخل في هذه الحالة يعبر عن "ردة فعل" لما يطرأ من وضعيات على السوق يكون فيها عاجزا عن إعطاء إشارات سعرية ملائمة، وهو ما أصبح يعرف بإخفاق السوق و أثر الخارجيات، التي لا تدخل ضمن نطاق السوق وكذا عدم القدرة على ضمان العدالة في توزيع الدخل. وبذلك تظهر أهمية السياسات الاقتصادية لإصلاح اختلالات السوق من خلال تعزيز هدي الكفاءة والحد من التفاوت ( أي تحقيق العدالة الاجتماعية).

هذا الشكل للتدخل الحكومي تعرض لعدد من الانتقادات من طرف الليبراليين خاصة المدرسة النمساوية والذين رفضوا مفهوم فشل السوق للاعتبارات التالية<sup>2</sup>:

- الانتقاد الأول، يتعلق برفض توصيف وأساس تكوين مفهوم فشل السوق الذي ينطلق من نماذج توازن ساكنة ويقارنها مع الواقع لمعرفة مدى اختلاف هذا الأخير عن الوضع الأمثل لباريتو، حيث ترى هذه الانتقادات أن الأوضاع التوازنية لهذه النماذج هي أوضاع افتراضية ليس لها أي وجود في الواقع.
- الانتقاد الثاني، الممثل خاصة في وجهة نظر ملتون فريدمان *Milton Friedman* الذي يرى أن فشل السوق لا يقتضي بالضرورة تدخل الدولة ؛ إذ أن تكلفة التدخل الحكومي قد تكون أسوء من فشل السوق. تم التعبير عن الوضع الذي يتسم بعدم الكفاءة في تخصيص الموارد من قبل الدولة بـ "الفشل غير السوقي" أو ما أصبح يعرف بـ "فشل الحكومة" وقد تم استخدام هذا المفهوم من طرف

<sup>1</sup> حازم الببلاوي (1998)، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، مصر، ص 98.

<sup>2</sup> أحمد الكواز (2008)، إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 4.

نظرية الخيار العام *Public Choice* والاقتصاد المؤسسي الحديث<sup>1</sup>. ويوافق هذا المفهوم عددا من الحالات :

- ✓ التعقيدات البيروقراطية من تراخيص ومصادقة مما يعرقل الاستثمار وتوفير الخدمات ؛
- ✓ ظاهرة المزاحمة للقطاع الخاص ؛
- ✓ المبالغة في فرض الضرائب مما يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي ؛
- ✓ الاعانات غير المبررة في ظل سياسات الحماية التي تخلق ميزات تنافسية غير حقيقية ؛
- ✓ البحث عن الربح من طرف أصحاب المصالح والنفوذ المقربين من مصدر السلطة.

### الفرع الثاني : تدخل الدولة كفعل محرك "الدولة التنموية"

يرى هذا التيار بضرورة تدخل الدولة والذي أصبح مبررا على الصعيد النظري كما على الصعيد الإمبريقي وبالتالي فإن النقاش يجب أن يوجه إلى الأشكال الملائمة لهذا التدخل، وخاصة في الدول النامية التي هي في حاجة لإذكاء دور الدولة في عملية التنمية. غير أن هذا التدخل يعبر عن نمط خاص حيث تضطلع الدولة بدور مختلف عن دور دولة الرعاية التقليدية التي تكتفي بتصحيح فشل الأسواق، إذ تكون معنية بإطلاق عملية التحول في المجتمع<sup>2</sup>.

بالعودة لأدبيات التنمية نجد التأكيد على دور الدولة في محاربة التخلف. فقد أشار روزنشتين - رودان *Rosenstein-Rodan* إلى أن العملية الإنتاجية الصناعية الحديثة تتطلب توفر اقتصاديات الحجم بالإضافة لاعتبارات أخرى غير ملموسة. يستلزم ذلك تدخل الدولة باستثمارات في البنية الأساسية (طاقة، طرقات، اتصالات وغيرها) كشرط مسبق لاستثمار القطاع الخاص في النشاطات الإنتاجية وقد أطلق على ذلك مصطلح الوفورات الخارجية. تم تحليل هذه الوفورات الخارجية باستخدام التوازن التنافسي الذي أفضى إلى نتيجة مفادها أن الاعتماد على آليات السوق يكون في ما يخص مشاكل الإنتاج أما مشاكل التخصيص فتتطلب تدخل الدولة

<sup>1</sup> نظرية الخيار العام تشير إلى استخدام الأدوات الاقتصادية الحديثة لدراسة مشاكل كانت تصنف ضمن مجال السياسة. أما الاقتصاد المؤسسي الحديث فهو منظور اقتصادي يسلط الضوء على القواعد الاجتماعية والقانونية التي يعمل في ظلها الاقتصاد.

<sup>2</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013)، *نهضة الجنوب - تقدم بشري في عالم متنوع*، تقرير التنمية البشرية 2013، ص 68.

(Scitovsky, 1954). كما أكدت نظريات النمو الداخلي على دور رأس المال البشري في عملية التنمية مما يستوجب تدخل الدولة لضمان متطلبات تطويره (رأس المال البشري)<sup>1</sup>.

وقد تأكدت هذه العلاقة التكاملية بين تدخل الدولة وآليات السوق خاصة في ما يتعلق بالتصنيع من خلال المنظور المؤسسي للدولة والذي يؤكد على أن السوق لا يعمل إلا من خلال تدخل مركزي للدولة (Polanyi)، كما أن على الدولة تحسين الفرص الاستثمارية ويتطلب ذلك الوعي بحاجات المستثمرين وتقدير المحاذير (Hirschman)<sup>2</sup>.

وقد وجد هذا الإطار تأييدا له من خلال التجربة الآسيوية التي قدمت نمطا خاصا لتدخل الدولة من خلال سياسات انتقائية ومستهدفة وهي التي توصف بـ "الدولة ذات التوجه التنموي" وقد نسب الدكتور محمد عبد الفضيل ظهور هذا المصطلح إلى ألكسندر غرشنكرون A.Gerschenkeron باعتبارها: "الدولة التي تستطيع أن تقود عملية التصنيع بشكل معجل...."<sup>3</sup>

ورغم أن الدور التنموي للدولة ليس بمحدث النشأة، إلا أن الدولة التنموية كمفهوم قد تبلور (دون أن يكون منضو تحت أحد الأيديولوجيات التي كانت سائدة) في الثمانينات من القرن العشرين على يد عالم السياسة الأمريكي "تشارلز جونسون" Chalmers Johnson، حيث تبلور هذا المفهوم في دراسة له سنة 1982 بعنوان (The growth of industrial policy, 1925:1975) وقد ركزت التعاريف على أن للدولة التنموية دور أساسي في قيادة عملية التنمية هذه. ويمكن عرض بعض التعاريف كما يلي<sup>4</sup>:

— تعريف مانويل كاستليس M.Castells : حيث عرف الدولة التنموية، أنها الدولة التي تستمد شرعيتها من إحداث تحولات جذرية في هيكل اقتصادها، ومن خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

<sup>1</sup> أحمد الكواز (2008)، إخفاقات آلية الأسواق وتدخل الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 5، ص 6.

<sup>2</sup> موله عبد الله (2009)، التحكم في التبادل الحر و التنمية- من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية، مجلة التواصل، جامعة عنابة، عدد 24 جوان، ص 55.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 54.

<sup>4</sup> عمرو صبحي (2018)، الدولة التنموية.. لماذا نجحت كوريا الجنوبية وتعثرت مصر (دراسة مقارنة)، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية في (20-06-2018) : <https://elbadil-pss.org>

– تعريف شالمرز جونسون *Chalmers Johnson* : حيث رسخ هذا المفهوم في حديثه عن التجربة اليابانية والدور الذي لعبته وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في تحقيق (المعجزة اليابانية)، حيث اعتبر الدولة التنموية بأنها دولة تسعى لإحداث تنمية اقتصادية عاجلة مستخدمة في ذلك بيروقراطية ذات كفاءة، وتسعى تلك الدولة لتحقيق معدل نمو مرتفع في سبيل الحفاظ على شرعيتها.

– تعريف هيران ليم : رأى أنّ الدولة التنموية هي الدولة التي تقوم على سيطرة الحكومة على النشاط الاقتصادي وفي نفس الوقت تعتمد على وجود طبقة بيروقراطية، إضافةً إلى ذلك فهي تعتمد على وجود تحالف بين الدولة من ناحية والقطاع الخاص من ناحية أخرى.

وانطلاقاً من التجربة الآسيوية تم توصيف الدولة التنموية من خلال عدد من المؤشرات أهمها<sup>1</sup>:

- تتمتع الدولة التنموية برؤية طويلة الأجل، معايير وقيم مشتركة وقواعد ومؤسسات تبني الثقة وتعزز التماسك الاجتماعي.
- توفر نخب بيروقراطية تتسم بالكفاءة
- التركيز على العوامل غير الملموسة
- الاستراتيجية الوطنية تكون موضع التزام وإجماع
- قيادة سياسية فاعلة تدعمها فرق تكنوقراطية تضمن الاستمرارية

هذه المؤشرات ترجمت في عدد من السياسات، لذا فإن تحليل سلوك الدولة التنموية (من خلال التجربة الآسيوية) يوضح أن نجاح تجربة هذه الدول كانت بفضل مجموعة من السياسات الانتقائية<sup>2</sup> :

- الاستثمار في البنى التحتية الضرورية للتصنيع والتصدير ؛
- الاستثمار في البشر (تعليم، صحة، سكن، ....) ؛
- سياسات مالية ونقدية مؤثرة في الأسعار والادخار أدت للتحكم في التضخم ؛
- سياسات زراعية تدعم التطور الصناعي .

<sup>1</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

<sup>2</sup> موله عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 56.

تمكنت هذه الدول من إدارة الانفتاح الخارجي بكل نجاح وقد عبر عن تحول جذري في العلاقة مع الاقتصاد الدولي. وقد تجنبت هذه الدول الوقوع في فخ المديونية من خلال تقليل الفجوة المحلية وتجنب الاقتراض قصير الأجل (تجنبنا للضغوطات التي يفرضها هذا النوع من الاقتراض ذو التكلفة المرتفعة) مع الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر و دمج في الاستراتيجية الوطنية للتنمية<sup>1</sup>.

تعرض هذا التصور لتدخل الدولة لعدة انتقادات تتمحور حول الممارسات السلبية المتعلقة بطبيعة الحكم السياسي الذي يوصف بكونه غير ديمقراطي، استجابة القطاع الخاص تجاه تدخل الدولة شابه نوع من التشويه للمعلومات - حسب مدرسة التوقعات الرشيدة - المتعلقة باختياراتهم وتوقعاتهم مما صعب من الوصول للاستجابة المطلوبة (وتعتبر الأزمة الآسيوية عن مثال لذلك في المجال المالي). لم تحقق الدولة التنمية كل أهدافها بالشكل المرغوب مع بعض الانحرافات في التقدير مما انعكس على السياسات (مثلا توزيع الدخل والثروة ظل على درجة عالية من التفاوت كما أشار لذلك رمزي زكي)<sup>2</sup>. رغم هذه الانتقادات إلا أن نجاح هذا النمط من تدخل الدولة في تحقيق نتائج باهرة لا يمكن إنكاره خاصة على مستوى النمو الاقتصادي مع ضرورة المراجعة لأوجه القصور في سلوك هذا الشكل من تدخل الدولة وتصحيح مختلف الاختلالات التي يعاني منها خاصة في ظل متطلبات التنمية في بيئة العولمة المالية.

### المطلب الثاني : الإطار النظري للسياسات الاقتصادية

يُمكنّ الفهم الجيد للسياسات الاقتصادية من تقديم تحليل عملي لمختلف الظواهر المرتبطة بالأداء الاقتصادي في الدول النامية. يتطلب ذلك عرضاً لمختلف الجوانب المرتبطة بالمفهوم واستخداماته المتعددة بتعدد المدارس الفكرية والتطبيقات العملية، وكذا عرض عدد من الجوانب التي تسمح بتوضيح اغراض استخدام السياسات الاقتصادية في مجال هذه الدراسة.

<sup>1</sup> للمزيد حول تجربة الدول الآسيوية وما يمكن الاستفادة منها انظر : محمود عبد الفضيل (2012)، العرب والتجربة الآسيوية، شؤون اقتصادية 6، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

<sup>2</sup> موله عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 60.

## الفرع الأول : تعريف السياسات الاقتصادية

يعتبر مفهوم السياسات الاقتصادية من المفاهيم الشائعة الاستخدام في أدبيات علم الاقتصاد، واختلف إطارها النظري باختلاف المدارس والتصورات الفكرية ويمكن إعطاء أكثر من تعريف، بهدف الإلمام بأهم جوانبها.

تُعرّف السياسات الاقتصادية عموماً على أنها : "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة"<sup>1</sup>. وهي كذلك "مجموع التصرفات الفعلية المتبعة في المجال الاقتصادي. ويجب أن تكون هذه التصرفات من الكثرة حتى تعطي مضموناً لمفهوم السياسة الاقتصادية"<sup>2</sup>.

وتشمل هذه التصرفات "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المسطرة، وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي للبلد"<sup>3</sup>. حيث ركز التعريف على الاستقرار الاقتصادي كهدف يحظى بالأولوية، ولا بد من الانتباه لأثر السياسات في تشكيل ظروف النشاط الاقتصادي، يظهر ذلك من خلال تعريفها كـ "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى"<sup>4</sup>.

يمكن أن تُفهم السياسات الاقتصادية كتطبيق للنظرية العامة للخيارات الاقتصادية *Théorie générale des Choix économiques*<sup>5</sup> حيث تتضمن "كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة لتحقيق هذه الأهداف"<sup>6</sup>. لكن هذا المنهج للسياسات الاقتصادية يتضمن صعوبات حول ما إذا لخيارات الدولة في المجال الاقتصادي محتوى اقتصادي فقط أم أنها تتضمن تفسير سياسي أو لاعتبارات تتعلق بالانتخابات.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد (1997)، السياسات الاقتصادية - تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ص 208.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي (2017)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 29.

<sup>3</sup> البشير عبد الكريم (2004)، الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، ملتقى دولي حول السياسة الاقتصادية في الجزائر - الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 29 و 30 ديسمبر، ص 01.

<sup>4</sup> دراوسي مسعود (2006)، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 43.

<sup>5</sup> GREFFE, Xavier (1991), *Politique économique - Programmes: Instruments: Perspectives, Economica*, P 7.

<sup>6</sup> وليد عبد الحميد عايب (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت - لبنان، ص 73.



أما المقاربة الكمية فهي ترى بأن السياسات الاقتصادية "لم تعد مجرد مجموعة الإجراءات التصحيحية، وإنما أصبح دورها هو العمل على تحقيق المصلحة العامة .. كهدف إجمالي"<sup>1</sup>، وهي (أي المصلحة العامة) دالة لعدد من المتغيرات التي تحدد الدولة لها قيماً مسبقة تسمى "المتغيرات الهدفية" *target variables*، ويتم اختيار القيم المناسبة لهذه المتغيرات الهدفية، التي تؤدي إلى تعظيم المصلحة العامة،<sup>2</sup> وتوصف السياسات الاقتصادية في هذه الحالة بالسياسة المثلى *Optimum Policy*.

ووفقاً للمقاربة التلقية ومن خلال الإطار التحليلي الذي قدمه (Kendrick D, 1988)، فإن الاقتصاد يعتبر كنظام ديناميكي يأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن (التباطؤ) يتميز بأهداف، كما أنه يعاني من عدم اليقين، ويمكن باستخدام إطار التغذية الراجعة فهم السياسات الاقتصادية على أنها: "قواعد ردود الفعل" حيث أن حالة الاقتصاد هي تغذية راجعة للسياسات الاقتصادية، لبلوغ أهداف عبر مسارات مرغوبة في بيئة ديناميكية تأخذ بعين الاعتبار التباطؤ وعدم اليقين.<sup>3</sup>

من جهة أخرى نجد تطبيقات نظرية الألعاب *Game Theory* في مجال السياسات الاقتصادية والتي تأخذ بعين الاعتبار توقعات المتعاملين، حيث أنه من الممكن أن يتفاعلوا مع السياسات المتوقعة بتغيير سلوكهم، نتيجة لهذه التطورات ظهر مفهوم يعتبر السياسات الاقتصادية كـ "لعبة دينامية حيث يتفاعل مختلف صانعي القرار (اللاعبين)". وفي كل وقت لدى اللاعب دالة هدف يحاول تعظيمها حسب سلوك اللاعبين الآخرين، ويتعلق الأمر بطبيعة اللعبة، سلوك صانعي اللعبة، المعلومات المتوفرة لدى اللاعبين. وقد سمح هذا المنهج بإمكانية تقويم السياسات عبر الزمن حيث حركة كل لاعب تعتمد على ردود الفعل المستقبلية للاعبين الآخرين تجاه تصرفه.<sup>4</sup>

تعطي هذه المقاربات والأطر النظرية، صورة متنوعة وقد تبدو أحياناً غير متسقة، لكنها تسمح بأخذ صورة مجملية باختلاف ظروف تطبيق السياسات الاقتصادية. وهو ما يُمكن من الإحاطة بعدة عوامل كعدم اليقين، عدم الاتساق الزمني.

<sup>1</sup> سلوى علي سليمان (1973)، السياسة الاقتصادية، دراسات في الاقتصاد التطبيقي 1، وكالة المطبوعات، الكويت، ص 66.

<sup>2</sup> Tinbergen, J. (1952), *On the Theory of Economic Policy*, North-Holland Publishing Company, Amsterdam, P1

<sup>3</sup> Kendrick, D. A. (1988), *Feedback - a new framework for macroeconomic policy* (Vol. 10), Springer Science & Business Medi, p p 1-11.

<sup>4</sup> عماد الإمام وآخرون (1997)، مسح التطورات في منهجية بناء وقياس النماذج واستخدامها في تقويم السياسات والتنبؤ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 226.

## الفرع الثاني : مقارنة في تصنيف السياسات الاقتصادية

يمثل هذا التصنيف استخلاصاً لأهم الاستعمالات الشائعة لدى الاقتصاديين عند تحليل المواضيع المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، وهي تختلف باختلاف المجالات التي يتطرق لها الكاتب، غير أن هذه التقسيمات لا يلغى بعضها بعضاً بالضرورة بقدر ما تهدف إلى تركيز الانتباه في جانب محدد لأغراض التحليل.

### أولاً : السياسات الاقتصادية من منظور جانبي التوازن الاقتصادي

يعتمد فهم السياسات الاقتصادية بالتحليل من زاويتي العرض و الطلب على مقارنة الامتصاص (الاستيعاب) والتي تعتمد على معادلة تعريفية توضح أن السلع والخدمات التي يتم امتصاصها داخل الاقتصاد  $A$ ، تتوفر إما من الإنتاج المحلي  $Y$ ، أو من القطاع الخارجي  $X-M$ ، وانطلاقاً من ذلك يمكن كتابة المعادلة كما يلي<sup>1</sup>:

$$A = Y + (X - M) \dots\dots(1)$$

ويمكن إعادة كتابة المعادلة السابقة كما يلي:

$$X - M = Y - A \dots\dots(2)$$

من خلال المعادلة (2)، يتضح أنه في حالة كان الامتصاص المحلي يزيد عن الإنتاج المحلي يعني ذلك أن ما تم استيراده أكبر مما تم تصديره، لذا فإن الصدمة الخارجية التي تؤدي إلى تدهور شروط التبادل لا بد من امتصاصها بواسطة الاقتصاد المحلي  $(Y - A)$ ، ويقتضي ذلك إما تخفيض الامتصاص المحلي  $A$  أو زيادة الإنتاج المحلي  $Y$ . يتطلب ذلك صياغة سياسات تعمل على إعادة التوازن من خلال:

### أ- سياسات جانب الطلب:

تتضمن عادة على سياسات نقدية ومالية تستهدف خفض الطلب على السلع والخدمات (عبر القطاعين العام والخاص) لاستعادة التوازن الاقتصادي (بين العرض و الطلب). تنطوي سياسات جانب الطلب الكلي،

<sup>1</sup> مصطفى بابكر (2007)، برنامج سياسات الاقتصاد الكلي (السياسات الاقتصادية التجميعية)، برنامج التدريب الذاتي عبر الانترنت، عدد رقم 30، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 7.

على كافة الإجراءات و التدابير التي تتبناها الدولة المعنية، بغرض التأثير في مستوى الطلب الإسمي ومعدل نموه، ومستوى الاستيعاب المحلي، وتحتوي تلك السياسات على كافة الإجراءات و التدابير النقدية و المالية<sup>1</sup>.

### ب- سياسات جانب العرض:

و تستهدف السياسات الخاصة بجانب العرض الكلي، زيادة حجم الناتج المحلي من السلع و الخدمات، بما يتوافق مع المستوى المحدد للطلب المحلي الإجمالي، و تنقسم إلى مجموعتين<sup>2</sup>:

- الأولى: و تضم الإجراءات الموجهة لزيادة تيار الناتج المحلي من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية و يتطلب ذلك التخلص من مظاهر الانحراف في هيكل الأسعار الخاصة بالمنتجات المختلفة وأسعار الصرف، إلى جانب تعديل الهيكل الضريبي و أيضا تخفيف القيود التجارية.

- الثانية: تتمثل في تلك السياسات التي تستهدف تحفيز الطاقة الإنتاجية، بغرض رفع معدلات نمو الناتج المحلي في الأجل الطويل، و هي بذلك تضم كافة الإجراءات التي تساهم في<sup>3</sup>:

✓ إزالة التشوهات (الاختلالات) أو ما يعرف بـ "تصحيح الأسعار"

✓ الفجوة بين الادخار والاستثمار لتحسين وضعية الموازنة العامة (الادخار الحكومي)

وتشجيع الادخار الخاص مع ترشيد أولويات الاستثمار الحكومي ودعم نوعية رأس

المال.

<sup>1</sup> سميرة إبراهيم أيوب (2000)، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ص 13.

<sup>2</sup> مصطفى بابكر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 31، ص 14.

### ج- سياسات العرض والطلب:

تعرف أيضا بسياسات المنافسة الدولية وهي مزيج من سياسات العرض والطلب تستهدف زيادة الصادرات عن طريق تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الحماية والاحتكار من خلال تقويم سياسة سعر الصرف ويطرح ذلك نوعا من الجدل حول عدد من النقاط<sup>1</sup>:

- التخفيض الاسمي للعملة بالنسبة لميزان المدفوعات ؛
- تأثير التخفيض الاسمي للعملة على النشاط الاقتصادي ؛
- اثر التخفيض الاسمي للعملة على التخفيض الحقيقي لها.

### ثانيا : السياسات الاقتصادية باعتبار طبيعة الأدوات

تتكون أدوات السياسة الاقتصادية غالبا من : سياسة مالية ، سياسة نقدية وكذا السياسة التجارية (بما فيها سياسة سعر الصرف)، من الملاحظ أن المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق يتضمن السياسة النقدية و السياسة المالية و التي تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني.

### أ- السياسات المالية:

تشير السياسة المالية بمعناها الواسع إلى "ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية الوطنية التي تُعنى في المقام الأول بمتحصلات ومصروفات الحكومة"<sup>2</sup>. كما تعرّف على أنها "استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير في الاقتصاد. وتستخدم الحكومات السياسة المالية العامة عادة لتعزيز النمو القوي المستدام وتقليل أعداد الفقراء"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مصطفى بابكر، مرجع سبق ذكره، ص 15.

<sup>2</sup> هاني مجد الدمرداش & عماد مجد الليثي (2015)، السياسات المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص 14.

<sup>3</sup> مارك هورتون وأسماء الجنائني (2009)، عودة للأسس - ما هي السياسة المالية العامة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 2، صندوق النقد الدولي، يونيو، ص 52.

تؤثر السياسات المالية بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي بالتحكم في الإنفاق الاستهلاكي للحكومة وبشكل غير مباشر بالتأثير على الإنفاق الخاص (الاستهلاكي والاستثماري)، وكذا الصادرات الصافية وبالتالي التأثير على جانب الطلب. على المدى الأطول تعمل السياسات المالية على جانب العرض بهدف تعزيز النمو المستدام وتقليل عدد الفقراء من خلال الاهتمام بالبنية التحتية أو التعليم.

اكتسبت السياسات المالية أهمية متزايدة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وذلك في إطار أدوار الدولة التي وصفها (Musgrave R, 1959) في ثلاثيته المقترحة، والمتمثلة في<sup>1</sup> : استقرار الاقتصاد الكلي، تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل. وفي الدول النامية وبسبب القيود المؤسسية وضيق الوعاء الضريبي فإن ردود فعل الحكومة تعتمد على المساحة المالية المتاحة والقدرة على ضبط وإعادة تحديد أولويات الإنفاق.

#### ب- السياسات النقدية:

تعرف السياسة النقدية على أنها " مجموعة الإجراءات والتدابير اللازمة التي تسمح بتدخل البنك المركزي، مستخدما كل آلياته النقدية، للتأثير على حجم الائتمان في إطار توسعي أو تقييدي، تحقيقا لأهداف السياسة الاقتصادية الكلية"<sup>2</sup>.

نظرا للإشكالات التي يطرحها التطبيق الفعلي للسياسات المالية حيث عادة ما يستغرق سن التشريعات الضريبية وتقرير النفقات وقتا، كما أن تحول هذه التغييرات إلى قوانين يُصعب إلغاؤها، لذا فإن السياسة النقدية هي أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة، مما يزيد من أهميتها في مواجهة التقلبات الدورية. تستهدف السياسة النقدية التحكم في نمو النقود أو معدل التضخم بشكل منفصل أو قد يقترن مع هدف تحقيق النمو و / أو التشغيل<sup>3</sup>. هذا يعني أن السياسة النقدية "لا ترتبط فقط بالمعاني الوضعية والأساليب والإجراءات وإنما أيضا ترتبط بالمعاني الغائية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> للمزيد حول هذه الأدوار انظر :

Généreux, J. (1996), *Les politiques économiques, Le Seuil, PP 4-8.*

<sup>2</sup> عبد القادر خليل (2014)، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 149.

<sup>3</sup> كوشي ماتاي (2009)، عودة للأسس - ما هي السياسة النقدية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 3، صندوق النقد الدولي، سبتمبر، ص 46.

<sup>4</sup> مصطفى رشدي (1979)، الاقتصاد النقدي (النظرية السياسات والتطبيق)، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، ص 588.

### ج- السياسات التجارية:

تعرف السياسات التجارية على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع، خلال فترة زمنية معينة." <sup>1</sup> تشمل السياسات التجارية عددا من التدابير المتعلقة ب: الضرائب على السلع المتبادلة، الدعم، قيود قانونية أو قيود حجم على الواردات، تعريفات جمركية، رخص الاستيراد، شروط المحتوى المحلي.

وقد عرفت هذه الأدوات رواجاً بعد الأزمة المالية العالمية، حيث تنامي الاتجاه الحمائي، وقد بلغ ذروته في الربع الأول من سنة 2009، غير أنّ ما يُمّز هذا الاتجاه بعد الأزمة هو أن معظم التدابير لم تنطو على أدوات السياسة التجارية التقليدية كالتعريفات الجمركية، والميل أكثر لاستخدام التدابير غير الجمركية، والمتعلقة بتراخيص الاستيراد وشروط المحتوى، كما اعتمدت الاقتصاديات المتقدمة الكبرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على الدعم المالي للصناعات المحلية. يفسر تفضيل التدابير غير الجمركية من خلال ترابط عملية الإنتاج في "سلاسل الإنتاج العالمية" حيث يتم تجهيز السلع في بلدان متعددة تمثل جزء من السلسلة، مما يدفع الدول لعدم استعمال التعريفات الجمركية نظراً لتأثيرها على مدخلات الإنتاج، وهو (عدم استعمال التعريفات) ما يحقق منفعة للدول المشاركة في السلسلة من خلال زيادة الصادرات الكلية من المنتج النهائي <sup>2</sup>.

### ثالثاً : السياسات الاقتصادية باعتبار المدى الزمني

يمكن التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية و ذلك حسب الأجل، حيث هناك : السياسة الاقتصادية الظرفية، و السياسة الاقتصادية الهيكلية.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 219.

<sup>2</sup> برنارد هوكمان (2012)، السياسة التجارية - هل تسير على ما يُرام حتى الآن؟ مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49، العدد 2، صندوق النقد الدولي، يونيو، ص 18

أ- السياسات الظرفية :

تهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، تتمثل هذه السياسات في كل من السياسات المالية والنقدية بما في ذلك سياسات سعر الصرف، تهدف لحفظ التوازنات على المدى القصير.<sup>1</sup>

ب- السياسات الهيكلية :

تستهدف إحداث تغييرات على مستوى الهيكل الاقتصادي، وتتميز بكونها تعمل على المدى الطويل، وآثارها نوعية. تلمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، و يكون تدخل الدولة قبلها من خلال تأطير آلية الخصخصة، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعيدا من خلال: دعم البحوث والتنمية و دعم التكوين، هذه عموما أهم محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما الدول النامية والتي اغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي و زيادة الإنفاق الحكومي. عموما يمكن تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي:

جدول (3.1) : مقارنة بين السياسات الاقتصادية الظرفية و الهيكلية.

السياسة الظرفية	السياسة الهيكلية	
الأجل القصير	الأجل الطويل	المدة
استرجاع التوازنات وتحقيق الاستقرار	تستهدف الهيكل الاقتصادي	الهدف
كمية	نوعية	الآثار
جانبا الطلب	جانبا العرض	مستوى التأثير

المصدر: وليد عبد الحميد عايب (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص77. (بتصرف)

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، المرجع السابق، ص78، ص79.

وتظهر العلاقة وطيدة بين هاذين النوعين من السياسات فعند الحاجة لإجراء تغييرات هيكلية لتحسين العرض الكلي لا بد للحكومات للتصدي لبعض المعوقات وقد ينطوي ذلك على إجراء تعديلات في الهيكل الأساسي للاقتصاد مثل أساليب تحديد الأسعار، وكيفية إدارة الموارد العامة، والمؤسسات المملوكة للدولة، والقواعد التنظيمية للقطاع المالي والقواعد والأنظمة الداخلية لسوق العمل، وشبكة الأمان الاجتماعي، والمؤسسات الاقتصادية. لا يقتصر دور السياسات الهيكلية على المساعدة في رفع معدل النمو الاقتصادي بل تعمل على تهيئة الأوضاع لنجاح سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي<sup>1</sup>.

#### رابعاً : السياسات الاقتصادية باعتبار الأهداف (مجال التأثير)

##### أ- سياسات الاستقرار الاقتصادي:

سياسات الاستقرار هي "حزمة أو مجموعة من التدابير التي يتم تطبيقها لتحقيق الاستقرار في النظام المالي أو الاقتصاد"<sup>2</sup>. ترتبط سياسات الاستقرار الاقتصادي بالدورة الاقتصادية (دورة الأعمال) وكذا بالأزمة الاقتصادية، تعتبر سياسات تثبيت التي تعمل كـ "أنظمة إيجاب" تهدف إلى احتواء واستيعاب الاختلالات الاقتصادية.<sup>3</sup> تهتم بعلاج المشاكل الاقتصادية قصيرة الأجل وهي ترتبط بمجموعة من الأهداف المرنة، وغالبا ما يعبر عنها الاقتصاديون ملخصة ضمن أربعة عناصر تعرف بالمربع السحري لكالدور<sup>4</sup>:

- الاستخدام التام ؛
- استقرار الأسعار ؛
- معدل نمو مرتفع ؛
- توازن ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> خالد عبد القادر (2013)، عودة للأسس - ماهي السياسات الهيكلية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس، ص46.

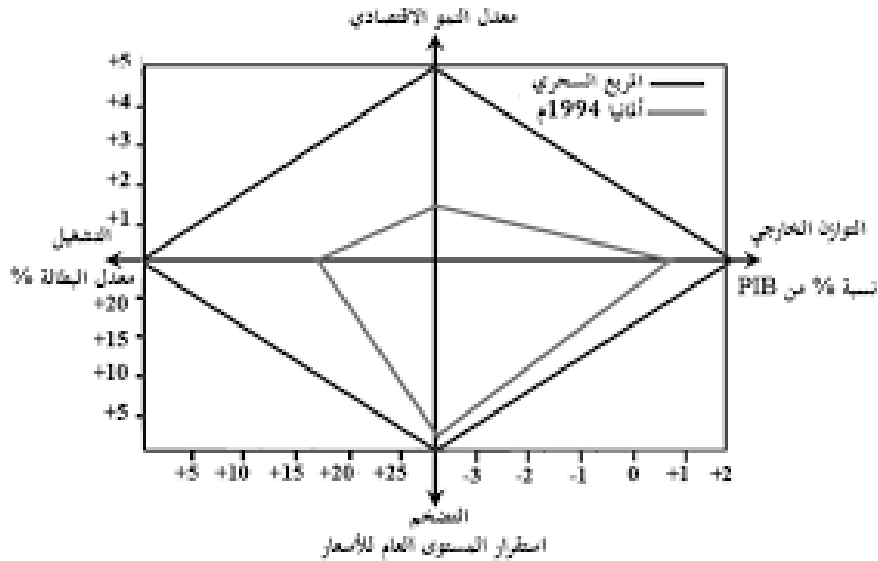
<sup>2</sup> Anochie, U. C., & Duru, E. E. (2015), *Stabilization Measures and Management of the Economy: The Case of Nigeria*, *International Journal of Development and Economic Sustainability*, vol. 3, no 3, p 1.

<sup>3</sup> Nasica, E. (2014), *Stabilization policies and banking behaviors: a rereading of Minsky's conception of business cycles*, *Papers in Political Economy*, No 67, P207.

<sup>4</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص33.



الشكل رقم (1.1) : المربع السحري للسياسة الاقتصادية



المصدر : مُجد راتول، صلاح الدين كروش (2014)، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 66، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 96.

## ب- السياسات التنموية:

بصفة عامة فإن السياسات التنموية هي جزء من السياسة العامة للدولة التي لها علاقة بقضايا التنمية، وهي عبارة عن "مجموعة المبادئ والأهداف التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم التنمية المختلفة وإدارتها ورقابتها وتقييم نظمها وأنشطتها، من أجل تحقيق أفضل النتائج التنموية الممكنة في إطار النموذج السياسي والاجتماعي القائم وتأتي هذه السياسات في إطار مجموعة التشريعات والقواعد التي تسنها الدولة للتحكم في حركة النشاط التنموي في المجتمع وتحدد هذه السياسات في إطار مجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولكن تحقيقها في صورة خطط وبرامج ومشروعات يتم تنفيذها في إطار تدابير وإجراءات متعددة"<sup>1</sup>. وسيتم التطرق بتفصيل أكثر لهذه السياسات في المبحث الثاني.

تعتمد هذه الدراسة على التقسيم الأخير للسياسات الاقتصادية (باعتبار الأهداف)، والذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع وذلك لمعالجة متطلبات وقضايا التنمية ذات الصلة بالسياسات التنموية، وكذا التحديات التي

<sup>1</sup> علي الزعبي (2015)، السياسات التنموية وتحديات الحراك في العالم العربي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، سلسلة الإصدارات الخاصة، العدد 41، الكويت، ماي، ص 25.

تفرضها العولمة المالية على الاستقرار الاقتصادي ورد فعل السياسات في هذا المجال. مع الاستعانة بالتقسيمات الأخرى حسب ما يقتضيه التحليل.

### المطلب الثالث : صياغة أهداف السياسات الاقتصادية وعلاقتها بالأدوات

تقع على عاتق صانعي السياسات إعداد السياسات الاقتصادية باستهداف التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية (التي تكون تحت تصرفها) والمتمثلة في الأدوات - مع كون صناع السياسات غير قادرين على التأثير في كل المتغيرات - لذا يجب اختيار الأهداف المرغوبة ثم البحث عن الأدوات المناسبة لها<sup>1</sup>.

غير أن ربط الأدوات بالأهداف هي عملية معقدة وتقتضي الأخذ بعين الاعتبار العديد من الجوانب، حيث تظهر كعملية شد بين الوضعية الحالية ووضعيات مستقبلية مرغوبة. في النظرية الاقتصادية عادة ما نجد آراء متضادة حول المسألة الواحدة لذلك يجد معدوا السياسات أنفسهم أمام نتائج مختلفة لنماذج متنافسة. والسؤال المطروح : ما هي معايير المفاضلة بينها ؟ تبدو الإجابة عن هذا السؤال غير جازمة فلا بد من إدراك مختلف الصراعات بين المدارس والنظريات.

تعتمد صياغة السياسة الاقتصادية على بناء النماذج خاصة التطبيقية التي تختلف عن الأطر النظرية، وتعرف نماذج السياسة الاقتصادية بتلك النماذج التي تهدف إلى تبيان الآثار المختلفة لسياسة اقتصادية معينة وفي فترة زمنية معينة. وأبرز مثال لهذا النوع من النماذج هو النموذج الذي وضعه الاقتصادي تينبرغن *J.Tinbergen* لدراسة آثار السياسات الاقتصادية في هولندا، يبين فيه تأثير سياسة الأجور و الضرائب والأسعار والإنتاجية على العمالة و على ميزان المدفوعات و تسمى أيضا علاقات التصرف. و تعتبر طريقة النماذج أكثر فعالية بالمقارنة مع غيرها من الطرق السابقة عليها و ذلك بالنظر إلى أنها تجمع بين الطريقتين الاستنباطية و الاستقرائية في البحث، كما أنها تهتم بالتحليل الكلي مع اعتمادها على البيانات الإحصائية. و تتبع آثار الظواهر المختلفة في الفترات الزمنية المتتالية مما يجعل التحليل ديناميكيا، إلا انه رغم أهمية طريقة النموذج فإنها تعترضها حدود ثلاثة<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> بن زعرور شكري (2014)، صياغة السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر: هل من حاجة إلى الاسترشاد بالنماذج الاقتصادية القياسية؟ *MPRA Paper*، ص 4.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 6-8.

- 1- عدم إجماع الباحثين و اختلافهم حول اختيار نوعية و عدد المتغيرات التي تكون محلا للبحث، و هذا الاختلاف راجع إلى أنّ هذه الطريقة تترك للباحث حرية اختيار المتغيرات و التصرف فيها. تتطلب الصياغة الرياضية والنظرية مراجعة بين الواقع و"الأنافة النظرية" وهو ما يجعل من النماذج صورة تقريبية، كما أنّها تعتمد في التحليل على بقاء العوامل الأخرى على حالها.
- 2- صعوبة الاتفاق مسبقا على مدلول الأرقام الإحصائية العامة. فهل نأخذ بالإحصاءات السنوية أم الشهرية.... الخ.
- 3- هذه المقاربة هي مقارنة ميكانيكية حيث أن معظم الاقتصاديين يعتبرون العلاقات القائمة بين العناصر الاقتصادية و كأنها ثابتة وفقا "لقواعد السلوك" بينما نجد بان الواقع يخالف غالبا هذه الفرضية (بسبب طبيعة المسار السياسي، الإطار المؤسسي القائم، بقاء العوامل الأخرى على حالها...).

### الفرع الأول : منهجية السياسات الاقتصادية :

تعطي المقاربة المعيارية *Normative Theory* إطارا يسمح بصياغة السياسات الاقتصادية الكلية كما حددت الخطوات اللازمة لصياغة سياسة "اقتصادية مثلى" ، و تتمثل هذه الخطوات (من خلال مساهمات تينبرغن *J. Tinbergen*) فيما يلي<sup>1</sup> :

- 1- عند وضع السياسة الاقتصادية لأي دولة لا بد من تحديد دقيق للأهداف المرجو تحقيقها من خلال تعظيم دالة الرفاه الاجتماعي.
- 2- وضع الاهداف حسب أولوياتها : وما يلاحظ في هذا الشق و جود تناقض فيما بين الاهداف؛ حيث قد ينشأ على إثر تحقيق معدلات نمو مرتفعة أو انخفاض في نسب البطالة، ارتفاع في معدلات التضخم أو اختلال في ميزان المدفوعات لذلك وجب تحديد أولوية الدولة في تحقيق هذه الاهداف بناء على الوضع الاقتصادي السائد و الوضع المراد تحقيقه .
- 3- تحليل الارتباط بين الأهداف : فعند وضع الاهداف حسب أولويتها لا بد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية، أي أن يضع صانعو السياسة نمودجاً يربط بين

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص 75.

الأدوات والأهداف، حيث يستخدم ذلك النموذج في اختيار القيم المثلى لأدوات السياسة الاقتصادية.

4- اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف و تتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الاقتصادية ممثلة في : السياسة المالية ، السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف . لابد أن يحدد صانعو السياسة الاقتصادية الأدوات المتاحة لتحقيق تلك الأهداف.

في المقابل نجد النظرية الواقعية *Positive Theory*، التي تهتم بالسلوك الفعلي لمتخذ قرارات السياسة الاقتصادية، الذي قد يعبر عن جهات متعددة لاتخاذ القرار، وتختلف هذه النظرية عن النظرية المعيارية من حيث أنه في الواقع العملي تكون السياسة الاقتصادية تتسم بتعقيد أكبر بسبب ظروف من عدم التأكد ويعود ذلك ل<sup>1</sup>:

- في أحيان كثيرة تتجنب الحكومة مقترحات النظرية المعيارية (ما يجب أن يكون). فهم هذا الأمر مرتبط بضرورة معرفة أن من يتخذ قرارات السياسة الاقتصادية هم جهات مختلفة وليسوا كيانا واحدا (قد تكون القرارات متنافرة: مركزية، غير مركزية، محلية...).
- بالإضافة إلى العديد من الظروف الفعلية الأخرى التي تجعل تطبيق النظرية المعيارية يتضمن فجوة (قد تزيد وقد تنقص) مع الواقع الفعلي منها:

- مشكل عدم الاتساق زمنيا ؛
- دورة الأعمال السياسية (انتهاج سياسات توسعية قبل الانتخابات للتأثير على الناخبين)؛
- قد تجد حكومات ائتلافية صعوبات في الاتفاق على إجراءات غير شعبية ؛
- تؤجل سياسات الاستقرار بسبب صراع حول من يتحمل تكلفتها .

### الفرع الثاني : مزيج السياسات الاقتصادية

يتناول مفهوم مزيج السياسات العلاقات التي تربط مختلف الأدوات ببعضها وهي تشمل أيضا عملية التنسيق بين السياسات لبلوغ أهداف مشتركة بالإضافة لعلاقة الأدوات بالأهداف.

<sup>1</sup> أحمد الكواز (2008)، السياسات التنموية، جسر التنمية، عدد 71، المعهد العربي للتخطيط الكويت، ص 3، ص 4.

## أولاً: علاقة الأهداف بالأهداف:

هناك عدد من العلاقات التي تربط بين الأهداف كعلاقات التنازع (التضاد) والإحلال والتكامل مع وجود أهداف فرعية لأهداف أخرى. غير أن هذه الأهداف نادرا ما يجهد لتحقيقها بنفس الصرامة و يختلف الالتزام بكل هدف بين البرامج السياسية للأحزاب و خلال الزمن. إذ لم يتم تبني الاستخدام التام و لا النمو كأهداف صريحة قبل الحرب العالمية الثانية. و خلال السبعينات بدأت الريبة تحوم حول الحكمة من جعل النمو كهدف للسياسة الاقتصادية. وحتى إذا كان الالتزام بكل هذه الأهداف تاما وصارما فإن الظروف الاقتصادية قد تجعل من تحقيقها كلها دفعة واحدة أمرا صعبا. ويمكن التطرق للحالات السابقة كما يلي<sup>1</sup> :

### • مشكلة التعارض بين الأهداف.

قد تؤدي محاولة زيادة الاستخدام مثلا، في المدى القصير إلى التضخم، الذي يؤدي بدوره إلى خلق مشاكل في ميزان المدفوعات أو إلى تقلبات غير مرغوب فيها في سعر الصرف. و عندما يكون هناك تضاربا بين الأهداف فإن الحل يتمثل في جعل عدد أدوات السياسة الاقتصادية مساو لعدد الأهداف المراد تحقيقها (قاعدة Tinbergen). عندما يكون هناك تعارض بين الأهداف فإن الأهداف تكون بدائل : أي أن هناك تناوب بينهما *Trade-off*.

### • حالة التكامل بين الأهداف عوض أن تكون بدائل.

يمكن أن يكون استقرار الأسعار مساعدا على الاحتفاظ بوضعية معينة لميزان المدفوعات. كما يمكن لبعض الأزواج من الأهداف أن تكون بدائل أو مكملات لبعضها البعض، حسب النظرية التي يتبناها المحلل. و التفاعل بين استقرار الأسعار و النمو ربما هو أكثر العلاقات غموضا من بين قائمة الأهداف المذكورة رغم كون العلاقات بين المراحل الزمنية المتعددة هي كذلك من هذا القبيل : فالدخل الحالي، إذا تحقق بطريقة تضخمية قد يضر بالنمو في المستقبل. لكن إذا كان دخل اليوم يشكل إلى حد بعيد الطلب الاستثماري فإن القدرة الإنتاجية التي تم خلقها تمهد الطريق نحو النمو في المستقبل.

<sup>1</sup> منصورى عبد الله (2006)، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات - حالة اقتصاد صغير مفتوح، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، ص 6.

• مشكلة العلاقات الترابطية بين الأهداف :

إذ أن بعضها قد يكون هدفا فرعيا للآخر. مثلا إذا كان الهدف النهائي هو تعظيم الدخل، و إذا اعتقد أن استقرار الأسعار يشجع على النمو (بتخفيض عدم اليقين الذي يجب أن يتعامل معه المقاولون). فإن استقرار الأسعار ينظر إليه كمساعد على دفع النمو. لكن إذا كان يعتقد أن التضخم يجرى النمو فإن استقرار الأسعار يكون منافيا للنمو. و بذلك فإن الهدفين هما بديلان من وجهة النظر التقنية. لكن أي نقاش حول التناوب بينهما هو في غير محله. و هناك هدف واحد : "المعدل الأمثل للتضخم" يمكن تبنيه كهدف بسبب دوره كمساعد للنمو و كهدف مستقل.

و إذا كان أحد الأهداف هو هدف فرعي لهدف آخر، بينما كان متخذو القرار يعتقدون بأن لهما نفس الأهمية - مثلا الاعتقاد بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأولي - فإن ارتكاب مثل هذا الخطأ لن يكون بدون تكلفة. فهو خلط بين الوسائل و الأهداف.

ثانيا : علاقة الأهداف بالأدوات:

أحد أكثر الأمور أهمية في مجال السياسات الاقتصادية هو اختيار التوليفة المناسبة من الأدوات والأهداف. وهنا نشير إلى المبدأ الخاص بتنبرجن والذي وفقاً له كل سياسة اقتصادية ينبغي أن تتسلح " بأدوات مساوية للأهداف" - أي أنه ينبغي أن يكون لدينا عدد من الأدوات مساو للأهداف المراد تحقيقها، اعتمد تنبرغن في تحليله على العلاقة الخطية للربط بين الأدوات والأهداف مع كون الأثر (للأدوات على الأهداف) يتسم بالاستقلالية الخطية<sup>1</sup>.

ويُعبّر نموذج كل من *Meade - Tinbergen* عن مقارنة كمية للسياسات الاقتصادية. وهي عكس المقاربة التقليدية للسياسة الاقتصادية، تأخذ المستوى المبتغى للدخل الحقيقي (أو التشغيل) و ميزان المدفوعات كمعطين ثم حل النموذج بعد ذلك لإيجاد القيم المقابلة لمتغيرات السياسة الاقتصادية كمعدل الضرائب الملائم مثلا. ويأخذ النموذج الصيغة المختزلة (أو المبسطة) *The reduced form* في شكل مصفوفة كالتالي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> منى كمال (2010)، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، *MPRA Paper*، *MPRA*، ص 24.

<sup>2</sup> منصور عبد الله، مرجع سابق، ص 50.

$$y = A w + \beta x$$

حيث أن :  $y$  = متغيرات الأهداف ؛  $x$  = متغيرات أدوات السياسة الاقتصادية ؛  $w$  = المتغيرات الخارجية أو متغيرات الاضطرابات التي هي خارج تحكم السلطات الاقتصادية. وذلك تحت شرطين:

- الشرط الأول الذي يتمثل في فعالية أدوات السياسة المستخدمة، في التأثير على المتغيرات الأهداف. والمعبر عنها بأن يكون التغير المحقق في "متغيرة الهدف" بواسطة تغير معطى في "متغيرة السياسة الاقتصادية" كبيرا.

- الشرط الثاني هو المعروف بقاعدة تنبرغن شروط "قاعدة Tinbergen's rule" : التي تقتضي أن يكون عدد الأهداف المستقلة المتوفرة لدى السلطات هو بنفس عدد الأهداف الاقتصادية المستقلة التي توجه أو تصوب نحوها هذه السياسات. ويؤدي هذا الشرط، ضمن نموذج الأهداف - الثابتة، إلى أن تكون تركيبة وحيدة من أدوات السياسة الاقتصادية متلائمة مع تحقيق التعديل الداخلي و الخارجي.

إذا كان عدد الأدوات المستقلة لا يساوي عدد الأهداف المستقلة فإن النظام سيكون إما ناقص التشخيص أو زائد التشخيص، وسوف لن يكون له حل، أو عدد لا نهائي من الحلول. نميز في هذه الحالة بين عدد من الوضعيات كما يلي :

- إذا كان عدد الأهداف أقل من عدد متغيرات السياسة الاقتصادية فإن عدد المعادلات يكون أقل من عدد المجاهيل و يكون النظام ناقص التحديد<sup>1</sup> أي ليس هناك حل وحيد بل عدد محدد من الحلول. تكون هذه الحالة غير متوقعة نظريا بسبب ما يسمى بـ **المشكلة الاقتصادية**: أي ندرة الموارد (الأدوات) أمام الحاجات المتزايدة (الأهداف)

<sup>1</sup> رياضيا إذا لم يتحقق شرط Tinbergen فإن المصفوفة B ستكون شادة (أو فريدة Singular) أي أن محدها يساوي الصفر و لن يكون بالامكان عكس المصفوفة B، المتطلب لحل مشكل السياسة الاقتصادية. فالحل يقتضي أن تكون المصفوفة مربعة و غير شادة.  
- النموذج المبدئي يتكون من n متغير اقتصاد كلي داخلي (n معادلة) و إذا عكسنا النظام يتثبت الأهداف و تحويل الـ m أداة إلى مجاهيل. بحيث أن يكون عدد المجاهيل يساوي عدد المعادلات. أي عدد الأدوات مساو لعدد الأهداف.  
- و تقتضي شرط عدم الشدود أن تكون أسطر و أعمدة المصفوفة مستقلة ذاتيا.

- إذا كان عدد الأهداف أكبر من عدد متغيرات السياسة الاقتصادية لا يمكن تحقيق كافة الأهداف آنيا حيث يواجه المجتمع مشكلة المفاضلة بين الأهداف و نعرف دالة الخسارة الاجتماعية<sup>1</sup> (التكلفة المترتبة على المجتمع بسبب الابتعاد عن تحقيق القيمة المثلى للأهداف).
- أما إذا كان عدد الأهداف يساوي عدد الأدوات فنجد حالتين :

- في حالة الأهداف والأدوات مستقلة خطيا فيمكن تحديد المستوى المرغوب لكل هدف من خلال تعظيم دالة الرفاه الاجتماعي
- أما إذا كان عدد الأهداف يساوي عدد الأدوات لكن اثنين أو أكثر من الأهداف أو الأدوات غير مستقلين. حينئذ فإن الحل سوف لن يكون موجودا، إلا بالصدفة.

ومن ناحية أخرى، طرح *Robert Mundell* مشكلة صياغة السياسة الاقتصادية بشكلٍ مختلفٍ عن *Tinbergen* حيث أوضح أن أدوات السياسة الاقتصادية قد تخضع لسيطرة صانعي قرار اقتصادي لا ينسقون سياساتهم -بالصورة التي اقترحها الأخير- بل يختارون أهدافهم بشكل تخصيص الأدوات المتاحة تخصيصا مستقلا لأسباب سياسية أو مؤسسية<sup>2</sup>. كما يجب أن لا نهمّل أثر التأخر في الاستجابة حيث أن السياسات، في الواقع، لا تؤثر على الأهداف إلا بتأخيرات متفاوتة الأهمية (*lags*)، فالسياسات لا تؤثر على كل الأهداف آنيا، نظرا لتحديات تتعلق بالهيئة التي تملك المعلومات اللازمة والكافية ولها القدرة على التأثير في المتغيرات. عادة ما تكون أدوات السياسة الاقتصادية تابع لجهات مختلفة (مثلا البنك المركزي و الخزينة ... إلخ).

وقد اقترح *Mundell* تخصيص الأدوات المتاحة تخصيصاً صحيحاً لكل هدف، ينص على أن كل أداة يجب أن توجه للهدف الذي يكون لها عليه أكبر تأثير، فإذا كنا لا نملك سوى أدوات مالية ونقدية للوصول - في نفس الوقت- إلى التشغيل الكامل والتوازن في ميزان المدفوعات فإنه ينبغي دائما استخدام السياسة النقدية لتحقيق التوازن الخارجي والسياسة المالية لبلوغ الهدف الثاني والمتمثل في تحقيق التشغيل الكامل (انظر جدول رقم 4.1)، أي أن كل أداة من أدوات تحقيق الاستقرار ينبغي استخدامها لتحقيق الهدف الذي تؤثر عليه تأثيراً مباشراً مع ملاحظة أن السياسة المالية تمارس تأثيراً مباشراً على التوازن الداخلي وتأثيراً غير مباشر على توازن ميزان

<sup>1</sup> أحمد الكواز، السياسات التنموية، مرجع سبق ذكره، ص 4

<sup>2</sup> منى كمال، مرجع سابق، ص 25.



المدفوعات، وذلك من خلال تأثيرها على الطلب الكلي على الواردات، في حين أن السياسة النقدية لها الأولوية في تحقيق التوازن الخارجي<sup>1</sup>.

#### الجدول رقم (4.1) : قاعدة مندل لتخصيص الأدوات للأهداف

قاعدة مندل	بطالة (دون تضخم)	تضخم (دون بطالة)
الفائض الخارجي	تحفيز مالي	صرامة مالية
	تحفيز نقدي	تحفيز نقدي
العجز الخارجي	تحفيز مالي	صرامة مالية
	تشديد نقدي	تشديد نقدي

Source : Généreux, J. (1996), *Les politiques économiques, Le Seuil, P55.*

وبالتالي تم ربط كل هدف بأداة (ومن ثم بمتخذ قرار) لها أكبر تأثير، فقدم *Mundell* معياراً من الرتبة الثانية *a second-best criterion* سماه مبدأ السوق الفعالة "*EMC principle*"<sup>2</sup>. وبالرغم من ذلك فإن التعيين الصحيح للسياسات لا يضمن أي شيء فيما يخص سرعة تحول النظام نحو توازن. و لا حتى حول ما إذا كان سيصل إلى التوازن. قبل حدوث اضطراب جديد، بل إن كل ما يضمنه هو أن النظام يتحرك في الاتجاه الصحيح<sup>3</sup>.

كذلك فإن صياغة السياسات الاقتصادية يجب أن لا تغفل رد فعل المتعاملين الاقتصاديين فيما يخص تغير السياسات، حيث أوضح (*Lucas, 1976*) خلافاً للرأي السائد (الذي كان يرى بأن الأعوان الاقتصاديين لا يستجيبون إلى قرارات السياسات الحكومية إلا بعد تطبيقها)، أنه من الممكن أن يقوم الأعوان الاقتصاديون بالتفاعل مع السياسات المتوقعة بتغيير سلوكهم الخاص مما يجعل تقنيات تقويم السياسات (مثل المحاكاة) دون معنى إذا لم تأخذ بعين الاعتبار هذه الظاهرة، وهو ما يعرف "بنقد لوكاس". بالتالي فإن صياغة وتقويم السياسات

<sup>1</sup> منى كمال، مرجع سابق، ص 25.

<sup>2</sup> *The Principle of effective market classification*

<sup>3</sup> منصورى عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 57.

الاقتصادية في الحالة التي يكون فيها الأعوان قادرين على التوقع المستقبلي يختلف عن تلك التي تعرف "بالمراقب ضد الطبيعة" التي يكون فيها المتعاملين غير مطلعين (من خلال أعمال *Kydland and Prescott*)<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية في الفكر التنموي

يتطرق هذا المبحث للتطورات التي عرفها الفكر التنموي في مجال السياسات الاقتصادية، خاصة التنموية منها، وذلك بالتطرق لتطور هذا المفهوم، ثم علاقة السياسات الاقتصادية بنماذج النمو الحديثة (النمو الداخلي أو الجواني)، ويختتم بنماذج السياسات التنموية.

#### المطلب الأول : السياسات التنموية

يحاول هذا الجزء من البحث التوسع في موضوع السياسات التي توصف بالتنموية والتي تم الإشارة لها سابقا بداية بالتطرق لموضوعات التنمية والتخلف ثم عرض لتطور مفهوم السياسات التنموية كسياق متغير.

#### الفرع الأول : إطار مفاهيمي للتنمية

##### أولا : تفسير التخلف:

خلال ما يزيد عن نصف قرن تدفق سيل من الكتابات في مجال التخلف و النمو يفوق في كنه ما كتب في عديد من فروع الدراسات الاقتصادية مجتمعة.. وعلى الرغم من ذلك فإنه من السهل ملاحظة كون أن كثيرا منها تمثل تكرارا لبعضها البعض ولم تحقق الكثير نحو فهم أعمق للمشكلة وجذورها ويعود السبب في ذلك إلى كون أن معظم هذه الكتابات من جهة قام بها علماء الاقتصاد، لكن مشكلة التخلف تتعدى البعد الاقتصادي إلى أبعاد سياسية و اجتماعية و ثقافية، ومن جهة ثانية فإن الإطار المعتمد في العديد منها هو النظرية الاقتصادية التقليدية - التي تدرس في الجامعات- حيث تأخذ الواقع الاجتماعي و السياسي كمعطى وهي نظرة لا تتفق مع مشاكل التخلف و النمو<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عماد الإمام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 225.

<sup>2</sup> عمرو محي الدين (1972)، التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص7، ص8.

في العموم اختلف الكتاب حول الظاهرة بين موقفين<sup>1</sup>؛ الأول يفسر التخلف بربطه بالاستعمار والامبريالية ونهبها للأمم، في حين يرجع الطرف الآخر التخلف إلى أسباب وظروف ذاتية تخص الدول المعنية كالجغرافيا، والمناخ، والعرق، والدين، وتدني المستويين التعليمي والصحي، وارتفاع نسبة الفقر، وسوء الإدارة وفقدان الحكم الرشيد. لكن يمكن القول أنه إذا كانت تصلح مقولة أن الأسباب الخارجية مسئولة أساساً عن خلق حالة التخلف فإن الأسباب الداخلية مسئولة كذلك عن حالة التخلف أو على الأقل عن استمرارها وإعادة إنتاج التخلف.

وبالتالي فمشكلة التخلف تقتضي معالجتها في إطارها التاريخي فهذه الحالة أو الظاهرة ليست ثابتة بصورة دائمة من جانب كما وأنها ليست مطلقة من الجانب الآخر.<sup>2</sup> بل هي ظاهرة اقتصادية اجتماعية متغيرة وبنفس الوقت نسبية تقاس مقارنة بما أنجزته المجتمعات الرأسمالية من تقدم اقتصادي شامل، وهي تمثل وضعاً تاريخياً مقارناً،<sup>3</sup> لذلك يكون من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف واحد محدد وشامل ودقيق لمعنى التخلف الاقتصادي. وعلى ذلك يمكن القول بأن التخلف حالة مجموعة من الدول تجمعها خصائص مشتركة، دون أن ينفي ذلك خصوصية كل دولة.

### ثانياً : ديناميكية مفهوم التنمية

يعكس مفهوم التنمية التطورات التي شهدتها اقتصاديات الدول النامية وما طبعها من تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة، و طبيعة العلاقات مع المؤسسات الدولية وما رافقها من تطورات على الصعيد الفكري، حيث تطور هذا المفهوم من المعنى الاقتصادي المحض المرادف للنمو الاقتصادي ثم التركيز في كل مرحلة على بعد معين مثل الاهتمام -الى جانب المعنى الأول - بالجانب البيئي بظهور التنمية المستدامة والتنمية البشرية التي تركز على المورد البشري بالإضافة إلى التنمية الشاملة والتنمية المستقلة المعتمدة على الذات ووصولاً للمعنى الواسع للتنمية الذي يعتبر للتنمية حسب A.Sen، ك: "عملية توسيع في الحريات الحقيقية التي

<sup>1</sup> انظر: كريستيان بالوا (1978)، الاقتصاد الرأسمالي العالمي - المرحلة الاحتكارية و الامبريالية الجديدة، ترجمة: عادل عبد المهدي، دار ابن خلدون، ط 1، بيروت، لبنان، ص 196.

<sup>2</sup> كامل بكري (1986)، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، ص 10.

<sup>3</sup> فؤاد مرسي (1978)، عرض لكتاب المفهوم المادي للتنمية، مجلة النفط و التنمية، العدد الخامس، ص 108-112.

يتمتع بها الناس"<sup>1</sup> وتتضمن عملية توسيع نطاق الحرية هذه، القدرة على تجنب مظاهر الحرمان من: الجماعات ونقص التغذية والأمراض القابلة للعلاج، و التمتع بحق المشاركة السياسية... وبالتالي هذه الحريات تشمل: الحريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.. وغيرها. كما يربط بين الحرية والمسؤولية من جهة، ويؤكد على الالتزام الاجتماعي في ممارسة الحرية الفردية، من جهة أخرى.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني : من أزمة التنمية إلى أزمة الفكر التنموي

طبع الفكر التنموي بإسهامات متنوعة، برزت فيها محاولات للتنميط وظهر مفهوم التحديث والتقدم، وجهد الباحثون في إقامة نماذج مثالية تعكس حالة المجتمع الأوربي الصناعي الحديث (كمجتمع مرجعي)، ونماذج مقابلة تعبر عن سمات المجتمع التقليدي. وتعددت مشاربها الفلسفية والأيدولوجية وانعكس هذا التنوع الأكاديمي في حقل الأبحاث المهمة بقضايا التنمية والتغير الاجتماعي على البدائل والاستراتيجيات التي حاولت دول نامية تطبيقها، قصد تجاوز تخلفها وتحقيق حالة التقدم و الرفاه في مجتمعاتها. غير أن تجربة التنمية التي مضى اليوم عليها عقود من الزمن - رغم بعض المكاسب التي حققتها- لم تصل إلى ما كان مأمولا منها في مبارحة وضعية التخلف والدخول في حالة التقدم والحداثة.

والتساؤل العلمي حول عوامل الفشل وأسباب الإخفاق يزداد إلحاحا إذا أخذنا بعين الاعتبار مؤشر التنوع الأكاديمي الذي طبع هذه التجارب. فالدول التي تبنت الخيارات "الاشتراكية" كالجزائر كان مصير تجاربها التنموية الفشل مثلها مثل كثير من الدول التي تبنت الخيارات الليبرالية، وكانت إلى فترة قريبة ترمز إلى الريادة التنموية في هذا الميدان، وحتى تجربة النمور الآسيوية - التي يجب آخرون إطلاق اسم النمور الأمريكية عليها لما حظت به من دعم في إطار مواجهة المد الشيوعي- تمر بصعوبات كبيرة اليوم. بل إن الأمر لم يقف عند حد فشل الاستراتيجية المتبناة؛ إذ كما أكد ذلك عاطف غيث "أدى إلى تعقيدات وصعوبات بعثت العائد الاجتماعي المتوقع عن محصلة الاستثمارات المادية والبشرية والفنية، وخلق حالة من التفكك انبثق عنها عدد من المشاكل "... كتراكم المديونية وانخفاض مستويات المعيشة، واطراد ظاهرة الفقر والبطالة والأمية و بروز ظاهرة العنف بأشكاله

<sup>1</sup> أمارتيا صن (2004)، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، العدد304، مايو، الكويت، ص49.

<sup>2</sup> موله عبد الله (2008)، التحكم في التبادل الحر و التنمية: حدود و فرص الاندماج في النظام الجديد لتجارة العالمية - الاقتصاد الجزائري نموذجاً، مذكرة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار- عنابة-، ص41.

المتعددة... ليتجه المجتمع لا إلى طريق النمو والتقدم، بل نحو طريق نمو التخلف على حد تعبير *Gunder Frank*.

قد يكون أحد أسباب هذا الوضع أن الاقتصاديين المهتمين بالعالم الثالث، في كثير من الأحيان يرفعون شعارات تبسيطية على عكس ضخامة مشاكل الدول النامية، زد على ذلك أن أعمال التنمية هذه غالباً ما استمدت أصلها من أعمال جامعيين لبراليين ومن أشهرهم المؤرخ الاقتصادي الأميركي "والتر روستو" الذي كان لذيوع نظريته المعروفة باسم "مراحل النمو الاقتصادي" في الخمسينيات والستينيات دور في اعتبار نموذج الدول الرأسمالية المتقدمة هو الواجب الإلتباع مع التسليم بإمكانية اللحاق، وهو كغيره من الاقتصاديين الغربيين استمد فروضه من بيئة الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة فقدم صورة مبسطة جداً لـ "كيفية تجميع شروط ما أسماه الإقلاع الاقتصادي معتبراً بذلك أن المجتمع النامي يشبه طائرة بلغت محركاتها القوة الكافية للارتفاع فوق الأرض"<sup>1</sup>.

مع دفعة كافية (الاستثمارات)، وبفضل تجارب الماضي بات من الممكن حسب روستو "ضمننا تهيئة مدرج الطيران والانطلاق نحو سماوات التصنيع السريع"<sup>2</sup> على هذا النحو ستوضح الصفات التي سيصفها اقتصاديان آخران كان لعملهما صدى كبير في موضوعات التنمية أولهما *Ragnar Nurkse*، والذي قدم عملاً يحصر التخلف في عدم وجود النشاط الصناعي الحديث ويقترح علاجاً لذلك من خلال إنشاء عدد كبير من الصناعات في آن واحد، أما الثاني فهو هيرشمان *A.Hirschmann*، الذي طور نظريته التي تدعو إلى القيام باستثمارات ضخمة ومركزة قطاعياً و جغرافياً، لكي تلعب دور الرافعة في عملية الإقلاع. وبررت هذه النظريات لدول العالم الثالث الحصول على فوائض الأموال الغربية على هيئة معونات للانتقال لمرحلة أعلى من مراحل النمو الاقتصادي، وساد الاعتقاد في هذه الفترة بأن تدخل الدولة أمر مرغوب فيه وأن التخطيط لا يثير "الاشمئزاز"<sup>3</sup>. وسوف يطور الاقتصاديون الأمريكيون العاملون في نطاق لجنة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية أدبيات كبيرة حول هذه الموضوعات تطالب بدعم لتأمين تمويل الإقلاع وإنشاء واسع لصناعات بديلة عن الواردات على سبيل الدفعة الكبيرة للأمام.

<sup>1</sup> جورج فرم (1994)، الفوضى الاقتصادية العالمية - جذور إخفاق التنمية، ترجمة: خليل أحمد خليل، ط1، دار الطليعة بيروت، ص60.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص61.

<sup>3</sup> جلال أمين (2001)، نظريات التنمية علم أم مذهب؟، في هموم اقتصادية عربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص50.

في السبعينات قام عدد من الاقتصاديين بطرح عدد من القضايا المرتبطة بالتنمية تتعلق بضرورة نقل التكنولوجيا، حيث أدت التعقيدات التقنية إلى الاعتقاد بأن الدول النامية عاجزة عن تجاوز تأخرها التقني بوسائلها الخاصة في ظل الهيمنة للشركات الصناعية الدولية الكبرى واحتكارها لمعارف التقنية من خلال نظام حماية الملكية الفكرية، وانطلاقاً من ذلك طالبت دول العالم الثالث برفع القيود عن نقل التكنولوجيا بل وتحويلها، و ذلك لتوفير عدالة النظام الاقتصادي الدولي. في هذا الإطار انعقدت العديد من المؤتمرات لمحاولة إصلاح النظام الاقتصادي الدولي وتخفيف فقر العالم الثالث لكنها بقيت نقاشاً فكرياً أكثر منه ممارسة عملية. هذا الفشل ليس إلا انعكاساً للعجز النظري للتحليلات المعاصرة المتعلقة بالتخلف إذ كما يقول *Octavio paz* : "هذه النظريات تعرف عن الأسعار و التكاليف أكثر مما تعرفه عن القيم".<sup>1</sup>

ومنذ بدايات الثمانينيات وحتى وقت قريب، عاد الحديث مرة أخرى عن أفكار الاقتصاديين التقليديين (آدم سميث ومدرسته)، بوصفها جديدة ليسهل ابتلاعها وظهرت مصطلحات مثل "التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي" الذي يعني انسحاب الدولة التام لصالح القطاع الخاص، وتبني تلك المقولات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كما لو كانت مطلقة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها.

غير أن الأزمة المالية الأخيرة قد أفقدت النموذج السائد ذلك البريق أو تلك القداسة حيث كانت تقدم التنمية "الليبرالية" بوصفها نظاماً لتحقيق ازدهار العالم، ومخرجاً وحيداً لعالم الجنوب بصفة خاصة، للانفكاك من حالة التخلف و تم تسييجها بغطاء يشبه الطقوس الدينية، بحيث تسامت عن كل مناقشة أو مساءلة. والأهم في هذه المرحلة هو التحرر من وثنية الفكر؛ يقول جلال أمين: "ينبغي التزام درجة كبيرة من الحذر تجاه ما يقوله الاقتصاديون في موضوع التنمية والتخلف واكتساب درجة من الحرية في إعادة التفكير حول هذه القضايا قد تفتح الباب لاكتشاف حقائق لم تكن واضحة من قبل"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نقلا عن : كلوديو شوفتان (1998)، ماذا بعد التنمية المشوهة في إفريقيا ، ترجمة: عزت زيان، سلسلة دراسات، 1، كوديسريا، مركز البحوث العربية والإفريقية، ص 13.

<sup>2</sup> نقلا عن كمال حبيب (2007)، عرض لكتاب كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، المعرفة، قناة الجزيرة، قطر، في: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) (تاريخ آخر إطلاع : 2010/04/23).

ويمر نموذج التنمية الدولي السائد في العالم الثالث بأزمة حاليا ويعود ذلك إلى أن هذه النظريات تميزت ببطئها في تغيير الفروض الأساسية<sup>1</sup> التي لم تعد ملائمة لواقع العمولة المالية. و بالرغم من الآمال الرسمية التي تعبر عنها مختلف الأطراف ليس هناك اتجاه حاليا يمكن أن يضمن تضيق الفجوة بين الأغنياء و الفقراء التي ما فتأت تزداد اتساعا، هذه الشعارات و الأهداف التي تم صياغتها للتنمية ( الأهداف الإنمائية للألفية) تترجم في نتائج ضعيفة وغير مرضية، فلم تؤدي إلى توسيع خيارات البشر وضمان حياة أفضل للإنسان مع حماية بيئته و تحقيقه لصيرورة تجدد الإنتاج ذاتيا، فقد زادت مشاكل الدول المعنية بالتنمية صعوبة في اقتصاد عالمي يتميز بتباطؤ النمو وضعف الاستقرار الاقتصادي العالمي.

هذه الإخفاقات التنموية إذا وضعت في سياق المتغيرات الدولية الجديدة والتوجهات نحو العمولة تجعل التفكير في قضية التنمية بدقة ورزانة وبعيدا عن كل امثالية سلبية مهمة تاريخية، أين يصبح تجديد الفكر التنموي ضرورة في عصر الثورة الثالثة و الذي يحتاج إلى نهضة في الفكر على نحو يمكن من إدراك التطورات السريعة في المالية الدولية والاقتصاد العالمي بصفة عامة وكذا تحقيق نماذج أكثر ديناميكية ومرونة<sup>2</sup>. في هذا السياق يبدو أن فكريا تنمويا حديثا تبلور من خلال إسهامات المدرسة البنوية الجديدة كامتداد للمدرسة البنوية، بالإضافة للفوائد المستقاة من تجارب دول جنوب شرق آسيا.

<sup>1</sup> يجب عدم نسيان أن معظم فروض هذه النظريات تعكس الظروف الاقتصادية للدول المتقدمة وهذا في حد ذاته يجعلها غير ملائمة وعدمية النفع في بعض الأحيان؛ انظر في: عبد الرحمن يسرى أحمد (2010)، التنمية الاقتصادية - نقد الفكر الوضعي وبيان المفهوم الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مارس، ص4.

<sup>2</sup> للمزيد حول الموضوع انظر : جلال أمين (2013)، خرافة التقدم والتخلف، ط4، دار الشروق، مصر.

### الفرع الثالث : السياق المتغير للسياسات التنموية:

تعرف السياسات التنموية بأنها "مجموعة القرارات الصادرة عن السلطات والأجهزة المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه التنموية، وتوضح هذه القرارات مجالات التنمية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيديولوجية المجتمع، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم أو وضع خطة تحتوي عددا من البرامج ومجموعة من المشروعات التنموية المترابطة والمتكاملة"<sup>1</sup>.

كما تعرف كذلك على أنها "القرارات التي تتضمن اتجاهات منظمة ومجالات وطرقاً واجب استخدامها لتحديد الأهداف التنموية للمجتمع، أو أنها نتاج التفكير المنظم الذي يوجه الخطط والبرامج التنموية؛ حيث تنبع تلك السياسات من أيديولوجية المجتمع لتعبر عن أهدافه البعيدة، وتوضح مجالات البرامج والخطط التنموية، وتحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وأدائها"<sup>2</sup>.

وتتمثل أيضا السياسات التنموية في "مجموعة الخطط و الأساليب المنتظمة التي تتبعها الدولة لتحقيق تنمية شاملة تخضع لعملية تقويم لمقدار ما أحرزته الدولة من نجاح وما أخفقت في الوصول إليه من الأهداف المرسومة لكل خطة". وهي "محاولة إرادية تقوم بها الدولة لتنسيق عملية اتخاذ القرار الاقتصادي على المدين المتوسط والطويل"، تهدف إلى تحقيق أهداف تنموية معينة تم تحديدها<sup>3</sup>.

تستهدف هذه السياسات تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل يرافقه تحول هيكلي لصالح القطاعات المنتجة، يتم هذا التحول الهيكلي من خلال تدابير تسعى لإحداث تغييرات عميقة على الهيكل الإنتاجي وبنية الاقتصاد (كتلك المرتبطة بالتنوع الاقتصادي). وهي تنصرف إلى مواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل، وفي مفهومها الواسع تستهدف عملية التعديل الهيكلي تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي بالاعتماد على تكيف الهياكل الاقتصادية خاصة هيكل الإنتاج<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> علي الزعي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

<sup>2</sup> نفس المرجع، نفس الصفحة.

<sup>3</sup> رقية خياري (2014)، السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر - البطالة)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، ص 15.

<sup>4</sup> سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 14.



ومن ناحية أخرى هناك بعض التعريفات التي أعطت أهمية لعنصر المشاركة في وضع السياسات التنموية مثل تعريف السياسات التنموية بأنها "مجموعة المبادئ والقرارات التي تتوصل إليها الحكومة والتنظيمات والجماعات والقوى السياسية والمهنية والاجتماعية في إطار ديمقراطي وبمقتضاها تتحدد الأساليب والغايات التنموية للمجتمع. ويتم تحديد تلك السياسات في إطار مجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تأخذ صورة تشريعية في أغلب الأحوال وتحقق الأهداف التنموية المبتغاة"<sup>1</sup>.

هناك مجموعة من السياسات التي توصف بالتنموية وهي توليفة مختلفة من الأدوات والتدابير التي مرت بعدة تطورات يمكن اختصارها كما يلي<sup>2</sup>:

- **السياسات الاقتصادية الكلية المحفزة للنمو:** تتطابق هذه السياسات مع نظرة للتنمية تختصرها في شقها الاقتصادي فقط (التنمية كمرادف للنمو) لذلك تركز هذه السياسات على ضمان وتحسين معدل النمو الاقتصادي وكذا هيكله.
- **سياسات "توافق واشنطن":** هي حزمة من السياسات الاقتصادية المفروضة على الدول النامية تحت مسمى "برامج الإصلاح الاقتصادي" وقد اشتملت على مكونين: "برنامج التثبيت" ويعني بسياسات الاستقرار للاقتصاد الكلي. ويقع في نطاق صندوق النقد الدولي، و"برنامج التكيف" أو التعديل الهيكلي وهي إصلاحات هيكلية، وتقع في نطاق البنك الدولي. وقد هدفت حزمة سياسات "وفاق واشنطن" إلى الحد من تدخل الدولة واعتماد آلية السوق "ذاتي التنظيم".
- **السياسات الاجتماعية:** نتيجة للآثار المترتبة عن سياسات توافق واشنطن والتي انعكست سلبا على الجانب الاجتماعي، ظهر نوع من السياسات التنموية توصف بالسياسات الاجتماعية، والتي تعني بالشرائح الضعيفة بتوفير فرص العمل والرعاية الصحية، وتوفير التعليم، وقد جاءت نتيجة للنقد الذي تعرضت له سياسات وفاق واشنطن خاصة بعد صدور مؤلف بعنوان "التكيف بوجه إنساني".

<sup>1</sup> علي الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

<sup>2</sup> مجموعة مؤلفين (2013)، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية - الأبعاد الاقتصادية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص ص 57 - 61.

علي عبد القادر علي (2016)، ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية، مجلة عمران، العدد1، ص31.

- السياسات التنموية الملائمة : هي مجموعة من السياسات التي تم إعدادها قصد "دعم صناع القرار في مختلف الدول النامية بتوفير بدائل متعددة لصياغة سياسات تنموية ملائمة لكل بلد بحسب ظروفه ومعطياته " وهي تستند للمذكرات التوجيهية<sup>1</sup> الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وتهدف لتوسيع مجال صياغة السياسات في مختلف المجالات التنموية، والتي تتضمن : سياسات الاقتصاد الكلي والنمو ؛ سياسات التمويل ؛ سياسات الاستثمار والتقنية ؛ سياسات إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة ؛ والسياسات التجارية ؛ والسياسات الاجتماعية.

<sup>1</sup> تمت ترجمة هذه المذكرات للغة العربية وتتضمن :

- جاياتي غوش (2007)، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو - الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA).
- شاري سبيغل (2007)، سياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والنمو - الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA).
- س. ب. تشاندراسكهار (2007)، السياسات المالية - الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA).
- ها- جون تشانغ، (2007)، إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة - الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA).
- مشتاق ه. خان (2007)، سياسات الاستثمار والتقنية - الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA).
- إزابيل أورتييز (2007)، السياسات الاجتماعية - الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA).
- موراى غبس (2007)، السياسات التجارية - الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA).

## المطلب الثاني : السياسات الاقتصادية في نماذج النمو الحديثة

ترى نظرية النمو الداخلي التي تطورت بداية من الثمانينات أن السياسات الاقتصادية تؤثر على النمو طويل المدى بطريقة مستمرة. وقد أخذت نظرية النمو الداخلي بعين الاعتبار عامل "التطور التقني"، إذ تمثل مخرجاته أحد عوامل الإنتاج، لكنها تختلف عن عوامل الإنتاج العادية (كرأس المال والعمل والأرض)، من حيث أن طبيعة هذه المخرجات تقترب من حالة السلع العامة أين يصعب التحكم في الاستخدام واستبعاد الآخرين من الاستفادة من نتائج التطور. ترتب على ذلك أن تقنيات الإنتاج تتمتع بخاصية العوائد المتزايدة للحجم، المترتبة عن الإنتاج الداخلي للتقدم التقني، عكس فرضية النظرية النيوكلاسيكية للنمو القائلة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال.

لذلك فإن نظرية النمو التي طورها سولو *Solow* أصبحت تعرف بنظرية النمو الخارجي، تعتمد على معدل التقدم التقني والذي يتحدد خارج النموذج كمتغير خارجي، في مقابل نظرية النمو الداخلي ( والتي تطورت على يد عدد من الاقتصاديين *Romer* و *Lucas* ) حاولت هذه النظرية تقدير نماذج لانحدار النمو<sup>1</sup> كمتغير تابع بدلالة متغيرات مفسرة تشتمل على السياسات الاقتصادية بالإضافة لعوامل هيكلية بغرض معرفة الوسائل السببية للعلاقة بين النمو طويل المدى والمتغيرات الأخرى المؤثرة على هذا النمو.<sup>2</sup>

### الفرع الأول : علاقة السياسات الاقتصادية بالعوامل الداخلية:

مكنت نماذج النمو الحديثة (الداخلية) من إعطاء تفسيرات لتباعد (تباين) الأداء الاقتصادي بين الدول حيث تم اعتبار العناصر الداخلية كمحددات للنمو الداخلي. وفي ظل هذه النظرية " النمو الداخلي " يتأثر النمو طويل المدى بالسياسات الاقتصادية، ويمكن عرض بعض هذه العوامل من خلال الجدول الموالي:

<sup>1</sup> تأخذ هذه النماذج الشكل : معدل نمو دخل الفرد = ثابت التقدير + (متجه معاملات التقدير) (متجه المتغيرات المفسرة) ؛ وتشمل المتغيرات المفسرة مجموعة مكونة من عوامل السياسات، عوامل المؤسسات و عوامل بيئية.

<sup>2</sup> مصطفى بابكر، سياسات الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

جدول رقم (5.1) : دور السياسات الاقتصادية في نماذج النمو الداخلي

العوامل الداخلية	اسهامات الاقتصاديين	المبررات النظرية	دور السياسات الاقتصادية
التطور التكنولوجي	<i>Maddison, 1987</i> <i>Chenery et.al, 1986</i> <i>Norsworthy, 1984</i>	تفترض النظرية النيو كلاسيكية تحديد مساهمة التطور التكنولوجي خارجيا فمعدل نمو دخل الفرد يعادل الصفر في حالة الاستقرار وبالتالي فإن الاستثمار لا يؤثر على معدل النمو.	لم تهتم بالإطار العام وبفهم السياسات الاقتصادية المحددة لهذا التغير التكنولوجي وبالتالي فإن دور السياسات الاقتصادية يقتصر على التأثير في الناتج المحلي الإجمالي للتحويل إلى حالة الاستقرار.
	<i>Romer, 1986</i> <i>,Phelps, 1964</i> <i>,Arrow, 1962</i>	حاولت النظرية الحديثة للنمو تطوير النظرية النيوكلاسيكية باعتبار أن التغير التكنولوجي متغير داخليا (نظرية النمو الداخلي أو الذاتي أو الجواني). حيث أن الاستثمار الخاص يزيد من التطور التكنولوجي المتاح ومن خلال التأثيرات الخارجية لهذا الاستثمار نحصل على دالة إنتاج ذات عوائد متزايدة. بالتالي فإن من شأن معدل الاستثمار المرتفع التعجيل بمعدل النمو.	هذا الافتراض يجعل من النمو مستجيبا للسياسات الاقتصادية. من شأن السياسات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار أن تؤثر على معدل النمو.
رأس المال البشري	<i>Uzawa, 1962</i> <i>Lucas, 1988</i>	زيادة الاستثمار في رأس المال البشري الخاص في عامل معين يترتب عليه زيادة إنتاجية العمال الآخرين مما يعني أن التأثيرات الخارجية المرتبطة برأس المال البشري ينتج عنها دالة إنتاج ذات عوائد متزايدة.	هناك دور للسياسة الاقتصادية لتحفيز رأس المال البشري في الوصول لحالة نمو مستقرة طويلة الأجل.
الإبتكار والإختراع	<i>Schumpeter, 1968</i> <i>Romer, 1987</i>	تم الاعتماد على الأفكار القائلة بأن الإبتكار والإختراع والتطور المعرفي يعتمد على إغراءات الربح الاحتكاري الذي يمثل دورا مهما	السياسات الاقتصادية مثل سياسات براءات الإختراع، حقوق الملكية والضرائب تؤثر على تخصيص الموارد بشكل تتوجه معه نحو التكنولوجيات الحديثة كون أن هذه الأخيرة تحتكرها الشركات الساعية للربح.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: أحمد الكواز (2007)، مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 21، المعهد العربي للتخطيط، ص 8 - ص 12.

## الفرع الثاني : علاقة السياسات الاقتصادية بالعوامل الخارجية:

### أ- السياسات الاقتصادية وتأثير الهبات الطبيعية

البحث في هذا الإطار حول علاقة الأداء الاقتصادي بالهبات الطبيعية التي يتمتع بها البلد يدفعنا للتساؤل حول مكانة السياسة الاقتصادية من هذه العلاقة ؟

في محاولة للإجابة عن هذا التساؤل يمكن التطرق لدراسة (Easterly, and Levine, 2002) التي حاولت اختبار اثر هذه العوامل على التنمية الاقتصادية بالاعتماد على ثلاث (3) متغيرات مفسرة<sup>1</sup>:

- أ- الهبات الطبيعية (معدل وفيات المستوطنين - خطوط العرض - المحاصيل و المعادن - البلدان المقفلة أو ندرة النفاذ إلى الساحل - الانفتاح الطبيعي )
- ب- المؤسسات (تم تركيب الرقم القياسي للمؤسسات والمكون من ست مقاييس هي: التعبير ودرجة المساءلة - عدو الاستقرار السياسي و العنف - فعالية الحكومة - العبء التنظيمي - دور القانون - الابتزاز والذي يشير إلى استخدام السلطة لمكاسب شخصية والفساد )
- ت- السياسات الاقتصادية (من خلال درجة انفتاح التجارة الخارجية - المغالاة بسعر الصرف الحقيقي - معدل التضخم لهدف معرفة مدى اتساق السياسات المالية والنقدية).

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية<sup>2</sup>:

- تقييم دور السياسات الاقتصادية الكلية في تفسير التنمية الاقتصادية اتضح أن هذه السياسات لا تساعد في تفسير التنمية الاقتصادية بعد أخذ تأثير مؤشرات الهبات الطبيعية بنظر الاعتبار وذلك حتى بعد تثبيت متغيرات السياسات الاقتصادية تستمر مؤشرات الهبات في تفسير التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية
- تفسر الهبات التفاوت ما بين الدول في التنمية الاقتصادية من خلال تأثير هذه الهبات على المؤسسات فقد تميزت الهبات الطبيعية بمعنوية في التأثير على كل من التنمية الاقتصادية والمؤسسية

<sup>1</sup> أحمد الكواز، مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 50، ص 51.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 53، ص 54.

وتتسق هذه النتيجة مع الفرضية الجغرافية (التأثير المباشر للهبات الطبيعية على العمل والانتاجية الزراعية ومن ثم دخل الفرد) كما تتسق مع الفرضية المؤسسية (تأثير الهبات على تشكيل المؤسسات ذات العمر الطويل) في حين أنها تتسم بقوة تفسيرية للتفاوت في التنمية المؤسسية ما بين الدول حيث يتصف كل مؤشر من مؤشرات الهبات الطبيعية بالمعنوية مع المتغير التابع (الرقم القياسي للمؤسسات).

#### ب- السياسات الاقتصادية والصدمات الخارجية:

هناك جدل حول تأثير الصدمات الخارجية مقابل السياسات الاقتصادية في التأثير على الأداء الاقتصادي بين من يرى بأن الصدمات الخارجية لها دور مهم في التأثير على التفاوت في معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى تقييد دور السياسات الاقتصادية حيث يرون أنها تمثل سببا رئيسيا لضعف الأداء الاقتصادي. تشير دراسة *Easterly, 1993* إلى تأثير الصدمات الخارجية خاصة المتعلقة بمعدل التبادل الدولي على التفاوت في معدلات النمو لذلك وفقا لهذه الدراسة تبدو الصدمات الخارجية مهمة مقارنة بالخصائص المحلية للبلد في تحديد معدل النمو طويل الأجل حيث توصل إلى ارتفاع القدرة التفسيرية لمتغيرات الصدمات الخارجية قياسا بمتغيرات السياسات. ويمكن تفسير هذا التأثير الكبير للصدمات بانتقال العوامل حيث<sup>1</sup>:

1. يمكن أن ينتقل رأس المال و العمل داخل البلد إلى القطاعات التي تتمتع بتأثير إيجابي للصدمات؛
2. كما يمكن أن يتدفق رأس المال من الخارج للداخل نحو القطاعات التصديرية؛
3. يمكن أن تستجيب المدخرات المحلية للتحسن في فرص القطاعات التصديرية.

ومن أجل الحصول على تأثير كبير على النمو من انتقال العوامل فهو يشترط :

- أن تتصف العوامل و الطلب على الصادرات بالمرونة؛
- أن تتصف صدمات التبادل الدولية بالاستمرارية.

وفيما يخص طبيعة تأثير مصادر الصدمات الخارجية ماعدا التبادل الدولي، فقد اتسمت بالتواضع حسب

نتائج *Easterly, 1993*.

<sup>1</sup> أحمد الكواز ، مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 46.

في حين يرى آخرون أن دور الصدمات الخارجية محدود في تفسير تقلبات الاداء الاقتصادي كون أن مصدر هذه التقلبات يعود بالأساس لمشاكل داخلية تتعلق بالسياسات وهو منهج اقتصادي المؤسسات المالية الدولية (خاصة البنك الدولي) حيث يشير (Raddatz, 2005) إلى أن الحديث عن الصدمات الخارجية يكون ممكنا في ظل الخصائص الهيكلية في الدول النامية المتعلقة أساسا بالاعتماد المفرط على السلع الأولية والمساعدات الخارجية غير أن ذلك لا يجعلها بالضرورة المصدر الأساسي للتقلبات الاقتصادية بل يرى بأن الصدمات الداخلية ممثلة في الإدارة السيئة للسياسات هي مصدر هذه التقلبات. وقد توافقت دراسات أخرى مع هذه النتيجة

<sup>1</sup>.Acemoglu, Johnson, Robinson and Thaicharoen, 2003

مما سبق يمكن القول بأن علاقة السياسات الاقتصادية بالعوامل الخارجية في التأثير على الأداء الاقتصادي تتعلق أساسا بطبيعة المؤسسات المحلية فكلما كانت هذه الأخيرة ضعيفة كلما زادت أهمية الصدمات الخارجية مقارنة بالسياسات الاقتصادية وكلما تميزت هذه المؤسسات بالفعالية كلما قل تأثير العوامل الخارجية نسبيا. يمكن الاستدلال على ذلك من خلال تجربة أمريكا اللاتينية في التعامل مع صدمة الاستدانة والتي نتج عنها الانزلاق لفخ المديونية مقارنة بدول جنوب شرق آسيا التي نجحت في إدارة مديونياتها (Sachs, 1985).<sup>2</sup>

### المطلب الثالث : نماذج السياسات التنموية

#### الفرع الأول : النموذج التقليدي للسياسات التنموية

تجد هذه السياسات في الفكر النيوكلاسيكي إطارا فكريا، حيث يُعتبر التضخم كظاهرة نقدية، وهي سياسات تم تبنيها من طرف المؤسسات المالية الدولية. تسمى كذلك بالسياسات الأصولية *ORTHODOXES*. يعتمد صندوق النقد الدولي في نموده على الصيغة التي قدمها جاك بولاك *Polak Model*، الذي يعتبر بمثابة حجر الزاوية بمقترحات صندوق النقد الدولي في مجال السياسات الاقتصادية. يعارض هذا النموذج الصيغة الكينزية في ما يخص السياسة المالية وإهمالها لدور النقود. وهو يعتمد على آلية لتقسيم الاقتصاد الوطني إلى خمس (5) قطاعات : القطاع الخاص ؛ القطاع العام ؛ القطاع الأجنبي ؛ قطاع النظام المصرفي ؛ قطاع الاقتصاد القومي.

<sup>1</sup> أحمد الكواز ، مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

<sup>2</sup> نفس المرجع ، ص 63.

يركز هذا النموذج على القطاع الأجنبي وقطاع النظام المصرفي<sup>1</sup> لذلك فهو نموذج نقدي لاقتصاد مفتوح يستخدم لتشخيص مصادر اختلال ميزان المدفوعات والتضخم. يمكن وصف النموذج كالتالي:

الجدول رقم (6.1) : وصف نموذج السياسات التقليدية

الهدف	الأدوات	الزمن
<ul style="list-style-type: none"> <li>توسيع التجارة الدولية القائمة على النمو المتوازن؛</li> <li>دعم الرفاه الاقتصادي لكل الدول.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>التغير في حجم الائتمان المصرفي المحلي <math>\Delta DC</math>؛</li> <li>سعر الصرف <math>e</math></li> </ul>	يركز نموذج الصندوق على الأجل القصير.

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على : أحمد الكواز (2011)، السياسات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي، في برنامج سياسات التنمية، برامج التدريب الذاتي عبر الانترنت، عدد 46، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 1، 2.

تركز السياسات الاقتصادية التقليدية، سياسات صندوق النقد الدولي مثلاً، على ضمان الاستقرار الاقتصادي من خلال توفير إطار تحليلي يضمن الاتساق بين القطاعات السابقة من خلال ما يسمى بالبرمجة المالية. يستخدم هذا المفهوم للتعبير عن إيجاد قيم **لمتغيرات السياسة الاقتصادية** التي من شأنها تحقيق المستويات المرغوبة **للمتغيرات الهدافية** حيث :

- متغيرات السياسة الاقتصادية :  $\Delta DC$  الائتمان المحلي ،  $e$  سعر الصرف.
- المتغيرات الهدافية:  $\Delta R^*$  الإحتياطات الدولية (وضعية ميزان المدفوعات)،  $\Delta P^*$  التغير في المستوى العام للأسعار (متغير خارجي).

يحاول نموذج الصندوق إيجاد قيم **لمتغيرات السياسة** (الائتمان المحلي، سعر الصرف) بهدف تحقيق القيم المرغوب بها (وضع الاحتياطي، التغير في التضخم) وفقاً لذلك نستنتج :

<sup>1</sup> أحمد الكواز، السياسات التنموية، مرجع سبق ذكره، ص 5.



- انخفاض الائتمان المحلي يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات  $\Delta R^*$  أو تخفيض معدل التضخم  $\Delta P^*$ ؛
- كذلك فإن خفض قيمة العملة يؤدي إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات  $\Delta R^*$  مع مستوى منخفض من معدل التضخم  $\Delta P^*$ .

عادة ما يتم انتقاد هذه السياسات لإهمالها للظروف وللاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، وهي بمثابة وصفة جامدة يفرضها الصندوق على الدول النامية التي تلجأ إليه لتصحيح أوضاعها.

أما النوع الآخر من التدابير التي تندرج ضمن هذه السياسات فهي تلك التي تعرف ببرامج التعديل الهيكلي وتتضمن حزمة من الإصلاحات التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتجارة، خصخصة القطاع العام وفتح المجال أمام القطاع الخاص باعتبار أن هذا الأخير أكثر كفاءة من القطاع العام، بالإضافة لعدد من الإجراءات التي تتعلق بالهيكل الاقتصادي. وقد أظهرت التجربة أن الاستفادة من هذه البرامج كان مرتبطاً بالاستجابة لجملة من الشروط تحت وصاية مؤسستي "بريتن وودز" وقد سمحت العديد من الدراسات التي حاولت تقييم الآثار الاقتصادية لهذه السياسات من إعطاء نتائج مهمة وباستخدام مناهج مختلفة<sup>1</sup>:

- قام كل من *Zulu* و *Nsouli* بتطبيق منهجية التقييم قبل / وبعد السياسات والإصلاحات *The Befor/ After Approach* على 35 برنامجاً للصندوق في 22 دولة أفريقية، وقد توصل إلى أن تطبيق هذه السياسات أدى إلى انخفاض معدلات النمو في معظم الدول الواردة في الدراسة، ونتائج أسوأ فيما يخص التضخم في حوالي 50% من الدول المشمولين في الدراسة، ولم يتوصل إلى نتيجة واضحة لأثر هذه البرامج على كل من توازن ميزان المدفوعات والميزان الجاري.
- بالاستناد إلى أسلوب مقارنة الأداء بين الدول التي اتبعت هذه السياسات والتي لم تتبعها *The With / Without Approach* فقد توصل *Loxelly, 1984* بدراسته لأثر برامج الإصلاح على 38 دولة من الدول الأقل نمواً خلال الفترة (1971 – 1982)، إلى عدم وجود تحسن نسبي في الأداء الاقتصادي لهذه الدول التي اتبعت برامج الصندوق مقارنة بالدول الأخرى التي لم تتطبق هذه

<sup>1</sup> شريف فهمي محمد شبانة (2016)، تفعيل سياسات الاستقرار الاقتصادي كأساس للنمو الاقتصادي في مصر – دراسة كمية تحليلية مقارنة باستخدام البرمجة المالية، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ص ص 48، 45.

البرامج، باستثناء التضخم. وبتطبيق نفس المنهجية وتحليل البيانات لأحد الدول التي اتبعت هذه البرامج (كوريا الجنوبية) مقارنة بدولة أخرى (وهي ماليزيا) التي لم تتبع هذه السياسات، وجد Gylfason, 1987 إلى أن سياسات الصندوق لا تمثل شرطا ضروريا لتحقيق نهضة اقتصادية، لكن المهم هو تصميم مجموعة من السياسات الاقتصادية المناسبة وتسخير الظروف لتنفيذها.

### الفرع الثاني : النموذج غير التقليدي للسياسات التنموية

تعرضت السياسات التقليدية لانتقادات من طرف كل من المدرسة الكينزية والمدرسة الهيكلية. وتبدو أفكار المدرسة الهيكلية (المدرسة البنيوية للتنمية) أكثر قربا من واقع الدول النامية. يوصف هذا التيار بكثرة وتمايز أطروحاته على اختلاف منظره وتعدد انتماءاتهم، وهو من الصعوبة بمكان من حيث التعريف بطريقة متجانسة، ويمكن القول بأن المقاربة البنيوية تحاول التركيز على خصائص الهيكل الاقتصادي للدول النامية من خلال الاهتمام بعناصر تتعلق بالبطالة و التضخم، وكذا حجم الأسواق والتحليل القطاعي للاقتصاد والعلاقات بين مختلف القطاعات خاصة علاقة القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي، وما يرتبط بها من تعديل اقتصادي واختيار سياسات التنمية.

وتشكل "التيار البنيوي"<sup>1</sup> حول مدرسة أمريكا اللاتينية (Prebisch) CEPAL والسويدية (Myrdal) والفرنسية (Perroux) والأمريكية (Hirschman) متميزا عن النيوكلاسيك و الكينيزيين والماركسيين، ومن أبرز إسهاماته النظر إلى اختلال التوازن على أنه تفكك وضيق حجم الأسواق، وكذلك رؤيته المتشائمة تجاه إمكانية تعزيز الصادرات والتركيز على أولوية التوجه للسوق المحلي (Singer, Lewis)<sup>2</sup>، و التأكيد على الدور الإنمائي

<sup>1</sup> انظر :

Myrdal, G (1959), *Economic theory and under-developed regions*, London: Methane & o.Ltd.

Perroux, F (1958), *Trois outils d'analyse pour l'etude du sous – développement*, Cahiers de L.ISEA, Paris.

Prebisch, P (1950), *The economic development of Latin America and its principal problems*, New York: The U.N. Department of Economic Affairs.

نقلا عن: مُجّد عدنان وديع (2002)، مفهوم التنمية، جسر التنمية، العدد الأول، يناير، السنة الأولى، المعهد العربي للتخطيط، الكويت بي: [www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

<sup>2</sup> للمزيد انظر:

Lewis, W.A (1954), *Economic development with unlimited supplies of labor*, Manchester School.

Singer, H.W (1950), *The distribution of gains between investing and borrowing countries*, American Economic Review.

نقلا عن : مُجّد عدنان وديع: مفهوم التنمية ، مرجع سابق.

للدولة ، ودور التمويل الخارجي في التغلب على قصور الادخار الداخلي. كما بحث التيار النيوي السببية الدائرية في علاقة ميكانيكية لتفسير التخلف من خلال الحلقة المفرغة (*R.Nurkse*) والتي تعني أن الفقر ينجب الفقر.

وعرض هذا التيار التنمية غير المتوازنة (*Hirschman*) التي تركز على عدد من الصناعات الرائدة التي لها القدرة على حث الاستثمار في الصناعات الأخرى، بمعنى إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد عن طريق توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني ككل. كما يرى هيرشمان أن عمليات اختيار هذه الصناعات يتوقف على مدى قدرتها على الحث على الاستثمار في المشروعات والصناعات الأخرى أي ما يعرف بالتكامل للأمام أو التكامل للخلف.

مقابل أنصار نظرية النمو المتوازن (*R.Nurkse*)، الذين يرون ضرورة توجيه دفعة قوية (*Rosenstein-Rodan*) لمجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقياً. وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية، وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر، وتوزيع قطاعي كبير في الاستثمارات من أجل السماح للسوق بأن تلعب دورها وخلق وفرات خارجية<sup>1</sup>.

وعالج هذا التيار الازدواجية الاقتصادية أو ثنائية الاقتصاد (*A.Lewis*) من خلال التركيز على التراكم الرأسمالي في القطاع الصناعي والذي يمتص الفائض من العمالة في القطاع الزراعي، وما يرتبط بذلك من تحولات هيكلية في الاقتصاد المتخلف تؤدي إلى تحول النشاط الاقتصادي من الزراعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة، وفي هذا السياق تم التطرق للعلاقة المباشرة بين الدخل الفردي والتحويلات الهيكلية في الناتج الوطني الإجمالي (*H,CHENERY*)، و التي تعكس زيادة حصة لإنتاج الصناعي وانخفاض حصة الإنتاج الزراعي مع زيادة في الدخل الفردي بشكل متناسق مع هذه التحويلات<sup>2</sup>.

وقد تم التعرض إلى العلاقات الدولية وتأثيرها على الدول النامية وكذا تدهور حدود التبادل فيرون أن التبادل الدولي يميل إلى نشر تفاقم اختلالات التوازن. وسواء تعلق الأمر بالنمو المتوازن أو اللامتوازن فإن كلاهما يطرح مشكلة تمويل الاستثمارات اللازمة من أجل تحقيق أهداف التنمية.

Philippe Norel (1997), *Problèmes du développement économique*, Editions du Seuil, Paris, p38.

<sup>2</sup> عبد الوهاب أمين (2000)، التنمية الاقتصادية - المشكلات والسياسات المقترحة، دار حافظ جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ص53-65.

وتركز المدرسة الهيكلية<sup>1</sup> ( من خلال كل من تايلور *L. Taylor* و *E. Bacha* و دايز أليجاندر و *C.Diaz Alejandro* ) على إفراط نموذج الصندوق في الاهتمام بجانب الطلب، حيث يرى أن مشاكل ميزان المدفوعات سببها الأساسي هو الإفراط في الطلب المحلي (الاستيعاب المحلي)، غير أن ذلك - وفقا لوجهة نظر المدرسة الهيكلية - بعيد عن ظروف الدول النامية لعدة أسباب:

- 1- مشاكل الدول النامية هي مشاكل ذات طبيعة هيكلية بالدرجة الأولى؛
- 2- مشاكل العملة الأجنبية تعود لهيكل التجارة ونمط الإنتاج والطلب المحلي؛
- 3- التضخم هو نتاج قوى هيكلية ونقدية وتشوه جهاز الأسعار.

وبالاستناد إلى نتائج تطبيق سياسات الصندوق حيث كانت في الغالب تؤدي إلى : زيادة معدلات التضخم، ارتفاع أسعار الفائدة وتدهور في توزيع الدخل، ترى المدرسة الهيكلية (من خلال إسهامات لانس تايلور *L. Taylor*) أن نموذج البرمجة المالية لبولاك هو نموذج ناقص نظريا في توصيف الاقتصاد القومي ومن الأهمية بمكان إدخال متطابقات إضافية لمتطابقات صندوق النقد الدولي لتوصيف أكثر دقة لواقع الاقتصاديات النامية. لاسيما تلك المتطابقة الخاصة بالمحددات الهيكلية لقيمة الناتج والمعبر عنها بـ:

قيمة الناتج = الدخل الأجرى + دخل الملاك الصغار + أرباح الشركات + الفوائد المدفوعة للبنوك + تكاليف المواد الأولية المستوردة المستخدمة في الإنتاج.

حيث يرى أن إضافة هذه المتطابقة يعتبر أمرا ضروريا للوصول إلى حزمة ملائمة من السياسات التي تأخذ بعين الاعتبار تكلفة المدخلات المستوردة، كون أن أغلب الدول النامية تعتمد هذه الأخيرة.

<sup>1</sup> أحمد الكواز، السياسات التنموية، مرجع سبق ذكره، ص7.

### المبحث الثالث : تقييم السياسات التنموية في الدول النامية

يهدف هذا الجزء لدراسة الممارسات الفعلية للسياسات الاقتصادية فيما يتعلق بالأداء التنموي من خلال التطرق لفجوة النمو وأزمة التنمية في الدول النامية، ثم محاولة تقييم تجارب الدول النامية في مجال السياسات الاقتصادية في سياق استراتيجيات التنمية (المتجهة للداخل والمتجهة للخارج)، وأخيراً يتناول حدود السياسات الاقتصادية في التأثير على الأداء التنموي.

#### المطلب الأول : تحليل الأداء التنموي في الدول النامية (حالة الدول العربية)

تسمح لنا تجربة الدول النامية التي خاضتها في سعيها لتقليص الفجوة في معدلات النمو اقتصادي وتحقيق التنمية، بتقييم وتحليل هذا المسار وربطه بالسياسات الاقتصادية المطبقة خلال هذه الفترة وكذا استخلاص العديد من الملاحظات التي تكتسي أهمية محورية في موضوع الدراسة، في ظل التطورات الفكرية والدراسات الحديثة المرافقة، واختبار فرضية تقارب أو تباعد معدلات النمو. ويمكن القول أن نتائج هذه التجربة تلخصت في تواضع تحقيق الأهداف التنموية وعدم استدامة معدلات النمو. وقد اتبعت الدول النامية استراتيجيات إنمائية مختلفة تنوعت بين ثلاث مقاربات<sup>1</sup> :

- الأولى هي مقارنة كينزية تدخلية تستند للدور الثلاثي للدولة كمنتج، مستثمر ومشغل وتتجسد في البرامج والمخططات التنموية ؛
- الثانية مقارنة نيوكلاسيكية ليبرالية تعتمد آليات السوق الحرة، ويصبح دور الدولة توجيهي مع الرقابة المباشرة ؛
- الثالثة مقارنة النمو الداخلي تعتبر النمو كعملية ذاتية المنشأ تركز على العوامل الداخلية لا الخارجية تعتمد استراتيجيات تراعي الواقع المحلي للبلد والموارد الذاتية المحدودة.

تظهر السياسات الاقتصادية الكلية في العديد من الدول النامية (خاصة الدول العربية) أداء ضعيفا وغير متجانس كالصلابة الإدارية والتقنين المقيد لسوق العمل. ومن جهة أخرى فإن عملية التحرير كانت بشكل

<sup>1</sup> سميرة براهيمية رجب (2015)، دراسة حول التقارب والتباعد في الاقتصادات النامية - استراتيجيات تنمية وآفاق مستقبلية - حالة البلدان المغاربية وبلدان جنوب شرق آسيا، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69 - 70، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 70.

عشوائي وغير واع فقد شملت قطاعات حساسة مما أدى إلى صدمة على الطلب الداخلي بالإضافة لتفكك الأسواق المحلية.

تمكنت دول جنوب شرق آسيا من مرافقة تحول اقتصادياتها لتصبح دولا صاعدة، والتي عرفت تنمية سريعة ومتناسقة بفضل سياسات انتقائية داخلية وإقليمية ناجحة، ساهمت في تحويلها الصناعي وتنميتها الاقتصادية، وذلك رغم محدودية مواردها وتشابه اقتصادياتها (على الأقل في عدد مهم من الجوانب المرتبطة بالتنمية)، مع عدد من الدول النامية. في هذا الإطار تسمح الطريقة التقاربية التي تتفق مع مرتكزات النظرية الداخلية باختبار فرضية تقارب أو تباعد الأداء التنموي لهذه الدول ودول جنوب شرق آسيا.

وقد توصلت سميرة براهيمية رجب<sup>1</sup> في دراستها لمدى تقارب أو تباعد معدلات النمو لدول المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) مع دول من جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان هونغ كونغ) وشملت الدراسة الفترة 1960-2012، إلى أن الاقتصاديات المغربية تعاني أساسا نقصا أوليا في مخزونها البشري والمادي والتكنولوجي، حال دون تحسن التنمية وتحقيق التوازن، مقارنة بدول جنوب شرق آسيا الأكثر استحوذا منها لهذا المخزون، كما انعكس ذلك في إخفاقات تنموية وهو ما يؤكد تباينها مع دول جنوب شرق آسيا.

أما دراسة بلقاسم العباس<sup>2</sup> فقد تطرقت للدول الخليجية مقابل عينة من الدول الآسيوية، وتوصل الباحث إلى أن الدخل النسبي الخليجي مع الدول الآسيوية قد تراجع بنسبة 1.1% سنويا، وهذا التراجع يشمل كل الدول الخليجية باستثناء عمان وقطر اللتان سجلتا نموا وسطيا أعلى من معدل النمو للدول الآسيوية، أما بقية الدول فقد سجلت معدل تقارب سلبي، ويقاس معدل التقارب سرعة ردم (أو اتساع) هوة الدخل بين فترتين زمنيتين. هذه الحالة من التباعد وتباين الدول الخليجية مع الدول الآسيوية تعبر عن ضرورة ملحة لتفعيل سياسات هيكلية لتحفيز مسببات النمو والسعي في ردم الهوة (الفجوة) كهدف استراتيجي. يسمح هذا التحليل بضرورة الانتباه لأهمية التدابير الهيكلية خاصة سياسات التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول الغنية بالموارد (دول الخليج والجزائر في الأمثلة المذكورة آنفا)، مما يدعم التحول الهيكلي ويسمح بتقليل هيمنة القطاعات الربعية لصالح القطاعات المنتجة، مما يسمح بتحقيق معدلات نمو مهمة ومستدامة.

<sup>1</sup> سميرة براهيمية رجب، مرجع سبق ذكره، ص 67.

<sup>2</sup> بلقاسم بلعباس (2012)، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، مجلة جسر التنمية، العدد 109، يناير، ص 11.

أما عن طبيعة النمو في الدول العربية فقد سمحت دراسة علي عبد القادر علي<sup>1</sup> بالبحث في أنماط النمو الاقتصادي الذي سجل في الدول العربية خلال الفترة 1985 – 2009، اتساقا مع تقرير "اللجنة المعنية بالنمو والتنمية". عرف النمو المستدام خلال هذه الفترة في الدول المعنية باعتباره متوسطا لمعدل نمو الدخل الحقيقي للفرد الذي يكون مساويا أو أكثر من 2.8%، بمعامل تفاوت يقل عن 3، وقد توصل انطلاقا من ذلك إلى تمييز أربع أنماط للنمو في الدول العربية، ويمكن إدراجها في الجدول الموالي :

جدول (7.1) : أنماط النمو في الدول العربية وفقا لاعتبارات استدامة النمو من 1985 – 2010

عدد الدول	معامل التفاوت				معدل النمو السنوي (في المائة)
	10 +	10 – 6	6 – 3	3 – 0	
4	جيبوتي، لبنان، ليبيا	-	-	جزر القمر	نمو سالب أقل من الصفر
7	الأردن، البحرين	موريتانيا	الإمارات، الجزائر، السعودية، سورية		نمو ضعيف 2 – 0
5	العراق	-	الكويت	تونس، عمان، المغرب	نمو مرتفع 2.8 – 2
4	-	-	السودان	قطر، مصر، اليمن	نمو مرتفع للغاية 2.8 +
20	6	1	6	7	عدد الدول

المصدر : علي عبد القادر علي (2012)، ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية، مجلة عمران، العدد 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو، الدوحة، قطر، ص 17.

ويظهر من الجدول رقم (6.1) أن هناك 3 دول من أصل 20 مرشحة لتحقيق نمو مستدام (نمو أكثر من 2.8% وتفاوت يقل عن 3)، ومن أجل تفصيل أكثر تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين فرعيتين، توصلت الدراسة إلى استبعاد كل من قطر (نظرا لعدم استقرار معدل النمو للفترة 1985 – 1999) و اليمن (بسبب انخفاض معدل نموها في الفترة الثانية 2000 – 2009 إلى متوسط 1.7%). لذا فإن النمو لم يكن مستداما

<sup>1</sup> علي عبد القادر علي (2012)، ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية، مجلة عمران، العدد 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو، الدوحة، قطر، ص 16.

في كل الدول العربية باستثناء مصر، كما أنه كان مشوها نظرا لعدم استيفائه لشروط التحول الهيكلي<sup>1</sup>. مما يقتضي تركيز الجهود على دعم العوامل المساعدة لتعزيز النمو المستدام وتوفير الظروف الملائمة من خلال السياسات الاقتصادية، لكن هناك أربع معوقات أساسية للسياسات الاقتصادية في الدول العربية :

- 1- قصور النظر في صنع القرار الاقتصادي ؛
- 2- استيعاب السياسة الاقتصادية المعقدة دون فهمها ؛
- 3- إشكالية التأخر في تنفيذ السياسات الاقتصادية وبطء التأقلم مع العالم الخارجي ؛
- 4- غياب الكوادر المؤهلة التي تصنع أو تنفذ السياسات الاقتصادية.

### المطلب الثاني : تقييم السياسات الاقتصادية في ظل استراتيجيات التنمية

تعرف الاستراتيجية، بأنها "مجموعة الأهداف الكلية طويلة الأجل، والتي يعتقد أنها تشكل إذا ما تحققت تطورا حضاريا شاملا للمجتمع مصحوبا بالوسائل الأساسية التي تتضمن تحقيق هذه الأهداف"<sup>2</sup>.

و يجب أن تتصف تلك الاستراتيجية بالشمولية بمعنى أنها يجب أن تغطي جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، فالاستراتيجية في أي دولة تقوم على تحليل كامل للقوانين الموضوعية التي تحكم نمو الاقتصاد الوطني ثم وضع تصور لما يجب أن تكون عليه التنمية المعتمدة في المستقبل.

و في هذا الصدد يمكن القول أن هناك العديد من الاستراتيجيات التي شكلت مجموعة من البدائل للدول المتخلفة التي تبنت استراتيجيات تنموية تستند على التصنيع اعتقادا منها أن حل مشكلات التخلف والفقير، لا يكون إلا عن طريق محاكاة استراتيجيات التصنيع المطبقة في العالم المتقدم، خاصة وان طموحها كان يتضمن إقامة قاعدة إنتاجية متطورة ومتنوعة تلي حاجات المجتمع، تسهم في زيادة وتنويع مصادر الدخل وترفع من معيشة الأفراد. وباعتبار التنمية المراد إحداثها في الدول النامية، فرق الفكر التنموي بين استراتيجيتين للتصنيع، منها ما

<sup>1</sup> للمزيد حول التحول الهيكلي في الدول العربية انظر : ربيع نصر (2008)، قياس التحول الهيكلي، جسر التنمية، المجلد 7، العدد 74، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

<sup>2</sup> مريم أحمد مصطفى وإحسان حفطي(2005)، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 139.



يحمل مضمونها التنمية المتجهة نحو الداخل وتدعى "استراتيجية إحلال الواردات"، والأخرى تركز على مفهوم التنمية المتجهة نحو الخارج و التي تعرف بـ "استراتيجية ترقية الصادرات".<sup>1</sup>

ويمكن الإشارة إلى تجربة أمريكا اللاتينية التي اعتمدت في تصنيعها على نموذج إحلال الواردات من أجل خفض حجم استيراد المواد المصنعة و إنتاجها محليا بالاعتماد على الرأسمال الوطني و الأجنبي، و من أشهر التجارب التي اعتمدت هذا النموذج نجد البرازيل، الأرجنتين والمكسيك. أما النموذج الثاني فيعرف بالنموذج الموجه نحو التصدير و قد عرفته دول جنوب شرق آسيا كالتايوان وكوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلاندا... حيث تميزت بانفتاحها الكلي على السوق الدولي والاستثمار الأجنبي، و قد لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا هاما في اندماج اقتصاديات هذه الدول في الاقتصاد العالمي، و أعطت بعض هذه الدول مثالا ناجحا عن نموذج التصنيع السريع والاندماج في الاقتصاد العالمي - رغم ما يمكن أن يقال حول الأسباب الحقيقية لنجاحه - لتفرض مكان لها في التقسيم الدولي للعمل، و رغم ما حققته من نجاح في المجالات الاقتصادية فإنها لم تقض على الفقر و الفوارق الاجتماعية و رفع مستوى المعيشة للسكان و تحقيق رفاهية الفرد.

### الفرع الأول : السياسات المتوجهة للداخل

هي استراتيجية تصنيع ذات توجه داخلي، وتمثل النموذج النمطي لمعظم تجارب التصنيع في الدول المتخلفة، والتي مع بداية استقلالها، سعت لعزل نفسها عن الظروف غير الملائمة للسوق الدولية، هذا ما دفعها إلى تبني سياسة داخلية للتصنيع من خلال إحلال الواردات لتحقيق الاكتفاء الذاتي و تقليص التبعية للسوق الدولية. ويمكن القول أنها تركز على إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج. و على ذلك فإن هذه الاستراتيجية تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة<sup>2</sup>، و هي تعتمد في ذلك على وسيلتين أساسيتين<sup>3</sup>:

- الحماية الجمركية من خلال رفع قيمة التعريفات الجمركية على البضائع المستوردة.

<sup>1</sup> Temmar Hamid (2004), *Une stratégie de développement dans un monde mondialisé et une économie libérale*, ANNABA, 08/08/2004, P07-08.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف (2000)، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص310.

<sup>3</sup> راجيش شاندر (1994)، التصنيع و التنمية في العالم الثالث، ترجمة: محمد محمود عمار، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ص94.

- حصص الواردات بوضع شروط كمية لتراخيص الاستيراد الخاصة بالبضائع المنتجة محليا والاكتفاء باستيراد البضائع التي تكمل الإنتاج الوطني.

وتمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحلها، يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها توفر الطلب المحلي و تواضع الاستثمارات المطلوبة وميل حجم الوحدات الإنتاجية نحو الانخفاض. و توفير الدولة مظلة من الحماية لهذه الصناعات تكون كافية لتحقيق تنافسية سعرية للمنتجات المحلية من ناحية، وضمان القدر اللازم من الأرباح للمستثمرين لحفزهم على إقامة هذه الصناعات من الناحية الأخرى.

وتبدأ المرحلة الثانية بعد أن تكون الصناعة قد استنفذت فرص الإحلال و لم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات حيث تبدأ الصناعة في ارتداد أسواق التصدير و في نفس الوقت يمكن البدء في إقامة بعض الصناعات الوسيطة و الإنتاجية<sup>1</sup>، و تتميز هذه الصناعات بالآتي<sup>2</sup> :

1. كثافة استخدام رأس المال؛
2. أهمية وفرة الحجم الكبير؛
3. كبر حجم المشروع؛
4. تقدم التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج؛
5. الحاجة إلى العمالة الفنية و الماهرة؛
6. الحاجة إلى كوادرات إدارية و تنظيمية عالية المهارة و الخبرة.

و يضاف إلى ما تقدم أن عائد الربح الذي تحصل عليه الصناعات الوسيطة (مثل البترو كيمياويات والحديد والصلب) كثيرا ما يكون متواضعا. وكذلك فإن نجاح الصناعات الإنتاجية (مثل الآلات والمعدات) يعتمد على التخصص و تقسيم العمل، وعدم التوسع في إنتاج أصناف مختلفة، لأن التعدد الكثير في الأصناف و الأنواع من شأنه أن يقلل من نطاق الإنتاج الأمثل و يطيل من فترة التدريب على الصناعة مما يرفع من تكاليف الإنتاج.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص 342.

<sup>2</sup> إسماعيل مجد بن قانة (2012)، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 180.

<sup>3</sup> مجد محروسي إسماعيل (1992)، اقتصاديات الصناعة و التصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 47.

يترتب على سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات و بالنمط الذي تم الإشارة إليه سابقا آثار هامة، أخذت في الظهور خلال السنوات التي طبقت فيها هذه الاستراتيجية، يمكن إجمالها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- 1- حفزت الطلب الداخلي فقط دون أن تنجح في تحفيز الطلب الخارجي على منتجاتها، نظرا لضعف قدرتها على المنافسة ؛
- 2- ساهمت في ارتفاع مستويات تكاليف الإنتاج، وعدم النجاح في تحقيق الاستخدام الأقصى للطاقات الإنتاجية المتاحة ؛
- 3- ضعف جودة السلع المنتجة، و ذلك لغياب المنافسة الأجنبية، بسبب غياب الحافز لتحسين المنتج المحلي وهو ما أصر على نوعية المنتجات المتاحة للأفراد ؛
- 4- لجوء هذه الدول إلى المديونية مما كرس مزيدا من التبعية وعرفت صوبات أكثر في ظل الشروط والبرامج المفروضة من صندوق النقد الدولي "FMI".
- 5- الفشل في إصلاح العجز في موازين المدفوعات، وبدل توفير الطلب على الصرف الأجنبي إلا أنها أصبحت، بالعكس، مصدرا لتسرب العملة الصعبة ؛

### الفرع الثاني : السياسات المتوجهة للخارج

أمام النكبات و الأزمات التي جرتها استراتيجية التصنيع ذات التوجه الداخلي (استراتيجية إحلال الواردات) على اقتصاديات الدول النامية، بدأت تلوح في الأفق ضرورة و أهمية تغيير نمط هذه الاستراتيجية، للتوجه إلى السوق الخارجي العالمي. و بعبارة أخرى ضرورة تهيئة الظروف والمناخ الاقتصادي الداخلي لانتهاج هذه الدول لاستراتيجية تصنيع موجهة صوب السوق الخارجية، أو المرتكزة على سياسة التصدير.

و أدى انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الدول التي اتبعت استراتيجية إحلال الواردات إلى دفع الكثير من هذه الدول إلى إجراء تعديل جذري على هذه الاستراتيجية بهدف الاهتمام بالتصدير. ومن الدول التي أدخلت هذه التعديلات في الاستراتيجية في منتصف الستينات: الأرجنتين والبرازيل و كولومبيا ثم المكسيك. وقد اشتملت الإصلاحات على:

<sup>1</sup> اسماعيل مجد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 181.

1. منح إعانات ضخمة متنوعة للمنتجين للتصدير؛
2. تخفيض الحماية الجمركية على السلع المستوردة ؛
3. تعديل أسعار الصرف؛
4. عدم وضع قيود على أنواع السلع التي ستنتج أو الوسائل التي ستستعمل.

و يلاحظ أن تعديل استراتيجية التصنيع بهدف تشجيع الإنتاج بهدف التصدير لا يعني تفضيل التصدير على الإنتاج المحلي بهدف الإحلال محل الواردات، و من أجل ذلك فإن الحوافز التي تقدم للصناعة بهدف التصدير تشابه الحوافز التي تقدم للصناعة التي تنتج للاستهلاك المحلي للإحلال محل الواردات.

و على عكس الاستراتيجية السابقة التي كانت تتوجه نحو الإنتاج المحلي لكي يحل محل الواردات سواء من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية و الوسطية فإن سياسة التصنيع من أجل الخارج- ترقية الصادرات- تقوم على اختيار عدد معين من الصناعات، الهدف منها تحقيق معدلات عالية في التجارة الخارجية كما ونوعا، والتركيز على الأسواق الخارجية التي تتوفر فيها فرص تصدير المنتجات المحلية، هذه الاستراتيجية من شأنها منح الدول المتخلفة العديد من المزايا والمنافع نذكر منها<sup>1</sup>:

- 1- يسمح التصدير بتخصيص أمثل للموارد بناء على الميزة النسبية ؛
- 2- التغلب على مشكلة صغر حجم السوق المحلي، مما يمكن الدولة النامية من الاستفادة من وفرة الحجم والتوجه للأسواق الدولية؛
- 3- زيادة مداخيل الدول من العملات الأجنبية ؛
- 4- الحصول على المزيد من المعلومات والتطورات التكنولوجية السائدة في الأسواق العالمية، والبحث عن تطويرها محليا.
- 5- تؤدي إلى تنويع الاقتصاد من خلال خلق صناعات جديدة موجهة للتصدير ؛

غير أن محاولة الدول المتخلفة تطبيق استراتيجية التصنيع من اجل التصدير، اصطدمت بعراقيل وحواجز داخلية وخارجية، حيث قوبلت منتجاتها بمظلة من الحماية من طرف الدول المتقدمة، تمثلت في الرسوم الجمركية والقيود الإدارية بمختلف صورها (حصص الاستيراد، مقتضيات الجودة والصحة)، فضلا عن مختلف الإجراءات

<sup>1</sup> عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان سانية (2014)، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، ص106.

والسياسات الاقتصادية التي اتخذتها الدول المتخلفة في تنمية الصادرات الصناعية كأسعار الصرف المغالى بها، والتي شكلت عقبات وعوامل إحباط للصادرات من خلال خلق مرتكزات الاحتكار في تلك الدول، مما أثر سلباً في نوعية الإنتاج وأسعاره أيضاً، إلى جانب المنافسة الشديدة في السوق الدولية.<sup>1</sup>

فيما عدا النجاحات التي حققتها استراتيجية التصنيع من أجل التصدير، فقد أدى فشل الاستراتيجيات الأخرى إلى العديد من النتائج والآثار السلبية ما أدى بالكثير من الدول إلى التراجع عن تلك الاستراتيجيات والتوجه نحو استراتيجية التصدير، وفي حين نجحت دول جنوب شرق آسيا بفضل هذه الاستراتيجية بفرض مكان لها في الاقتصاد العالمي بقيت الدول النامية الأخرى لا تساهم إلا بصادراتها من المواد الأولية الذي طالما شكل ميزة أساسية لتخلفها ولم تسهم في توسيع السوق المحلي، وحتى الإنتاج الضعيف الذي تحقق في بعض الأحيان ظل من حيث النوع والحجم والموصفات رهينا للطلب الخارجي ومرونته وبالتالي أعادت هذه الاستراتيجية إدماج البلدان المتخلفة في شبكة العلاقات الاقتصادية للسوق الرأسمالي العالمي في ظل أوضاع غير متكافئة.<sup>2</sup>

وفي ظل وجود عوائق عديدة، مستمرة وخاصة تجعل من الاقتصاديات المتخلفة غير قادرة على تبني نمط معين (إحلال الواردات، ترقية الصادرات)، فإن الواقع الراهن لتطبيق النمطين يؤكد على أن التنمية الصناعية، تبدأ عادة باعتماد استراتيجية إحلال الواردات من خلال تطوير صناعات إحلالية، يتم تحويلها في مرحلة لاحقة إلى صناعات تصديرية كما حدث لصناعة المنسوجات في باكستان وصناعة الأقمشة في الهند، حيث حققا تقدماً ملموساً في مجال تصدير السلع الاستهلاكية.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث : الأداء التنموي وحدود السياسات الاقتصادية

تستهدف السياسات الاقتصادية تحقيق الرفاه الاجتماعي وتحسين توزيع الدخل كمتطلبات أساسية لتحقيق التنمية وقد تم تأييد هذه الافتراضات بإطار معياري للنظرية الاقتصادية كما تدعم الجانب التطبيقي من خلال تجارب فعلية للكثير من الدول ومن خلال ما أتاحتها الشواهد الإمبريقية حول نتائج هذه السياسات خاصة في

<sup>1</sup> سعد حسين فتح الله (1995)، التنمية المستقلة - المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج - دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ص51.

<sup>2</sup> رمزي زكي (1989)، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص45.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص50.

الدول النامية حيث لم تساهم في معالجة المشاكل البنوية فيها<sup>1</sup> (خاصة تعزيز القدرات التنافسية، تشجيع الصادرات، توزيع الدخل، توسيع خيارات البشر ...). فإن ذلك يدفع لطرح التساؤل التالي : هل المشكل في السياسات الاقتصادية المنتهجة أم في عدم توفر الشروط الملائمة (الشروط المسبقة للتنمية)؟ وهل هذه الشروط يجب توفرها قبل أو خلال عملية التنمية؟

### الفرع الأول : حدود السياسات الاقتصادية

ينطلق التحليل الاقتصادي للقضايا التطبيقية للتنمية من سؤال محوري حول ما إذا كانت مشاكل الدول النامية نابعة في الأساس عن تطبيق السياسات الاقتصادية (المقولة النيوكلاسيكية) أم أنها متعلقة بعوامل أخرى غير السياسات (مثل الصدمات، المؤسسات، هبات الموارد الطبيعية، الحرية ...). توافقا مع المفهوم الموسع للتنمية. اعتمدت سياسات الإصلاح الاقتصادي الأفكار التنموية للفريق الأول (الأساس في السياسات) غير أن النتائج كانت متواضعة وهو ما دفع بالعديد من الاقتصاديين إلى إعادة النظر في العوامل المسؤولة عن مستوى الأداء الاقتصادي.

يشير هذا الوضع عددا من أوجه عدم الاتساق والشكوك في إمكانية الاعتماد على السياسات الاقتصادية كأداة وحيدة للتأثير على النمو في الأجل الطويل، وتحقيق الأهداف الاقتصادية (متغيرات مربع كالدور). وما إذا كانت محددات النمو في الدول النامية تقع خارج نطاق السياسات الاقتصادية أم أن المشكلة تتعلق بالقنوات التي تؤثر من خلالها هذه السياسات على الهياكل وآليات النمو.<sup>2</sup>

لقد تعرضت النظرية النيوكلاسيكية إلى نقد شديد يتعلق بعدم تأثر معدل النمو الاقتصادي بالسياسات الاقتصادية الحكومية (الإنفاق الحكومي، الضرائب، عجز الموازنة...)، نظرا لأنه لا يتأثر إلا بالعوامل الخارجية، إذ ترى بان الاقتطاع الإجباري اللازم لتغطية النفقات العامة ليس لها أي أثر إلا نزع المدخرات الخاصة، على اعتبار أن هذا الاقتطاع ينقص من معدل الادخار في الاقتصاد مما يؤدي إلى تضيق النشاط الخاص الرأسمالي، ومن ثم

<sup>1</sup> أحمد الكواز، السياسات التنموية، مرجع سبق ذكره، ص 2.

<sup>2</sup> عامر ذياب التميمي، تحرير مصطفى بابكر (2005)، السياسات الكلية وإشكاليات النمو في الدول العربية، سلسلة دراسات تنمية (الخبراء)، العدد 14، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 8.

فان الاقتطاع العام لا يمكن تبريره إلا إذا كان معدل الادخار في الاقتصاد أكثر ارتفاعا من المعدل الطبيعي، ففي هذه الحالة يسمح الاقتطاع العام بعلاج التراكم المكثف من رأس المال الخاص<sup>1</sup>.

توصل استرلي إلى أنه يمكن استخدام مزيج من السياسات الاقتصادية لزيادة معدل نمو دخل الفرد في حالة صدمة خارجية شرط استقرار معاملات تقدير عوامل السياسات غير أن هذا الشرط وفقا لـ ساليا - مارتن *Sala-I-Martin* غير متوفر حيث توصلت دراسته أن من بين 59 متغيرا التي تناولتها الأدبيات وجد أن 22 فقط منها تتسم باستقرار معاملات تقديرها. ورغم تبرير ساليا - مارتن لعدم استقرار معاملات تقدير السياسات لطريقة إدخالها في معادلات التقدير إلا أن هناك مزيدا من الشكوك حول دور السياسات الاقتصادية في حفز النمو طويل المدى<sup>2</sup>.

يشير (Makin, 2011) إلى أن السياسات الاقتصادية قد لا يكون لها تأثير طويل الأجل وبشكل مستمر على النمو والبطالة، كما أن هذه السياسات منذ 2008، أدت إلى نتائج سلبية على مستوى التضخم وتفاقم الدين الخارجي (كنسبة من الناتج). قد يشير ذلك إلى وجود عوامل أخرى غير السياسات تؤثر على النمو طويل الأجل وهو ما يتفق مع ما توصل إليه استرلي 2003 في دراسته التي تشمل انحدار لوغاريتم معدل نمو دخل الفرد على ستة متغيرات للسياسة الاقتصادية توصلت إلى أن هناك عوامل أخرى (غير السياسات) أهمها العوامل المؤسسية تؤثر على النمو<sup>3</sup>.

في دراسات أخرى أجراها رينولدز *Reynolds* عام 1983 ، أثبتت عدم صحة الفرضيات المتعلقة بإغفال اثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي. حيث قام بدراسة التغيرات الملحوظة في معدلات النمو في عدة دول لمدة لا تقل عن 10 سنوات، واستنتج بأنه غالبا ما يرجع النمو الاقتصادي إلى تغيرات محسوسة في السياسات الحكومية، و ذلك ما ينطبق على وضع الدول النامية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ضيف أحمد (2015)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989 - 2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 42.

<sup>2</sup> مصطفى بابكر، مرجع سبق ذكره، ص 39.

<sup>3</sup> أحمد الكواز (2014)، حدود السياسات الاقتصادية، جسر التنمية، العدد 120، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 5.

للمزيد حول هذا الموضوع، انظر : علي عبد القادر علي (2004)، هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول النامية ؟ ، اجتماعات الخبراء، العدد ( 10 )، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

<sup>4</sup> ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 42.

أثارت تداعيات الأزمة المالية الأخيرة على النمو الاقتصادي - الذي يتجه نحو التباطؤ - النقاش من جديد حول أهمية السياسات ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي، خاصة بعد الفرضية التي ترى بـ " أن الاقتصاد بهيكله الحالي لا يستطيع تحقيق نمو مرضٍ وأوضاع مالية مستقرة في نفس الوقت. " والتي اقترحها لورنس سامرز *Lawrence Summers*<sup>1</sup>. وقد برر ذلك بـ " زيادة كبيرة في الميل إلى الادخار وانخفاض كبير في الميل إلى الإنفاق والاستثمار " مما جعل أسعار الفائدة التوازنية منخفضة وانعكس على النمو بالانخفاض.

في الواقع فإن هذا التفسير يعتره نوع من القصور لوجود حالات مشابهة من الركود لكن دون أن تؤدي لتباطؤ النمو. يجادل جون تايلور *John B. Taylor*، بأن سبب هذا الانخفاض مقترن بتحول السياسات الاقتصادية الذي ترافق مع انخفاض في نمو الإنتاجية (ناتج كل ساعة عمل) وترتبط هذه التحولات أساساً بجانب العرض من خلال السياسات الهيكلية المتعلقة بتطوير الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، كما أن هناك شواهداً على أن الإصلاحات الضريبية والمؤسسية وإصلاح السياسات النقدية هي عوامل مهمة في حفز نمو الإنتاجية. وتظهر دورة السياسات الهيكلية و الأداء الاقتصادي ترافقا في الاتجاه جنبا إلى جنب<sup>2</sup>.

ويمكن القول بأن السياسات الاقتصادية تعمل على إحداث تغيرات لتحقيق أهداف محددة مسبقا تكون محصلتها تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي من خلال الوصول للاستقرار والتوازن الاقتصادي، لكنها في نفس الوقت تؤثر على بيئة ومناخ النشاط الاقتصادي وكذلك تمس بنية الاقتصاد من خلال الحوافز والقيود التي تفرضها على مختلف الأنشطة. لذلك يمكن اعتبار البيئة الحالية في جزء منها كاستجابة لبعض السياسات المطبقة في فترة سابقة وإذا كانت السياسات الاقتصادية خاصة الظرفية تعبر عن حالة من "رد الفعل" فهي بذلك تعبر بشكل ما - ولو جزئيا - عن استجابة حتمية لظروف نتجت عن سياسات مطبقة سابقا وذلك ما يسمح بفهم عدم قدرة الدول النامية (خاصة العربية) على صياغة نموذج اقتصادي واحد يمكن الأخذ به<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> يشار إلى هذه الأطروحة النظرية بـ "الركود طويل الأجل" كمبرر لتباطؤ معدلات النمو بعد الأزمة.

<sup>2</sup> جون تايلور (2017)، السياسات هي المشكلة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 54، العدد 1، صندوق النقد الدولي، مارس، ص 25.

<sup>3</sup> عامر ذياب التميمي، تحرير مصطفى بابكر، مرجع سبق ذكره، ص 6.



## الفرع الثاني : الشروط المسبقة للتنمية كمحدد للأداء التنموي :

تتبع التفسيرات الأكثر قبولا لجزء كبير من تواضع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية من حقيقة عدم توفر الشروط المسبقة للتنمية، ونظرا لذلك فإن هذه الشروط تلعب دورا أساسيا في تحييد أثر السياسات الاقتصادية على النمو ويمكن تلخيصها كما يلي<sup>1</sup> :

1- الحاجة للمؤسسات الفاعلة و المعبر عنها ضمن شروط أخرى بمدى احترام القانون وتطبيقه والتي تظهر أهميتها خاصة في المرحلة الانتقالية، وقد أكد "فرضية المؤسسات" عدد من الدراسات التي أكدت معنوية هذه الفرضية نذكر منها (Stiglitz, 1999) حيث توصلت الدراسة إلى معنوية عالية جدا للرقم القياسي للحكم الصالح وإعادة هيكلة المشروعات في تفسير معدل النمو<sup>2</sup>. مع كون إعادة تأهيل هذه المؤسسات يكون غير ممكن في المدى القصير لذا فإنه يمكن الاعتماد على ما يسمى وفقا للتجربة الصينية المؤسسات الانتقالية *Transitional Institutions* بدل البحث عن الوضع الأمثل *Best Practice Institutions*<sup>3</sup>.

2- الحاجة للدولة القوية بدلا من الدولة الرخوة هذه الأخيرة التي تتميز بعدد من أوجه القصور في التشريع، عدم فرض القانون وانتشار ظاهرة عدم التزام الموظفين العموميين بقواعد العمل المختلفة وتواطئهم مع المشرفين عليهم بالإضافة إلى انتشار الفساد بكافة أشكاله وهو ما يؤدي إلى تشوه النظام الاجتماعي. هذا ما توضحه المؤشرات السلبية في تقرير الحكم الصالح للمؤسسات التي تشير إلى مدى ضعف المؤسسات (سيادة الدولة الرخوة)

3- أهمية دمج قرارات الاستهلاك والتوزيع والإنتاج آنيا، من خلال إسهامات الاقتصادي "محبوب الحق" الذي يشير إلى أن الفصل بين الإنتاج والتوزيع هو فصل خطير لأنه عند الأخذ بنمط معين للإنتاج فإنه من الصعب ضمان توزيع للدخل لا يتناسب مع هذا النمط وهو ما يفند فكرة أثر التساقط للنمو لذا لا بد من وجود سياسات تنموية بديلة تتناول التوزيع والإنتاج في نفس الوقت للحد من الاختلالات الهيكلية الناجمة عن الآثار السلبية لتوزيع الدخل ؛

<sup>1</sup> تقرير التنمية العربية (2013)، نحو منهج هيكلية للإصلاح الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 255

<sup>2</sup> أحمد الكواز (2007)، مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 21، المعهد العربي للتخطيط، ص 19.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 61.

- 4- أهمية السياسات وضرورة أن تعالج المشاكل الهيكلية، وليس التشوّهات السعرية فقط ؛
- 5- أهمية توفر شروط الاتساق بين نمو القطاعات السلعية (الزراعة والصناعات التحويلية أساسا) ؛
- 6- دعم التنافسية كشرط أساسي ومسبق لأي جهد يدعو لدعم الكفاءة وإنجاح سياسات الخصخصة ؛
- 7- ضرورة توفر شرط مسبق وهو ضمان أن تخدم السياسة المالية و النقدية أهداف التنمية ؛
- 8- ولضمان نجاح هذه السياسات لابد من وجود تواصل مجتمعي حيث تكون عملية التنمية مرتبطة بالمقدرة على صياغة السياسات الاقتصادية في ظل قناعات تتميز بجرية الرأي والشفافية.

## خلاصة الفصل :

حاول هذا الفصل التطرق لأهم الجوانب المتعلقة بالسياسات الاقتصادية في الدول النامية، بالتعرض تارة للنظرية الاقتصادية، وتارة أخرى للممارسات والخبرات المتراكمة التي سمحت بتطويرها، وقد تم التطرق لمفهوم تدخل الدولة انطلاقاً من نظرتين مختلفتين : النظرة الأولى، ترى في التدخل كردة فعل على إخفاق السوق الذي بات واضحاً أنه يخفق في عديد الحالات على صعيدين : الأول يتعلق بالكفاءة (وجود حالات لا يكون فيها السوق كفاء وفقاً لمثلية باريتو) والثاني يتعلق بعدالة التوزيع ؛ كما يمكن إضافة جانب ثالث يرتبط بعدم الاستقرار، وهو ما يتوافق مع أطروحة "مسغروف" حول الوظائف الثلاث للدولة المتمثلة في : التخصيص والتوزيع والاستقرار. نظرة ثانية، تستند لإطار تجريبي لسلوك التدخل في التجربة الآسيوية، من خلال سياسات واعية، تعبر عن "فعل محرك" للنشاط الاقتصادي بحيث تضطلع الدولة بمهمة قيادة عملية التنمية، وتكون معنية بإطلاق عملية التحول في المجتمع.

وقد بين تحليل سلوك الدولة التنموية (من خلال التجربة الآسيوية) أن نجاح تجربة هذه الدول كان بفضل مجموعة من السياسات الانتقائية وهي الموصوفة بالسياسات التنموية ذات نطاق زمني طويل الأجل وتمس بنية الاقتصاد لإحداث التحولات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لعملية التنمية. وتعتمد فعالية هذه السياسات على توليفة من الأدوات والأهداف و يقع على عاتق صانعي السياسات اختيار المزيج المناسبة حسب طبيعة وظروف الاقتصاد مع الانتباه لحدود السياسات الاقتصادية ومختلف العوامل المؤثرة على الأداء التنموي للاقتصاد، وأياً يكن من أمر فإنه لا يمكن إهمال دور السياسات الاقتصادية في التأثير على الأداء التنموي، وفي نفس الوقت لا يمكن تحميلها أكثر مما تطيق إذ ينبغي الأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى خارج السياسات (العوامل المؤسسية والعوامل الهيكلية).

**الفصل الثاني : السياسات  
الاقتصادية وديناميكية  
العولمة المالية**

## تمهيد:

يهدف هذا العرض إلى محاولة فهم طبيعة الرأسمالية المعاصرة و تطوراتها باعتبارها نظاما معولما والذي يمكن من معرفة الحدود التي ترسمها هذه الأخيرة للنظام الاقتصادي العالمي والذي تتم في إطاره عملية التنمية. يسمح المبحث الأول بإعطاء صورة شاملة عن العولمة المالية من حيث العوامل التي تبين أسباب تشكل الظاهرة والمرتبطة بتنامي الرأسمالية المالية مدعومة بالثورة التكنولوجية مع تطور التقنيات المالية وبتأسيس نيوليبرالي قائم على التحرير من كل القيود، كما ترافقت العولمة المالية مع عدد من المظاهر التي هي نتاج للعوامل السابقة، وقد أعطت الشكل الحالي للعولمة. أما المبحث الثاني فتطرق لأثر العولمة المالية على الدول النامية وذلك بدراسة تدفقات رؤوس الأموال لهذه الدول مع التركيز على الفترة قبل الأزمة، ثم عرض لأهم آثار الأزمة المالية العالمية عليها. في المبحث الثالث يتم تحليل السياسات الاقتصادية ذات الصلة بالعولمة المالية والتي تظهر في نوعين أساسيين : سياسات التحرير المالي التي عرفت رواجاً قبل الأزمة المالية الأخيرة وسياسات الكبح المالي، التي شهدت عودة للعمل بها بعد الأزمة، مغلفة بتسمية جديدة، فيما أصبح يعرف بالسياسات التحوطية الكلية.

## المبحث الأول: ماهية العولمة المالية بين العوامل المفسرة والمظاهر

يحاول هذا المبحث التطرق لمفهوم العولمة بالتركيز على العولمة المالية، حيث تنامت حركة رؤوس الأموال على الصعيد العالمي بوتيرة تفوق تطور تدفقات التجارة الخارجية، وبعد عرض مفهوم العولمة المالية يتم التمييز بين العوامل المفسرة والمظاهر من أجل إعطاء صورة واضحة عن المفهوم تمهيدا لدراسة السياسات الاقتصادية المتعلقة بها ومختلف التطورات الحاصلة في هذا الجانب.

## المطلب الأول: مفهوم العولمة المالية

يندرج مفهوم العولمة المالية عموماً ضمن مفهوم أوسع يتمثل في العولمة، لذا فمن الطبيعي التطرق لهذا الأخير كمدخل لتوصيف الاقتصاد العالمي في المرحلة الحالية.

## الفرع الأول : مدخل للعولمة

هذا النظام الاقتصادي العالمي عادة ما يطلق عليه مصطلح "العولمة" أو "الكوكبة" وهي تعبر عن ظاهرة تاريخية متعددة الجوانب و الأبعاد، ما يزيد من صعوبة إيجاد مفهوم محدد لها بالرغم من كثرة الذين يتعرضون للظاهرة، فقد لقيت من الاهتمام ما يظهر في كثرة الأدبيات التي صيغت حولها وهي بذلك تذكر بمصطلح التنمية الذي لقي اهتماما مشابها في فترة سابقة، وهما أيضا عرضة للمشاحنات الأيديولوجية، فبين مدح و ذم تصبح مهمة استنباط الحقائق و الوقائع أكثر صعوبة، غير أن الموضوعية تقتضي أن يفهم هذا النظام كما هو حقيقة وليس كما يريد أن يراه البعض بغير تحميل و لا تقبيح.

وفي سياق محاولة الاقتراب من فهم هذا النظام ؛ يمكن التطرق لبعض المقاربات الشائعة حول ظاهرة العولمة؛ بدء من الرأي الذي يقدمها على أنها "تلاقي الأسواق" (T.Levitt, 1983)<sup>1</sup>، أي: عولمة الأسواق المختلفة (سوق السلع والخدمات، سوق الرساميل، سوق العمل)؛ ما يعطي للفضاء العالمي صورة وحدة متجانسة، ويتم التعبير عن هذا التلاقي بمصطلحات مثل: "القرية العالمية" أو "الجزيرة العالمية"... وهو تعريف يقدم صورة مجردة وحيادية وهو يرتبط خاصة بالمبادلات الدولية، لكن ذلك لا يفسر طبيعة النظام العالمي. يمكن إدراك هذه الطبيعة في التفسير المقدم من طرف "رمزي زكي" حيث يعرف العولمة بأنها: "المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالي العالمي الذي تسعى فيه دول المركز إلى إزالة كل العقبات والقيود التي تحول دون اقتحام السلع ورؤوس الأموال خارج حدودها الوطنية، باعتبارها ضرورة أساسية لاستمرار تراكم رأس المال"<sup>2</sup> إذ يركز هذا التعريف على التوسع العالمي للسوق في بعدها (سوق السلع، وسوق الرساميل) بينما تقف الحدود السياسية دون قيام سوق عمل عالمية فعلية، ما يعبر عن واقع سوق عمل مبتور في حالة قطع<sup>3</sup> ويؤدي هذا الوضع حسب "سمير أمين" لنشوء ظاهرة "الاستقطاب" (التي يعرفها كمجموعة ظواهر اقتصادية واجتماعية تتجلى في تفاقم مستمر للفجوة بين بلدان الرأسمالية المتقدمة من جانب وبلدان العالم الثالث من الجانب الآخر، وتشمل جوانب عديدة مثل التفاوت

<sup>1</sup> Voir : Robert Boyer (1997), « Globalisation » Quatre définitions pour un mot fétiche, in : Ouvrage collectif Mondialisation au-delà des mythes, Editions Casbah, Alger, p 15.

<sup>2</sup> رمزي زكي (2000)، الطريق إلى سياتل - آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب، مجلة النهج، العدد 57، السنة 16، سوريا، ص7.

<sup>3</sup> على خلاف سوق السلع وسوق رأس المال فإن حركة انتقال العمالة محدودة جدا، للمزيد انظر: عبد الأمير السعد (1999)، إشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة 8، العدد 17، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

التكنولوجي وغيره من أشكال عدم التكافؤ<sup>1</sup> ولذا فهو يرى أن " الرأسمالية القائمة فعلا هي بالضرورة استقطابية على صعيد عالمي".<sup>2</sup>

وعليه فإن العولمة هي ظاهرة اقتصادية بالدرجة الأولى تبرز ضمن سياق التطور للنظام الرأسمالي العالمي<sup>3</sup>، وهي قديمة في مضمونها، جديدة في مظاهرها. ومهما كان من اختلاف حول بدأ الظاهرة<sup>4</sup> فإن هناك شبه إجماع على أن تكتف مشهدها كان مع نهاية الحرب الباردة و بداية عهد القطبية الأحادية الذي تم صياغة قوانينه في ما يعرف "بتوافق واشنطن" لتصبح مؤسستي بريتن وودز و المنظمة العالمية للتجارة و الشركات المتعدية الجنسية أدوات فاعلة في إرساء قواعد هذا النظام أين يصبح قانون السوق هو الحكم وفقا للمبدأ الدارويني "اصطفاء الأنواع والبقاء للأصلح" ما انعكس في هوة ما فتأت تزداد اتساعا بين الفقراء و الأغنياء ليتشكل عالم " مجتمع الخمس الثري وأربعة الأخماس الفقراء"<sup>5</sup> و في ظل المصالح التي تجمع أصحاب رؤوس الأموال ظهر ما أطلق عليه هانس- بيتر مارتن- هاراد شومان "أممية رأس المال" بعيدا عن الانتماءات و القوميات و هي أممية قائمة على أساس الحصول على الأرباح و في أقصر الآجال<sup>6</sup>.

في هذا السياق فإن الرأسمالية المعاصرة هي تطور تاريخي لنمط الإنتاج الرأسمالي بدءا من ممارسات الرأسمالية التجارية أين ترتبط الثروة بالمعادن النفيسة و الإجراءات الحمائية التي مارستها الدولة في تلك الفترة، ثم رأسمالية صناعية فتحت أفاقها الثورة الصناعية من خلال ابتكارات و تطوير في التقنيات لعل من أهمها الآلة البخارية التي فتحت أفاق إنتاج غير مسبوق مدفوع برغبة غير محدودة في تحقيق أقصى ربح، ومع نزوع الرأسمالية للاحتكار و ما رافقها من تركيز الأموال في يد فئة قليلة ظهر تزاوج رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي و تشكل رأس المال

<sup>1</sup> سمير أمين (1997)، في مواجهة أزمة عصرنا، سينا للنشر، مؤسسة الانتشار العربي، القاهرة، ص13/ بتصرف.

<sup>2</sup> سمير أمين (2003)، ما بعد الرأسمالية المنهالكة، ترجمة: فهيمة شرف الدين و سناء أبو شقرا، ط1، دار الفراي، بيروت، لبنان، ص240.

<sup>3</sup> محمد عابد الجابري (1997)، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 137.

<sup>4</sup> يرجع البعض بداية العولمة إلى النزعة الفطرية للإنسان للتوسع، وآخرون إلى التحولات التقنية الكبرى وهناك من يرى أنها مرتبطة بالتدويل كمرحلة متقدمة في سياق تاريخي.

<sup>5</sup> هاراد شومان وآخرون (1998)، فخ العولمة - الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية، ترجمة عدنان عبسي علي، مراجعة رمزي زكي، عالم المعرفة، عدد 238، أكتوبر، الكويت، ص 38.

<sup>6</sup> نفس المرجع، ص182.

المالي ولعدة أسباب - سيتم التطرق لها لاحقاً- تجاوز حدوده الوطنية مستغلا الفرصة التي أتاحتها التكنولوجيا وثورة المعلومات، و بتأسيس ليبرالي مما سمح بالانطلاق من التدويل إلى ما بعد التدويل أو العولمة المالية.

### الفرع الثاني : تعريف العولمة المالية

مع ما عرفه العالم في نهاية القرن العشرين من تطورات مالية ونقدية عميقة ترسخت ظاهرة التدويل والتحرر من القيود وانحسار دور الدولة، واتسمت بالشمولية والسرعة وأدت إلى إعادة تبلور النظام العالمي في ظل هيمنة رأس المال المالي الدولي لتبرز ظاهرة العولمة المالية. ويمكن هنا عرض ومناقشة مستويات مختلفة من التعريف، كنماذج متداولة للعولمة المالية للإحاطة بمجمل الجوانب المصطلحية للظاهرة :

من وجهة نظر أولى هناك من يركز في تعريف العولمة المالية على الشمولية والاندماج الماليين ووفقا لهذا المعنى فإن العولمة المالية هي وثيقة الصلة بمعنى التكامل المالي كما أشار لذلك *Prasad et al. (2003)*<sup>1</sup> : " العولمة المالية هي مفهوم كلي يشير إلى تزايد الروابط العالمية من خلال التدفقات المالية عبر الحدود. يشير التكامل المالي إلى روابط كل دولة مع أسواق رأس المال الدولية. من الواضح أن هذه المفاهيم ترتبط ارتباطاً وثيقاً. على سبيل المثال ، ترتبط زيادة العولمة المالية بزيادة التكامل المالي في المتوسط. " ويلتقي هذا التعريف مع ذلك الذي قدمه كل من *Arestis & Basu, 2003* حيث توصف العولمة المالية بـ "العملية التي يتم من خلالها دمج الأسواق المالية لمختلف البلدان في سوق واحدة." <sup>2</sup> غير أن التحرير المالي ليس شرطاً كافياً للعولمة المالية كما يرى كل من *Arestis and al, 2005* إذ يقتضي نظرياً ادخال عملة واحدة في جميع أنحاء العالم حيث أن وجود عملات مختلفة (بدرجات مختلفة من قابلية التحويل) يعيق عملية التكامل وهو ما يدفع للقول بأن العولمة المالية وفقاً لهذا التصور توصف بكونها غير مكتملة.<sup>3</sup>

على مستوى آخر تركز تعاريف أخرى على صعود رأس المال المالي وهيمنته في سياق العولمة المالية فهي تمثل نتاجاً لـ " تعميم الصناعة المالية المدعومة بالتكنولوجيا كبنية تحتية على كل الفضاءات المالية بقيادة رأس المال المالي عابر الحدود، متعدد الجنسيات، دولي النشاط حالياً وعالمي أو كوكبي التوجه لما هو آتي. وهي في العمق ديناميكية

<sup>1</sup> Prasad, E et al. (2003), "Effets de la mondialisation financière sur les pays en développement: Quelques constatations empiriques", IMF Occasional Paper N° 220, p 8.

<sup>2</sup> Arestis, P., Basu, S (2003), "Financial globalisation and regulation", Research in International Business and Finance, Elsevier, vol. 18, no 2, June, p 2.

<sup>3</sup> Arestis, P., Basu, S., & Mallick, S. (2005), "Financial globalization: the need for a single currency and a global central bank", Journal of Post Keynesian Economics, vol. 27, no 3, p 507.



الرأسمالية المالية التي تعبّر عن تطلعات رأس المال المالي والشركات متعددة الجنسيات، ديناميكية لا مرجعية لها زمن العولمة إلا مرجعية السوق الخالي من أية قيود أو تعقيدات"<sup>1</sup>. غير أن الأزمة المالية الأخيرة أدت إلى إعادة النظر أو على الأقل تبني تعريف أكثر حذرا تجاه الغاء جميع القيود حيث نجد تعريف (Gudmundsson, M. (2008) للعولمة المالية التي يرى بأنها : "التكامل المالي عبر الحدود الذي ينتشر بشكل معقول في جميع أنحاء العالم، هي عملية وليست حالة طبيعية. علاوة على ذلك، فإن هذه العملية مدفوعة جزئيا فقط بالعمل الحكومي."<sup>2</sup> في إشارة الى ضرورة أن هذه الصيرورة تكون منضبطة وقرار بضرورة تواجد الدولة وهذا خلافا لما كان يروج سابقا من مفاهيم للعولمة المالية.

من جهة أخرى هناك من يؤكد على طبيعة مرحلة العولمة المالية وتأثيرها على الاقتصاد حيث يمكن إيراد تعريف Michel Aglietta الذي يرى أنها :<sup>3</sup> "التحولات التي أثرت على أسس عمل المالية. هذه التحولات جد عميقة تجمع بين تحرير النظم المالية الوطنية والتكامل الدولي." ويمكن فهم هذه التحولات في سياق "أمولة الاقتصاد" والتي يعتبرها (Bourguinat et al. (2007) النواة الصلبة للعولمة المالية ، ويقدمون الأمولة على أنها : "العملية التي تقوم من خلال تحرير الأسواق المالية وتطور التكنولوجيا المتزايد، على توفير التمويل لجميع قطاعات الحياة الاقتصادية وتميل إلى منحها دورًا رائدًا في العولمة"<sup>4</sup>. ويبدو هذا التعريف أكثر توافقا مع طبيعة الموضوع المدروس (أي السياسات الاقتصادية) فهو يتناول طبيعة التغيرات التي تنشأ داخل الاقتصاد والناجحة أساسا عن انفصال الدائرة الحقيقية عن الدائرة المالية (داخليا) بالإضافة لحركة رؤوس الأموال عبر الحدود (خارجيا).

هذه الظاهرة - العولمة المالية- والتي كانت نتاجا لثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي وتنامي الرأسمالية المالية وحرية حركة رؤوس الأموال أدت إلى فرض تحديات خاصة على الدول النامية ، ما يجعل من فهم قضية التنمية في هذا الإطار أمرا أكثر تعقيدا حيث تصبح المعادلة ذات متغيرات متعددة من انفتاح وتحرير مالي و تداخل العلاقات مع صعود رأس المال المضاربي والذي من شأن حركته أن تعرض الاقتصاديات الوطنية لآثار خطيرة.

<sup>1</sup> عماني لمياء (2009)، العولمة المالية - ديناميكية رأس المال المالي و تطلعاته، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد31، جوان، ص217.

<sup>2</sup> Gudmundsson, M. (2008). "Financial globalisation: key trends and implications for the transmission mechanism of monetary policy", Press & Communications CH 4002 Basel, Switzerland, 7., p9.

<sup>3</sup> Michel Aglietta (1999), *Economie Mondiale 2000*, Ed La Découverte, Collection Repères, Paris, P52.

<sup>4</sup> Bourguinat, H et al. (2007), *Finance Internationale*, « Hypercours », Dalloz, Paris, p 43.

ثم إن حصر ما تنطوي عليه العولمة المالية من تطورات في مكونات ومحاور أمر غير يسير لما تمتاز به تلك التطورات من تشعب وتداخل بين العوامل المفسرة ومظاهر الظاهرة. ويحاول هذا العرض التطرق لأهم هذه العناصر لإعطاء صورة شاملة عن الظاهرة مع شيء من التفصيل.

### المطلب الثاني: العوامل المفسرة للعولمة المالية

يمكن إيجاز هذه العوامل في ثلاث نقاط أساسية لتفسير العولمة المالية:

#### الفرع الأول : صعود الرأسمالية المالية:

تعني الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية و غير المصرفية، ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات البورصات العالمية (داوجنز، ناسدك، نيكاي، داكس، كاك 40) و التي تؤدي إلى نقل الثروة العينية من مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد، أو عبر الحدود الجغرافية، و هذا ما عبر عنه الاقتصادي الأمريكي بيتر دريكر "Piter Drucker" بظهور ما يسمى بال**الاقتصاد الرمزي** الذي أصبحت تحركه الأسهم و السندات و مختلف الأوراق المالية أو اقتصاد الالاعمة حيث تتدفق الأموال دون أن تؤدي وظيفة تتعلق بالانتاج أو التجارة فهي نتاج عمليات المضاربة وترتبط بأموال افتراضية<sup>1</sup>.

في هذا الصدد فإن النمو المتسارع في الأصول المالية لعب دورا أساسيا في بروز العولمة المالية في صورتها الحالية، حيث أصبح يحقق من نشاطه المالي أرباحا تتجاوز تلك المحققة من أنشطة الانتاج الحقيقي و أصبحت الرأسمالية ذات طابع ريعي "فقد صارت تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره"<sup>2</sup>.

على الصعيد العالمي لعب الرأسمال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا خاصة بعد الانخفاض الذي عرفته التدفقات المالية الرسمية و الحكومية المقدمة من طرف الدول المتقدمة و المنظمات الدولية، نظرا لما يقدمه من موارد

<sup>1</sup> F .Peter.Drucker (2010), *The Drucker Lectures - Essential Lessons on Management Society and Economy*, Edited by Rick Wartzman , The Drucker Institute, McGraw-Hill eBooks, P186.

<sup>2</sup> فؤاد مرسي (1990)، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، عدد 147، المجلس الوطني للثقافة والفنون الأدب، الكويت، ص204. (أما الطبعة القديمة ص 234).

مالية بشروطه الخاصة في بلدان و مناطق مختلفة. و لقد نمت المعاملات المالية نمو ملحوظا، حيث تضاعفت قيمة العمليات في أسواق الأوراق المالية وأسعار الصرف خلال عقد من الزمن بـ 10 مرات منذ 1985، مما جعل حركة رؤوس الأموال تبدو مستقلة عن حركة التجارة الدولية بآلياتها ودورها الخاصة<sup>1</sup>.

غير أن صعود رأس المال المالي وتجاوزه لحدوده الوطنية كان في ظل وجود فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال مما يعكس النمو الكبير في تدفقات رؤوس الأموال الدولية. هذه الفوائض الادخارية تبحث عن فرص أفضل للاستثمار خارج حدودها الوطنية وذلك نظرا لعدم قدرة بعض الأسواق الوطنية على استيعابها، بحثا عن فرص استثمار أفضل و معدلات ربح أعلى، مع الإشارة إلى أن جزء مهما من هذه الفوائض المالية اتجه نحو تسوية العجز في ميزان المدفوعات لكثير من الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، و الجدول رقم (1.2) يوضح نسبة العجز المالي المسوا عن طريق اللجوء إلى الرأسمال الخارجي.

جدول رقم (1.2) : نسبة مساهمة الرأسمال الخارجي في تسوية عجز ميزان المدفوعات لبعض الدول لسنتي 1979 و 1992 (%)

الدول	1979	1992
الولايات المتحدة الأمريكية	18.5	20.4
اليابان	2.3	5.6
ألمانيا	5.0	25.9
فرنسا	0.0	31.8
كندا	15.0	27.7

المصدر : ساعد مرابط و بلميهوب أسماء (2006)، العولمة المالية و تأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول : سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات - دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، جامعة بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر، ص 6.

كما أن زيادة تدفقات رؤوس الأموال خارج حدودها الوطنية تجدد تفسيرها لها في انخفاض أسعار الفائدة و تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية مما دفع بها إلى البحث عن معدلات عائد أعلى من تلك المحققة في الداخل. كما قدم التحليل الماركسي تفسيراً آخر مرتبطاً باتجاه معدل الربح في قطاعات الانتاج الحقيقي نحو

<sup>1</sup> رمزي زكي (1999)، "عولمة الأسواق المالية الفرص و المخاطر للبلاد النامية، المؤتمر العلمي الرابع للاقتصاديين الكويتيين تحت عنوان : الاقتصاد الكويتي في القرن الحادي و العشرين - الفرص و التحديات، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت 26-28 ابريل، ص 564.

التراجع مما دفع رأس المال إلى التوجه نحو مجال الاستثمار المالي نظرا لكون معدل الربح فيه أعلى من ذلك المحقق في قطاعات الانتاج الحقيقي<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : الثورة المعلوماتية\*

يمكن وضع العولمة المالية في سياق تدويل رأس المال و حركته عبر ما تحتمه قواعد التطور الرأسمالي في كل مرحلة بالموازاة مع الثورة التكنولوجية التي ارتبطت بزيادة سيطرة الإنسان على الطبيعة و تسخيرها لتحقيق أهدافه وارتبط ذلك بصناعات الفضاء و الأقمار الصناعية و كذا التحكم في التقنية العالية و الحواسيب مع اكتشاف السيلكون<sup>2</sup>.

وقد مكنت هذه الثورة التكنولوجية من إحداث قفزة نوعية في وسائل الإنتاج على الصعيد الكمي والنوعي، مع الانتقال من المكننة إلى الأوتوماتية، والذي يعني زيادة الجانب غير الحي في العملية الإنتاجية، حيث تغير التركيب العضوي لرأس المال لصالح رأس المال الثابت ما سمح بتقليص التكاليف من خلال الأتمتة<sup>3</sup> وبالتالي زيادة الربح - كمحرك للنشاط الاقتصادي - وهو ما زاد من اختلال التوازن بين العمل و رأس المال مع تراجع دولة الرفاه والدولة الكينزية. هذا ما يشير إلى وجود علاقة جدلية بين التجديدات التكنولوجية و عولمة رأس المال في إطار حركة دورية أسرفت عن<sup>4</sup> :

- حاجات تمويلية ذات صبغة جديدة متعلقة بمصاريف البحث و التطوير ؛
  - تجديدات ذات تكنولوجيات عالية غير مسبوقة من حيث الحجم، الأهمية و الاستمرارية عبر الزمن.
- إذا هناك تجديدات تكنولوجية تحتاج إلى تمويل يتعدى المضمون محليا و التجديدات ذاتها تسمح بحركية غير مسبوقة لرأس المال دوليا.

<sup>1</sup> رمزي زكي (1999)، مرجع سبق ذكره، ص 566.

<sup>2</sup> عبد الحي يحيى زلوم (1999)، نذر العولمة - هل بوسع العالم أن يقول لا للرأسمالية المعلوماتية، مطبعة الجامعة الأردنية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 65، 66.

<sup>3</sup> فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص 21.

<sup>4</sup> عماني لمياء، العولمة المالية - ديناميكية رأس المال المالي و تطلعاته، مرجع سابق، ص 220.

\* كلمة معلوماتية هي دمج لكلمة المعلومات و المالية وتشير هنا إلى ثورة المعلومات و التكنولوجيا قد ترافقت مع ثورة في الأدوات المالية حيث تطورت هذه الأخيرة بشكل غير مسبوق و بوتيرة متسارعة.

كما سمح التقدم التكنولوجي و تطبيقاته في مجال الخدمات المصرفية تنويع الخدمات وتوسيعها بشكل غير مسبق و ساعد في تطور المعاملات المصرفية الالكترونية حيث أصبحت العمليات المصرفية التقليدية لا تتجاوز 10 % من إجمالي العمليات بينما تتم جميع العمليات الأخرى بواسطة قنوات إلكترونية<sup>1</sup>، وتلعب شبكات الاتصال و نقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي يشهده العالم اليوم دورا هاما في ربط الأسواق المالية العالمية، مما يسمح للمستثمرين بالفعل و رد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية وفورية<sup>2</sup>.

و قد أدت حركة التكامل التي تشهدها الأسواق المالية المختلفة والاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات في معظم العمليات المالية إلى ظهور عديد من المستحدثات في مجال التعامل المالي والتي تعرف بالابتكارات المالية، التي أصبحت الصفة المميزة للتجديد المالي من خلال ظهور عدد من الأدوات المالية الجديدة، وأصبح هناك العديد من الأدوات - فضلا عن تلك التقليدية من أسهم وسندات - التي تعرف بالمشتقات (*Derivatives*) والتي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وهي تشمل المبادلات (*Swaps*)، المستقبلات (*Futures*)، القاعدة (*Collars*) و الخيارات<sup>3</sup> (*Options*)... الخ. وقد سمحت هذه الابتكارات المالية باعطاء خيارات واسعة للمتعاملين الماليين مما جعلها تعرف توسعا سريعا (انظر جدول رقم 2)، ولقد ظهرت هذه الأدوات تحت تأثير عاملين أساسيين هما<sup>4</sup>:

- عدم الاستقرار الذي اتسمت به الأسواق والنتائج عن الاتجاه نحو تعويم أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة، حيث تظهر أهمية هذه الأدوات في الحماية من مخاطر التقلبات التي تحدث على مستوى أسعار صرف العملات و أسعار الفائدة، لتصبح هذه المخاطر نفسها سلعة تتداول في الأسواق؛

<sup>1</sup> بنك الإسكندرية (2002)، النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع و الثلاثون، الإسكندرية، ص 08.

<sup>2</sup> أحمد بوراس (2003)، الجهاز المصرفي و المالي العربي و قدرته على التأقلم مع المستجدات العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 19.

<sup>3</sup> يمكن الوقوف على تعريف الأدوات المالية الجديدة وما يرتبط بها من مصطلحات بالرجوع إلى : طارق عبد العال حماد (2001)، المشتقات المالية - المفاهيم ادرة المخاطر المحاسبية، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

<sup>4</sup> رمزي زكي (1999)، مرجع سبق ذكره، ص 567.

- المنافسة الحادة بين المؤسسات المالية، أدت إلى لجوء هذه الأخيرة وخاصة الواردة حديثا إلى السوق للاستفادة من هذه الأدوات لتجربة المخاطر و تحسين السيولة بما يسمح بتغيير المراكز المالية بسرعة كلما اقتضى الأمر ذلك.

## جدول ( 2.2 ) النمو السريع للمشتقات المالية بحسب التوزيع الاقليمي خلال الفترة 1990 – 2000

مليون دولار

2000	1995	1990	
8241.0	4852.4	1268.5	أمريكا الشمالية
4183.5	2241.9	461.5	أوروبا
1592.2	1990.1	560.5	آسيا ودول الباسفيك
285.6	198.4	0.2	أخرى
14302.3	9282.8	2290.7	المجموع

المصدر: حسن كريم حمزة (2011)، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 131، (بتصرف).

والجدير بالذكر أن أزمة 2008 أدت إلى وضع نظرية الابتكار المالي موضع التقييم خاصة في ظل التعقيدات والتطورات التي تعرفها الأدوات المالية، فرغم القبول الواسع في الادبيات لفوائد الابتكار المالي إلا أن سوء استخدام هذه الأدوات تم اعتباره كعامل مهم في الأزمة، أو ما يمكن اعتباره الجانب المظلم من الثورة المعلوماتية<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث : قاعدة "3D"

يمكن فهم التحرير و الانفتاح المالي كمجموعة من الإجراءات لفتح حساب رأس المال، وتحرير تجارة الخدمات المالية<sup>2</sup> و تشمل القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر IDE و السماح بالحيازات الخاصة من العملة

<sup>1</sup> Khraisha, T., & Arthur, K. (2018), *Can we have a general theory of financial innovation processes? A conceptual review*, *Financial Innovation*, vol. 4, no 1.

<sup>2</sup> جاءت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية بعد سلسلة مفاوضات مطولة انتهت في ديسمبر 1997 ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1999 وهي تشمل كافة الخدمات ذات الطبيعة المالية وتتلخص في: التأمين و الخدمات المرتبطة بالتأمين، البنوك والخدمات المالية الأخرى للمزيد حول الاتفاقية وأثر ذلك على الاقتصاديات العربية والاقتصاد الجزائري، انظر : وصاف عتيقة (2003)، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و أثرها على القطاع المالي في البلدان العربية بالتركيز على حالة الجزائر، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

الأجنبية (بمعنى إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه العملات)، وكذا إلغاء القيود على المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية، و المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، وأسعار صرف حرة ... ما مكن من زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود و سرعة انسيابها بين سوق و آخر، و قد كان لدور المؤسسات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي الدور البارز في الدفع نحو المزيد من التحرير المالي و المصرفي - خاصة في الاقتصاديات الانتقالية أو الاقتصاديات المتحولة- من خلال ما يعرف بسياسات وفاق واشنطن.

وأسس هذا الاتجاه على مرجعية السوق الحالي من أية تعقيدات أمام تراجع الكينزية وصعود أفكار الليبرالية من جديد بأقلام "ميلتون فريدمان *M.Friedman*" و "فون هايك *V.Hayek*" التي تدعوا إلى إلغاء القيود المالية المنظمة، وتحرير رأس المال و التخصص، وهي تأتي في سياق تبرير نشاط رأس المال المالي على صعيد فوق قومي يعيد صياغة حدود المعادلة بحيث تصبح معرفة على مجال عالمي تُهمش فيه الحدود الوطنية وسيادة ل "قاعدة 3D" يغيب معها دور الدولة، وتقوم على:

### أولاً: اللامساواة *Désintermédiation* :

لم يعد الائتمان المصرفي بأشكاله التقليدية و المتخصصة هو السائد في التمويل و إنما موازي لصعود قوي للأسواق المالية و ما صاحبه من تطورات في آليات التمويل التي تطرحها تلك الأسواق خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية دولياً، دون تجاهل حركة الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>.

رافق ذلك مجموعة من الأدوات المالية المستحدثة في سياق التجديد المالي لتظهر إلى جانب الأسهم والسندات أوراق مالية تعرف بالمشتمقات المالية، والتي تمتد إلى أجيال من التحديث المرتكز على التحسينات التكنولوجية حيث سمحت هذه الأخيرة بتخفيض تكلفة المعاملات إلى جانب تقييم مخاطر الائتمان بدقة باستخدام الاساليب الاحصائية. كما مكنت آلية التوريق *Titrisation*<sup>2</sup> من تحويل جزء من الديون إلى أوراق

<sup>1</sup> Prakash Loungani et Assaf Razin (2001), *l'investissement direct étranger est-il bénéfique aux pays en développement*, finances et développement, Vol 38, N2, FMI, Juin, P07.

<sup>2</sup> Voir : Frederic S. Mishkin (Auteur), Christian Bordes, Dominique Lacoue-Labarthe, Nicolas Leboisne, Jean-Christophe Poutineau (Adapté par) (2013), *Monnaie, banque et marchés financiers*, PEARSON (France); 10e édition, p 424.

مالية و حقوق قابلة للمتاجرة، حيث تسمح السيولة المستردة من خلال هذه العملية باعادة تمويل ائتمانات جديدة بما ينعش ميزانيات العديد من البنوك الدائنة.

بالتالي فإن اللاموساطة في التمويل أصبحت إحدى مميزات هذا السوق فهي مؤشر على تغلغل الأسواق المالية داخل الاقتصاد كمنافس للبنوك ما يمكن من تخفيض التكاليف، و لم تعد علاقة الجمهور العام و المدخرين بالمستثمرين مجرد حسابات بنكية و ودائع تحول إلى قروض إنما علاقة إصدار و اكتتاب مباشر في الأوراق المالية.

### ثانيا: اللاتنظيم – اللاتقنين *Déréglementation* :

مع بزوغ فجر العقيدة الليبرالية من جديد أصبح عدم الخضوع لقيود القوانين يكاد يكون مقدسا، ومع بداية تنفيذ ما يطلق عليه "الثورة المحافظة" التي وضع صيغتها التنفيذية الرئيس الأمريكي *Ronald Ragan* والوزيرة البريطانية "*M.Tatcher*" خلال سنوات الثمانينات تراجع دور الدولة تاركا الباب مفتوحا على مصراعيه أمام تدفق رؤوس الأموال دون وجود قواعد تحد من نشاطه بالاستناد إلى محاجة أن وجود سوق مالي متطور متحرر من القيود يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد وأكثر كفاءة ما يحفز النمو و يزيد من فعالية الجهاز الإنتاجي.

### ثالثا: رفع الحواجز *Décloisonnement* :

بمعنى تمكين أكبر لخاصيتي الحركية و الإحلال و تمكين غير المقيمين من النفاذ إلى أي فضاء مالي خاصة مع فك التخصص (اندماج مالي عمودي) و فك التوطن (اندماج مالي أفقي) مع الدعوة لإسقاط التفرقة بين مقيمين و غير مقيمين و مقاومة أي شكل للرسم و الضريبة.

ومع رفع الحواجز و الانفتاح على الأسواق الخارجية وبين الأسواق الوطنية ( سوق النقد سوق مالي سوق الصرف سوق أجل) تحولت هذه الأسواق إلى سوق مالي شامل و الذي نفسه تحول إلى سوق عالمي مما فرض عدم التخصص البنكي. و يشير الجدول رقم (3.2) إلى السنوات التي بدأت فيها بعض البلدان الصناعية والبلدان النامية عمليات التحرير المالي.



ورغم ذلك هناك استثناءات جديرة بالتنويه ففي حين يحظى رأس المال بحرية التنقل داخل منطقة (NAFTA) تحركه الشركات متعددة الجنسيات، تضع كندا حواجز داخلية غير جمركية تمنع رأس المال المحلي الصغير من توسيع نشاطه من مقاطعة كندية لأخرى<sup>1</sup>.

جدول رقم (3.2): تاريخ بدء عمليات التحرير المالي في بعض الدول

الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير
الولايات المتحدة	1982	الشيلى	1974
كندا	1980	المكسيك	1989
اليابان	1979	بيرو	1991
المملكة المتحدة	1981	فنزويلا	1991
ألمانيا	1984	مصر	1991
هونج كونج	1978	المغرب	1991
اندونيسيا	1981	جنوب إفريقيا	1980
كوريا الجنوبية	1978	بنجلادش	1988
ماليزيا	1978	الهند	1989
الفلبين	1981	فرنسا	1984
سنغافورة	1978	تايلاند	منتصف الثمانينات
تاوان	1979	البرازيل	1989

Source : Williamson J. and Mahar M. (1998), *A review of financial liberalization south Asia region*, Internal discussion paper , No. 171, World bank , P.43.

وليس هناك الكثير من الجدل حول أن التحرير المالي أصبح واقعا ملموسا في عديد الدول المتقدمة منها وكذا ما يعرف بالأسواق الناشئة، وأنه قد أفضى إلى عولمة مالية سمحت لرأس المال لأن ينتقل خارج حدوده الوطنية، و إنما يستخدم النقاش حول الجدوى من هذا التحرير خاصة عندما يتعلق الأمر بالبلاد النامية.

<sup>1</sup> تشوسودوفيسكي ميشيل (2000)، *عولمة الفقر*، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، دار السطور، القاهرة، مصر، ص 11.

## المطلب الثالث: مظاهر العولمة المالية

### الفرع الأول : التكامل و الاندماج المالي:

الاندماج المالي *L'intégration* هو الوصول بالأسواق المالية الوطنية إلى سوق مالي دولي أجزاءه مترابطة و تابعة بالتبادل لبعضها البعض يتعدى تلك الأسواق الوطنية ويتحقق معه حالة من التكامل الأفقي (بين الفضاءات المالية الوطنية) و العمودي (بين أقسام السوق الوطني) لتعمل باستمرار في الزمن الحقيقي. في هذا السياق فإن من أهم آثار العولمة على البنوك هو تنامي ظاهرة وموجة الاندماج المصرفي لتكوين مجموعات مصرفية قادرة على المنافسة والاستفادة من وفورات الحجم التي تحققها عمليات الاندماج وهي ظاهرة انتشرت على صعيد عالمي حيث أصبح اليوم يوجد ما يعرف بالبنك متعدد الجنسية، وقد وصلت عمليات الاندماج المصرفي عام 1997 إلى 1.6 تريليون دولار، وعام 1998 إلى 2 تريليون دولار. هذا التكامل و الاندماج يسمح بإطلاق وصف الشمولية على السوق الذي يكون قابل للمعاملة كـ "كل *Une totalité*" ويتخلص تدريجياً من الاختلاف في القوانين و التنظيمات المرتبطة بوجود الدول.<sup>1</sup>

كما أن المنتج المالي هو الآخر أصبح يتصف بالشمولية فهو في كثير من الأحيان معياري ومتجانس أكثر قدرة على الحركة و التحول و أقل تكلفة، ومع التحرير المالي أصبح متاح (أي المنتج المالي) للمقيم و غير المقيم بأي عملة حسب تقلبات السوق في أي وقت لتوفر السيولة و الطرف المقابل، وبذلك فإن السوق المالي الشامل بالمنتجات المالية الشاملة يمكن أن يشكل نواة للعولمة المالية مما يُمكن لمزيد من الحركة و الإحلال ( *Mobilité* – *Substitutabilité*) لرؤوس الأموال وفقاً لقاعدة "السعر الواحد" و عمل آلية المراجعة من أجل : سعر واحد في كل مكان و أن كل فرص الربح مستغلة.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: الانفصال بين الدائرة الحقيقية و الدائرة المالية

يعني هذا الانفصال أن الجانب المالي أصبح هو الغالب على النشاط الاقتصادي و أن التوجه الاقتصادي العام تحدده مؤشرات الأسواق المالية<sup>3</sup> بحيث يصبح ارتفاع و انخفاض قيمة السهم ليس له علاقة بقيمة السلع

<sup>1</sup> Bourguinat, H et al., Op.Cit, p 16, p 17.

<sup>2</sup> Ibid, P 24-28.

<sup>3</sup> البحاوي يحي (1999)، العولمة أية عولمة، إفريقيا، الشرق، بيروت، لبنان، ص 189.

الحقيقية وأصبح هناك فك للارتباط بين ما هو حقيقي مجسد بسلع إنتاجية و ما هو مالي مجسد بسلع مالية، كما تحولت الأدوات المشتقة من أدوات للتغطية إلى عمليات رهان و مقامرة يقوم بها المضاربون فتخلق حسابات وهمية لحركة سلع اقتصادية تتأثر فيها الموازين المختلفة دون وجود أثر إنتاجي لهذه السلع، هذا الانفصال بين الدائرة الحقيقية و الدائرة الإنتاجية هو مظهر ملموس في واقع العولمة المالية حيث أن التدفقات المرتبطة بالتجارة تمثل نسبة 2% من مجمل تدفقات رؤوس الأموال في حين تمثل النسبة المتبقية تداولات مرتبطة بعمليات خارج التجارة والاستثمار المنتج<sup>1</sup>، وبالتالي فإن هذه التدفقات تعبر عن سيولة تجذبها المكاسب المحتملة القصيرة الأمد. هكذا يتضح أن التطور السريع للأسواق المالية كان له الأثر الواضح في هذا الانحراف المضاربي ويبدو أن كينز لم يكن مخطئا عندما قال: "الخطر الكبير للمضاربة يزيد بشكل قياسي عندما يتطور و يتقدم تنظيم أسواق المال" غير أن هذا الانفصال هو لا يعني القطيعة بل تمكين أكبر لرأس المال المالي على حساب رأس المال الإنتاجي.

وحتى الاستثمار الأجنبي المباشر في أحيان كثيرة قبل أن ينقل رأسماله أو جزء مما راكمه إلى منطقة أخرى تتيح له فرصا أكثر ربحا وأقل خطرا، تتحول أجزاء منه إلى المضاربة عالميا في أسواق الصرف و البورصات و أسواق المشتقات<sup>2</sup>.

في هذا الصدد فإنه سواء تعلق الأمر بالمؤسسات أو العاملين و الموظفين فإن التركيز لم يعد على زيادة الإنتاجية و زيادة الأجور و تحسن الأداء الاقتصادي بقدر التركيز على خلق الثروة المالية؛ ففي حين تركز المؤسسة على قيمتها السوقية في البورصة وتبحث عن أفضل العوائد المالية لمساهميها فإن العامل لم يعد يعتمد على الأجر كمصدر وحيد للدخل طالما أن شريحة معتبرة من الأجراء لهم توظيفات مالية- ينطبق هذا بشكل أكبر على الدول المتقدمة- و بالتالي أضيف إلى الأجور مداخيل أخرى هي عوائد استثمارات مالية. وفي كلتا الحالتين (الشركة و أجراءها) فإن محور الاهتمام ينصب على حركة المؤشرات صعودا و هبوطا في أسواق المال.

بهذا فإن التوظيف المالي أصبح أداة لتعديل العلاقة بين العمل و رأس المال ، فكلما حصل العامل على عائد أفضل من التوظيفات المالية كلما قلص ذلك من النقاش حول الأجر وأمكن للشركات الضغط عليه لصالح

<sup>1</sup> سنغ كفالجيت (2001)، عولمة المال، ترجمة: رياض حسن، الطبعة الأولى، دار الفري، بيروت، لبنان، ص 22.

<sup>2</sup> العظم صادق جلال و حنفي حسن (1999)، ما العولمة؟ دار الفكر، لبنان، ص 157.

المساهمين و تعظيم ثروتهم فيما يعرف بصعود "رأسمالية المساهمة" *le capitalisme actionnarial* التي يحركها خلق الثروة المالية.

### الفرع الثالث: صعود النشاط المضاري :

تنشأ النزعة المضارية من حركة رؤوس أموال ساخنة، عائمة طيارة مقتنصة لأفضل توظيف من حيث العائد – السيولة و الخطر في أسواق مال أكثر ربطا و اتصالا و اندماجا و تحررا و تجردا. ويقصد بالأموال الساخنة حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين الأسواق المالية بحثا عن عائد أعلى في الأمد القصير، ولها سوق رئيسي هو سوق الأورو دولار أو أسواق الأورو عملات<sup>1</sup>، وحجم التعامل اليومي بها وصل إلى المليارات من الدولارات، وبتعبير آخر هي الأموال التي تدخل السوق المالي للمضاربة وفق أهداف معينة، وما أن تحقق أهدافها تلك حتى تخرج من السوق، لذلك نجد أنها تمثل تهديدا خطيرا للأسواق المالية حيث لا سلطة لأحد عليها.

وتتضمن أيضا الأموال الأجنبية التي تتواجد داخل النشاط الاقتصادي لأي بلد على شكل ودائع بنكية تهدف إلى الاستفادة من معدلات الفائدة المرتفعة فيه، أو عن طريق بيع وشراء العملات الصعبة في سوق العملات. وتتمثل أهمية هذه الأموال في قدرتها على التحرك السريع بشكل يؤثر على الوضع الاقتصادي مباشرة<sup>2</sup>، فعندما تكون هذه الأموال موجودة داخل بلد ما يكون تأثيرها إيجابيا على التوازن الاقتصادي العام، وتؤدي إلى تحسن ملحوظ فيه وتظهر وجود سيولة واحتياطي كبير في العملات الصعبة، ولا ينظر إلى هذه الأموال بنظرة المساهمة في الإنتاج أو في توفير فرص عمل داخل البلد الذي تتواجد فيه، لأنها تنسحب فوراً منه عند حدوث أي أزمة في ذلك البلد وشعور هذه الأموال بخطر على مصالحها، وقد يؤدي ذلك إلى خلل في التوازن العام لاقتصاد البلد.

فقد تسبب انسحاب الأموال الساخنة من أسواق دول جنوب شرق آسيا إلى انهيار عملاتها وحصول انخفاض شديد في أسعار الأسهم وارتفاع مخاطر الاستثمار المالي، ودخولها في أزمة مالية واقتصادية حادة استغرقت تلك البلدان سنوات عديدة لتتعافى منها وتستقر اقتصادياتها من جديد. وجدير بالذكر أن الأموال الساخنة لعبت

<sup>1</sup> الأورو عملات هي عملات دولة يحتفظ بها ويتعامل بها في مكان غير البلد الأصلي و تسمية أورو دولار للدلالة على الدولار الأمريكي الذي كان متداولاً في الأسواق الأوروبية ثم عممت على باقي المناطق و باقي العملات.

<sup>2</sup> مصطفى رشدي شبيحة (1995)، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 175.

دورا كبيرا في تفاقم الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وتوسيع دائرة الدول المتضررة منها، فقد كشفت الأزمة المالية الأخيرة وانخفاض الأسعار في البورصات عن خطورة هذه الأموال في أسواق المال وتأثيرها على هذه الأسواق.

في مركز هذه الصورة يتساءل *Bourguinat* ألسنا أمام اقتصاد عالمي للمضاربة؟ أمام رأس المال المالي الذي لا يستكين كلما كانت هناك فرصة ربح للاقتناص على حساب أي مصلحة عامة والذي يدفع نحو إرساء اقتصاد مضاربة يغذي الأزمات و يتغذى عليها<sup>1</sup>.

### الفرع الرابع: عدم استقرار الاقتصاد المالي العالمي:

لقد أدى تنامي ظاهرة المضاربة في ظل تكامل الأسواق المالية إلى زيادة درجة حساسية الاقتصاديات للصدمات الخارجية، هذه الأخيرة يمكن أن تعمل على التقليل من دخل الدول من النقد الأجنبي أو الزيادة في مدفوعاتها إلى سائر أنحاء العالم، مما ينجر عنه مشاكل في ميزان المدفوعات قد تؤدي إلى استنفاد احتياطي البنوك المركزية من النقد الأجنبي، وبالتالي الضرر بسلامة النظام المالي. وكذا زاد من مخاطر انتشار الأزمات، التي صارت تنتقل بسرعة لتعم باقي الاقتصاديات، ولا يمكن اعتبار أي بلد في منأى عن هذه التغيرات في الاقتصاد العالمي، حتى البلدان النامية التي لم تندمج بشكل كامل في الاقتصاد العالمي.

لهذا فقد أصبح عدم الاستقرار حالة تميز الفضاء المالي وتعداه إلى الاقتصاد الحقيقي والذي يتولد من التسعير المستمر ما يخلق للمضاربين إمكانيات لتحقيق أرباح طائلة مقابل تحمل المخاطر، ما يجعل من التمويل معقلا للمضاربة في ظل غياب القواعد و الضوابط، ليترك المجال مفتوحا لحفنة من أصحاب المطامع يقامرون على معيشة البقية كيف يشاءون. بهذا لم يعد النشاط المالي مكملا للنشاط الحقيقي بل على العكس حيث أن عدم الاستقرار أصبح يهدد صيرورة الإنتاج وبيضايقها، وهذا ما يؤكد عليه جوزيف استجلتز عندما يقول: " بدلا من أن تكون أسواق المال وسيلة لإنعاش الاقتصاد الحقيقي واستقراره، وبدلا من أن تكون أداة لحسن إدارة المخاطر، فإنها أصبحت أداة لخلق المخاطر"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> شهزاد زغيب وليماء عماني (2006)، العولمة المالية: بدائل تمويلية أم فقاعات مالية؟ ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21 و22 نوفمبر، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

<sup>2</sup> Joseph Stiglitz ( 2008), *Global crisis – made in America*, 17 Nov, on : [www.zcommunications.org/znet](http://www.zcommunications.org/znet)

وقد أدى هذا السلوك العشوائي للمضاربين المصطلح عليه بسلوك "القطيع"<sup>1</sup> المندفع وراء التوقعات إلى خطر نظامي يصعب التحكم فيه والذي يجد تفسيره في ما يعرف بفشل السوق من خلال أثر الخارجيات *Externalités* أي آثار القرارات التي يتخذها متعامل في السوق على سائر المتعاملين أو على الاقتصاد في مجموعه، والتي لا يدرجها الفرد المتعامل في السوق في حساباته للتكلفة و العائد. فقرار الفرد المتعامل في سوق المال يتحدد بالمخاطر الفردية أو الخاصة، ولا يتأثر بالمخاطر الإجمالية التي يمكن أن تصيب السوق في مجموعه. ولذا يقال أن السوق تقيم أو تسعر المخاطر بأقل من قيمتها الحقيقية<sup>2</sup>؛ وهو ما قد يؤدي إلى تحميل السوق بمخاطر أكبر كثيراً من قدرتها الحقيقية على تحمل المخاطر.

هذا ما يخلق في المقابل انفصالا للفضاء المالي عن الفضاء الحقيقي الشيء الذي ينتج عنه فقاعات مالية عند انحراف سعر الأصول المالية السوقي عن سعرها الحقيقي - بمعنى أن يصبح السعر مجرد انعكاس للتوقعات دون أن يكون لذلك علاقة بمستوى الاستثمار الحقيقي - و التي سرعان ما تتطاير لعدم استنادها لقاعدة إنتاجية حقيقية و تنفجر لتخلف أثارا هائلة بفعل العدوى في انتشار حالات عدم الاستقرار و تعميمها إلى مستوى الأزمة.

إذ لا تقتصر عدوى الأزمات على ما هو مالي ونقدي بل تتعداه إلى قطاعات الإنتاج والمبادلات التجارية وكافة التعاملات الاقتصادية فسرعان ما سينتقل الخطر إلى البورصات ومن هناك إلى أسعار الصرف وبذلك إلى عالم الاقتصاد الحقيقي أي الإنتاجي وهذا ما يسمى الأزمة النظامية حيث تتوقف التجارة بالبضائع على نحو مفاجئ ويتدهور النظام برمته ويغدو الانهيار الشامل أمر لا مناص منه.

ويقتضي التحليل التطرق لقضية الأزمة في سياق تاريخي و الذي لا تتضح الصورة إلا من خلاله فالمتفحص لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يلاحظ أن وتيرة وقوع الأزمات في النظام الرأسمالي قد أخذت منحاً تصاعدياً؛ فقد تعرض إلى 38 أزمة مالية في 26 سنة من 1945 إلى 1971، كما أن 139 أزمة مالية قد أصابت

<sup>1</sup> هو مصطلح للاقتصادي الأمريكي توماس فريدمان في كتابه: "السيارة الليكساس و شجرة الزستون: نحو فهم للعولمة" الصادر عام 1999. ويقصد به جماعة المضاربين في أسواق المال العالمية باعتبارهم يتحركون بعشوائية المصلحة الذاتية في البحث عن الأرباح المضاربية.

<sup>2</sup> N. Chomsky : *The financial crisis of 2008*, N. Chomsky's ZSpace Page on : [www.zcommunications.org/znet](http://www.zcommunications.org/znet).

هذا النظام في 24 سنة من 1973 إلى 1997<sup>1</sup>. هذا ينفي صفة الاستثنائية عن الأزمة فتكرار الأزمات على هذا النحو يشير إلى أن الأزمات من لوازم الرأسمالية وليست شيئاً طارئاً أو استثنائياً بالنسبة لها<sup>2</sup>.

لذا فقد أصبح عدم الاستقرار مظهراً بارزاً للعولمة المالية والتي كثرت الانتقادات الموجهة لها بسبب سلسلة الأزمات التي عصفت بعدد من الأسواق الناهضة وقد أدى تذبذب أحوال الأسواق إلى التوجه بأصابع الاتهام من طرف من يرون بأن إلغاء الضوابط على رأس المال كان بصورة متعجلة ما جعلها عرضة لآثار تقلبات رؤوس الأموال و مخاطرها كما انتقد البعض علانية المؤسسات المالية الدولية من حيث سوء تعاملها مع الأزمات بل ومساهمتها في حدوثها من خلال الوصفات الجاهزة و التي بقيت ثابتة رغم طبيعة الأزمات المختلفة مما أسهم في تدويل الأزمات وخلق الفوضى الاقتصادية.

---

<sup>1</sup> إبراهيم العيسوي (2009)، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية - قناة طبيعة الأزمة، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف 23-25 مارس، بيروت، لبنان.

<sup>2</sup> للمزيد حول الأزمات وتاريخها انظر المرجع القيم:

Charles P. Kindleberger and Robert Z. Aliber Manias (2015), *Panics and Crashes - A History of Financial Crises*, Seventh edition, Palgrave Macmillan.

## المبحث الثاني: أثر العولمة المالية على اقتصاديات الدول النامية

إن التطرق لديناميكية رأس المال المالي من خلال تتبع تدفقات رؤوس الأموال يُمكن من معرفة بعض النقاط الهامة المتعلقة بمدى كون رأس المال المالي في سياق صيغة العولمة المالية عنصرا مسرعا و محفزا حقيقة للنمو و/أو التنمية كما يروج لذلك خطاب الليبرالية الجديدة أم أن أولويته هي الربح و في أقصر الآجال، أين يؤسس لنفسه كما يذكر يحي اليحياوي "جيو مالية" قياسا على "جيو اقتصاد" و "جيو سياسة" فضاءات مالية يكرس فيها هيمنته، أو على حد تعبير *François Chesnais* نحو مزيد من تصاعد نفوذ النظام التراكمي المالي العالمي الجديد.

### المطلب الأول: قراءة في حركة رؤوس الأموال وخلفياتها قبل الأزمة الأخيرة

لفهم منطق العولمة المالية و الذي يدفع للتساؤل حول العلاقة بين الاقتصاد المالي و الاقتصاد العيني يمكن القيام بقراءة في حركة رؤوس الأموال و عوامل توزيعها على الصعيد النوعي و الكمي من خلال رصد لأهم المحطات التي عرفتتها هذه الحركة عبر ثلاث فترات<sup>1</sup>:

### الفرع الأول : فترة الخمسينات و الستينات من القرن العشرين:

على الصعيد الجغرافي يلاحظ تركيز في التدفقات المالية على محور الولايات المتحدة، أوروبا الغربية وبعض الدول الآسيوية (خطة مارشال، برامج المساعدات لبعض الدول الآسيوية ضمن إطار جيو سياسي أو جيو استراتيجي لوضع حاجز أمام المد الشيوعي، تمويل حرب فيتنام في فترة الستينات).

على الصعيد النوعي يمثل مساعدات اقتصادية وجهت لاستثمارات في قطاعات منتجة وحقيقية. حيث قدر إجمالي هذه البرامج التي امتدت على الفترة 1946-1964 بـ 100 مليار دولار. ثلثين منها في شكل "مساعدات" اقتصادية لاعادة البناء و الثلث الباقي في شكل مساعدات عسكرية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> موله عبد الله (2000)، حركة رؤوس الأموال - اتجاهات خلفيات.. و دروس، جريدة اليوم، الثلاثاء 22 فيفري، ص 21.

<sup>2</sup> Yves Barou, Bernard Keizer (1988), *Les grandes économies*, Ed Seuil, P18

نقلا عن: موله عبد الله، حركة رؤوس الأموال - اتجاهات خلفيات.. و دروس، مرجع سابق.



يفسر هذا التدفق بالهيمنة الأمريكية كقوة اقتصادية قادرة على أن تكون مصدرا للتمويل، من جهة أخرى كانت أوروبا في مرحلة إعادة الاعمار و البناء من خلال نشاطات في الاقتصاد الحقيقي وحركة رؤوس الأموال كانت غطاء لهذه العمليات.

### الفرع الثاني: فترة السبعينات من القرن العشرين:

شهدت حركة رؤوس الأموال انقلابا حيث اتجهت نحو الدول النامية التي عرفت عجزا ماليا، في إطار التمويل متعدد الأطراف (الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا الغربية واليابان)، تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية: صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للتنمية. في هذه الفترة أيضا معظم هذه الأموال ذهبت للاقتصاد الحقيقي (90% من الصفقات المنجزة خلال هذه الفترة) لتمويل التنمية و تمويل التجارة (رغم ما يمكن قوله في أثر هذه الاستثمارات).

جاءت هذه الحركة لرؤوس الأموال في سياق حركة التصنيع و التنمية التي عرفها عدد كبير من الدول المستقلة حديثا بما أملت من حاجات ملحة للتمويل، مع التوجه نحو الاقتراض الخارجي لتعويض النقص في الموارد الضخمة التي تطلبتها برامج التنمية في الدول النامية؛ مع تحلي العديد من هذه الدول عن النظرة العدائية للاستثمارات الأجنبية، وفي ظل تراجع معدلات النمو التي طبعت سنوات السبعينات خاصة مع الصدمة البترولية سنة 1973 فقد تراكمت فوائض مهمة من رؤوس الأموال في الدول المتقدمة، و التي وجدت فرصة حقيقية للاستثمار المجزي من خلال اقراض الدول النامية في ظل ارتفاع أسعار الفائدة. هكذا فالتمويل كان أداة للاقتصاد الحقيقي كغطاء لمتطلبات الوضع الاقتصادي الدولي.

### الفرع الثالث: فترة الثمانينات من القرن العشرين إلى مرحلة الأزمة:

يحدث انقلاب مزدوج في الاتجاهات السابقة على المستوى الجغرافي وعلى مستوى تدفق رؤوس الأموال. فعلى المستوى الجغرافي يلاحظ استقطاب الدول المتقدمة لرؤوس الأموال من جديد و الحال كذلك مع حصة قليلة للدول النامية (مع استثناءات لبعض الحالات). فمن خلال قراءة في خارطة التدفقات الرأسمالية يظهر أن أكثر من 90 % من حركة رأس المال في السوق العالمية منحصرة ضمن خط التدفق الدولي شمال/ شمال وما تبقى من

10% الموجهة للجنوب موزعة بشكل غير متكافئ وحاد التباين استأثرت فيه مثلاً دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية على 90% منها. وتعتبر التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية أقل التدفقات العالمية<sup>1</sup>.

على المستوى النوعي هناك تغير في بنية رؤوس الأموال من الاستثمارات المباشرة و القطاع الحقيقي إلى استثمارات غير مباشرة و توظيفات مالية بحتة حيث أن ما بين 80% إلى 85% من حركة رؤوس الأموال هي مالية و الحال كذلك حتى الآن.

هناك خلفيات لهذا الاتجاه في حركة رؤوس الأموال<sup>2</sup>:

- أزمة المديونية حيث واقع عدم قدرة تسيير الموارد أدى إلى نقص الثقة و هروب رؤوس الأموال.
- عنصر خاص بالسياسات النقدية للاقتصاد الأمريكي و استمرار العجز في ميزان المدفوعات، أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية مركزاً لاستقطاب رؤوس الأموال.
- التطور الكبير للأسواق المالية في البلدان المتقدمة وبعض بلدان آسيا و أمريكا اللاتينية بفضل ما أتاحتها مخرجات الثورة التكنولوجية مما أدى إلى الانفلات الكبير في حركة رؤوس الأموال مما يوحي بالانفصال بين الاقتصاد المالي و الاقتصاد الحقيقي.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن حركة رؤوس الأموال في كل المراحل غير مستقلة عن الاقتصاد الإنتاجي و أن ديناميكية العولمة المالية هي مرآة لجملة من التحولات على صعيد الاقتصاد الحقيقي (دور الاقتصاد الأمريكي و تراجع، أزمة الاقتصاد العالمي في السبعينات حركة التصنيع والتنمية، أزمة المديونية...).

و بالرغم من ذلك الانفطار الذي يطفو على السطح إلا أنه مهما توسع الاقتصاد المالي فإنه يبقى محدود بالاقتصاد العيني و مرتبط به، فهو (أي الاقتصاد المالي) في نهاية المطاف ليس إلا حقوق و مديونيات على الاقتصاد الحقيقي، أما الانفصال في سلوك رؤوس الأموال في الفترة الأخيرة هي ظاهرة مؤقتة و غير دائمة على حد

<sup>1</sup> إيمان الزهري (2010)، قراءة في كتاب الاتجاهات الحديثة في الاستثمار العالمي والاستثمار العربي (نبيل حشاد)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48 و 49 خريف 2009 و 2010، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 173.

<sup>2</sup> موله عبد الله (2000)، المرجع السابق ذكره، ص 21.

تعبير سمير أمين<sup>1</sup>؛ بدليل تلك الأزمات التي تؤدي إليها. ويظهر ذلك جليا في امتدادات الأزمة الأخيرة، فسرعان ما انتقلت أزمة القطاع المالي إلى أزمة عمّت الاقتصاد في مجمله وانتقلت العدوى على مستوى عالمي.

### المطلب الثاني: بعض الملاحظات حول حركة رؤوس الأموال:

في البدء يمكن ملاحظة وجود تركيز شديد في منظومة الأسواق المالية من حيث التوزيع الجغرافي وعلى مستوى السوق الوطني وفيما يتعلق بالسوق العالمية فالملاحظ أن معظم الأنظمة المصرفية و في كثير من الاقتصاديات النامية و المتطورة على حد سواء تسيطر عليها فئة قليلة من المصارف الضخمة فحصة خمس بنوك من أصل مجموع البنوك هي حوالي 40% في الأرجنتين و50% في الهند و 60% في تايلاند و المكسيك و 13% في الولايات المتحدة و 27% في اليابان و 17% في ألمانيا و 47% في فرنسا و 65% في كندا و 50% في سويسرا و 49% في اسبانيا... وفي الفترة ما بين العامين 1995 إلى 1996 كانت البنوك اليابانية تمثل 7 من 10 أكبر بنوك في العالم من وجهة نظر حجم الأصول (مع استبعاد العمليات التي تتم خارج الميزانية). وقد أبلغت الخمس البنوك الأساسية في اليابان عن أصول تتجاوز 2.4 مليار دولار أي ما يقرب 8.5% من أصول البنوك في العالم<sup>2</sup>.

في حين يروج الليبراليون بأن تحرير حساب رأس المال سوف يسد فجوة عجز التمويل المحلي و يوفر سيولة قادرة على تقليص الاعتماد على الخارج ( أي الاستدانة) الملاحظ أنه تزامنا مع اندماج اقتصاديات الدول النامية في العولمة المالية خلال التسعينات من القرن الماضي مثلا ارتفع رصيد الديون الخارجية المستحقة عليها بحوالي ضعفين خلال عشر سنوات بين 1980 و 1990 من ما لا يزيد عن 600 مليار دولار أمريكي عند العام 1980 إلى ما يتجاوز عتبة 1200 مليار دولار مع حلول العام 1990 ثم إلى ما يفوق 2600 مليار دولار مع دخول عام 2004.

هذه الحركة لرأس المال هي مرتبطة بعناصر من بينها سعر الفائدة والذي يفترض أنه في ظل الحرية التي تتيحها العولمة المالية فإن سعر الفائدة يميل إلى المساواة على المستوى العالمي إلا أن هذا الأمر لم يتحقق على

<sup>1</sup> Samir Amin, *Entrevue in : Jeune Afrique économie. N° 299, Du 29 nov au 12 déc, p 17.*

<sup>2</sup> نور الدين جوادى (2007)، *مأزق العولمة و خطابات النهاية*، مذكرة تخرج غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، ص156.

الأقل حتى الآن ويقول لستر ثرو في كتابه "الصراع نحو القمة" أنه وفي ظل خطاب وحدة الأسواق المالية و ما يقتضيه من إجراء تصحيحات بالنسبة للتقلبات الجارية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات التضخم ومخاطر الإعسار المحلية... أنه من حيث المبدأ لا بد للسوق المالي العالمي الموحد أن يتضمن و يضمن في نفس الحين تكافؤا في فرص الحصول على رأس المال أي وجود أسعار فائدة حقيقية متماثلة حيث ما كان المكان و الزمان<sup>1</sup>.

ويضيف ثرو بأن واقع حال الاقتصاد الوهمي يعكس وجود لغز كبير في الأسواق العالمية لرأس المال حيث أنه لم يحدث ذلك التعادل النظري المتنبأ به عمليا في تكاليف رأس المال أو فرص الحصول عليه، ففي الثمانينات من القرن الماضي و بالرغم من وجود ما اعتبره الجميع سوقا عالميا موحدا لرأس المال كانت معدلات الفائدة الحقيقية حتى عام 1989 (سعر الإقراض الأصلي محسوما منه السعر القياسي للسلعة) يساوي 6% في الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي لم تتجاوز 2.9% في اليابان و باستخدام مضاعفات أرباح الأسعار في سوق الأوراق المالية كانت تكلفة رأس المال أقل من 1% في اليابان ولكنها أكثر من 9% في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>2</sup>.

حسب النظرية الاقتصادية فإن رأس المال من المفترض أن يتدفق من البلدان المتقدمة الغنية (حيث العائدات على رأس المال أقل) إلى البلدان المتخلفة الفقيرة (التي تكون لديها فرص أكثر للاستثمار غير مستغلة) مما يجعل البلدان المتخلفة أفضل حالا، لكن روبرت لوكاس لاحظ عكس ذلك، حيث نشر في مقال له سنة 1990 أن تدفقات رؤوس الأموال من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة كانت متواضعة و لم تكن متوافقة مع ما افترضته النظرية فيما يعرف بـ "مفارقة رأس المال". وقد زادت هذه المفارقة حدة مع مرور الوقت حيث أن كثير من الدول المتقدمة تعرف عجزا في حسابها الجاري في حين أن عددا كبيرا من اقتصاديات السوق الناهضة تحقق فوائض<sup>3</sup>.

ويزداد الأمر تعقيدا عند ملاحظة أن البلدان النامية الأكثر نموا اجتذبت رؤوس أموال أقل من البلدان النامية الأقل نموا عكس ما تراه النظرية من أن رأس المال لا بد أن يتجه أكثر نحو البلدان الأسرع نموا التي تتيح فرصا أفضل للاستثمار، فمن الناحية الفعلية يبدو أنه كلما نقص الاعتماد على التمويل الخارجي كلما زاد النمو

<sup>1</sup> لستر ثرو (1995)، الصراع على القمة - مستقبل المنافسة بين أمريكا و اليابان، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، عالم المعرفة، العدد 204، ديسمبر، ص42.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 42، ص 43.

<sup>3</sup> إسوار براساد و آخرون (2007)، مفارقة رأس المال، مجلة التمويل و التنمية، مجلد 44 عدد 1، صندوق النقد الدولي، مارس، ص16.

الاقتصادي<sup>1</sup>. وبالتالي فإنه بقدر ما يكون البلد في حاجة للانفتاح المالي للاستفادة من المنافع التي تتيحها تدفقات رؤوس الأموال للتنمية المحلية بقدر ما ينبغي توخي أكبر الحذر في التعامل مع رأس المال الأجنبي.

أما عن الاستثمار الأجنبي المباشر وأفضليته فيما يتعلق بالتنمية في الدول المعنية، فمع بداية الثمانينات تدفق سيل من الكتابات حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي كتدفقات رأسمالية طويلة الأجل وخالية من الفائدة، وما يتيحه من الحصول على التقنية وتنويع الاقتصاد، وقد انقسمت الأدبيات بهذا الصدد بين دراسة الأثر للاستثمار الأجنبي على النمو ودراسة المحددات التي من شأنها إرشاد الدول النامية إلى سياسات تمكن من استقطاب هذه الاستثمارات، فإنه تبين أن توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية غير متساو بين الدول و المناطق والذي يظهر تفضيلاً للدول المتقدمة، فبالرغم من التحسن في حصة الدول النامية والتي ارتفعت من 13.8% في سنة 1980 إلى ما يقرب 43% في سنة 2009 فقد ظلت الدول المتقدمة مستحوذة على النصيب الأكبر من هذه التدفقات كما بين الجدول التالي:

جدول رقم (4.2): توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مختلف أنحاء العالم (2005-2010):

ملايين الدولارات

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدول المتقدمة	619134	977888	1306818	965113	602835	601906
الدول النامية	332343	429459	573032	658002	510578	573568
افريقيا	38160	46259	63132	73413	60167	55040
أمريكا اللاتينية	78082	98459	169514	206733	140997	159171
آسيا	215834	83463	339252	375665	307527	357846
العالم	982593	1461863	1970940	1744101	1185030	1243671

Source : Unctad(2011), World investment report 2011, P187-P190.

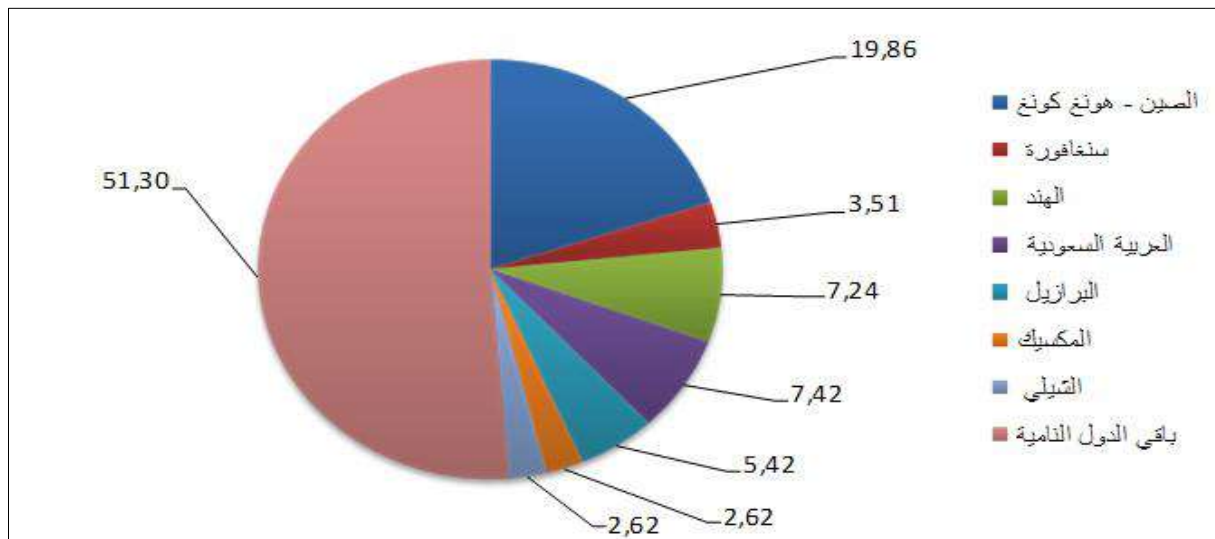
من خلال الجدول يتضح أن اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر عرف سيطرة الدول المتقدمة على الحصة الأكبر منه في كل السنوات المدروسة مع انخفاض معتبر في حصة هذه الدول بسبب الآثار التي نجمت عن الأزمة المالية العالمية

<sup>1</sup> إسوار براساد و آخرون (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 17، ص 19.

بداية من 2008، دون أن يكون ذلك لصالح الدول النامية فبالرغم من ارتفاع نسبتها من التدفقات كما سبق الإشارة إلا أن القيم المطلقة تظهر بعض التراجع مقارنة بسنة 2008.

النقطة الثانية التي يجب الإشارة إليها هي أن النسبة الباقية التي تستفيد منها مجموعة الدول النامية، يسيطر على حصة الأسد فيها عدد قليل من الدول كما يبين الشكل رقم (1.2)

الشكل رقم (1.2) : توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية سنة 2009 (%)



Source : Construit sur la base des données de : Unctad (2010), *World investment report, 2010, P167-P171*.

من خلال هذا الشكل يتبين أن عدد قليل (7 دول) من البلدان النامية قد اجتذبت لحوالي نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المتدفقة نحو الدول النامية)، وهي دول نامية من آسيا و أمريكا اللاتينية، وفي المقابل تبقى حصة إفريقيا و الدول العربية ضعيفة ففي سنة 2009 لم تزد حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر عن 3.5% من المخزون الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>، كذلك فإنه يلاحظ تقدم المملكة العربية السعودية من خلال استحوادها على 44.8% من تدفقات IDE الداخل للدول العربية لسنة 2009 تليها الامارات و مصر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> وليد عبد مولا (2011)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية، سلسلة الخبراء، عدد 42، يونيو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص5.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص6.

يدفع هذا التوجه في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مناطق معينة دون غيرها إلى التساؤل حول أسباب ذلك خاصة وأن بعضها يعكس نوعاً من الغموض إذ يتحرك IDE نحو مناطق تبدو أقل من غيرها من حيث الخيارات الاقتصادية. يرجع العديد من الباحثين سبب هذا التباين في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين مختلف الدول النامية إلى طبيعة السياسة المنتهجة من طرف كل دولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري و التحفيزات الممنوحة للمستثمرين الأجانب بالإضافة إلى عوامل غير اقتصادية متعلقة بالاستقرار وكذا بعض المبررات السياسية في مثل حالة مصر و إسرائيل.

من خلال ماسبق يمكن القول أنه من الناحية النظرية هناك عدد من المنافع للعولمة المالية التي من المفترض أنها تصبح ممكنة في ظل الاندماج و الانفتاح المالي من: توفير امكانيات للحصول على موارد تمكن من سد فجوة التمويل المحلية، تخصيص أفضل للأموال بفضل آلية المنافسة وتصحيح الاختلالات الاقتصادية وكذا التنبؤ بالتغيرات الظرفية و الهيكلية على الصعيدين المحلي والعالمي (دور المضاربة، التغطية على المخاطر...) <sup>1</sup>.

ويبدو أنه من الصعب الجزم بأن الانفتاح المالي وازالة الضوابط على حركة رؤوس الأموال يعمل على جذب رؤوس الأموال عملاً بالمقولة " أن المستثمرين يأتون إذا كان بوسعهم أن يذهبوا" حيث أن غالبية الدراسات القياسية للعلاقة بين النمو و الانفتاح المالي عجزت عن اثبات و جود أثر مباشر لتحرير حساب رأس المال بشكل يحقق منافع النمو <sup>2</sup>.

من جهة أخرى فإن اندماج الدول النامية في منظومة العولمة المالية ينطوي على العديد من المخاطر والتهديدات الأكيدة على مستقبل اقتصاديات هذه البلدان، إن لم تسبق ذلك بإصلاحات عميقة لتصحيح التشوه في هيكلها الاقتصادية و كذا التدرج في الاندماج للتقليل من الآثار السلبية للحركات المضاربة على اقتصادياتها. ومن أبرز هذه المخاطر <sup>3</sup>:

- تركيز الثروة و البحث عن الربح السريع، على حساب الاستثمارات المنتجة؛
- مخاطر تعرض البنوك لأزمات في ظل زيادة درجة اندماج و تكامل الأسواق المالية العالمية؛

<sup>1</sup> للمزيد انظر (2001)، موله عبد الله، ديناميكية العولمة وآفاقها، مجلة أمل، العدد 7، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة.

<sup>2</sup> إيهان كوزي و آخرون (2007)، العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، مجلة التمويل و التنمية، مجلد 44 عدد 1، صندوق النقد الدولي، مارس، ص 10.

<sup>3</sup> عبد الأمير السعد (2007)، الاقتصاد العالمي - قضايا راهنة، مركز البحوث العربية والاقليمية، دار الأمين، القاهرة، مصر، ص 94-100.

- التعرض لخطر الهجمات المضاربية و تهديد استقلالية القرار الاقتصادي للدول؛
- إضعاف فعالية السياسات النقدية و المالية فتدفق الأموال على بلد يؤثر في فعالية هذه السياسات؛
- مخاطر هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج و كذا غسيل الأموال نظرا للتحرير المالي و ازالة القيود والرقابة على التدفقات المالية.

وفي الواقع فإن التجارب التاريخية أثبتت أن الدول المتخلفة أقل استفادة من المنافع في حين أنها أكثر عرضة للمخاطر والتي يقر بها حتى صندوق النقد الدولي، والذي يرى امكانية تجنبها من خلال جملة من الاجراءات التنظيمية منها: تنمية القطاع المالي، سياسات اقتصادية كلية قادرة على التعامل مع المخاطر<sup>1</sup> و تقليصها لكن تبقى هذه الاجراءات صالحة للدول المتقدمة أكثر منها لدول متخلفة نظرا لطبيعة اقتصاديات هذه الأخيرة والاختلالات الهيكلية التي تعرفها.

### المطلب الثالث: الأزمة المالية العالمية وأثرها على الدول النامية

نظرا للترابطات الاقتصادية والمالية في سياق العولمة المالية، وجدت الدول النامية نفسها عرضة لآثار الأزمة حيث تنتقل الصدمات الاقتصادية بسرعة فائقة عبر عدد من القنوات لانتقال الصدمات حسب نسبة الاندماج في الاقتصاد العالمي. فالدول النامية الناشئة و التي لها أسواق مالية منفتحة نجد تأثير قوي و مباشر في حين أن الدول النامية ضعيفة العولمة نجد نوعا من التأثير غير المباشر للأزمة المالية والذي يرجع بالأساس إلى تراجع الطلب العالمي وانخفاض أسعار السلع الأولية بالاضافة إلى تراجع تحويلات المهاجرين، تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وتباطؤ وتيرة المساعدات والتحويلات.

يمكن التطرق لعدد من العناصر التي تمثل قنوات لانتقال الأزمة المالية إلى الدول النامية<sup>2</sup> :

1- **الصادرات:** تأثير إنخفاض الصادرات في الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية والتي إنخفضت بمقدار 715 مليار دولار 2008 - 2009 وقُدّر أثر الأزمة بـ 1.63 ترليون دولار (مع افتراض نمو الصادرات بنفس الوتيرة)

<sup>1</sup> إيها كوزي و آخرون، مرجع سابق، ص12.

<sup>2</sup> بلقاسم العباس (2011)، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، جسر التنمية، عدد 102، أبريل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص8-ص13.



**2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:** عرفت تراجعاً من 1.9 (2007-2008) إلى 1.1 ترليون دولار (2009) وقد أدت الأزمة إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 787 مليار دولار وتم تقدير أثر الأزمة بـ 1.88 ترليون دولار.

**3- تدفقات الاستثمارات غير المباشرة:** تراجعت قيمة هذه التدفقات بشدة في سنة 2008 حيث تحول صافي تدفقات إلى قيم سالبة بأكثر من 174 مليار دولار بعدما كانت تقدر بـ 900 مليار دولار في سنة 2007. قدر أثر الأزمة (مع الأخذ بعين الاعتبار معدل نمو النمو الإجمالي بـ 2.8 % سنوياً) فقد كان من الممكن أن تصل التدفقات من الاستثمارات غير المباشرة للدول النامية إلى 952 مليار دولار مما يمكن أن يشير إلى أن الأزمة قد تسببت في إنخفاض صافي التدفقات بـ 215 مليار دولار.

**4- تدفقات الديون الخارجية:** بالإضافة للتدفقات الياقة تعتمد الدول النامية أسوأ على تدفقات الديون الخارجية لتمويل التنمية والتجارة الخارجية فقد إرتفع حجم المديونية (الديون الجديدة) بمعدل 15 % من 226 مليار دولار (2006) إلى 644 مليار دولار (2007) وانخفضت إلى 509 مليار دولار سنة 2009. أما المديونية الكلية فقد من 2.1 ترليون دولار في 2000 إلى 3.54 ترليون دولار لسنة 2009. وقد شهدت المبالغ المعاد جدولتها انخفاضا محسوسا من 6.1 ترليون دولار (2000) إلى 3.54 ترليون دولار سنة 2009. يعني ذلك أن الدول النامية بشكل عام قد خفضت من اللجوء لعمليات إعادة الجدولة بالإضافة لإنخفاض معدل خدمة الديون نتيجة لإنخفاض أسعار الفائدة في الأسواق الدولية.

**5- تدفقات المساعدات الخارجية:** تراجعت المساعدات نتيجة الأزمة بسبب الصعوبات المالية التي عرفتتها الدول المانحة والتي تؤثر في تعهداتها للدول النامية وذلك بنسبة قدرت بـ 0.75% من الناتج المحلي الاجمالي لتصل إلى 120 مليار دولار في سنة 2009.

**6- تحويلات العاملين من الخارج:** قدر أثر الأزمة باحتمال وصول التحويلات إلى 82.4 مليار دولار (باعتبار معدل النمو الإجمالي يقدر بـ 19.8% سنوياً بين 2000-2008)

**7- السياحة:** وفقاً لبيانات المجلس الدولي للسياحة والسفر فقد انخفض الزوار على مستوى العالم بأكثر من 4% وذلك بسبب تأجيل الأفراد لمشاريعهم الترفيهية في ظل مناخ عدم التأكد الاقتصادي. غير أن تراجع السياحة نتيجة الأزمة مؤقت حيث يتوقع المجلس ارتفاع معدلات النمو في القطاع إلى

مستويات مقابل الأزمة. وهو ما يظهر من خلال تعافي قطاع السياحة بأكثر من المتوقع خلال  
2010.

### المبحث الثالث: مكانة السياسات الاقتصادية في الدول النامية من ديناميكية العولمة المالية

يتطرق هذا المبحث للسياسات الاقتصادية في الدول النامية، المرتبطة بعملية إدارة الاندماج في منظومة العولمة المالية وتشتمل على نوعين من السياسات سياسات التحرير المالي ثم سياسات الكبح المالي هذه الأخيرة، التي عرفت رواجاً بعد الأزمة المالية العالمية تحت مسمى جديد يُعرف بالسياسات الكلية التحوطية.

#### المطلب الأول : السياسات الاقتصادية في ظل العولمة المالية

تعيد العولمة المالية صياغة السياسات الاقتصادية في سياق فوق قومي بحيث تصبح مرتبطة بحركة رؤوس الأموال عبر الحدود ويتضمن ذلك إلى جانب حركة رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل (الجانب المالي) تسوية أثمان السلع والخدمات دولياً (باعتبار أن أغلب السلع والخدمات في سياق العولمة نتاج للإستثمار الأجنبي المباشر كرسيد وأيضا كتدفق<sup>1</sup>).

ارتبط مصطلح العولمة المالية بنوع محدد من السياسات الاقتصادية وثيقة الصلة والتي تعرف بسياسات التحرير المالي (وأيضا على الطرف المقابل نجد سياسات الكبح المالي - المفهوم المخالف لسياسات التحرير المالي). تعتبر هذه الأخيرة عاملاً حاسماً في تفسير العولمة المالية (انظر المبحث الثاني من الفصل الثاني) وهي تتعلق أساساً بحركة رؤوس الأموال خارج حدودها الوطنية. تؤثر هذه الحركة على اقتصاديات الدول نظراً لدرجة الارتباط الموجودة في سياق العولمة (وخاصة الجانب المالي منها) وكذا في عملية صياغة السياسات وتنفيذها. يتطرق هذا الجانب من البحث لعرض أهم رهانات هذه السياسات في الوقت الحالي والضوابط التي تلزم بها صانعي السياسات.

ظهر مصطلح التحرير المالي لأول مرة في كتابات *Show و McKinnon* (1973) حيث اعتبرها بمثابة حل للخروج من حالة الكبح المالي الذي تتخبط فيها الأنظمة المالية للدول النامية، ووسيلة لرفع وتيرة النمو الاقتصادي. وقد تبنت أفكارهما كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

<sup>1</sup> العودة لتحليل المعتمد من صندوق النقد الدولي لميزان السلع والخدمات في الدليل السادس لميزان المدفوعات.

## الفرع الأول : ماهية التحرير المالي:

بالعودة إلى بداية ظهور المصطلح نجد تعريف كل من *McKinnon* و *Show* (1973) اللذان يعرفان التحرير المالي على أنه: "الحل الأمثل للخروج من حالة الكبح المالي، ووسيلة بسيطة وفعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية"<sup>1</sup>.

يفهم من هذا التعريف أن التحرير المالي هي حالة منافية للكبح المالي باعتبار هذا الأخير ذو دلالة سلبية. غير أن *E. Murat Ucer* يرى بأن التحرير المالي يجب أن لا يبقى محصورا في النظرة التقليدية المرتبطة بتحرير أسعار الفائدة فقط ( نظرا لكون الكبح المالي مرتبط بشكل عام بتثبيت الحكومة لأسعار الفائدة وعواقبها السلبية على القطاع المالي وكذلك على الاقتصاد)، حيث يضيف أن التحرير المالي ينبغي أن يفهم "كعملية لمجموعة أوسع من التدابير الرامية إلى إزالة مختلف القيود المفروضة على القطاع المالي، مثل إزالة القيود المفروضة .. على القطاع المصرفي، وإصلاح القطاع الخارجي، فضلا عن التغييرات في الإطار المؤسسي للسياسة النقدية"<sup>2</sup>.

وفي إطار موسع يمكن تعريف التحرير المالي على أنه: "أي إجراء أو قرار يهدف إلى جعل النظام المالي أكثر استجابة لتغيرات قوى السوق وجعل السوق أكثر تنافسية"<sup>3</sup>. لكن هذا التعريف لم يجدد بوضوح طبيعة هذه الاجراءات والقرارات، وكان التركيز على ميكانيزم السوق والتنافسية في سياق التحرير الاقتصادي. ويقدم كل من *Amable, Chatelain et De Bandt* (1997) شرحا لهذه الاجراءات بوصف التحرير المالي على أنه: "تلك السياسة التي تقود إلى رفع الادخار، واستخدام أمثل للموارد المالية المتاحة للاستثمار"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> غربي ناصر صلاح الدين (2007)، سياسة التحرير المالي في الدول النامية دراسة قياسية لحالة الجزائر و تونس، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 38.

<sup>2</sup> *Murat Ucer (2000), Notes on Financial Liberalization, Proceedings of the Seminar: « Macroeconomic Management: New Methods and Current Policy Issues », Held in Turkey, P 1. In (10-09-2017) :* [http://www.econ.chula.ac.th/public/members/sothitorn/liberalization\\_1.pdf](http://www.econ.chula.ac.th/public/members/sothitorn/liberalization_1.pdf).

<sup>3</sup> *EL- Issa, N. S. (2002), Globalization of Financial Markets :Its Development, Indicators and Effects, The Arab Economic Journal, N29, pp 3-2.*

نقل عن: نزار العيسى (2007)، تأثير التحرير المالي على السياسة النقدية والمضاعف النقدي (الحالة الأردنية)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 21، العدد 1، الأدن، ص 109.

<sup>4</sup> *Amable, Chatelain et De Bandt (1997), Confiance dans le Système Bancaire et Croissance Economique, Revue Economique, N° 48, P 397 à 407.*

نقلا عن:

*Belkacem BENALLALL (2012), Les effets de l'application de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie (1970/2010) : Etude économétrique avec la méthode de cointégration,*

التحرير المالي بالمعنى الواسع هو: " مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيض درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً". أمّا بالمعنى الضيق على أنه: " عملية تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها و التي تعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين الدولي والمحلي".<sup>1</sup>

يقصد به "إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل غير الحدود الوطني، وإعطاء السوق مطلق الفاعلية في عمليات ضمان توزيع وتخصيص الموارد المالية، وتحديد أسعار العمليات المالية طبقاً لقوى العرض و الطلب، كذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام، وعدم فرض أية قيود على حرية الدخول و الخروج من صناعة الخدمات المالية".<sup>2</sup> وقد توصل *McKinnon* و *Show* إلى أن التحرير المالي يؤدي إلى زيادة الإدخار، مما يسمح برفع حجم الاستثمار ونوعه فيزيد معدل النمو الاقتصادي وإحداث عمق مالي.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني : عناصر التحرير المالي أنواعه ودرجته:

يمكن تقديم التحرير المالي على أنه عملية تتضمن ثلاث أبعاد أساسية في الشكل الذي وضعه كل من *Saoussen Ben Gamra* و *Mickael Clévenot* والذي يتضمن كل من تحرير النظام المصرفي الداخلي *LSBI* ( يشمل على تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، تحرير القروض، تحرير المنافسة البنكية )، تحرير الأسواق المالية وكذا تحرير حساب رأس المال. وقد مثلاً هذه العناصر في المعادلة التالية:

$$LF = 1/3 LSBI + 1/3 LMF + 1/3 LCC$$

حيث:

LF - التحرير المالي (*Libéralisation financière*)

*Friedrich Ebert Stiftung, Actes de la jeune recherche en Economie, Société et Culture, Lauréats du concours FES Algérie, P5.*

<sup>1</sup> حسن كريم حمزة (2011)، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار صفاء، عمان، الأردن، ص54.

<sup>2</sup> محمد بن بوزيان، عبد اللطيف مصيطفى (2015)، أساسيات النظام المالي و اقتصاديات الأسواق المالية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، ص 162.

<sup>3</sup> نفسه.

- LSBI: تحرير النظام المصرفي المحلي (*Libéralisation du système bancaire interne*)

- LMF: تحرير الأسواق المالية (*Libéralisation des marchés financiers*)

- LCC: تحرير حساب رأس المال (*Libéralisation du compte de capital*).

وبناء على درجة تحرير كل جانب من الجوانب الثلاثة السابقة الذكر (تحرير النظام المصرفي الداخلي، تحرير الأسواق المالية وتحرير حساب رأس المال)، يمكن الحكم على درجة التحرير المالي في الاقتصاد ككل بالنسبة لكل دولة.

وإذا أخذنا بعين الإعتبار التمييز بين عمليات التحرير المالي باعتبار نوعها (داخلي وخارجي) يصبح من الممكن التساؤل حول إجراءات عملية التحرير المالي في هذا السياق من خلال المفاضلة بين درجة التحرير و طبيعة التحرير يمكن تلخيص عناصر عملية التحرير ونوعها في الجدول التالي:

جدول رقم (5.2): معايير تصنيف التحرير المالي حسب طبيعة ودرجة الاجراءات.

طبيعة التحرير			
الخارجي	المحلي		
<p><u>السوق المالي</u> ويسمح للمستثمرين الأجانب بتملك أكثر من 49% من أسهم كل شركة. وهناك قيود على المشاركة في قطاعات معينة ووسائل غير مباشرة للاستثمار في الأسواق المالية (الصناديق القطرية) أو يمكن استرجاع رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة بالداخل لكن بعد مرور سنتين من الإستثمار.</p> <p><u>حساب رأس المال</u> ويسمح للمصارف وغيرها من المؤسسات بالاقتراض من الخارج ولكنها تخضع لقيود معينة. يجب أن تكون الاحتياطات الإلزامية بين 10 و50%. يجب أن يكون الحد الأدنى للاستحقاق المطلوب أكبر من 5 سنوات أو هناك أسعار صرف خاصة على الحساب الجاري ومعاملات حساب</p>	<p>توفر أحد الشرطين: عدم وجود رقابة وتدخل في تحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة. عدم تقييد القروض أو الإحتياطي الاجباري، أو إمكانية الدخول لقطاع البنوك.</p>	جزئي	درجة التحرير

رأس المال. هناك قيود معينة على التدفقات الرأسمالية الخارجة.			
<p><u>السوق المالي</u></p> <p>مسموح للمستثمرين الأجانب تملك أسهم محلية دون قيود.</p> <p><u>و</u></p> <p>يمكن استرجاع رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة بالداخل خلال السنتين الأوليتان للإستثمار.</p> <p><u>حساب رأس المال</u></p> <p>يسمح للمصارف وغيرها من المؤسسات بالاقتراض بحرية من الخارج. ويجب عليهم إبلاغ السلطات ولكن يتم تقديم الإذن تلقائيا. يجب أن تكون الاحتياطات الإلزامية أقل من 10٪. الحد الأدنى للاستحقاق المطلوب هو أقل من سنتين.</p> <p><u>و</u></p> <p>عدم وجود أسعار صرف خاصة بالحساب الجاري أو معاملات حساب رأس المال. لا توجد قيود على التدفقات الرأسمالية نحو الخارج.</p>	وجود كلا الشرطين معا	عدم وجود رقابة وتدخل في تحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة.	كلي
	عدم الرقابة على القروض والإحتياطي الاجباري، إمكانية الدخول لقطاع البنوك.		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Saoussen Ben Gamra, Michael Clèvenot (2008), *Les effets ambigus de la Libéralisation Financier dans les pays en développement, croissance économique ou instabilité financier?*, Université paris XIII, P23.
- شقروش عبد القادر (2016)، إشكالية تحرير حساب رأس المال وأثرها على الاستقرار المالي في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، ص 13.

كما أن هناك عددا من المراحل التي تُمكن من معرفة حالة البلد وفقا لخصائص كل مرحلة، كما تحدد الاجراءات الأساسية للخطوة القادمة على نهج التحرير المالي (مالم يصل البلد لحالة التحرير الكامل) ويوضح الجدول رقم (6.2) أهم ما يميز كل مرحلة مرتبة باعتبار عاملين : الأول، القطاع المعني بالاجراءات (القطاع الحقيقي - القطاع المالي) ؛ والثاني، مستوى التحرير (ويشمل التحرير المحلي والتحرير الخارجي).

جدول رقم (6.2) : مراحل التحرير المالي للاقتصاد.

الخارجي	المحلي	القطاع
<p>المرحلة 3</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تحرير العمليات الجارية.</li> <li>إنشاء سوق صرف أجنبي وتحويل العملات الأجنبية</li> </ul>	<p>المرحلة 1</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>الاستقرار</li> <li>تحرير الأسعار</li> <li>رفع الضرائب الضمنية</li> <li>الخصخصة</li> </ul>	الحقيقي
<p>المرحلة 4</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>رفع السيطرة على تحركات رأس المال.</li> <li>قابلية التحويل الكلية للعملات</li> </ul>	<p>المرحلة 2</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>إعادة هيكلة وخصخصة النظام المصرفي المحلي.</li> <li>إنشاء وإعادة تنشيط سوق المال</li> </ul>	المالي

Source : Mohamed jaber chebbi (2005), *existe-t-il un lien entre la libéralisation financière et les crises bancaires dans les pays émergents*, Université Dauphine, Paris, P 7.

المطلب الثاني: سياسات التحرير المالي بعد الأزمة الأخيرة

الفرع الأول : علاقة التحرير المالي بالأزمات المالية العالمية

تختلف تدابير التحرير المالي من بلد لآخر من التحرير التدريجي إلى التحرير الكلي السريع أو ما يعرف بـ "الانفجارات الكبيرة"، ويبدو أن الأزمات المالية والمصرفية أكثر ارتباطا بالأسلوب الثاني المعتمد على الصدمة، على صعيد الدراسات الامبريقية نجد العديد من الدراسات التي تؤكد العلاقة بين التحرير المالي و الأزمات خاصة المصرفية، أحد هذه الدراسات دراسة لـ *Mohamed jaber chebbi*<sup>1</sup> قدمت هذه الدراسة تحليل لآثار التحرير المالي على الأزمات المصرفية في البلدان الناشئة (17 بلدا ناشئا في آسيا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا والشرق الأوسط)، خلال الفترة من 1980 إلى 2001 (تميزت هذه الفترة بحدوث أزمات مصرفية لها أهمية من حيث تحليل أسباب هذه الأزمات، بدمج أزمة جنوب - شرق آسيا 1997، والأرجنتين 2001 وتركيا 2001).

<sup>1</sup> Mohamed jaber chebbi (2005), *existe-t-il un lien entre la libéralisation financière et les crises bancaires dans les pays émergents*, Document de travail, Cahiers de recherche d'EURISCO, N° 2005-17, Laboratoire Eurisco, Université Dauphine, Paris.



بالاعتماد على نموذج لوغاريتمي، يتضمن متغيرات للاقتصاد الكلي والتنمية المالية واستخدام مؤشر للتحريك المالي مستمد من دراسة ليفين (Laeven, 2001)<sup>1</sup>. وقد توصلت إلى نتائج مهمة<sup>2</sup>:

أولاً، أن التحرير المالي يمكن أن يزيد من احتمال حدوث أزمات مصرفية، وهو ما يتفق مع أعمال كل من ديميرغوك-كونت وديتريجياش *Demirgüç-Kunt et Detregiache* (1998) وكامينسكي وراينهارت *Kaminsky et Reinhart* (1999)، التي أظهرت الآثار الهامة للتحرير المالي على الأزمات المصرفية. بالإضافة إلى نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي يقلل من الأزمات المصرفية، ففي فترات الازدهار الاقتصادي والديون المعدومة تتضاءل الأزمات، والقطاع المصرفي يصبح أكثر كفاءة.

ثانياً، بادخال المتغيرات المؤسسية (الامتثال للعقود، وإنفاذ القانون، ومؤشر الفساد، والمؤشر البيروقراطي) لتحديد آثارها على الأزمات المصرفية، اتضح أن هناك دوراً مهماً للإطار التنظيمي في تعزيز القطاع المصرفي، فكلما زادت الالتزامات والاحترام للعقود تقل احتمالية حدوث أزمة مصرفية.

ثالثاً، إن تأثير إصلاح التحرير المالي ليس له تأثير فوري على الأزمات، فبداية من 3 سنوات و 5 سنوات تبدأ آثار الأزمات المصرفية في الاستجابة، وهذا يؤكد نتائج كوفمان (1998).

كما تظهر دراسات أخرى أهمية التركيز على علاقة التحرير المالي بالهشاشة المالية والتي لم تلقى دراسة كافية، إذ أن الأدبيات الحديثة تؤكد على وجود عوامل من الممكن أن تزيد في حدة الأزمات المصرفية بعد إجراء إصلاحات مالية (تتعلق بالتحرير المالي) هذه العوامل المثلثة في جودة البيئة المؤسسية والتي درست على نطاق واسع في الادبيات أكدت على أنه يمكن " أن يكون للإصلاحات المالية في البلدان ذات البيئة المؤسسية الأقل تطوراً آثار سلبية على النظم المالية التي تعاني من أزمات مصرفية نظامية في بعض البلدان"<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مؤشر التحرير المالي لليفين يتألف من ستة متغيرات تشكل عناصر الإصلاح الضرورية في عملية التحرير المالي. يأخذ كل متغير القيمة 0 أو 1 يأخذ مؤشر التحرير قيمة بين 0 و 6.

<sup>2</sup> Mohamed jaber chebbi, OP, Cit, P 35.

<sup>3</sup> Lobna Bousrih & Mohamed Trabelsi (2005), *Libéralisation financière, développement financier et crises bancaires - le rôle du capital social*, Revue d'économie financière, No. 81, p84.

## الفرع الثاني : الانتقادات الموجهة لسياسات التحرير المالي

رغم الإطار النظري الذي قدمه كل من ماكينون *McKinnon* (1991) روبيني وسالا-أ-مارتن *Roubini et Sala-I-Martin* (1992)، ليفين *Levine* (1997)، دي غريغوريو وغيدوتي (1995) *De Gregorio et Guidotti* حول فعالية التحرير المالي من خلال دراسة العلاقة بين التحرير المالي والتنمية المالية والنمو الاقتصادي إلا أن النتائج المترتبة عن التحرير المالي في بعض التجارب والتي منيت بالفشل أدت إلى رفع درجة التحفظ عند الكثير من الاقتصاديين وصناع السياسات حول قدرة وفعالية هذه السياسات. تؤكد ذلك بشكل واضح مع الأزمة المالية العالمية الأخيرة وهو ما دفع الكثير منهم لتغيير موقفه الليبرالي من خلال تبني موقف أكثر اعتدالا حول النظم المالية (Caprio et Summers, 1993; Stiglitz, 1994).

تعرض نموذج التعميق المالي لماكينون وشاو (1973) لانتقادات مهمة. والواقع أن هذا النمط الليبرالي الجديد (الذي يرى بأن قوى السوق وحدها قادرة على جعل القطاع المالي أكثر كفاءة وسياسة التحرير المالي تدمج سياسة التنمية المالية) قد رفضته مختلف مدارس التفكير للاقتصاد الكلي. وقد وضع البوست كينزيون، والكنزبون الجدد والمدرسة الهيكلية الجديدة العديد من الحدود النظرية لهذه الأطروحة<sup>1</sup>:

يستند النقد بالنسبة للمدرسة الأولى (البوست كينزيين *les postkeynésiens*)، لمفهوم الطلب الفعال ويظهر عدم كفاءة زيادة أسعار الفائدة (عكس الفرضية القائلة بأن ارتفاع أسعار الفائدة هي محفز للادخار والاستثمار حيث أن العلاقة بين الادخار والاستثمار وأسعار الفائدة ليست دائما ايجابية)، وذلك سواء كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، (كما هو الحال في نموذج دوت *Dutt* (1991)) أو نقص استخدام القدرات الإنتاجية (وفقا لبوركيت و دوت *Burkett et Dutt* (1991))، فإن سياسة التحرير المالي تشوه النمو.

من ناحية أخرى، بين الكينزيون الجدد *les néo-keynésiens* من خلال أعمال ستيجليتز وويس *Joseph E. Stiglitz and Andrew Weis* (1981) و تشو *Cho* (1986)، أن سوق الائتمان يخضع لعدم تناظر المعلومات (تضارب المعلومات) مما يمنع الإصلاحات من أن تكون فعالة. أما بالنسبة للهيكليين الجدد

<sup>1</sup> Audrey Chouchane-Verdier (2004), *Une analyse empirique de l'impact de la libéralisation financière en Afrique subsaharienne sur la période 1983-1996*, Revue Tiers Monde, N179, p 620.

*les néo-structuralistes*، فان فان وينبرجين *S. Van Wijnbergen* (1983) وتاييلور *Lance Taylor* (1983) يؤكدان على الدور المهم الذي يلعبه القطاع الموازي في تمويل الاقتصاد<sup>1</sup> حيث يستحيل القيام بسياسة تحرير دون الأخذ بعين الاعتبار القطاع المالي غير الرسمي، الذي يمكن أن ينتج عنه آثارا عكسية مثل انخفاض العرض الإجمالي للائتمان. لذا في الدول النامية أين يلعب القطاع غير الرسمي دورا مهما من حيث كفاءة تخصيص الموارد، وكمحدد للنمو الاقتصادي، فإن فرص نجاح هذه السياسة يصبح منخفضا.<sup>2</sup>

كما توصلت الأدبيات التي تدرج ضمن نماذج النمو الحديثة (النمو الداخلي) ومن خلال بعض المحاولات التي تأخذ بعين الاعتبار القطاع المالي، إلى نتيجة مفادها أن آثار الكبح المالي فيما يخص النمو ليست دائما سلبية، كما أن هناك درجة مثلى من الكبح المالي عندما يكون عجز الموازنة مرتفعا. من جهة أخرى فإن نجاح سياسات التحرير المالي يتطلب جملة من الشروط منها حسب برتليمي وفاروداكيس *Berthélemy et Varoudakis* (1995) توفر مستوى أولي من التنمية.<sup>3</sup>

بينت الأدبيات الحديثة أن التحرير المالي عملية معقدة أكثر مما كان مفترضا في الأدبيات السابقة، فقد توصل أريستيس *Arestis P* (2002) إلى أن التأثيرات المباشرة للتحرير المالي تختلف اختلافا كبيرا بين الدول، وقد ربط هذا التباين بالخصائص المؤسسية<sup>4</sup>، لذا فإن آثار التحرير المالي على التنمية المالية غير واضحة وهو ما يدفع نحو استنتاج مفاده أن التحرير المالي لا يؤدي بشكل تلقائي إلى التنمية المالية. كما أن هناك اختلافا تاما بين المفهومين لأن التحرير المالي وسيلة والتنمية المالية غاية في حد ذاتها. ويقتضي هذا التمييز أن يعاد تعريف التنمية المالية من مرادف للتحرير المالي إلى مفهوم أكثر تحديدا بما يضمن الاتساق مع أداء الاقتصاد ككل.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> موسى فودة (2011)، التحرير المالي في الأردن ما بين النجاح والفشل، ط1، شركة ومطبعة الجامعة، عمان، الأردن، ص68.

<sup>2</sup> Venet, B. (1994), *Libéralisation financière et développement économique - une revue critique de la littérature*, *Revue d'économie financière*, N 29, P 97.

<sup>3</sup> Audrey Chouchane-Verdier, *OP, Cit, p 621*.

<sup>4</sup> Arestis, Philip, and al (2002), *The impact of financial liberalization policies on financial development: evidence from developing economics*, *International Journal of Finance & Economics*, vol. 7, no 2, P 109-121.

<sup>5</sup> Audrey Chouchane-Verdier, *OP, Cit, p 621*.

## المطلب الثالث: التحرير المالي و البنية الاقتصادية الاجتماعية

### الفرع الأول : التحرير المالي و أمولة الاقتصاد

يرى كل من (ماكينون، 1973، شاو، 1973) أن "الطابع المالي" يزيد من الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين فارتفاع أسعار الفائدة سيزيد من الادخار، وسيقتصر التوظيف المالي غير المنتج نحو رفع حجم الاستثمار المنتج. لكن إعادة توزيع المدخرات والاستثمار بين القطاعات في سياق الأمولة *financiarisation* تتضمن أيضا زيادة فرص المضاربة، التي من الممكن أن تفاقم سوء توزيع المدخرات، مما يعني أن الأمولة ليست مفيدة بشكل حتمي، فهي لا تترافق بالضرورة زيادة في مستوى الادخار أو استخدام أفضل له، كما أن الواقع التجريبي لم يؤكد صحة أطروحة (دورنبوش و رينوسو، 1989) التي تجمع بين الأمولة وتعجيل النمو<sup>1</sup>.

حسب (1998) *M. Aglietta* فإن أمولة الاقتصاد لها حدود، لعل أهمها تحفيز الشركات على القيام باستثمارات مالية بدلا من المبادرة بالمخاطر الصناعية، وهو ما ينعكس سلبا على الجهاز الانتاجي وبالتالي على النمو الاقتصادي والعمالة. ويبرر هذا السلوك الأكثر تفضيلا للاستثمارات المالية بكون عائدها أكبر من عائد الاستثمار الحقيقي<sup>2</sup>. في الواقع، فإن الأمثلة الحديثة للتصنيع أظهرت أن التمويل كان في خدمة الصناعة والتجارة وليس العكس. لذا "ينبغي أن يكون التصنيع والاستقرار هما متطلبات للسياسات التمويلية للبلدان النامية،.. وكثيرا ما يتطلب ذلك من الدولة التدخل والسيطرة على الأنشطة المالية"، يلتقي ذلك مع حقيقة مفادها أن تطوير القطاع المالي وتعزيز النشاط المالي ليسا مرادفين للتنمية الاقتصادية، والمسألة الأساسية في الدول النامية تكمن في زيادة مساهمة القطاع المالي في النمو والتصنيع<sup>3</sup>.

كان أهم سبب يدفع البلدان النامية إلى التحرر هو فكرة أن السياسات المالية التدخلية هي أحد الأسباب الرئيسية لأزمة الثمانينات، التي خلصت إلى أن التحرير من شأنه أن يساعد على استعادة النمو والاستقرار عن طريق رفع مستوى المدخرات وتحسين كفاءة الاقتصاد ككل؛ لكن التوقعات كانت في معظمها مخيبة للآمال. وفي كثير من البلدان النامية، أدى التحرير المالي إلى العديد من السلبيات<sup>4</sup>، وقد تطرقت دراسة *José*

<sup>1</sup> Yilmaz Akyüz (1994), *Libéralisation Financière - Mythes et Réalités*, Revue Tiers Monde, Vol. 35, No. 139, la CNUCED, (Juillet-Septembre), pp. 524, 525, 527.

<sup>2</sup> Charles GALÉA, *Le capitalisme de marché financier (la thèse de Michel Aglietta)*, 26-01-2019, [http://psteger.free.fr/capitalisme\\_financier/aglietta.htm](http://psteger.free.fr/capitalisme_financier/aglietta.htm)

<sup>3</sup> Yilmaz Akyüz (1994), *OP*, Cit, p 549.

<sup>4</sup> *Ibid*, P 521.

(Donadieu, 2003) لبعض هذه الآثار في دول جنوب شرق آسيا، فقد توصل إلى أن التحرير المالي قد زرع استقرار تماسك نموذج التنمية في هذه الدول، مما أدى إلى إضعاف النظام المالي والانتاجي. وقد أكد على أن التحرير المالي يكسر طبيعة النظام السابق (في حالة الكبح المالي)، المرتبط بتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات الاستراتيجية للتنمية الصناعية طويلة الأجل. وذلك على مستويين<sup>1</sup>:

- لم يعد التحرير المالي يسمح بالتوجه نحو الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية للتنمية بل يؤدي إلى طفرة استثمارية مضاربية مما ينتج عنه تضائل آفاق النمو على المدى الطويل، ويؤدي إلى ظهور فقاعة مالية ؛
- انهيار تماسك النظام "المالي / الحقيقي" يرتبط - في إطار التحرير المالي - بالرغبة في جذب رؤوس الأموال قصيرة الأجل لتمويل التراكم المحلي وهو ما يتنافى مع نموذج التنمية في دول جنوب شرق آسيا وقد يؤدي لحالة من الهشاشة المالية لا يمكن تفاديها.

قد يرتبط تدخل الدولة في العديد من الحالات بعدم الكفاءة وسوء التسيير، غير أن ذلك لا يعني بالضرورة "إطلاق العنان لآليات السوق"، فقد يكون من الأفضل إصلاح الدولة وترشيد تدخلها. كما ينبغي اتباع نهج براغماتي بعيدا عن المذهبية فيما يخص تحرير القطاع المالي وعندها يمكن إلغاء التدابير التقييدية المتعلقة بالتدفقات المالية وأسعار الفائدة حالما تنهي وظائفها. يعني ذلك أن يكون التحرير المالي كسياسات واعية في إطار دعم وتقوية السياسة الصناعية الناجحة وليس كرد فعل لفشل تجارب سابقة أو كما يصفها *Yilmaz Akyüz* "التحرير الذي تقرر استجابة لماض من تدخلات مؤسفة"<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني : التحرير المالي ورأس المال الاجتماعي

أحد العوامل الأخرى التي تؤثر في فعالية التحرير المالي: مستوى الثقة وقابلية التعاون والمشاركة بين الأفراد في إطار المعايير المجتمعية وفقا لـ بولز وجين تيس (Bowles Gintis, 2002) أو ما يمكن تسميته برأس المال الاجتماعي (فوكوياما 1997)<sup>3</sup>. يعود أصل هذا المصطلح لعلم الاجتماع في إشارة إلى "المزايا التي اكتسبها الأفراد من خلال التزامهم بالجمعيات والمجتمعات" (بورديو، 1985) وقد تعدى استعماله حقل العلوم الاجتماعية

<sup>1</sup> Donadieu, J. (2003), *La libéralisation financière - une déstructuration de la cohérence des modèles de développement thaïlandais et malais*, Revue Tiers Monde, Vol. 173, No 1, p191.

<sup>2</sup> Yilmaz Akyüz, Op.Cit., P55 I.

<sup>3</sup> Lobna Bousrih & Mohamed Trabelsi, Op.Cit., p85.

فقد اعتمد هذا المفهوم الاجتماعي من قبل علماء السياسة مثل بوتنام (1993) وفوكوياما (1995) ليصبح واحدة من خصائص الدول المتقدمة. ويصبح هذا المفهوم في توظيفه السياسي - مقابل علم الاجتماع الذي يركز على مستوى رأس المال الاجتماعي داخل مجموعة صغيرة - يقيس رأس المال الاجتماعي في نطاق أوسع من خلال مؤشرات مثل التغيير السياسي، والمشاركة في الانتخابات وعضوية الجمعيات، احترام القانون<sup>1</sup>.

من الناحية الاقتصادية تم دراسة أثر رأس المال الاجتماعي كمحدد مهم للأداء الاقتصادي حيث وجد بوتنام *Putnam* (1993) أن درجة الارتباط بين الأفراد هي محدد هام للاختلافات في الأداء الاقتصادي (بين شمال وجنوب إيطاليا). وبالمثل، بالنسبة لفوكوياما *Fukuyama* (1995)، فقد توصل إلى أن مستوى الثقة في الثقافة الوطنية يمكن أن يؤثر على كفاءة السوق والتنمية الاقتصادية عن طريق خفض تكاليف المعاملات. على المستوى الكمي تم اختبار هذه العلاقة الايجابية من خلال أعمال كل من كناك وكيفر (*Knack et Keefer*، 1997) وزاك و كناك *Zak et Knack*. في هذا السياق تم التحقق من التأثير لمستوى مرتفع من الثقة (أو رأس المال الاجتماعي) على التنمية المالية والنمو الاقتصادي. ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال تسوية العقود المالية حيث أن الامتثال لما يحتويه العقد هو ليس خوفا من العقاب القانوني فقط ولكن أيضا بسبب الثقة المتبادلة بين طرفي العقد أي نجاح عملية التمويل لن يتوقف على الجوانب المؤسسية فقط (قابلية تطبيق القانون، ونوعية البيروقراطية)، بل أيضا على درجة الثقة بين الشركاء. بالتالي يمكن اعتبار مستوى الثقة عاملا محددًا هامًا للتنمية أو الضائقة المصرفية، بل يمكن أن يفسر الاختلافات بين النظم المالية والأداء الاقتصادي عبر البلدان (*Arrow*، 1972)<sup>2</sup>.

أما من الناحية القياسية (الامبريقية) فقد درس عدد قليل من الاقتصاديين العلاقة بين الثقة وتنمية الاسواق المالية (غويسو وسابينزا وزينغاليس، 2000، وكالديرون، وتشونغ، وغاليندو 2001، وهونغ وكوبيك وشتاين، 2001) وتوصلت الدراسات إلى وجود ارتباط وثيق بين تدابير الثقة وتدابير التنمية المالية وبشكل خاص ارتباطا كبيرا بين مستويات الثقة المرتفعة والتعميق المالي وتطوير أسواق الأسهم<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Lobna Bousrih & Mohamed Trabelsi, Op.Cit., P88. P89.

<sup>2</sup> Ibid, p 85. p86.

<sup>3</sup> Ibid, p 89.

## المطلب الرابع : العودة لسياسات الكبح المالي ومستقبل العولمة المالية

أحد أهم الآثار المترتبة عن الأزمة المالية العالمية هو دورها في تطور نسبة الدين العام من إجمالي الناتج المحلي مما أدى إلى إعادة بعث سياسات الكبح المالي من جديد كأحد الطرق المستعملة في تخفيض الدين والعودة للحديث عن هذه السياسات في الفترة الحالية في ظل تراجع حركة رؤوس الأموال يدفع ل طرح العديد من التساؤلات.

### الفرع الأول : تعريف الكبح المالي وأشكاله

تم دراسة هذا المفهوم من قبل العديد من الاقتصاديين في وقت سابق لكن مع التطورات الأخيرة على صعيد الاقتصاد العالمي عرف عودة للنقاشات ذات الصلة بالعولمة المالية وقضايا التنمية، ويهتم هذا الجزء بعرض لعدد من التعاريف التي تمكن من الاحاطة بالمفهوم مع التمييز بين الأشكال المختلفة للكبح المالي

#### أولا : تعريف الكبح المالي

عرفه " *Mckinnon* و *shaw* : على انها<sup>1</sup> : " انعكاس لتدخل الحكومة الشديد في المجال الاقتصادي والمالي، ويظهر هذا التدخل من خلال التشريعات والقوانين الخاصة بالنشاط البنكي والتي تهدف إلى الحد من حريته ". وقد عرف *Sala Martin* و *Roubini* الكبح المالي بأنه<sup>2</sup> : " مجموعة سياسات، قوانين، ضوابط، وقيود كمية ونوعية ورقابة مفروضة من طرف الحكومة؛ والتي لا تسمح للوساطة المالية بتوظيف كامل إمكانياتها المتاحة التي توفرها لها التكنولوجيا التي تمتلكها. "

"ويحدث الكبح المالي عندما تنفذ الحكومات سياسات لتوجه لنفسها اموالا كانت ستذهب إلى جهات أخرى ( وذلك عادة بأقل من سعر السوق ) في مناخ الأسواق المتحررة من القيود التنظيمية ".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بولجرج سهيلة (2016)، آثار العولمة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر 1990 - 2012، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 64.

<sup>2</sup> عبد اللطيف مصيطفي و محمد رزقون (2014)، أثر التحرير المالي على القطاع المالي غير الرسمي، مجلة آفاق علمية، العدد 9، ص 210. انظر كذلك: شكوري سيدي محمد (2006)، التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 33.

<sup>3</sup> كارمن راينهارت وآخرون (2011)، الكبح المالي من جديد، التمويل والتنمية، المجلد 48، العدد 2، يونيو، صندوق النقد الدولي، ص 22.

".. النظام المالي هو مادة تشجيع للمحرك الرئيسي للنمو. وتؤدي الخدمات المالية الأفضل إلى توسيع نطاق النشاط الابتكاري وتحسين كفاءته؛ وبالتالي تسريع النمو الاقتصادي. ويقلل القمع المالي، في المقابل، من الخدمات التي يوفرها النظام المالي للمدخرين ورجال الأعمال والمنتجين؛ مما يعوق النشاط الابتكاري ويبطئ النمو الاقتصادي"<sup>1</sup>.

وحسب كل من *king* و *levine* فإن الكبح المالي هو<sup>2</sup>: " سياسة تؤدي إلى تقليص أو تحجيم الخدمات المالية المعروضة من طرف النظام المالي على المدخرين، المقاولين، المنتجين، مع التضيق على الأنشطة الاقتصادية الجديدة وتباطؤ\* معدلات النمو الاقتصادي ".

أما " *Chatelain* و *Amable* (1995)<sup>3</sup> : فيعرفانه على كونه إبقاء لأسعار الفائدة تحت مستويات التوازن المحددة من طرف قانون العرض والطلب، والتدخل في برنامج توزيع القروض في الاقتصاد، فبصفة عامة يعني - الكبح المالي- كل تدخل ممارس من طرف الحكومة على النشاط المالي بهدف السيطرة التامة على نشاط الوساطة المالية وذلك لضمان توجيه التمويل الكافي للقطاع العمومي.<sup>4</sup>

أما فراي *Fry* (1995)<sup>5</sup> فقد شدد على ضرورة التفريق بين "التقييد" و"الكبح" في تحليل السياسات الاقتصادية للدول النامية، وقد اعتبر أن هذه الدول قد استخدمت سياسات التقييد الذي عرفه بأنه كل أشكال التدخل التي تقوم بها الدولة في السوق المالي للحصول على موارد مالية إضافية، وأن هذا التقييد لا يتحول إلى كبح مالي إلا في ظل وجود معدلات مرتفعة للتضخم.

<sup>1</sup> Robert G King, Ross Levine (1993), *Finance, entrepreneurship and growth*, *Journal of Monetary Economics*, Volume 32, Issue 3, December, P 517. In ( 19-08-2017 ) :

<http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S030439329390028E>

<sup>2</sup> بولعج سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

\* تم تصحيح كتابة كلمة "تباطؤ" بدل الكتابة التي وردت في المصدر "تبطؤ".

<sup>3</sup> بن بوزيان محمد، عربي ناصر صلاح الدين (2009)، أثر تحرير الفائدة على حجم الادخار، حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، 5 و 6 ماي، المركز الجامعي خمس مليانة، الجزائر، ص 4

<sup>4</sup> Bruno Amable, Jean-Bernard Chatelain (1995), *Efficacité des systèmes financiers et développement*, *Économie internationale*, 61,1 (PP. 99-130), P 101.

<sup>5</sup> Nawal Bentahar (2005), *les conditions préalables au succès de la libéralisation financière*, thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences économique, Université d'Auvergne Clermont 1, France, P 29.



## ثانيا : أشكال الكبح المالي

وتشتمل سياسات الكبح المالي على الإجراءات التالية<sup>1</sup> :

- **تسقيف سعر الفائدة إداريا** : وضع تسقيف لأسعار الفائدة على نحو مستدام عند مستوى أقل مما كانت يمكن أن تكون عليه بلا كبح، وذلك لجعل معدل الفائدة الحقيقي عند مستوى أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ويساعد ذلك على خفض نسبة الدين إلى الناتج، وقد سمح ذلك للدول المتقدمة خلال الفترة 1945 - 1980 من خفض القيمة الحقيقية للديون الحكومية<sup>2</sup>؛
- **توجيه الائتمان** : تفرض السلطات النقدية على البنوك التجارية تمويل المشاريع والقطاعات التي تعتبر ذات أهمية اقتصادية بالنسبة للحكومة وبأسعار فائدة تفضيلية (أقل من المعدلات المطبقة)، وكذلك تجرأها على دعم المؤسسات العمومية وتوفير الأموال التي تحتاجها، كما تتدخل السلطات النقدية لوضع حد لتوسع القطاعات والنشاطات الغير مرغوب فيها من طرف الحكومة عن طريق تحديد أسقف تمويلية لهذه النشاطات أو برفع أسعار الفائدة الممنوحة<sup>3</sup>؛
- **قيود على حركة رؤوس الأموال عبر الحدود** : تقوم السلطات النقدية بالتضييق على المتعاملين في الأسواق المالية من خلال تقييد العمليات المالية، الأمر الذي يحد من تدفقات رؤوس الأموال من وإلى خارج الدولة ووجود صعوبات وحواجز أمام دخول البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية إلى السوق المالي المحلي، كما تلجأ السلطات النقدية إلى تثبيت أسعار الصرف للعملة المحلية عند مستوى معين؛
- **رفع قيمة الاحتياطي القانوني** (الذي تلتزم به البنوك التجارية لدى البنك المركزي دون العائد) : سياسة متطلبات الاحتياطي الاجباري تعتبر إحدى أدوات السياسة النقدية ذات التأثير المباشر حيث تُعبر عن التزام البنوك التجارية بتجميد جزء من ودائعها لدى البنك المركزي تحت شكل نقود قانونية؛ يمكن أن يؤدي رفع الاحتياطيات القانونية للمساعدة على تخفيض التضخم، وهي تطبق

<sup>1</sup> بولجر سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

<sup>2</sup> Bastien Drut (2012), *Répression financière : une tentation pour « liquider » la dette publique ?*, Revue française d'économie 2012/3 (Volume XXVII), p. 132.

<sup>3</sup> غربي ناصر صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 27.

أثرين : تخفيض الكتلة النقدية المضمونة من قيمة معطاة من الاحتياطيات مما يدفع البنوك لتخفيض الائتمان الممنوح، كما تخفض من معامل المضاعف النقدي مما يخفض من نمو الكتلة النقدية<sup>1</sup>؛

- بلاضافة إلى قيود على دخول القطاع المالي والتدخل في المؤسسات المالية من خلال ملكية رأس مال البنك من القطاع العام.

ويمكن تلخيص أشكال الكبح المالي في الأنظمة المالية كما يلي :

- الجدول(7.2): أشكال الكبح المالي في الأنظمة المالية

الكبح المالي	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود رقابة وتدخل في تحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة.</li> <li>- الرسوم الضريبية مرتفعة.</li> <li>- توجيه القروض.</li> <li>- ارتفاع الاحتياطي الإجباري.</li> </ul>	القطاع المالي الداخلي
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المستثمرون الأجانب ليس مسموح لهم بتملك أسهم محلية.</li> <li>- لايمكن للمواطنين تملك أسهم أجنبية.</li> </ul>	السوق المالي
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود سعر صرف خاص على التحويلات المالية للعملاء.</li> <li>- وجود قيود فيما يخص خروج رأس المال.</li> </ul>	تدفقات حساب رأس المال

**Source** : Saoussen ben gamra, Michaël clévenot (2005), *libéralisation financière et crises bancaires dans les pays émergents la prégnance du rôle institutionnel*, Université Paris XII, P11.

<sup>1</sup> Dwight H Perkins et al (2008), *Economie du développement*, Traducteur : Bruno Baron-Renault, 3<sup>e</sup> ed, De Boeck Supérieur, p 592.

## الفرع الثاني : مبررات عودة سياسات الكبح المالي

وتجد هذه السياسات في الوقت الراهن مبررات عودة الجدل حول مدى تأثيرها وطبيعة التأثير سواء في الدول المتقدمة والنامية في ما يلي<sup>1</sup>:

- نظرا لمحدودية الموارد تم الاعتماد على التمويل بالعجز واستخدام الكبح المالي لتوفير تمويل منخفض التكلفة.
- اعتبار القطاع المالي كقطاع استراتيجي بالتالي لا يمكن فتحه أمام رأس المال الأجنبي وهو ما يتوافق مع منظومة رقابية على النشاط البنكي والمالي (تأميم، ضوابط وقيود) من خلال تسقيف أسعار الفائدة (الدائنة والمدينة) عند مستوى أقل من المستوى التوازني، توجيه الإئتمان وفرض احتياطي قانوني كبير يسمح للدولة بتمويل عجز الموازنة بأقل من التكلفة ؛
- تأثير الازاء الكينزية التي سادت في الخمسينات والستينات بتفضيل السيولة<sup>2</sup> حيث يرى كينز أن تنافس البنوك على ودائع الافراد دفع أسعار الفائدة لمستويات تتعدى سعر الفائدة الحقيقي وبالتالي إقترح تسقيف أسعار الفائدة الاسمية؛
- في ظل الغياب شبه التام للتحكم في الأدوات المالية في الدول النامية مما أثر على الخدمات المالية وبالتالي انعدام الرقابة المالية فتح المجال أمام المراكز الإحتكارية مع اعتبارات غير سعرية في توظيف الائتمان.

وقد ترتب عن سياسات الكبح المالي في الفترة الأخيرة خاصة ما بعد الأزمة مجموعة من الآثار والنتائج يمكن عرضها كما يلي<sup>3</sup>:

- ضريبة الكبح المالي التي يمكن فهمها على أنها: "خفض في أسعار الفائدة الاسمية إلى مستوى أقل من معدل التضخم وهو ما ينتج أسعار فائدة حقيقية سالبة" وهي تختلف عن ضرائب الدخل والاستهلاك وذات طبيعة غير ملموسة، ما يجعلها أكثر قبولا كونها تتعلق بالسعر الذي يحدد في

<sup>1</sup> بولجر سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 64، ص 65.

<sup>2</sup> جون ماينارد كينز (2014)، النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود، ترجمة جمال سعيد، ط1، دار الفرقد، ص 219.

<sup>3</sup> كارمن راينهارت، مرجع سبق ذكره ، ص ص 23 - 26.

النظام المالي وآداء التضخم، عكس الضرائب على الدخل والاستهلاك وهو ما يمثل حافز للدولة للجوء إليها. إضافة لهذا الأثر فقد ينتج عن كون أسعار الفائدة الحقيقية سالبة تقليل تسديدات الفوائد التي تدفعها الحكومة على رصيد معين من الدين الى الحد الذي قد يصفى هذه الديون بحيث يتحول الدائنين من مدخرين الى مقترضين. بما في ذلك الحكومة؛

- أثر التصفية: هو مقدار تخفيض الديون الحكومية الناتج عن الكبح المالي من خلال اعادة انشاء نمط للدين الحكومي أي حجم المدخرات (يعبر عنها كنسبة من PIB أو كحصة من الضرائب) التي تتوافر للحكومة من وجود سعر فائدة حقيقي سالب على الديون الحكومية. وهي تكافئ إيرادات للحكومة.

### الفرع الثالث : مستقبل العولمة المالية بعد الأزمة

تطورات الديون التي عرفتتها العديد من الدول خاصة المتقدمة بسبب الأزمة مع ظهور نوع من التحيز للإستثمار المحلي في التمويل، دفع لعودة ظهور سياسات الكبح المالي من جديد نظرا لتخوف الاقتصادات المتقدمة من تفاقم الديون ( العامة والخاصة) وأخطار تقلبات أسعار صرف عملات الدول التي تواجه موجات كبيرة من تدفقات رأس المال. هناك ميل لاقتصاديات الأسواق المتقدمة والصاعدة على حد سواء نحو زيادة القيود على تدفقات رأس المال الدولية والعودة لمناخ دولي أكثر إحكاما أو بعبارة أخرى "الكبح المالي". (تفضل الحكومات عدم استعمال هذا المصطلح وتستعمل بدلا منه مصطلح التنظيم الإحترازي الكلي).<sup>1</sup>

وقد تنامت الدعوة للعودة إلى سياسات الكبح المالي بعد أزمة 2007 - 2008 جنبا إلى جنب مع ارتفاع الدين العام في بعض الاقتصادات المتقدمة، حيث يصبح الكبح المالي أحد الطرق المستعملة لتخفيض نسبة الدين (إلى جانب التصحيحات المالية التقشفية في الإنفاق والضرائب إعادة الجدولة ورفع معدل النمو الاقتصادي... الخ)، وهو ما دفع البعض للقول بأننا ربما في بداية عملية "اللا عولمة المالية".<sup>2</sup>

هناك من يجادل بعكس ذلك حيث يرى بأن هذا الأمر ليس بجديد فلطالما ارتبطت فترات تزايد الديون وإعادة هيكلتها باجراءات تتعلق بـ "الكبح المالي". ويمكن الاستدلال على أن التغيرات التي تحدث في سياق العولمة

<sup>1</sup> كارمن راينهارت، مرجع سبق ذكره، ص 23.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 22.

المالية في أعقاب الأزمة المالية العالمية لم تمثل حتى الآن انقلابا على مسار العولمة المالية ولم تسهم في تقييد رأس المال الدولي مما قد يفتح المجال لامكانية "تمظهر جديد لها دون أن يشكل قطيعة جذرية" وذلك من خلال عدد من المظاهر<sup>1</sup> :

- 1- رغم تراجع الحديث عن العولمة المالية كثيرا في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، إلا أن كثيرا من الجدل لازال قائما حول مزايا التحرير والانفتاح المالي مع اعتبار جملة من الشروط (العبثات) على نجاح عملية الانفتاح (درجة التحرير - أولويات التحرير - ضرورة وجود سياسات احترازية كلية - تقوية منافع الاندماج ... ) ؛
- 2- استمرار الارتباط بين التكنولوجيا والمالية حيث تظهر التطورات على صعيد الابتكار المالي على أنها تحاكي التقدم التكنولوجي والتقني المتسارع؛ هذا الأخير الذي أصبح وضعاً اعتيادياً ولا يشكل استثناء، وهو ما يخلق اتساقاً بين الأسواق المالية والتداول الإلكتروني ؛
- 3- رغم كل الأفكار والأطروحات الناقدة لسلوك رأس المال المالي لم يظهر بديل فعلي عن الرأسمالية المالية، كما أن المنظومة الرأسمالية تشهد تعافياً - حتى وأن كان بطيئاً وغير مستقر أحيانا - فلحديث عن بديل لا يزال بعيداً ؛
- 4- حالة الانفصال بين المالية والاقتصاد الحقيقي لا يزال يمثل واقع الأسواق المالية العالمية حتى وإن فرضت بعض الضوابط إلا أنها لا تمثل تحولا أساسيا (أسواق الصرف والمشتقات المالية، حجم المبادلات المالية نسبة إلى PIB) ؛

في الوقت الراهن تظهر أهمية سياسات الكبح المالي في تحقيق هدفين: الأول؛ الإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة والثاني؛ إيجاد جمهور محلي حصري والمحافظة عليه في سياق مستويات الديون المرتفعة التي بلغت أعلى مستوى لها، وسعي صانعي السياسات لتخفيض الديون وإدارتها والتحكم في تكاليف خدمة الدين مع ضرورة الانتباه إلى أن هذه السياسات هي أكثر فعالية في حالة كون الديون مقومة بالعملة المحلية. ومهما يكن من أمر فإن العولمة المالية تشهد تطورات لما بعد الأزمة لكن دون أن تمثل تحولا جذريا في طبيعة الرأسمالية المعاصرة.

<sup>1</sup> عماني لمياء (2018)، العولمة المالية - المسار والفلسفة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 03، عدد 09، حزيران، ص57.

## خلاصة الفصل:

على غرار آثار العدوى في الأسواق المالية أو ما يعرف بالمخاطر النظامية هناك مخاطر أخرى متعلقة بما يصطلح عليه بـ "تقديس اقتصاد السوق" فقد تم تطوير مجموعة من النظريات (مثلا نظرية فعالية المعطيات ...) التي تؤكد على أن السوق يتيح الحصول على معطيات شفافة و يساهم في الاختيار العقلاني، غير أن الأسواق المالية ليست بهذه العقلانية المزعومة بل قد تؤدي حتى إلى انهيار الاقتصاديات وأزمات تزداد حدة في مناخ يسوده عدم الاستقرار ذلك ما يؤكد عليه جوزيف ستيجليتز من خلال نظرية الأسواق المتناظرة حيث يؤكد على أن الأعداء ليس لهم نفس الحظوظ في الوصول إلى المعلومات، ما يخلق مناخا ملائما لعمليات المضاربة وجشع المضاربين الذي أصبح يهدد النظام ككل.

إن عدم الاستقرار لبيئة الاقتصاد العالمي في سياق العولمة المالية تهدد الاقتصاديات الهشة؛ فتقلب الأموال بصورة حرة يؤدي إلى آثار وخيمة على اقتصاديات هذه الدول، بالإضافة إلى هروب رؤوس الأموال ومخاطر المضاربة على اقتصاديات الدول النامية ... هذه المخاطر و غيرها تطرح تساؤل حول السياسات التي يجب اختيارها، حيث يصبح صانعو السياسات في الدول النامية بين سياسات التحرير المالي التي كان يشار لها من طرف المدرسة النيوليبرالية على أنها الخيار الوحيد الذي يدعم نجاح الدول النامية. لكن الأزمة المالية العالمية الأخيرة أثارت شكوكا حول هذه المزاعم وأعطت شرعية لعودة سياسات الكبح المالي من جديد. وبين هذين السياستين يمكن القول أن هناك سياسات تكون مقبولة في حالة الاندماج الجزئي والتدريجي للدول النامية.

**الفصل الثالث :**

**السياسات الاقتصادية في الجزائر**

**بين أزق الربيع**

**وتحديات العولمة المالية**

## تمهيد

يقع هذا الفصل في صلب موضوع الدراسة، من خلال محاولة لتجسير البون بين السياسات التنموية والاندماج الفاعل في منظومة العولمة المالية، في ظل اقتصاد يعتمد على ربيع المحروقات. يسمح تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري بالاستعانة بمنهج البرمجة المالية، الذي يقسم الاقتصاد لأربع قطاعات أساسية، باعطاء صورة واضحة عن اقتصاد الجزائر المرتبط بربيع المحروقات على عديد الأصعدة سواء على مستوى الهيكل الإنتاجي كما على مستوى مزيج السياسات، الذي يتم تمويله أساسا من موارد الربيع.

هذا الوضع يعبر عن حالة من تجليات هذا الأخير على الدولة والاقتصاد والمجتمع، مما يعيد تشكيل الاقتصاد السياسي في الجزائر لوضع أكثر تعقيدا. هذه الاعتبارات تلعب دورا في صياغة السياسات الاقتصادية، وتمثل محددات أساسية لمدى فعاليتها في ظل الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري، سواء فيما تعلق بتحقيق الأهداف التقليدية للاستقرار الاقتصادي أو دفع عجلة التنمية، من خلال تحقيق التنوع الاقتصادي، الذي يضمن تحولا هيكليا لصالح القطاعات المنتجة.

في ظل التحرير المالي، فإن تدفقات رؤوس الأموال تؤثر على قدرة وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية وكذا السياسات التنموية، التي تبدو في تناقض مع منطق رأس المال المالي العالمي، وباعتبار المزايا الجانبية والعبءات، نستعرض تحديات السياسات الاقتصادية، التي يمكن أن تساعد الاقتصادات النامية ومنها الجزائر على إدارة عملية الاندماج بفعالية في العولمة المالية.

## المبحث الأول: تحليل السياسات الاقتصادية في الجزائر

البرمجة المالية هي إطار لإعداد السياسات الاقتصادية لتحقيق أو الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، تسمح بالتنبؤ برد فعل الاقتصاد في ظرف معين، فهي تُستخدم لمحاكاة سيناريوهات، ويتم تطبيق هذا المنهج بداية بتحليل أهم التطورات الأخيرة الحاصلة في الاقتصاد الجزائري على مستوى الاستقرار وكذا على المستوى الهيكلي، مع تحليل المخاطر المتوقعة وصولا لمزيج السياسات حسب كل سيناريو والنتائج المترتبة عنه.



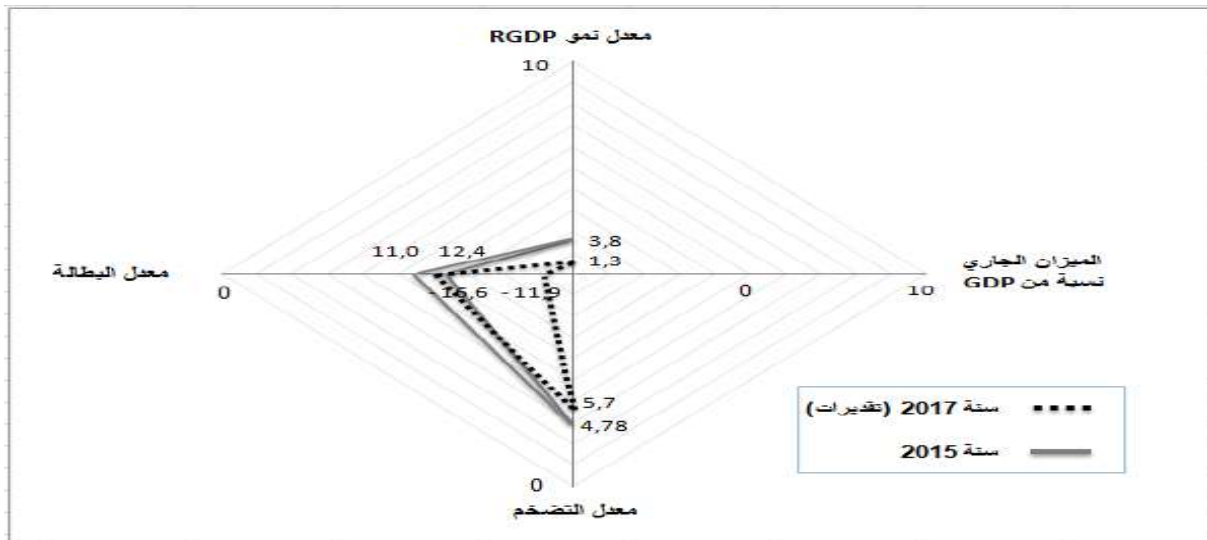
## المطلب الأول : تحليل التطورات الأخيرة

يسمح لنا هذا التحليل بفحص مختلف البيانات، لأخذ صورة عامة عن الاقتصاد الجزائري، باستعمال منهج البرمجة المالية المعتمد من صندوق النقد الدولي، والذي يعتبر إطارا للتحليل يركز على وضع السياسات، للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي مع الاعتماد على توقعات محاكاة سيناريوهات السياسة الاقتصادية.

### الفرع الأول : على مستوى الاستقرار الاقتصادي

يشير الاستقرار الاقتصادي لجملة من العوامل المؤثرة على المؤشرات الكلية، أو أهداف السياسة الاقتصادية، والتي عادة ما يتم تلخيصها من خلال المربع السحري لكالدور، الذي يشير إلى أربع أهداف أساسية هي : النمو الاقتصادي - تخفيض البطالة - تحقيق توازن في الحساب الجاري ( ميزان المدفوعات) - تخفيض معدل التضخم. حيث تشير هذه الأداة إلى استحالة تحقق الأهداف الأربعة مجتمعة وهي تعطي صورة جيدة في تحليل الاستقرار الاقتصادي، ويمكن رسم البيانات السابقة الخاصة بالاقتصاد الجزائري كما هو موضح بالشكل أدناه :

شكل (1.3) : متغيرات مربع كالدور لسنتي 2015 - 2017 (%)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

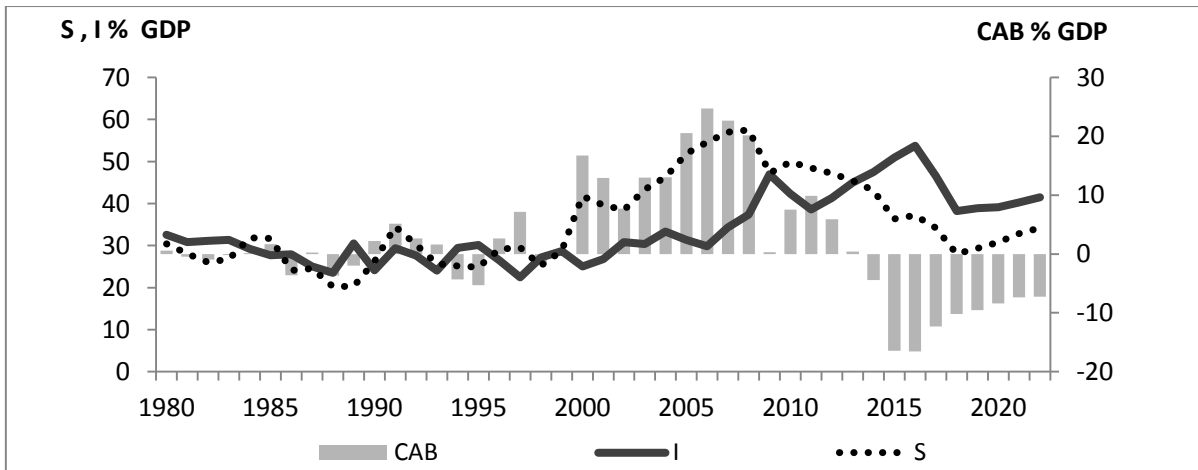
- ONS (2016), *Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015*.
- IMF (2017), *Algérie - rapport des services du FMI pour les consultations de 2017 au titre de l'article iv, 12 mai*.
- Ministère des finances : [www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz) (27-11-2017)

رغم القدرة على الصمود التي أظهرها النشاط الاقتصادي في سنة 2016 فقد قدر معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بـ 3.5٪ في عام 2016، بعدما كان 3.8٪ في عام 2015 (كان النشاط مدفوعا بالنمو القوي في قطاع المحروقات، الذي استفاد من بدء الإنتاج الجديد، وعودة مجمع الغاز الكبير إلى القدرة الكاملة، الذي كان قد تعرض لهجوم إرهابي في 2013)؛ ليتباطأ في سنة 2017، بسبب الصيانة الدورية في قطاع النفط والغاز وانخفاض النشاط في قطاع البناء والتشييد. ومن المحتمل أن يستمر التباطؤ في معدل النمو لسنة 2018.

بلغ معدل البطالة 12.3 في المائة (وفقا لإحصائيات ONS أبريل 2017) ولا يزال مرتفعا بين الشباب والنساء. وكان معدل التضخم 5.7 في المائة، مدفوعا إلى حد كبير بعوامل العرض والتشوهات في قنوات التوزيع. مع استمرار تباطؤ النمو غير النفطي، لا سيما في الزراعة والخدمات، يفسر في جزء منه نتيجة لخفض الإنفاق ليستمر عند أدنى مستوى له منذ عام 1999.

تعتبر وضعية الميزان الجاري الخارجي عن هشاشة ميزان المدفوعات أمام التراجع لآداء الصادرات من المحروقات، وهو ما يفسر حالة العجز التي تبدو - وفقا للتوقعات - مستمرة على الأقل في المدى المتوسط كما يوضحه الشكل أدناه:

شكل (2.3) : الادخار والاستثمار ورصيد الحساب الجاري CAB (نسبة من GDP)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

- IMF DATA (2017), World Economic Outlook Database, October 2017.

من خلال الشكل (2.3) الذي يوضح تطور كل من إجمالي الإدخار الوطني S والاستثمار I بالتوافق مع تطور رصيد الحساب الجاري CAB لميزان المدفوعات ويمكن تقسيم التحليل على ثلاث فترات وفقا لاتجاهات التغيير كما يلي:

الفترة الأولى من 1980 إلى 1998 : تذبذب في قيمة الحساب الجاري ناتجة عن عدم استقرار رصيد الفرق بين الادخار والاستثمار، واللذان تميزا بمعدل سالب في الغالب خلال الفترة.

الفترة الثانية من 1999 إلى 2013 : سجل الحساب الجاري خلال هذه الفترة فائضا لمدة خمسة عشر سنة متتالية، وقد سمح بذلك ارتفاع أسعار النفط، حيث نلاحظ ميلا عاما خلال هذه الفترة نحو زيادة رصيد الحساب الجاري إلى غاية سنة 2008، مع ظهور الأزمة المالية العالمية، ليبدأ بالتراجع فيصبح متوازن تقريبا سنة 2009 في ظل الصدمة الخارجية ( حيث تزايدت حدة الأزمة الاقتصادية العالمية) ثم يستمر الرصيد الموجب مع تحسن الأداء في سنة 2011 ، حيث حقق فائضا معتبرا (قدر بـ 19.70 مليار دولار) ثم اتجه بالتراجع إلى غاية 2013.

الفترة الثالثة من 2014 – 2020 : شهد الرصيد الجاري أول عجز له سنة 2014 ليستمر تدهور معدلات التبادل التجاري للسنة الثالثة على التوالي، اتسع العجز التجاري من 18.1 مليار دولار في عام 2015 إلى 20.4 مليار دولار في عام 2016. غير أن العجز في الحساب الجاري، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع إلى مستوى قياسي ليصل إلى 16.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويفسر ذلك بوجود فائض في الاستثمار لاسيما استثمار الدولة باعتبارها عميل اقتصادي مقارنة بالادخار خلال الفترة محل الدراسة. ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن ميزان الحساب الجاري سيشهد خلال الفترة المقبلة (بداية من 2017 توقعات من IMF) عجزا بين 11.9 و 6.5%. وقد ترتب عن العجز في الفترة الأخيرة تآكل لاحتياطيات الصرف كما يوضحه الجدول (1.3)

الجدول رقم (1.3) : تطور إجمالي احتياطيات الصرف للجزائر من 2011-2016 (مليار دولار)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاحتياطيات	182.224	190.661	194.012	178.938	144.13	113
بعدد أشهر الواردات	36.8	36.7	35.4	30.1	27.2	23

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على :

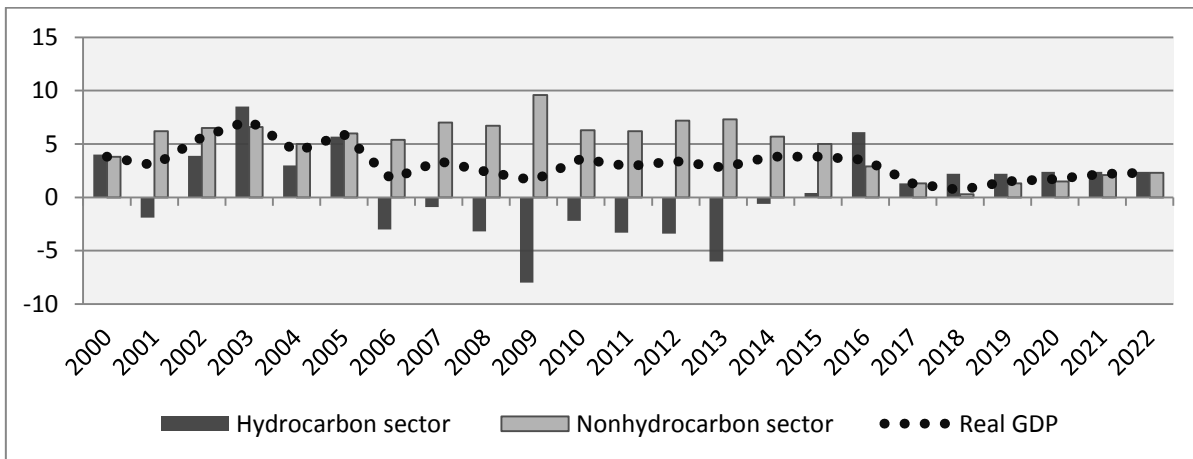
- BA (2016) , *Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2015*.
- IMF (2017), *Algérie - rapport des services du FMI pour les consultations de 2017 au titre de l'article iv, 12 mai*.

انخفض احتياطي النقد الأجنبي بمقدار 30 مليار دولار تقريبا إلى 113 مليار دولار ، ولكنه ظل كبيرا، حيث استأثر ب 23 شهرا من الواردات وبلغت نسبة الدين الخارجي 2.5 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016. يسمح هذا المستوى بتخفيف الآثار الكبيرة لصدمة أسعار النفط على الاقتصاد الوطني على المدى القصير، لكنه غير قابل للإستدامة.

الفرع الثاني : على مستوى التطورات الهيكلية

كشفت الصدمة الخارجية الأخيرة (التي لانزال حتى الآن) عن أوجه قصور في نموذج النمو الاقتصادي الحالي يتعلق بارتهمان الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات. يوضح الشكل (3.3) أهم التطورات لمعدل نمو كل من قطاع المحروقات *hydrocarbon* وخارج قطاع المحروقات *non-hydrocarbon* كما يلي:

شكل (3.3) : تطور معدلات النمو غير النفطي والنمو النفطي في الجزائر من 2000-2022 (%)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- ONS (2016), *Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015*, pp 15-18.
- IMF (2017), *Algérie - rapport des services du FMI pour les consultations de 2017 au titre de l'article iv, 12 mai 2017*.

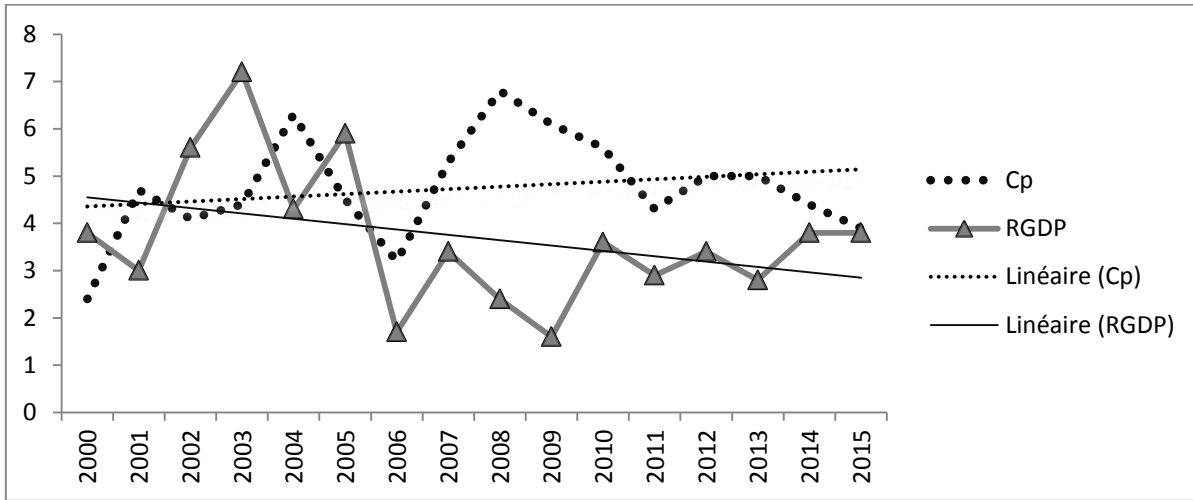
وبالرغم من أن الهدف الأساسي على المدى الطويل - حسب الخطابات الرسمية - يكمن في خلق ديناميكية اقتصادية تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي حقيقي بعيدا عن إيرادات المحروقات، فإنه من الملاحظ أن التغير في معدل النمو في قطاع المحروقات يسحب معه معدل نمو الناتج الاقتصادي صعودا وهبوطا، لذا فإن علاقة الإنفاق الموسع (في مرحلة الفوائض البترولية) بنمو الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة، في حين يبين هذا الأخير علاقة أكثر قوة بمعدل النمو لقطاع المحروقات، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن هذا الإنفاق (المحقق في الفترة السابقة) لم يمس البنية الإنتاجية (خاصة الصناعة) خارج المحروقات وتصبح فعالية السياسة الانفاقية التوسعية محل تساؤل في ظل تصلب العرض، فضلا عن ضعفه في امتصاص الزيادة في الطلب الكلي التي تظهر في زيادة متتالية في الاستهلاك الخاص كما يوضحه الشكل رقم (4.3).

وقد حاولت الجزائر وضع إطار طويل المدى لإعادة تشكيل النمو، يعتمد على مقارنة للموازنة المالية للمدى المتوسط (من 2016 - 2019) مع تنويع الاقتصاد الوطني للفترة 2020 - 2030 باستهداف معدل نمو خارج المحروقات يقدر بـ 6.5% ومضاعفة حصة الصناعة كقيمة مضافة إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى رفع نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي إلى 2.3 مرة، مع تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف. وفي تحقيق ذلك تواجه الاقتصاد الوطني أربعة عراقيل أساسية في الوصول للحالة المنتظرة في 2030<sup>1</sup> تتعلق بـ: بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية، تطور الاستدانة الداخلية، قابلية الدفع الخارجية، التحول الطاقوي.

ومن المحتمل أن ينجم عن ضبط أوضاع المالية العامة تأثير سلبي على النمو خارج المحروقات، بالإضافة إلى تأثر القوة الشرائية وماينجم عنه من ضغوطات إجتماعية، وتعول السلطات على تعويض هذه النقائص بدخول مشاريع صناعية هامة وتعزيز كفاءة الإنفاق الاستثماري العام، مع تعبئة فائض القدرات غير المستغلة. وما يمكن قوله أن هذا البرنامج قد يكون أكثر صرامة مما يجب، وبالتالي فهو يدفع نحو مزيد من التشدد على الطلب الكلي (خاصة استهلاك الأسر) مما يقود إلى تراجع الطلب في ظل اقتصاد يعاني من تصلب العرض. ويوضح الشكل (4.3) أهم التطورات الأخيرة على معدلات استهلاك الأسر  $Cp$  (بالحجم) بالموازاة مع تطور معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي.

<sup>1</sup> Ministère des finances (2016), *Le nouveau modele de croissance (synthese)*, juillet, Alger.

الشكل (4.3) : معدلات نمو الاستهلاك الخاص و النمو الحقيقي في الجزائر من 2000-2015 (%)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ONS (2016), *Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015*.

يوضح الشكل (4.3) نمو الاستهلاك الخاص  $Cp$  (تغير الحجم) ، وكذا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي  $RGDP$  ، وبالرغم من أنه من الجلي في العادة ان الاستهلاك يتبع الناتج عن قرب غير انه من الملاحظ أن هناك ميلا عاما تصاعديا للاستهلاك الخاص، عكس النمو الحقيقي وهو ما يمكن إرجاعه إلى السياسات المالية التوسعية التي تم اتباعها بداية من سنة 2000 إلى غاية 2014. وفي ظل هذا الميل التصاعدي للاستهلاك مع تراجع النمو الحقيقي فقد ترجم ذلك في عجز للميزان الجاري الذي لا يزال مستمرا حتى الآن (انظر الشكل رقم (2.3)).

### المطلب الثاني : تحليل التوقعات والمخاطر

من شأن استمرار الضعف في أسعار النفط أن يؤدي إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية والضغط المالية، كما يفرض ذلك تحديات تتعلق بوتيرة الاصلاحات والتكيف وتحمل العبء في ظل الضغوط الإجتماعية والسياسية. يمكن التطرق لأهم المخاطر والتوقعات، التي تؤثر في صياغة السياسات الاقتصادية في الجزائر وتنفيذها من خلال الجدول (2.3).

الجدول (2.3): مصفوفة تقييم المخاطر والأثر المتوقع

رد الفعل	مصدر الأثر	الأثر المتوقع	الإحتمال النسبي	مصدر الخطر
<b>انخفاض مستوى أسعار الطاقة بشكل مستدام</b>				
يتيح مسار التعديل الذي أوصى به صندوق النقد الدولي، الفرصة لمعالجة المخاطر المالية إذا تحققت، بما في ذلك تلك المتعلقة بانخفاض أسعار النفط.	ومن شأن انخفاض أسعار النفط والغاز أن يوسع العجز الجاري والمالي.	مرتفع	ضعيف	قد لا يتحقق انخفاض الإنتاج في بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وغيرها من البلدان المنتجة الرئيسية على النحو المتفق عليه، وقد تزيد مصادر الإمداد الأخرى من الإنتاج.
<b>نمو عالمي أقل من المتوقع</b>				
نفس التحليل اعلاه	من شأن تباطؤ النمو العالمي أكثر مما كان متوقعا أن يؤثر سلبا على الجزائر من خلال انخفاض أسعار النفط، وبشكل أكثر تحديدا، فإن تباطؤ النمو في أوروبا يمكن أن يقوض الطلب على صادرات الغاز الجزائرية. ومن شأن انخفاض الطلب على الصادرات خارج المحروقات أن يكون له أثر ضئيل على ميزان المدفوعات، حيث أن هذه الصادرات تمثل حصة صغيرة من إجمالي الصادرات. وستكون آثار العدوى على الأسواق المالية محدودة لأن الجزائر تعاني من ضعف التكامل المالي مع بقية العالم.	مرتفع	متوسط	التباطؤ في البلدان الرئيسية الأخرى الناشئة / السابقة للناشئة.
		مرتفع	عالي / متوسط	نمو منخفض هيكلياً في الاقتصادات المتقدمة والناشئة الرئيسية.
<b>عدم التأكد السياسي والجيوستراتيجي</b>				
نفس التحليل اعلاه	من شأن زيادة المخاوف الأمنية أن تقيّد بشكل غير مباشر الاقتصاد الجزائري لأنه سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط. غير أن عدم الاستقرار الإقليمي سيزيد من إجبار الدولة على الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي والأمني، الأمر الذي من شأنه أن يعقد عملية ضبط أوضاع المالية العامة.	متوسط / مرتفع	عالي	زيادة خطر التجزؤ / الانحيار في أجزاء من الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا، مما يؤدي إلى زيادة حادة في تدفقات المهاجرين، مع تداعيات سلبية على الصعيد العالمي.

المخاطر الخاصة بالجزائر				
الصعوبات في تعبئة توافق الآراء السياسية والاجتماعية بشأن الإصلاحات اللازمة، لا سيما في سياق إقليمي متقلب.	متوسط	مرتفع	من شأن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات أن يقوض عملية ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاحات الهيكلية، مما يؤدي إلى مزيد من التكيف المفاجئ.	ينبغي للسلطات أن تقوم بحملة تواصل فعالة بشأن فوائد الإصلاحات وتكاليف التقاعس عن العمل. ويجب أن تصمم الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك الإصلاحات المالية، لكفالة التوزيع العادل لعبء التكيف وتعزيز النمو الشامل للجميع. يجب تقليل التأثيرات السلبية المحتملة على السكان الأكثر ضعفا. مع تعزيز تدابير مكافحة الفساد.

Source : IMF (2017), *Algérie – rapport des services du FMI pour les consultations de 2017 au titre de l'article iv*, 12 mai, p10.

### المطلب الثالث : التحليل بالسيناريو

يعتمد هذا التحليل على توقعات صندوق النقد الدولي لآداء مزيج السياسات الاقتصادية، في حالة استمرار السياسات الحالية (السيناريو الأساسي)، وكذا يقدم توضيحا للتوصيات (السيناريو البديل) لمحاولة تجاوز الصدمة الخارجية الحالية، مع تبين الأثر المتوقع في كل سيناريو ويمكن عرض هذه النتائج كما يلي:

#### الفرع الأول : مزيج السياسات:

يمكن تلخيص أهم نقاط التمايز بين مزيج السياسات المنتهجة وتوصيات صندوق النقد في الجدول أدناه:

#### جدول (3.3) : مقارنة بين مزيج السياسات الاقتصادية بين السيناريو المرجعي و السيناريو البديل

السياسات المالية	السناريو المرجعي (السياسات المنتهجة)	السيناريو البديل (توصيات صندوق النقد)
	- ضبط الأوضاع المالية بهدف تخفيض عجز الميزانية واستعادة الإستدامة المالية، ودعم إعادة التوازن الخارجي - اعتماد إطار متوسط الأجل للميزانية؛	- يرى خبراء الصندوق أن مزيج السياسات هو أكثر صرامة مما ينبغي نظرا لوجود هامش مناورة (حيز مالي) لخفض الإنفاق بوتيرة أقل مما هو عليه حاليا حيث أن هناك مجالا ليكون أكثر تدرجا وأقل تكلفة (على النمو والبطالة) على أن يتوافق مع إجراءات أخرى؛ زيادة المديونية بما في ذلك الخارجية



<p>- وتنخفض النفقات الجارية إلى 22.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022</p> <p>- تحقيق الاستقرار التدريجي للدين العام بحوالي 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي</p> <p>- زيادة الإيرادات الضريبية إلى 19.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2022</p>	<p>- خفض النفقات الجارية إلى مستوياتها قبل الأزمة المالية العالمية إلى 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020</p> <p>- مستوى متوقع أقل في برنامج السلطات</p> <p>- زيادة الإيرادات الضريبية 18.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي</p>	
<p>- على السياسات النقدية أن تحمي الاقتصاد من الضغوط التضخمية الناشئة</p>	<p>- البنك المركزي يراقب تغيرات السيولة مع التدخل من خلال أدوات إعادة التمويل (أدوات السوق المفتوحة)؛</p>	السياسات النقدية
<p>- سعر الصرف الفعلي الحقيقي ينخفض بنسبة 10٪</p>	<p>- استقرار سعر الصرف الحقيقي في المدى المتوسط</p> <p>CDMT</p>	سياسات سعر الصرف
<p>- تعزيز سياسات الاستقرار المالي مع تكفل السلطات بتوزيع هيكل التكيف بشكل منصف.</p>	<p>- إصلاحات هيكلية لإعادة صياغة نموذج جديد للنمو؛</p>	الإصلاح الهيكلي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- IMF (2017), *Algérie – rapport des services du FMI pour les consultations de 2017 au titre de l'article iv*, 12 mai.

### الفرع الثاني : الأثر المتوقع :

الجدول أدناه يبين توقعات المؤشرات الأساسية للاقتصاد حسب كل سيناريو :

#### الجدول (4.3) : الأثر المتوقع حسب المؤشرات الأساسية لكل سيناريو

سيناريو بديل	سيناريو خط الأساس	المؤشر
<p>يتباطأ النمو بوتيرة أبطأ، ويرجع ذلك أساسا إلى مزيد من التدرج المالي التدريجي، مدعوما بانخفاض إضافي في سعر الصرف. وتتيح الإصلاحات الهيكلية الأكثر طموحا عددا من المكاسب الإنتاجية التي تسهم تدريجيا في زيادة إمكانات النمو حتى نهاية فترة الإسقاط.</p>	<p>يتباطأ النمو بشكل حاد نتيجة لخطة الحكومة لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط.</p>	النمو الكلي

الفصل الثالث : السياسات الاقتصادية في الجزائر بين مازق الربيع وتحديات العولمة المالية

توازن الميزانية	كجزء من خطة الحكومة للضبط المالي على المدى المتوسط، يصل العجز إلى التوازن بحلول عام 2020.	يستأنف العجز في الميزانية بشكل تدريجي على المدى المتوسط، من أجل الاقتراب من التوازن بحلول عام 2022.
صافي الادخار والديون	ينخفض صافي الادخار في البداية مع استنفاد المدخرات المالية، ولكن يبدأ في الزيادة في عام 2020 مع استرداد الديون. وينخفض الدين إلى 14.6% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2022.	ينخفض صافي الادخار لمعظم فترة الإسقاط، ولكنه يستقر بحلول عام 2022. ويستقر الدين عند حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعا بتزايد العجز في الميزانية وارتفاع لتمويل الديون.
رصيد الحساب الجاري	يتم تخفيض عجز الحساب الجاري في المدى المتوسط نتيجة لخطة ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط للسلطات.	كخطوة أولى، يسترد عجز الحساب الجاري بوتيرة أبطأ مما هو عليه في السيناريو الأساسي، وذلك بسبب المزيد من التدرج المالي التدريجي. ومع ذلك، نحو نهاية وفي الإسقاط، يتم استيعاب العجز أكثر مما هو عليه في السيناريو الأساسي بسبب زيادة انخفاض سعر الصرف وإصلاحات هيكلية أكثر طموحا لتنويع الاقتصاد.
احتياطات النقد الأجنبي	انخفاض الاحتياطات إلى 8 أشهر من الواردات بحلول عام 2022.	تنخفض الاحتياطات أيضا ولكنها تظل أعلى من 11 شهرا من الواردات بحلول عام 2022.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- IMF (2017), *Algérie – rapport des services du FMI pour les consultations de 2017 au titre de l'article iv*, 12 mai 2017.

تظهر هذه النتائج الوضع الصعب الذي يواجه السياسات الاقتصادية في الجزائر، المرتبط بتباطؤ النمو والعجز المزدوج (عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري) في ظل تآكل احتياطات الصرف على الأقل في المدى القصير والمتوسط، وتبدو هذه الوضعية مرتبطة أكثر بضرورة تطبيق استراتيجية تركز على السياسات الهيكلية، والتي تمكن في المدى الطويل من تقليل الاعتماد على ريع المحروقات وبالتالي تشكيل قدرة محلية للاقتصاد لمواجهة الصدمات الخارجية خاصة المتعلقة بأسعار المحروقات. لكن هذه السياسات الأخيرة تتعلق فعاليتها بمدى قدرتها على مواجهة التحديات التي تفرضها طبيعة الاقتصاد حيث يهيمن الربيع من جهة، مع ضرورة التفاعل مع النظام العالمي والذي تفرضه ديناميكية العولمة المالية، من جهة أخرى.

## المبحث الثاني: حدود السياسات الاقتصادية في ظل اقتصاد الربيع

في الاقتصاد الربيعي، تظهر سلوكيات ريعية مزاحمة للعملية الإنتاجية، لذا فإن التحكم والرقابة على الربيع وكيفية توزيعه يصبح مطلباً أساسياً، وقد تطور مفهوم الاقتصاد الربيعي والدولة الريعية وكرديف لهما المجتمع الربيعي، حيث سمحت الأدبيات عبر فروع العلوم الاجتماعية، بتحليل ظاهرة الربيع والاختلالات المصاحبة لها. كما أن هذه الظاهرة المركبة تلعب دوراً في صياغة السياسات، وكذا عاملاً محدداً لمدى فعالية السياسات الاقتصادية في ظل طبيعة ريعية تهيمن على الاقتصاد الجزائري، سواء فيما تعلق بتحقيق الأهداف التقليدية للاستقرار الاقتصادي أو دفع عجلة التنمية من خلال تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يضمن تحولا هيكليا لصالح القطاعات المنتجة.

### المطلب الأول : تحليل الظاهرة الريعية وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري

الأداء التنموي في الجزائر يتسم عموماً بالتعقيد، حيث تطور الاقتصاد عبر عدد من المراحل غير المتجانسة، مع طبيعة الموارد المادية والبشرية لكل مرحلة. يبدو أن الصدمة البترولية الأخيرة 2014، كان لها تأثير سلبي واضح في بلد يعتمد بشكل كبير على ربيع المحروقات، ونموذج النمو الجزائري المستند لإعادة توزيع هذا الربيع من خلال قطاع عام كبير، لم يتمكن من إطلاق صيرورة<sup>1</sup> للتحويل الهيكلي قبل انخفاض أسعار البترول. في ظل احتياطي لن يدوم أكثر من جيل أو جيلين،<sup>2</sup> فإن تنويع الاقتصاد يصبح مهمة مؤكدة صعبة ومستعجلة. في هذا السياق، فإن تعقيد مشكل التنمية (حالة الجزائر)، يدفع نحو فهم وتحديد شامل للمفاهيم الاقتصادية في هذا المجال، تتمحور حول كون الاقتصاد الجزائري رغم ما يتمتع به لا يعزز بناء قاعدة اقتصادية منتجة<sup>3</sup>.

هذا الوضع من تعقيد الظروف الحالية وفشل وارتباك التجارب السابقة، قد يؤدي إلى تفكيك جميع التوقعات المفرطة في التفاؤل والآمال القديمة، من تحقيق الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والانخراط أكثر فأكثر في "لا تنمية" الذي لا يعبر فقط عن حالة تخلف بل أكثر من ذلك، إذا استمر الوضع والمفاهيم

<sup>1</sup> نستعمل هنا صيرورة وليس سيرورة، فالأولى تعني التقدم والتحول معاً، وهو ما يطابق الديالكتيك، حيث أنها تقدم وتغيّر. هي تراكم كمي وتغير نوعي. بينما كلمة سيرورة تعني التقدم التراكمي، دون أن يتضمن أي حالة من التحوّل النوعي.

<sup>2</sup> FMI (2018), *Algerie - Rapport des services du FMI pour les consultations de 2018 au titre de l'article IV*, 15 mai, P5.

<sup>3</sup> Nadjia KHAOUA (2004), *Croissance singulière, rentes et non développement en Algérie*, 1ères journées du développement du GRES « Le concept de développement en débat » université Montesquieu-Bordeaux IV, 16 et 17 septembre 2004, P3.

الاقتصادية الحالية في الدولة، إبادة أي أمل لدى الاجيال الحالية والمستقبلية في تحسين المستوى المعيشي<sup>1</sup>. حالة ال"لا تنمية" في الجزائر يمكن الاستدلال عليها من خلال عدد من المظاهر المرتبطة بالاقتصاد، الدولة والمجتمع.

### الفرع الأول : اقتصاد ريعي :

سواء تعلق الأمر بمرحلة تقييد التجارة الخارجية ومراقبة الأسعار أو حالة التحول غير المريح نحو اقتصاد السوق، مع تخلي الدولة عن مشاريع القطاع العام، فإن الوضع بقي على حاله فيما يخص خلق ديناميكية ذاتية للإنتاج. ففي الاقتصاد الريعي تظهر سلوكات ريعية مزاحمة للعملية الإنتاجية. تحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي (PIB) وما يبينه هذا التحليل فيما يتعلق بهيكل التجارة الخارجية للبلد يظهر درجة هائلة من الاعتماد المزدوج على الخارج (تبعية لريع المحروقات وتبعية للمنتجات الأجنبية في تلبية كل احتياجات المجتمع)، مع استمرار حقيقة أن الاقتصاد الجزائري يتلخص في إنتاج وتصدير النفط الخام، مما يجعله كالاقتصاد ريعي يتصف باختلالات بنيوية كبيرة<sup>2</sup>:

- اقتصاد أحادي الجانب ؛
- اقتصاد مرتبط بالموارد الريعي، فهو عرضة للتقلبات والصدمات الخارجية ؛
- اقتصاد منقسم إلى جزئين متميزين : الأول، حديث يضم النفط ومشاريعه، الثاني متخلف يضم باقي القطاعات ؛
- في الوقت الذي يساهم فيه القطاع الريعي تقريبا بـ 40% من الناتج المحلي الإجمالي (سنة 1980)، فهو يستوعب فقط 3% من العمالة في حين أن الجزء الثاني التقليدي الذي لا يولد إلا نسبة ضئيلة من الناتج تتركز فيه أغلب القوى العاملة<sup>3</sup> ؛
- قلة ارتباط قطاع المحروقات بباقي القطاعات، فالقطاع يظهر بشكل منفصل ومرتبط بالعالم الخارجي، أكثر من ارتباطه بالاقتصاد المحلي، حيث اختفت الارتباطات الأمامية والخلفية إلا في حدود توفير

<sup>1</sup> Nadji KHAOUA, Op.Cit, P3.

<sup>2</sup> واثق علي الموسوي (2016)، الاستقرار الاقتصادي (الصناديق السيادية، الربح، الموازنة العامة، السوق)، الجزء الثاني، ط1، دار الأيام، الأردن، ص 180-181.

<sup>3</sup> منصور عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص 270.

الطاقة والموارد المالية للقطاع المتخلف وبعض الخدمات للقطاع الحديث، مما يجعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد مفكك ورخو ؛

- يظهر الاقتصاد حالة من العجز المزوج التي تعني اقتران عجز الميزانية بعجز ميزان المدفوعات وذلك بداية من 2009.

- السوق الجزائرية سوق غير كاملة وهي حالة متأصلة بعمق في جذور البيئة الاقتصادية والاجتماعية. وقد أسهمت السياسات الاقتصادية السابقة في تكريس هذه الحالة، من أبرزها<sup>1</sup> :

1- افتقار المناخ الاقتصادي الجزائري للاستقرار ؛

2- الاختلالات التوليدية في الاقتصاد الجزائري : حيث يولد كل اختلال اختلالا آخر، ونشوء ما يعرف بـ "مضاعف الاختلالات الاقتصادية" ويتضح ذلك من خلال ضعف وتراجع قطاعات الإنتاج المادي خاصة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية وكذا قطاع السياحة (من وجهة نظر نسبة النمو وكذا نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي). وباستبعاد قطاع المحروقات من تركيب معادلة الاقتصاد الوطني ترتفع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة حوالي 40% (سنة 2016)<sup>2</sup>، ما يعني أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي رخو ضعيف الإنتاج والإنتاجية.

### الفرع الثاني : الدولة الريعية :

أهمية "الريع" من الناحية المالية يكرس الوضع السياسي الحالي للدولة، التي تسخر وتضبط بطريقتها الخاصة ريع المحروقات وتوزيعه مع عدم طرح أي تحديد سياسي للتطور الاقتصادي في الجزائر مما يدعم استمرار هذا التوجه في المدى الطويل، طالما أن ريع المحروقات ستكون حاسمة في تكوين هياكل السلطة في الجزائر<sup>3</sup>. لذا فإن الوفورات المتأتية من موارد المحروقات، أكسبت الدولة الغنية بالموارد صفة الريعية. تصبح الدولة تلعب دور وسيط بين القطاع

<sup>1</sup> واثق علي الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 181-184.

<sup>2</sup> تشير هذه النسبة إلى الخدمات القابلة للمتاجرة والتي تتضمن النقل والاتصالات والتجارة والخدمات.

<sup>3</sup> Nadji KHAOUA, Op.Cit., P5 .

النفطي وباقي الاقتصاد. من خلال وظيفة التوزيع لهذه الموارد التي تضطلع بها الدولة الربعية، فإن تخصيص الموارد يتمثل محددًا رئيسيًا للتطورات التي تطرأ على الاقتصاد مستقبلاً.

وتظهر الوظيفة التوزيعية للدولة من خلال الموازنة العامة، التي يمكن أن توصف بكونها " موازنة احتواء تلقائي غير مبرمج"، ويقصد بها موازنة تستوعب بعشوائية كل ما يأتي من عوائد النفط وانفاقها دون وجود ترابط مع المنجزات، مما يجعل من الموازنة جزءاً من الأزمة العامة للدولة وليست جزءاً من الحل في ظل مجموعة من الاختلالات المالية :

- اختلال هيكل الموازنة العامة : تشكل التطورات في الإيرادات المرتبطة بتقلبات أسعار المحروقات ارتباطاً بحجم الصادرات وهيكل الإيرادات الضريبية، عناصر هشاشة أمام هيكل النفقات. فنجد إختلالاً هيكلياً في ما بين النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية لصالح الأولى والذي نجم عن انخفاض الطاقة الاستيعابية للاقتصاد وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع الاستثمارية والبنى التحتية والفساد الإداري والمالي ؛
- الفجوة بين نسبة التنفيذ و التخصيصات الاستثمارية في الميزانية (الاعتمادات) بسبب انخفاض الطاقة الاستيعابية للأجهزة التنفيذية وعدم كفاءتها والاعتماد على شركات غير معلومة المقدرة والجودة من خلال نظام المناقصات (الذي يأخذ بعين الاعتبار عقلانية التكاليف لانجاز المشاريع على حساب الجودة والوقت التي لا يستطيع هذا النظام تقدير الكلفة الاجتماعية والاقتصادية لهما)، واتساع الفجوة بين حجم المبالغ المنفقة والمنجزات الحقيقية ؛
- عملية إعداد الموازنة العامة تتسم بجملة من السمات السلبية : تقليدية الأعداد ؛ الأعداد في ظل اليسر المالي ؛ غموض الرؤى المستقبلية ؛ غياب الارتباط بين الموازنة العامة وأهداف الاستقرار الاقتصادي ؛ هيمنة عقلية الاستهلاك ؛ عدم الرشد المالي ؛ وعدم الاستدامة المالية.
- تظهر الموازنة نموجاً تصاعدياً أي أن الموازنة الجديدة عبارة عن الموازنة مالية سابقة معدلة بالزيادات. لذلك تحافظ على بنية ثابتة تقريباً وهي في تكوينها نتاج حركة من أسفل إلى أعلى.
- يتلخص دور الموازنة في السنوات السابقة في التناقض بين وظيفة الكفاية الإنتاجية والوظيفة التوزيعية، حيث أن هناك هيمنة لتوزيع عوائد الميزانية على وظيفة التخصيص التنموي.

### الفرع الثالث : المجتمع الريعي

في هذا الجانب يظهر تفكك النسيج الاجتماعي للبلد بشكل أعمق ؛ يصبح المجتمع استهلاكيًا بالدرجة الأولى، وهي حالة خطيرة تتفق مع النمط العالمي من التوزيع الذي يهيمن على الموازنة العامة للدولة. مساهمة أفراد المجتمع في سد تكلفة السلع التي يستهلكونها لا تساوي إلا جزء بسيط، مما جعل المجتمع "راكبًا مجانيًا" من الطراز الأول ( يأخذ ولا يعطي)، الأمر الذي خلق ( المجتمع الريعي) الذي يعد رديف الدولة الريعية. على هذا الأساس اعتماد المجتمع على الأخذ دون العطاء ضمن الإفراط في اتباع السلوك الريعي في التصرف بعوائد النفط، على حساب السلوك المنتج لبدائل التنمية، وتنمية العقلية والثقافة الريعيتين، يعني ذلك أن التحوّل إلى مرحلة ما بعد الاقتصاد الريعي يفرض تغييرًا جذريًا للسلوكيات في المجتمع، كما يرتبط هذا التحوّل بالثقافة المجتمعية والقيم السائدة، التي لا تحفز على العمل والجودة والابتكار.

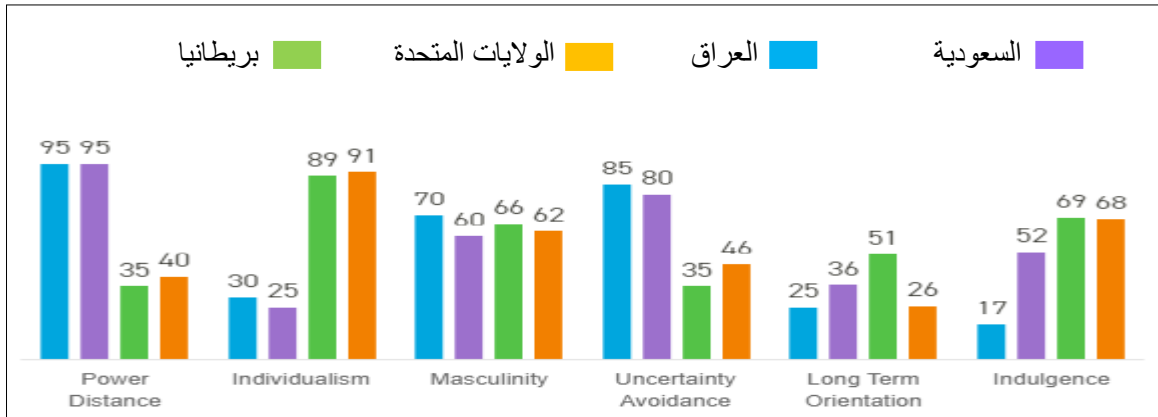
يمكن إيجاد تفسير في بعض الاقتصادات المعتمدة على ريع المحروقات من خلال المواقف التي تشكل السلوك المجتمعي، والذي يبدو أنه مختلف عن باقي الاقتصادات المتنوعة، فوفقًا للنموذج الذي قدمه ( Hofstede, 2011) حول أبعاد الاختلافات الثقافية للمجتمعات والتي اشتملت على ستة أبعاد (انظر ملحق 1.3) ؛ من بينها، ربما تكون نطاق السلطة وتجنب عدم اليقين، هي الأكثر أهمية لفهم المواقف تجاه الابتكار<sup>1</sup>. عند مقارنة المواقف في الاقتصاديات التي تعتمد على ريع النفط مع اقتصاديات متنوعة، تميل الأولى إلى أن تكون عرضة لمزيد من نطاق السلطة وتجنب شديد لعدم اليقين (انظر الشكل 5.3). لذا فإن القدرة على الابتكار بشكل عام، يمكن أن تكون أقل بكثير في الاقتصادات المعتمدة على النفط من الاقتصادات غير النفطية<sup>2</sup> (غير أن دراسة هوستفيد لم تشمل الجزائر).

<sup>1</sup> نطاق القوة : يتعامل هذا البعد مع حقيقة أن جميع الأفراد في المجتمعات ليسوا متساوين، فهو يعبر عن اتجاه الثقافة نحو عدم المساواة فيما بين الأفراد. تُعرّف "نطاق السلطة" بأنها المدى الذي يكون فيه الأعضاء الأقل قوة في المؤسسات والمنظمات في بلد ما يتوقعون ويتقبلون توزيع هذه السلطة بشكل غير متساوٍ. تجنب عدم اليقين ، له علاقة بالطريقة التي يتعامل بها المجتمع مع حقيقة أن المستقبل لا يمكن معرفته أبدًا: هل ينبغي لنا أن نحاول السيطرة على المستقبل أم أن نتركه يحدث؟ هذا الغموض يجلب معه القلق، وقد تعلمت ثقافات مختلفة للتعامل مع هذا القلق بطرق مختلفة. إن مدى شعور أفراد الثقافة بالتهديد من المواقف الغامضة أو المجهولة ، ولديهم معتقدات ومؤسسات تحاول تجنبها ، ينعكس في درجة تجنب عدم اليقين. للمزيد انظر :

<https://www.hofstede-insights.com/models/national-culture/> (03-12-2018)

<sup>2</sup> Arezki R and al (2015), *Economic Transformation - Middle East and North Africa Economic Monitor* (April), Washington, DC: World Bank, P38.

الشكل (5.3) : لعنة الابتكار\* مقارنة بين الدول المعتمدة على النفط والدول المتنوعة



Source: Hofstede Insights

بالعودة للمجتمع الجزائري وبالتركيز على نطاق السلطة وتجنب عدم اليقين، توصلت دراسة (Mercure et al, 1997) إلى أن الأبعاد الثقافية في الجزائر تأخذ القيم : نطاق السلطة (10/5.36) وتجنب عدم اليقين (10/8.6)، تمثل هذه الأبعاد للثقافة الوطنية الجزائرية، نطاق السلطة متوسطة وتجنب شديد لعدم اليقين وهو ما لا يتوافق مع ثقافة جودة العمل وتباعد عن متطلبات الابتكار وتطبيق إدارة الجودة الشاملة لـ TQM كما بينت ذلك دراسة (A. Yahia Berrouiguet, 2015)<sup>1</sup>.

هذه السمات تُعمّق أكثر فأكثر الطابع الريعي لأركان الظاهرة الريعية (الاقتصاد، الدولة، المجتمع)، وهو يدل على أن خروج اقتصاد البلاد من حالته الراهنة من عدم التنمية، لا يمكن تصوره في أفق الأجيال الحالية من الجزائريين. زيادة الاعتماد على عوائد ودخول (حلقة الربيع المفرغة) وذلك لتحقيق أركان الظاهرة الريعية قد أصبح بديلا عن استنهاض الطاقات الكامنة في هذه العوائد للتوجه الفعلي نحو التنوع الإنتاجي. هذا التحديد المفرط لتعبئة الربيع لأغراض غير اقتصادية، يصبح وسيلة لتحقيق أهداف ومصالح فردية على حساب تحقيق الأهداف المعلنة من التنمية.

<sup>1</sup> Yahia-Berrouiguet A. (2015), *Algerian National Culture and TQM*, Journal of Economics and Business Research, vol. 21, no 2, p 150.

\* لعنة الابتكار قياسا على لعنة الموارد، حيث تطبع الثقافة المجتمعية في الدول المعتمدة على ربيع الموارد مما ينعكس سلبا على الابتكار في هذه الدول.



## المطلب الثاني: سياسات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في ظل الاقتصاد الريعي

يحاول هذا العرض البحث في إمكانية تأثير الطبيعة الربعية للاقتصاد على مختلف السياسات الاقتصادية الكلية، بحيث يصبح محفزاً على سلوك معين لها، وأداة ممانعة في حالات أخرى، سلوك هذه السياسات مرتبط بطبيعة وهيكل الاقتصاد ولا يمكن فهمه في سياق منفصل، بل وأكثر من ذلك فهو يعيد تشكيل هذه السياسات لتأخذ بعض الصفات الأساسية.

### الفرع الأول : دورية السياسة المالية في الجزائر

بما أن ملكية قطاع الموارد الطبيعية يعود للدولة، فإن السياسة المالية تصبح القناة الرئيسية لضخ عائدات المورد الطبيعي في الاقتصاد المحلي، كما يستفيد القطاع الخاص من العائدات من خلال أشكال التمويل التي توفرها مؤسسات الوساطة في البلد. تصبح بذلك السياسة المالية أداة لنقل تأثير تغيرات أسعار البترول لباقي الاقتصاد (انتعاش قطاع المحروقات للقطاعات الأخرى). لذا من الضروري حماية وعزل الاقتصاد عن تقلبات عائدات البترول لتجنب التأثيرات السلبية.

في الواقع، يرتبط تطور السياسة المالية في الجزائر بثلاث محددات<sup>1</sup>: المحدد الاقتصادي و المذهبي المرتبطة بجمالية تنويع الاقتصاد وتغيير الهيكل الاقتصادي ؛ المحدد الاجتماعي المتمثل في الضغوط الاجتماعية وضغط الطلب على الخدمات العمومية ؛ المحدد المالي من خلال اليسر المالي المرتبط بعوائد الربيع. في ظل التركيبة الحالية للاقتصاد، فإن سهولة الإنفاق العام وزيادة ضغوط مطالب الجمهور يرفع معه اتجاه الإنفاق العام، ومع إمكانية تراجع أسعار المحروقات مع الوقت، يزداد الفارق بين مداخيل الدولة ونفقاتها، لذلك من الممكن أن تكون السياسة المالية متسقة مع التقلبات الاقتصادية، لذا فهي توصف بالسياسة المالية الدورية " *Procyclical Fiscal Policy*". وتعرّف على أنها سياسة مالية مسابرة للتقلبات، تميل لأن تكون توسعية في فترات الإزدهار

<sup>1</sup> انظر :

شكوري سيدي محمد (2012)، وفرة المورد الطبيعي والنمو الاقتصادي - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ص 91.

وانكماشية في فترات الركود الاقتصادي"<sup>1</sup>. يتفق معظم الاقتصاديين على أنه يجب تجنبها، فهي تزيد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي<sup>2</sup>، مما يعرقل النمو.

وقد أكد العديد من الاقتصاديين على أن السياسة المالية تميل لأن تكون دورية في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة وهي أكثر وضوحاً في حالة الدول الغنية بالموارد الطبيعية<sup>3</sup>، ومن خلال الدراسة التي قام بها *Nese* في *Erbil, 2011* في 28 دولة منتجة للنفط تنتمي لـ *OPCs* مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق في الدخل (دول منخفضة الدخل منهم الجزائر وأخرى متوسطة الدخل وثالثة مرتفعة الدخل)، توصل إلى أن السياسة المالية في الدول المصدرة للموارد البترولية المنخفضة والمتوسطة الدخل كالجزائر، تميل إلى أن تكون السياسة المالية فيها دورية، لكنها معاكسة للتقلبات الدورية في الدول الغنية بالموارد ومرتفعة الدخل (كالعربية السعودية وقطر) وربما يعود ذلك لتراكم المتزايد للأصول المالية. مما يخفف من القيود المالية عليها عند الرغبة في التوسع في السياسة المالية.<sup>4</sup>

ورغم أن تراكم الاحتياطات الذي قد يكون محتملاً أيضاً في حالة الاقتصاد الجزائري (بالأخذ بعين الاعتبار الفترة قبل 2014) قد يجعل السياسة المالية غير دورية في الأجل القصير، نظراً لهامش المناورة الذي يتيح توفر الاحتياطات لديها (كما هو الحال بالنسبة للدول ذات الدخل المرتفع)، إلا أنها تؤول في المدى الطويل إلى أن تكون دورية، كما أن دورية السياسة المالية يمكن أن تفهم في الحالة الجزائرية بأخذ التأخر الزمني *Time lag*<sup>5</sup>، أي الفرق بين التقلبات الاقتصادية واستجابة السياسة المالية، وليس بالضرورة بشكل آني.

يمكن أن تستخدم الحكومة هذه العوائد في مرحلة الانتعاش في تخفيض الديون الداخلية والخارجية وهو ما قد يجد من الآثار على الطلب الكلي<sup>6</sup>، غير أن ذلك مرتبط بمدى استدامة الأوضاع المالية، حيث أنه في الوقت الحالي

<sup>1</sup> Paolo Manasse (2006), *Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions*, IMF Working Paper, IMF, p04.

<sup>2</sup> Asger Andersen, A. L., & Nielsen, L. H. W. (2010), *Fiscal Transparency and Procyclical Fiscal Policy* (No. 2010-01), Economic Policy Research Unit (EPRU), University of Copenhagen, Department of Economics, P2.

<sup>3</sup> بن رمضان أنيسة (2015)، تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول - دراسة حالة الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 5، العدد 8، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 7، 11.

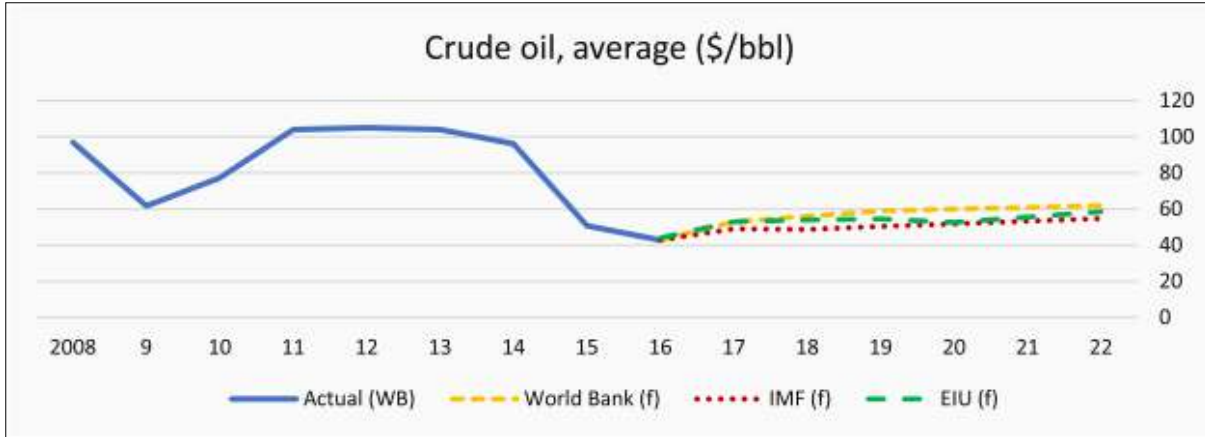
<sup>4</sup> *Erbil, M. N. (2011), Is fiscal policy procyclical in developing oil-producing countries? (No. 11-171), International Monetary Fund, P 19.*

<sup>5</sup> هناك عدد من الفجوات الزمنية التي ترتبط بالسياسة المالية، للمزيد حول هذا الموضوع انظر : فهد مغمش حزيان الشمري وآخرون (2017)، السياسة المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة (قياس وتحليل)، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، ص 35.

<sup>6</sup> شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 45.

يبدو أن الوضع أقرب إلى التراجع منه إلى الانتعاش نظرا لتراجع أسعار البترول بداية من 2014، والذي من المحتمل أن يستمر لوقت أطول كما يوضح الشكل (6.3)، وهو ما يبدو أقرب إلى سياسة مالية إنكماشية (تقشفية على حد تعبير المسؤولين الرسميين).

الشكل رقم (6.3) : تطور وتوقعات أسعار البترول خلال الفترة 2008 – 2022



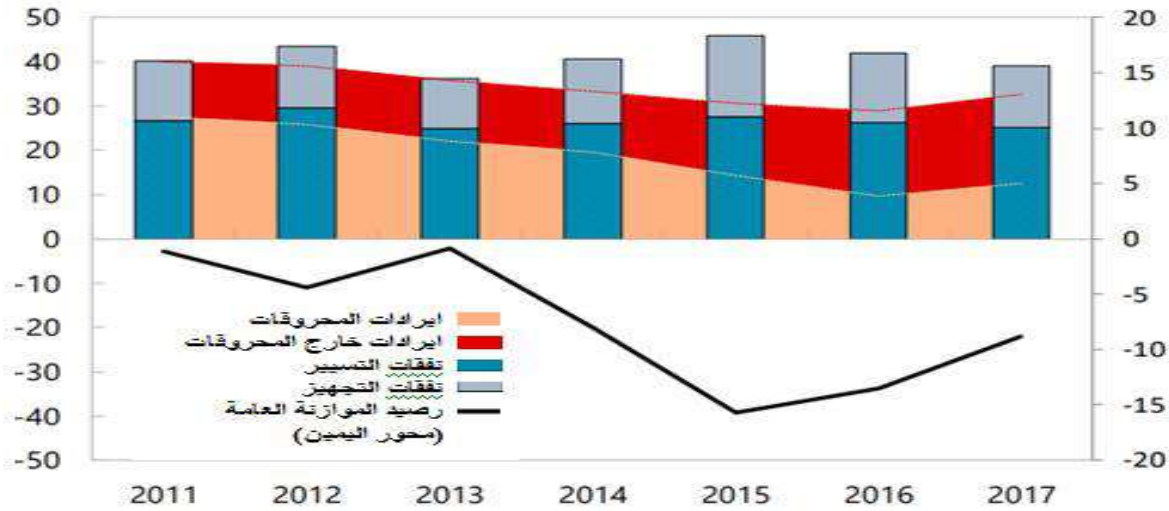
ملاحظة: يشير f للتنبؤ.

Source : Rabah Arezki (2015), *Economic Transformation - Middle East and North Africa Economic Monitor* (April), Washington, DC: World Bank, p1

وتسمح معاينة تطور رصيد الموازنة العامة وكذا هيكل كل من النفقات العامة والإيرادات العامة بتشكيل صورة عن سلوك السياسات المالية في الجزائر، وذلك في ظل خصوصية تركيبة الاقتصاد والظروف العالمية التي تميزت باستمرار تأثير الصدمة الخارجية لسنة 2014، لتراجع أسعار البترول ورد فعل السياسة المالية في التجاوب أو الممانعة لهذه الأخيرة. يوضح الشكل (7.3) ملخصاً لأهم التطورات في هذه الفترة (قبل وبعد 2014)، التي عرفت الموازنة العامة وكذا هيكل كل من الإيرادات والنفقات في الجزائر.

### الشكل رقم (7.3) : تطور مكونات ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2011 – 2017

(نسبة مئوية من GDP)



Source : IMF (2018), *Algérie - rapport des services du FMI pour les consultations de 2018 au titre de l'article iv*, 15 juin, P9.

بداية من 2015، يمكن ملاحظة تراجع نفقات التجهيز وبوتيرة أقل نفقات التشغيل وذلك في 2016 و2017 على التوالي، يعبر عن تجاوب النفقات العامة للصدمة الخارجية، التي عرفها الاقتصاد سنة 2014 (تراجع أسعار البترول)، وهو ما يتوافق مع دورية السياسات المالية في الجزائر خاصة النفقات العامة.

يجدر الإشارة إلى أن اعتماد سياسات مالية غير دورية يعبر عن خيار صعب أمام السلطات، وذلك في ظل تقلص هامش المناورة الذي كان يتيح التمويل من موارد صندوق ضبط الإيرادات، هذا الأخير الذي شهد نفاذ مع تمويل عجز 2017، ويظهر تفاقم عجز الموازنة سنة 2015 حيث قدرت النسبة إلى إجمالي الناتج المحلي بـ 15.4%، بعدما كانت 7.3% في سنة 2014، ويعكس ذلك التوقعات المتفائلة للسلطات مقابل التراجع الحاد الذي عرفته أسعار البترول إثر الصدمة البترولية.

وتعود السياسات المالية الدورية إلى ضعف آليات "الاستقرار التلقائية" أثناء التقلبات الاقتصادية وكذلك تحيز صانعي القرار في اختيار سياسات تعبر عن اجتهادات أكثر من اعتمادها على قواعد علمية، كما ترتبط في

حالة الجزائر بضعف السوق المالي والذي لا يعطي بديلا آخر لتمويل السياسات، بالإضافة إلى عوامل هيكلية ومؤسسية<sup>1</sup>.

ففي ظل استمرار عجز الموازنة، يفرض ذلك قيودا على السياسة المالية (خاصة مع استمرار أسعار البترول على الوضع الحالي وبشكل أسوأ إذا تراجعت)، كما يفرض ضغوطا على الاقتصاد تتعلق بالقدرة على التمويل والاستدامة المالية، وتعتمد درجة هذه الضغوط على مدى (و حجم) إمكانيات تحمل إحتياجات التمويل هذه بالإضافة إلى الأوضاع السائدة من قبل وأهمية التمويل الذي تحتاج إليه الحكومة، ومدة الحاجة لهذا التمويل. في ظل هذا الوضع، في العادة، يتم تدبير العجز بواسطة البنك المركزي أو بواسطة سوق المال، ونظرا لكون السوق المالي في الجزائر غير نشط وغير فعال، تلجأ الحكومة للبنك المركزي (بنك الجزائر) حيث يغطي هذا الأخير العجز في الموازنة من خلال خيارين<sup>2</sup>:

- تغطية العجز من مصادر حقيقية وهو ما يفرض ضغطا على ميزانية البنك المركزي فالزيادة في القروض المقدمة للحكومة من شأنه أن يؤدي إلى إختلال في التوازن، يجعل الأصول أعلى من الخصوم، وعلى البنك المركزي موازنة ذلك للحفاظ على التوازن المحاسبي، إما عن طريق تخفيض مقدار الأصول، أو زيادة الخصوم بالاقتراض من غير المقيمين و القطاع الخاص غير المالي (الأسر و المنشآت).
- أو بتوسيع القاعدة النقدية (من خلال الإصدار النقدي) وهو ما يضعف من دور السلطة النقدية.

وكل من هذين الخيارين له نتائج على الاقتصاد يمكن إيجازها في مايلي<sup>3</sup>:

- 1- عادة ما يقترن تخفيض الأصول بمزاحمة القطاع الخاص (فقد تضطر البنوك إلى تقليص ما تقدمه من قروض للقطاع الخاص) ؛
- 2- الاقتراض من الخارج يؤدي إلى تراكم الدين الخارجي ؛

<sup>1</sup> مجموعة مؤلفين (2017)، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الاقطار العربية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص252.

<sup>2</sup> Alagidede, P (2016), *Central bank deficit financing in a constrained fiscal space, Working paper (S-33306-GHA-1), International Growth Centre (IGC), June, P P 4, 5.*

<sup>3</sup> تقرير البنك الدولي (2000)، معجزة شرق آسيا النمو الاقتصادي والسياسات العامة، ترجمة عبد الله ناصر السويدي وشيخة سيف الشامسي، دراسات مترجمة 11، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، ص 153.

3- أما زيادة مصادر التمويل (توسيع القاعدة النقدية) قد يحدث آثارا تضخمية.

في ظل تسرب أغلب موارد القطاع الخاص للقطاع غير الرسمي، كما أن السلطات تبدو مترددة في شأن القروض الخارجية، لذلك وعلى عكس السنوات السابقة التي كان تمويل العجوزات فيها يتم من خلال اقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، تطلب تمويل العجز لسنة 2017 (بالإضافة لآخر اقتطاع من الصندوق الذي بلغ 784 مليار دينار ليستنفذ الصندوق بالكامل) اللجوء إلى تمويلات من البنك المركزي في إطار آلية التمويل غير التقليدي<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : الهيمنة المالية الربعية والسياسة النقدية:

الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصادات الربعية، يعتمد على متغيرات خارجية ناجمة عن دورات اقتصادية عالمية، وبغض النظر عن موارد الجباية البترولية، هذه الاقتصادات تكون محفوفة بالركود ومرهونة بتقلبات الأسعار في السوق الدولية، مما يجعلها تميل نحو الانفاق الجاري المولد للطلب الاستهلاكي واستمرار ضعف القاعدة الإنتاجية. يتناقض ذلك مع هدف السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار، من خلال التصدي للانفاق العام غير المولد للاستثمارات المنتجة، وتواجه السياسات النقدية في ظل الاقتصاد الربعي إشكاليات لعل أهمها :

- صعوبة التصدي للتضخم ؛
- السيطرة على مناسيب السيولة النقدية ؛
- الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحلية ؛
- استقرار النظام المصرفي وفعاليته في تعزيز الأنشطة التنموية.

النموذج الاقتصادي الراهن "نموذج توزيعي كثيف الأحادية للقطاع النفطي، ضعيف الكفاية الإنتاجية".  
ينعكس ذلك على سلوك السياسة النقدية ومختلف المجالات النقدية، حيث يسمح قياس مساهمة النقود في الناتج المحلي الاجمالي بمعرفة مدى قوة العملة<sup>2</sup>، التي هي انعكاس لقوة الاقتصاد وهو ما يفترض وجود نظام اجتماعي

<sup>1</sup> بنك الجزائر (2018)، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، جويلية، بنك الجزائر، الجزائر، ص 57.

التمويل غير التقليدي ظهر بداية من 2001 على يد ريشار ورنر الذي القى محاضرة بجامعة طوكيو ويعبر عن اقتراض الخزينة من البنك المركزي. (عكس التمويل التقليدي).

<sup>2</sup> الأخضر أبو علاء عزي (2014)، الواقعية النقدية في بلد بترولي، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ص 26 - 28.

للقيمة يتحدد وفق قواعد الاصدار النقدي ؛ تركيب الكتلة النقدية ومقابلاتها (الأرصدة الخارجية) تعطي فكرة عن الاصدار النقدي المعتمد على الربح النفطي، حيث يعتبر هذا الأخير المصدر الأساسي للعملة الصعبة (الوحيد تقريباً).

فمن خلال القاء نظرة على وضعية البنك المركزي كما يوضح الجدول رقم (5.3)، نلاحظ الاعتماد على مورد واحد والذي يظهر أساساً في صافي الأصول الأجنبية الذي يعتبر المورد الرئيسي ل (الأساس النقدي) في ظل تمويل نفقات الدولة من عوائد المحروقات، حيث يتم إستبدال العملة الأجنبية المتراكمة من بيع المورد الطبيعي بالعملة المحلية – عن طريق البنك المركزي – لتوفير المبالغ الكافية لتمويل النفقات وهو ما يعني زيادة في الإصدار النقدي.<sup>1</sup>

الجدول رقم (5.3) : وضعية بنك الجزائر (2013 – 2017)

2017	2016	2015	2014	2013	
( بملايير الدينارات، في نهاية الفترة )					
11 320,8	12 694,2	15 522,5	15 824,5	15 267,2	صافي الموجودات الخارجية
-5 144,1	-7 293,1	-10 302,0	-11 151,5	-11 129,4	صافي الموجودات الداخلية
1 967,4	-870,1	-2 156,4	-4 487,9	-5 646,7	القروض للدولة
0,0	432,6	0,0	0,0	0,0	القروض للبنوك
2,2	2,1	1,7	1,7	1,8	قروض أخرى
-7 113,7	-6 857,7	-8 147,3	-6 665,3	-5 484,5	صافي البنود الأخرى
6 176,7	5 401,1	5 220,5	4 673,0	4 137,8	القاعدة النقدية
4 781,7	4 566,9	4 183,8	3 734,6	3 247,6	التداول النقدي
1 395,0	834,2	1 036,7	938,4	890,2	ودائع البنوك، المؤسسات المالية وهيئات أخرى

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017

كما تميز تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال عقد من الزمن (2005 – 2015) ببروز ظاهرة تغطية صافي الأصول الأجنبية بشكل كلي للكتلة النقدية M2 (أي بنسبة 100%)، وقد عرفت القاعدة النقدية زيادة في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، تُعزى في الأساس إلى زيادة صافي الموجودات الخارجية، التي ارتفعت بنسبة 3.7%، وقد مثلت هذه الأخيرة المصدر الرئيسي للتوسع النقدي (الجدول رقم (6.3)).

<sup>1</sup> عدنان حسين يوسف وعلي اسماعيل عبد المجيد (2016)، الهيمنة المالية للدولة الربعية، ط1، دار الأبيام، عمان، الأردن، ص 70.

الجدول رقم (6.3) : الوضعية النقدية للاقتصاد الجزائري للفترة (2013 – 2017)

2017	2016	2015	2014	2013	
( بملايير الدينارات، في نهاية المدة )					
11 227,4	12 596,0	15 375,4	15 734,5	15 225,2	صافي الموجودات الخارجية
11 320,8	12 694,1	15 522,5	15 824,5	15 267,2	البنك المركزي
-93,4	-98,1	-147,1	-90,0	-42,0	البنوك التجارية
3 747,2	1 220,2	-1 670,9	-2 047,7	-3 283,6	صافي الموجودات الداخلية
13 571,9	10 592,1	7 844,7	4 512,3	1 920,9	القروض الداخلية
4 691,9	2 682,2	567,5	-1 992,3	-3 235,4	صافي القروض إلى الدولة
1 967,4	-870,1	-2 156,4	-4 487,9	-5 646,7	البنك المركزي
1 688,7	2 387,9	1 479,3	1 012,3	930,0	البنوك التجارية
1 035,8	1 164,4	1 244,6	1 483,3	1 481,3	ودائع بالحسابات الجارية البريدية و الخزينة
8 880,0	7 909,9	7 277,2	6 504,6	5 156,3	القروض إلى الإقتصاد *
-16,0	-20,6	-25,1	-27,1	-25,2	أموال الإقراض الخاصة بالدولة
-3,8	-3,5	-3,7	-3,6	-3,6	إلتزامات خارجية متوسطة و طويلة الأجل
-9 805,0	-9 347,8	-9 486,8	-6 529,3	-5 175,7	صافي الينود الأخرى
14 974,6	13 816,3	13 704,5	13 686,7	11 941,5	التقود و شبه التقود (M2)
10 266,1	9 407,0	9 261,2	9 603,0	8 249,8	التقود
4 716,9	4 497,2	4 108,1	3 658,9	3 204,0	التداول النقدي خارج البنوك
4 513,3	3 745,4	3 908,5	4 460,8	3 564,5	الودائع تحت الطلب في البنوك
1 035,8	1 164,4	1 244,6	1 483,3	1 481,3	ودائع لدى الخزينة و لدى الصكوك البريدية
4 708,5	4 409,3	4 443,3	4 083,7	3 691,7	شبه التقود

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017

بعد تعرض الجزائر للصدمة الخارجية (انخفاض أسعار البترول)، بداية من 2015 تبدأ قيمة صافي الأصول الأجنبية في التراجع، بالرغم من ذلك نلاحظ زيادة في الكتلة النقدية، حيث قدرت نسبة الزيادة السنوية سنة 2017 بـ 14.4%، وترجع هذه الزيادة إلى أن التوسع في الائتمان المحلي لصالح الدولة عوض النقص الحاصل في الموجودات الأجنبية، ويبدو ذلك واضحا خاصة في سنة 2017 حيث انتقلت مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية من -870.1 مليار دينار في 2016 إلى 1967.4 مليار دينار نهاية 2017، وقد نتج هذا الارتفاع عن الشراء المباشر لسندات الخزينة في إطار التمويل غير التقليدي بمبلغ 2485 مليار دينار<sup>1</sup>.

وفي ظل هذه الأوضاع المتعلقة بالتدابير التي أقرتها الحكومة في الفترة الأخيرة لمواجهة الأزمة الحالية من خلال الاعتماد على آلية التمويل غير التقليدي، كما نص على ذلك القانون رقم 17 – 10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتعلق بالنقد والقروض المالية لسنة 2017 ( في المادة 45 مكرر منه)، تبدو حالة من اعتماد الحكومة في تمويل عجز موازنتها على البنك المركزي واضحة في الاقتصاد الجزائري، تعرف به هيمنة المالية.

<sup>1</sup> بنك الجزائر (2018)، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، جويلية، بنك الجزائر، الجزائر، ص 126.



تشير الهيمنة المالية إلى السلطة التي تمارسها الحكومة على البنك المركزي، ويعبر عن الحالة التي تكون فيها "الحكومة تخطط لإنفاقها بعيدا عن أي تنسيق مع السلطة النقدية وهي في سبيل ذلك تضع موازنتها العامة ولا تهتم بمقدار العجز فيها، إذ يتم تدبير هذا العجز بواسطة البنك المركزي، أو بواسطة سوق المال". لذا فإنه عند وضع الخطوط الرئيسية للسياسة الاقتصادية للدولة فإن الأهداف التي تحددها الحكومة تغلب على البنك المركزي. وهو ما يؤدي إلى انخفاض قدرة السلطة النقدية وإضعاف دورها.

هذا الفهم يخالف مفهوم استقلالية السلطة النقدية، لكن حتى في حالة الاستقلالية القانونية قد يصبح هذا الشرط غير كاف، حيث أن الأساس النقدي في الدول الربعية يرتكز على صافي الموجودات الأجنبية، التي تمثل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة يتم تبادلها مع البنك المركزي مقابل العملة المحلية لتمويل الإنفاق في الاقتصاد المحلي؛ تسمى هذه العملية بتنقيد العملة الأجنبية وبذلك تتصف هذه الحالة بالهيمنة المالية النفطية.

هذه الوضعية تعبر عن حالة من الهيمنة المزدوجة؛ الأساس النقدي مرتبط بصافي الموجودات الأجنبية كون الحكومة تمول نفقاتها من موارد المحروقات، التي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة للدولة، وكذا تلجأ الحكومة لتمويل العجز في الموازنة إلى البنك المركزي، من خلال التوسع في الائتمان المحلي (صافي المطالبات على الحكومة). لذا فإن البنك المركزي لا يستطيع التحكم بالأساس النقدي لأنه لن يتمكن من تفادي الموجودات الأجنبية لديه (أي عدم إمكانية مراكمة الإحتياطيات إلى الأبد)، وبدل أن يتناسب الإصدار النقدي مع الإنتاج المحلي الحقيقي فهو خلافا لذلك يتبع الانفاق المحلي الذي تحدده عوامل ترجع لتوجه السياسة العامة (الذي تحدده السلطة). لذا فإن هذه الهيمنة تبدو غير ممكنة تتجاوز من خلال لوائح وقوانين بقدر ما تتطلب تغيرا جذريا لبنية الاقتصاد.<sup>1</sup>

ونظرا لارتباط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي، بسبب عوائد المورد الطبيعي، نفوذ المالية العامة التي تهيمن إيراداتها الربعية على أغلب الناتج المحلي الإجمالي تزداد صعوبة مهمة السلطات النقدية (البنك المركزي) في إيجاد

<sup>1</sup> عدنان حسين يوسف وعلي اسماعيل عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 91.

تنسيق مع السياسة المالية في التأثير على عرض النقد لإستهداف التضخم. قبل تأثير الصدمة الأخيرة (2014)، تميز الجانب النقدي للاقتصاد الجزائري بشكل عام بما يلي<sup>1</sup>:

- فائض في السيولة حتى 2014، يعود إلى ثلاث أسباب رئيسية: السبب الأول عجز الموازنة الحكومية قدر ب 9.5 مليار دولار نهاية التسعينات، وعمليات إعادة تمويل المؤسسات العمومية التي غطت 6 مليار دولار. السبب الثاني تسرب حوالي 50 % من الكتلة النقدية البنكية خارج المنظومة البنكية (اقتصاد لا يعتمد على البنوك). السبب الثالث زيادة الأجور دون زيادة في الإنتاجية (إرتفاع الأجور بنسبة 33 %) وتدهور للظروف المعيشية.
- التضخم بسبب التوسع النقدي حيث قدرت نسبة نمو الكتلة النقدية ب 20 % سنويا ومع زيادة الطلب الكلي في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي (صلابة العرض) أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

جاءت اجراءات السياسة النقدية بهدف تخفيض الاسعار من خلال امتصاص فائض السيولة بالتركيز على الرقابة الكمية على التوسع النقدي والتوسع الائتماني برفع سعر الفائدة بالإضافة لإصدار سندات قابلة للتحويل ومحركة بالعملة الصعبة. الاعتماد كذلك على تخفيض قيمة الدينار على اعتبار الدور الذي يلعبه هذا الإجراء في إعادة توزيع الدخل لصالح المقاولين والمنتجين، تخصيص الموارد لمنتجات التصدير. بالإضافة إلى الميزة النسبية للعمالة بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر. في الواقع، كانت الأهداف بعيدة عن ماحققته السياسة النقدية حيث أدى تخفيض قيمة العملة لتوجه الفوائض النقدية نحو العقارات والمجوهرات والقيم غير المنقولة أو شراء العملة الصعبة في الاسواق الموازية مما أدى للمزيد من تدهور قيمة العملة<sup>2</sup>. ورغم أنه عادة ما يركز أغلب الباحثين في السوق الموازية على جانب التوزيع ويهملون جانب الإنتاج. ففي الحقيقة، فإن الحالة الجزائرية تتميز "بلغز الإنتاج المغطى بالواردات"، وتمويلها بالربيع البترولي<sup>3</sup>.

مع 2015، تشهد المجاميع النقدية منعرجا، فلأول مرة تقلص فائض السيولة المصرفية، حيث انخفضت بنسبة 32.9%، منتقلة من 2730.9 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 1832.6 مليار دينار في نهاية

<sup>1</sup> عماني لمياء (2011)، وضع الدولة الوطنية الراهن في ظل العولمة المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص 320.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 284.

<sup>3</sup> الأخضر أبو علاء عزي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

2015<sup>1</sup>، مما أنعش سوق مابين البنوك، لم تعد الخزينة العمومية دائنا صافيا تجاه النظام المصرفي، تحت أثر انخفاض قائم صندوق ضبط الموارد، وارتفاع استحقاقات البنوك على الدولة.

هذه الاشكاليات تؤدي إلى وقوع السياسة النقدية تحت الهيمنة المالية للدولة في ظل خصائص الاقتصاد الريعي وتأثيراته النقدية على الاستقرار الاقتصادي. ففي حالة الاقتصادات الريعية فإن أدوات السياسة النقدية لا بد أن تعمل باتجاه الحد من التأثيرات السلبية للتدفقات النقدية التي تولدها المالية العامة.

### الفرع الثالث : نظام سعر الصرف في الجزائر في ظل الاقتصاد ريعي

تحليل تأثير طبيعة الاقتصاد الجزائري كاقصد ريعي على تشكيل سعر الصرف، يكون ممكنا بدراسة بعض الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري، وعلاقتها بطبيعة نظام الصرف، ويتعلق ذلك بالتنوع الاقتصادي وطبيعة الصدمات التي تؤثر في الاقتصاد، وكذا اتساق السياسات الاقتصادية الكلية.

في حالة الاقتصاديات الصغيرة الحجم ضعيفة التنوع كاقصد الجزائر، والذي ينتج سلعا محددة ومتجانسة (يعتمد أساسا على المحروقات) يجعل اقتصادها عرضة لتقلبات الأسعار وتابعا لتغيرات العالم الخارجي، هذا الوضع يتلاءم أكثر مع اختيار نظام صرف ثابت. يتم ذلك بما يتناسب مع هيكل التجارة الخارجية (تثبيت العملة مقابل الشريك الأساسي أو سلة عملات الدول الشركاء)<sup>2</sup>.

كما يؤثر نظام الصرف على الطريقة التي يستجيب بها الاقتصاد للصدمات خاصة الخارجية (صدمات ناتجة عن الدورة الاقتصادية أو أزمات اقتصادية عالمية) ويبدو أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري واضحا في حالة تدهور شروط التبادل التجاري (التقلبات الحادة لأسعار المحروقات)، في هذه الحالة فإن سعر الصرف المرن يمكن من عزل الاقتصاد الوطني عن الصدمات الخارجية، ويعني ذلك التخلي عن نظام التثبيت لسعر الصرف ولو مؤقتا حتى تجتاز الصدمات دورتها.

<sup>1</sup> بنك الجزائر (2016)، تقرير السنوي لبنك الجزائر 2015، بنك الجزائر، الجزائر، ص 136.

<sup>2</sup> فاطمة الزهراء خبازي (2019)، إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ص 147، 148.

وقد تطرق عدد من الاقتصاديين لموضوع اختيار نظام الصرف في ظل الصدمات حيث نجد نموذج مندل والذي وُضع لاختيار نظام الصرف في ظل الصدمات، التي يتعرض لها الاقتصاد (مع التركيز على الصدمات الداخلية)، وميز بين الصدمات الحقيقية والنقدية. تطرق *Flood and al* لمدى امكانية اختيار صانعي السياسات بين النظام الثابت والنظام المرن، لكن من المهم الانتباه لتكلفة التحول بين أنظمة الصرف (التي يفترض أنها ثابتة) وقد ينتج عنها تأجيل قرار التحول إذا كانت هذه التكلفة أكبر من الفوائد في الفترة اللاحقة<sup>1</sup>.

هذه الاعتبارات تبدو غير متوافقة، لذا يضطر صانع السياسات للمفاضلة بين المنافع المرتبطة بكل خيار، واختيار البديل المناسب للاهداف والظروف الاقتصادية. ينتج عن ذلك **عدم الاتساق**، وتُظهر السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر صعوبة في التنسيق بين السياسات الداخلية (النقدية والمالية) وسياسة سعر الصرف، لذا تميل الدول النامية لاتباع نظام التثبيت لسعر صرفها مع تخوف من التعويم لضمان تقلبات أقل في إيراداتها بالعملة الصعبة، في حين يقدم المؤيدون لتعويم أسعار الصرف حُججا على أنها تُمكن الاقتصاد من تجاوز القيود التي يفرضها ميزان المدفوعات على التشغيل التام<sup>2</sup>.

يواجه الاقتصاد الجزائري صعوبة في اختيار التوليفة المناسبة التي تضمن الاتساق بين مختلف هذه الاعتبارات وقد شهد عددا من المراحل في اختيار نظام الصرف المناسب قبل الاعتماد على نظام الصرف للتعويم المدار (انظر ملحق 2.3)، ويقصد بالتعويم المدار : نظام لسعر الصرف "يكون دون الاعلان المسبق لمسار سعر الصرف، حيث تتدخل السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي في سوق الصرف، دون أن يحدد مسبقا أهداف سعر الصرف، .. المؤشرات التي تستعمل لتسيير سعر الصرف تترك عموما لتقدير السلطات (وضعية ميزان المدفوعات، مستوى الاحتياطات الدولية، تطور السوق الموازية). لا تكون بالضرورة أو توماتيكية"<sup>3</sup>. الجدول التالي يوضح أهم التطورات التي عرفها نظام الصرف في الجزائر منذ الاستقلال.

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء خيازي، مرجع سبق ذكره، ص ص 161، 162.

<sup>2</sup> منصور عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 204.

<sup>3</sup> آيت يحيى سمير (2011)، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ص 62.

الجدول رقم (7.3) : تطور نظام الصرف في الجزائر

المرحلة	طبيعة نظام الصرف	البيان	النتائج	التقييم
1964 - 1987 نظام الصرف الثابت	<u>الربط بالفرنك الفرنسي</u> في ظل نظام بريتن وودز إلى غاية 1971 <u>الربط بسلة عملات</u> بداية من 1974 (14) عملة من بينها الدولار)	تسيير إداري لسعر الصرف	تحقيق معدلات نمو معتبرة لكن مع تشوهات اقتصادية كلية هامة برزت مع الصدمة البترولية 1986.	هذا التسيير أدى إلى تحديد تكلفة إدارية، وليست اقتصادية للعملة الوطنية (منفصل عن أداء الاقتصاد)، أدى إلى إهدار العملة الصعبة
1987 - إلى اليوم نظام الصرف الديناميكي	<u>الانزلاق التدريجي</u> 1987 - 1992 <u>التخفيض الصريح</u> 1991 - 1993 في إطار ترتيبات الاستعداد الانتمائي. <u>تقنية جلسات التسعير</u> 1994 - 1995 <u>السوق النقدي ماين البنوك</u> 1995 -	الإصلاح النقدي والمالي في ظل التوجه لاقتصاد السوق.	اصلاح نظام الصرف بما يتلاءم مع تحرير التجارة وتحقيق استقرار نسبي في معدل سعر الصرف الاسمي لكن لم يعكس مشكل التضخم مقارنة بالشركاء التجاريين، سمحت جلسات التسعير من تحديد سعر صرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب	استهداف استقرار سعر الصرف الحقيقي. رغم الهامش الذي منحه نظام التعويم المدار للسلطات حيث مكن من عزل الاقتصاد عن تأثير الصددمات (آثار الأزمة المالية العالمية وصدمة تراجع أسعار البترول) إلا أن سعر الصرف الحقيقي لا يزال مبالغاً فيه، ولا يعكس قيمته الحقيقية.

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على : منصور عبد الله، منصور عبد الله ، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات - حالة اقتصاد صغير مفتوح، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة باجي مختار عنابة، ص 350-354.

وفي ظل الظروف الحالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري اعتمدت السلطات سياسة تخفيض لسعر الصرف كأداة لتصحيح الآثار الناجمة عن الصدمة الأخيرة (لتراجع أسعار البترول بداية من 2014) لكن المكاسب من وراء هذا الإجراء، في ما عدى التصحيح المالي، تبقى محدودة الأثر في ما يخص تنافسية الصادرات نظرا للطبيعة الهيكلية لهذه الأخيرة، كون أن الصادرات خارج المحروقات لا تمثل سوى 5%، لذا فإن تنويع الاقتصاد من خلال تدابير هيكلية يأخذ مكانا محوريا، لكن ذلك غير ممكن على المدى المنظور.

وقد لجأت السلطات إلى إيقاف التخفيض في سعر الصرف مع الاعتماد على آلية التمويل غير التقليدي. يمثل هذا الإجراء حقنا للسيولة في الاقتصاد، الأمر الذي قد ينطوي على عدد من المخاطر<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> IMF (2018), *Algérie rapport des services du fmi pour les consultations de 2018 au titre de l'article IV*, Rapport du FMI No. 18/168, juin, P 13.

- إنشاء ضغوط تضخمية ؛ فمن شأن زيادة السيولة أن تحفز الطلب مما يدفع لارتفاع الأسعار بسبب عدم كفاية العرض المحلي ؛
- في ظل تصلب العرض المحلي، يدفع ذلك لمزيد من الطلب على الواردات الذي يتوقف على فعالية الحواجز التجارية الجديدة التي تعتزم السلطات تنفيذها، مما يمكن أن يدفع نحو زيادة الضغوط التضخمية ؛
- في ظل تراجع الاحتياطات الأجنبية، وأمام امكانية ارتفاع مستوى التضخم، تزداد ضغوط أسعار الصرف فمن شأن انخفاض حاد في سعر الصرف أن يزيد من الطلب على العملات الأجنبية في السوق الموازية كما أن استمرار هذه الضغوط قد يدفع نحو تصحيح غير منتظم لسعر الصرف.

تتميز احتياطات الصرف الأجنبي في الاقتصادات الريفية بأهميتها في توفير الموارد اللازمة لمواجهة الظروف الطارئة وغير المتوقعة ؛ ففي حالة زادت الإيرادات الريفية، من المفترض أن يؤدي ذلك لرفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، مما قد يؤدي لزيادة الأعباء على الحكومة، لذلك تميل إلى الحفاظ على قيمة ثابتة للعملة، نظرا لكون أن معظم الإيرادات الحكومية بالعملة الأجنبية، في حين أغلب التزاماتها بالعملة المحلية، لذا فإن ارتفاع سعر صرف هذه الأخيرة، يقلل من رصيد الحكومة من العملة اللازمة للوفاء بالتزاماتها الداخلية، أما في الحالة العكسية فإن انخفاض الإيرادات الريفية سيفقد الحكومة قدرتها على تمويل الموازنة العامة<sup>1</sup>، وفي ظل ضعف التنوع وعدم وجود مصادر بديلة للتمويل قد تضطر السلطات لتخفيض قيمة سعر صرف العملة مما يرفع قدرة الدولة على تمويل الموازنة. يبدو هذا التحليل متوافقا مع التدابير الأخيرة التي طبقتها السلطات الجزائرية كآلية للتصحيح أمام آثار الصدمة الخارجية قبل اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، لكن هذه الاجراءات لا تبدو متجانسة مع منطق التعويم المدار. مما يؤهل لأن يكون نظام الصرف المصرح به رسميا في الجزائر، يختلف عن المسار الفعلي لسعر الصرف وهو ما يمكن تسميته بظاهرة " الخوف من التعويم".

دراسة (Calvo & Reinhartb, 2000) حاولت الإجابة على التساؤل المتعلق بتصريح الدول بأنها تتبع تعويما لسعر الصرف إلا أنها في الواقع لا تقوم بذلك، ويعرف هذا السلوك بـ " الخوف من التعويم " الذي يشير إلى : " التحفظ من ترك معدل الصرف عائم بحرية بالرغم من الاعلان الرسمي للتعويم "، وقد قامت الدراسة بتتبع الفرق بين التصريحات الرسمية للدول حول سعر صرفها (من خلال التصريحات لصندوق النقد الدولي) والحركة

<sup>1</sup> عدنان حسين يونس الخياط وآخرون (2018)، اقتصاديات الاحتياطات الدولية، ط1، دار الأيام، عمان، الأردن، ص ص 112-114.

الفعلية لأسعار صرف عملاتها. حيث وُجد أن هذه الظاهرة مرتبطة بالضغطات التي يمارسها صندوق النقد الدولي وبعض الاقتصاديين في اتجاه عالمي يدعم تبني أنظمة صرف معومة والمندأة باختفاء الانظمة الوسيطة.

### المطلب الثالث: مفارقة السياسات التنموية وربيع المحروقات في الجزائر

أحد الظواهر الاقتصادية التي شغلت بال الاقتصاديين، خلال عقود من الزمن، ولاتزال، تلك المترتبة بمفارقة الأداء التنموي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، التي تشير إلى ضعف الأداء الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد مقابل تلك التي لا تتوفر على موارد، والتساؤل حول مكانة ودور السياسات الاقتصادية ضمن هذه العلاقة، يأخذ مكانا محوريا. بينت العديد من البحوث القياسية العلاقة المباشرة والسلبية بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، وتم التوصل إلى أن الاقتصاديات التي تعتمد في صادراتها على الموارد الطبيعية، تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة (Shachs and Warner, 1995)، وهو ما أصبح يعرف بـ "لعنة الموارد" *Natural Resource curse* وقد تطور النقاش حول هذا الموضوع، في العديد من الادييات، بداية من الثمانينات ((Gelb, 1989)، (Ranis, 1990)، (Mahon, 1992)، (Auty, 1990,2000)). هدف هذا المطلب هو محاولة تقديم ملخص مركز وانتقائي للاسهامات النظرية وربطها بحالة الجزائر، وبخاصة تلك منها المتعلقة بالسياسات الاقتصادية التنموية.

وتعبر تجربة التنمية الجزائرية تعبيرا جيدا عن مفارقة ربط التنمية بالربيع من خلال "السياسات التنموية" التي كانت تهدف إلى تحقيق "اقتصاد وطني مستقل" في حين أنها تنتهي إلى تعميق التبعية وزيادة التخلف في ظل الارتهان بالمتغير النفطي، فكيف يمكن فهم عملية التنمية في الجزائر في هذا السياق؟ الإجابة على هذا السؤال معقدة ومركبة، لذلك نحاول تفكيكها باستعمال عدد من المقاربات، التي تركز على زوايا مختلفة وهو مايسمح باعطاء صورة متعددة الأبعاد لتحديات وحدود السياسات التنموية في ظل الطبيعة الربيعية للاقتصاد الجزائري.

### الفرع الأول : مقارنة المرض الهولندي :

ترى هذه المقاربة بأن ازدهار قطاع تصدير الموارد الطبيعية كاستجابة لصدمة إيجابية، يمكن أن يؤثر سلبا على أداء القطاعات المنتجة (خاصة الصناعة)، وينعكس ذلك في نمو حجم الإنتاج وعرض الصادرات والذي

يترجم إلى فائض في ميزان المدفوعات، ينتج عن ذلك أحد الأثرين : الأول، ارتفاع التضخم المحلي؛ والثاني، تهمين سعر الصرف الحقيقي.

بداية، بالتركيز على الميزان التجاري مع اهمال حركة رؤوس الأموال، مع فرضية أن أسعار الواردات تتحدد في السوق الدولية؛ أما أسعار السلع غير القابلة للمتاجرة، فتتحدد في السوق المحلي (عن طريق تجاذب قوى العرض والطلب) (Gregory, 1976)، فإن تدخل الدولة، في المدى القصير، يكون من خلال : إما تخفيض قيمة العملة المحلية، وهو ما لا تفضل الحكومات عادة القيام به، كونه يقلل من قيمة الأصول المملوكة في شكل عملات محلية؛ أو تقديم إعانات خاصة لقطاع السلع القابلة للتجارة، لكن هذا الاجراء مؤقت لأنه سيؤدي مستقبلا إلى رفع أسعار الصرف أكثر. لتفادي هذه الآثار السلبية فإن الحل يكمن في الاستثمار الخارجي لعوائد صادرات الموارد البترولية. فإذا ما تم انفاق الدخل المتحصل عليه (وليس ادخاره في الخارج)، فإن هناك آثارا محتملة على الاقتصاد، تتعلق بحركة عوامل الإنتاج وأثر الانفاق<sup>1</sup>.

في هذا السياق، تم توضيح هاذين الأثرين بتشخيص أعراض المرض الهولندي (Corden, 1984) من خلال نموذج *The Core Model*، الذي يتكون من ثلاث قطاعات : القطاع المزدهر *Booming Sector*، القطاع المتأخر *lagging Sector* وقطاع السلع غير القابلة للتجارة *Non Traded Goods*. يفترض النموذج أن أحد عوامل الإنتاج خاص بكل قطاع (رأس المال)، والعامل الآخر (العمل) متحرك ومشترك بين كل القطاعات. وقد توصل إلى أن ازدهار القطاع المصدر للموارد الطبيعية (المحروقات)، يؤثر على باقي قطاعات الاقتصاد من خلال قناتين : أثر النفقات، وأثر حركة الموارد. يقصد بأثر النفقات، الزيادة في انفاق الدولة (بشكل مباشر أو من خلال المستفيدين) في ظل مرونة للدخل موجبة للطلب على منتجات القطاع غير القابل للتداول، فإن أسعار هذه المنتجات ستشهد ارتفاعا مع رفع سعر الصرف الحقيقي، أما أثر حركة الموارد، فيقصد به زيادة تحسن القطاع المزدهر سيؤدي لرفع الإنتاجية الحدية للعمل وبالتالي تحول العمالة من القطاع المتأخر وقطاع السلع غير القابلة للتداول، إلى القطاع المزدهر من خلال ما يسمى أثر تراجع القطاع الصناعي<sup>2</sup> (الأثر المباشر و غير المباشر) *De-industrialisation*، وهذا الأثر الثاني لا يكون في حالة عامل الإنتاج " العمل " غير متحرك.

<sup>1</sup> عبد الرزاق الفارس (2001)، الحكومة والفقراء والانفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، ص ص 38، 39.

<sup>2</sup> شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 15-17.



وإذا كان هناك حرية لحركة رؤوس الأموال، فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي لرأس المال الأجنبي مما يمكن من الاقتراض الأجنبي للاستثمار والادخار وهو ما يعمل على توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد. و العكس صحيح. ويبقى الاحتمال الأخير هو أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي سيتطلب تخفيضا في سعر الصرف الاسمي، وبالتالي خسارة قيمة الاصول المملوكة على شكل عملات محلية مقارنة بتلك الأجنبية. وإذا لم يتحسن أسعار الفائدة المحلية بمعدلات مهمة فإن هروب رأس المال إلى الخارج سيفاقم من حدة الانكماش الاقتصادي<sup>1</sup>.

أما فيما يخص الأثر الثالث، والمتمثل في الأثر النقدي "أثر السيولة" *Monetary Effect*، فتتلخص فكرة معظم النماذج في أن المرض الهولندي يساهم في رفع الطلب على النقود كنتيجة لتحسن الدخل الحقيقي *J.P. Neary & S.Van Wijnbergen (1986)*، وفي حالة عدم تغير عرض النقود، يحدث التوازن النقدي بتراجع مستوى الأسعار المحلية أو بتراجع في الدخل الحقيقي؛ أما في حالة تغير عرض النقود، فهناك أثر نقدي ثان، والمتمثل في أن ازدهار القطاع المصدر للموارد الطبيعية، يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات مما يسمح بمراكمة المزيد من الاحتياطيات الأجنبية، وهو ما يعني توسيع القاعدة النقدية وزيادة عرض النقود نتيجة لإصدار العملة المحلية (في حالة عدم تعقيم الاحتياطيات). يؤدي هذا الوضع إلى ارتفاع الاسعار وزيادة معدل التضخم و يترجم في المدى القصير، بثمين سعر الصرف الحقيقي (*S. Edwards, 1985*).

بالعودة إلى الحالة الجزائرية، فإن التساؤل حول علاقة المرض الهولندي بالاقتصاد الجزائري حفزت العديد من الابحاث لكن الإجابة عليه تبدو غير جازمة، نظرا لردود الفعل المتباينة حول تدفق موارد الربيع والتي لا تتطابق مع النموذج بطريقة حرفية، ففي حين تبدو بعض النواحي متشابهة، تُظهر أخرى اختلافا واضحا. نحاول التطرق لتحليل هيكل الناتج الداخلي الخام لملاحظة مدى اقتراب الاقتصاد الجزائري من الاصابة بهذا المرض وذلك خلال فترتين عرفت فيهما الجزائر ازدهارا لقطاع المحروقات.

**فترة الازدهار الأول لقطاع المحروقات (في ظل الاقتصاد المدار) ؛ أدى تحسن شروط التبادل (الصدمة الأولى 1973 والصدمة الثانية 1979)، إلى ظهور اختلال في الهيكل الإنتاجي. الاقتصاد تظهر عليه أعراض المرض الهولندي (شكلياً)، حيث يظهر عموما ازدهار قطاع المحروقات أمام تراجع نسبي لآداء القطاعات المنتجة،**

<sup>1</sup> عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 39.

لكن الفحص التجريبي لشروط التبادل التجاري وتطورها مع معدل الصرف الفعلي خلال فترة الازدهار يظهر غياب الآليات المفسرة لهذه الأعراض.

### الجدول (8.3) : متوسط مساهمة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1969-1985

1985-1974	1985-1979	1979-1974	1974-1969	
6.2	4.3	8.6	5.3	1. الزراعة
10.6	8.2	13.5	6.9	2. الصناعات التحويلية
8.8	6.7	11.4	6.2	3. (2+1)
0.7	1.3-	3.2	4.3	4. المحروقات
8.3	5.7	16.3	9.6	5. البناء والخدمات
5.1	3.8	8.5	6.6	6. (5+4+2+1)

Source : Youcef Benabdallah (2006), *Croissance économique et dutch disease en Algérie*, Cahiers du CREAD, N 75, P10.

النمو في القطاع المزدهر خلال (1974 - 1985) هو أقل بكثير من متوسط النمو، يؤكد ذلك أن الزيادة في أرباح قطاع المحروقات ترجع للإزدهار وليس لتطور القطاع، بعبارة نسبية يمكن ملاحظة أن التحسن الكبير في حصة قطاع البناء والخدمات كان على حساب قطاعي الفلاحة والصناعة. ويبدو أن حقن الربيع البترولي في الاقتصاد لم يمكن من التغلب على أعراض المرض الهولندي التي كانت ظاهرة في بداية الفترة. مع كون تأثير الفلاحة معيقا لقطاع السلع القابلة للمتاجرة.

### الجدول (9.3) : تحليل القطاعات الثلاث وفقا لنموذج المرض الهولندي خلال فترة الاقتصاد المدار

التفسير	التحليل	تحليل الناتج الداخلي الخام	
يظهر عموما وجود اختلال في الهيكل الإنتاجي. بعبارة نسبية يمكن ملاحظة أن التحسن الكبير في حصة قطاع البناء والخدمات كان على حساب قطاعي الفلاحة والصناعة. ويبدو أن حقن الربيع البترولي في الاقتصاد لم يمكن	عرف هذا القطاع انخفاضا كبيرا و مستمرا حيث انتقل من 46,2% سنة 1969 إلى 23,8% فقط سنة 1985. وهو ما يعني أن هذا القطاع كان بصدد تحويل مداخله، التي استحوذ عليها بفضل "الرواج" إلى قطاعات أخرى.	القطاع المزدهر ( المحروقات )	مرحلة الاقتصاد المدار

<p>من التغلب على أعراض المرض الهولندي التي كانت ظاهرة في بداية الفترة. مع كون تأثير الفلاحة معيقا لقطاع السلع القابلة للمتاجرة.</p>	<p>بصفة عامة يمكن ملاحظة أن حصة قطاع السلع القابلة للمتاجرة، قد تحسنت منذ 1976 بفضل قطاع الصناعة. حيث :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• عرف <b>القطاع الصناعي</b> تراجعاً، ليشهد نمواً ملحوظاً بداية من 1978 بنسبة 12.2% وصولاً إلى 16.4% سنة 1985؛</li> <li>• <b>القطاع الفلاحي</b> عرف نمو متعثر قبل وبعد حدوث الازدهار في قطاع المحروقات.</li> </ul>	<p>القطاع المتأخر أو قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة (الصناعة والفلاحة)</p>	
	<p>انتقلت من 32.8% سنة 1969 إلى 48% سنة 1985، وهذا النمو ارتكز في قطاع البناء حيث بقيت الخدمات ثابتة تقريباً.</p>	<p>قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة (البناء والخدمات)</p>	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على : منصورى عبد الله، منصورى عبد الله ، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات - حالة اقتصاد صغير مفتوح، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة باجي مختار عنابة، ص ص 350 - 354.

هذه النتائج الجزئية تبدو غامضة، ولا تدل على وجود تأثيرات للمرض الهولندي كما حددها النموذج. ولا يمكن الحديث عن وجود اللاتصنيع، بل على العكس، وجود توجه نحو التصنيع، فمقارنة معدل النمو في الصناعة مع معدل النمو في الخدمات والبناء يظهر أن نمو الصناعة كان أسرع.

النتائج المتوصل إليها فيما يخص المرض الهولندي، في حالة الجزائر خلال هذه الفترة، حيث أن مجهودات التصنيع لا يمكن تجاهلها في الاقتصاد الجزائري والتخلف النسبي للقطاع الفلاحي لا يمكن أن يندرج ضمن تراجع الفلاحة كما حدده النموذج. كما أن هذه النتائج لا يمكن فهمها بمعزل عن دور الدولة في قيادة الاستثمار و إدارة الاقتصاد حيث أن نموذج المرض الهولندي أهمل هذا الدور للدولة (كما هو الحال في كل النماذج النيوكلاسيكية).

**الفترة الثانية لازدهار قطاع المحروقات (بعد الاصلاحات) ؛ المرة الثانية التي تتمتع فيها الجزائر بفوائض نفطية كبيرة لارتفاع أسعار البترول مع مطلع الألفية 2000-2009 قبل أن تبدأ مداخيل الربيع في الانحسار بسبب آثار الأزمة المالية العالمية بعد 2008 ثم الصدمة الأخيرة 2014. يبدو التكوين القطاعي للانتاج المحلي في هذه الفترة أكثر توافقاً مع أوصاف المرض الهولندي كما يوضح الجدول (10.3).**

الجدول (10.3) : متوسط مساهمة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2009

(% من GDP)

السنوات	2004-2000	2009-2005	2009-2000
1. الفلاحة	0,11	0,09	0,10
2. الصناعة خارج المحروقات	0,09	0,06	0,07
3. المحروقات	0,44	0,50	0,47
4. الخدمات والبناء	0,36	0,35	0,36

Source : ONS

من خلال الجدول (10.3) يظهر تراجع في قطاعي الفلاحة والصناعة مع تهمين لقطاع المحروقات ويفسر ذلك خاصة بانسحاب الدولة من القطاع الصناعي، والاهتمام بالبنية التحتية والاستثمار في رأس المال البشري مع محاولة خلق ديناميكية في الاقتصاد ويمكن توضيح التطورات التي طرأت على القطاعات الأساسية من خلال الجدول رقم (11.3).

الجدول (11.3) : تحليل قطاعات الاقتصاد وفقا لنموذج المرض الهولندي خلال فترة الازدهار الثانية

التفسير	التحليل	قطاعات الاقتصاد
تمثل هذه الفترة، مرة أخرى محاولات لتمويل نمو اقتصادي مستدام بالريع. صحيح أن شروط الإنفاق قد تغيرت. من دولة تقود الاستثمار في السبعينيات ، أصبحت الدولة الآن راغبة في تطوير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية. تفضيل تحسين البنية التحتية بشكل عام والاستثمار في رأس المال البشري من خلال برامج الانفاق الحكومي المتزايد (2001-2014) سوف تولد هذه الخطط عوامل خارجية إيجابية هائلة للشركات والمجتمع بشكل عام. ومع ذلك ، فإن الخوف يأتي من الإصلاحات الهيكلية التي تراجعت. وهي شرط	باستثناء عام 2001 ، بسبب الإصلاحات المهمة، يشهد قطاع النفط والغاز نمواً قوياً . ويبدو بمنأى عن آثار التكيف الهيكلي. وبما أن قطاع المحروقات غير مغلق إلى حد ما ، فإنه لا يولد طلباً كبيراً على بقية الاقتصاد. من ناحية أخرى ، له تأثيرات غير مباشرة على بقية الاقتصاد من خلال التمويل الذي يوفره.	القطاع المزدهر ( المحروقات )
	النمو في الزراعة مدفوع بالدعم الذي توفره الدولة وتشير التقلبات في معدل نمو الزراعة بوضوح إلى اعتماد هذا القطاع على هطول الأمطار ، على الرغم من الجهود المبذولة الصناعة تقلصت بشكل كبير في ظل توجهات السياسة الاقتصادية مع تعرض شديد للمنافسة الخارجية في ظل تحرير التجارة.	القطاع المتأخر أو قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة (الصناعة والفلاحة)

<p>لاستيعاب الأعراف الخواص للآثار الخارجية لنشاط الدولة.</p>	<p>تشهد الخدمات والبناء والأشغال الإنتاجية نمواً ملحوظاً ، ومن المرجح أن يستمر ذلك بالنظر إلى الاستثمارات المخطط لها لفترة الخمس سنوات في قطاع الإسكان. الطاقة والمياه والتعدين والخدمات غير الإدارية تنمو بسرعة كبيرة. لاحظ أن هذه القطاعات ترتبط بشكل غير مباشر بتلك الخاصة بالمحروقات.</p>	<p>قطاع السلع غير القابلة للمتناجرة (البناء والخدمات)</p>	
--	---	---	--

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :

*Source : Youcef Benabdallah (2006), Croissance économique et dutch disease en Algérie, Cahiers du CREAD, N75, P P 11-17.*

حاولت الجزائر من خلال سياسات الاقتصاد الكلي احتواء تأثيرات المرض الهولندي. حيث أن إدارة المعروض من النقود من خلال معدل التضخم المستهدف بالإضافة إلى الصندوق الحكومي لتنظيم الإيرادات هي الأدوات الوحيدة المستخدمة لتعقيم آثار الفوائض النفطية.

بالرغم من ذلك، فإن الإطار النظري لهذه المقاربة لايسمح بتفسير ظاهرة تراجع التصنيع في الجزائر، حيث أن قطاع الصناعات التحويلية بعيد كل البعد عن كونه محركاً للنمو، لذا فإن خصائص الاقتصاد الجزائري تميل تدريجياً، ولكنها لا تصل، إلى افتراضات نموذج المرض الهولندي (تحرير الأسعار والتجارة الخارجية وقابلية التحويل الحالية للدينار ، إلخ)<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Youcef Benabdallah (2006), *Croissance économique et dutch disease en Algérie, Cahiers du CREAD, N75, P10.*

## الفرع الثاني : المقاربة الربعية :

الوضع في الجزائر كما في معظم الدول العربية الأخرى مع تفاوت في الدرجة هو استمرار نموذج "الاقتصاد الربيعي" الذي أفضى إلى نتائج على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، أبرزها: هشاشة الدولة وافتقارها للقوة والشرعية، وغياب الاستقرار على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي<sup>1</sup>. وهو ما أنتج دولة رخوة ومجتمعا استهلاكيًا<sup>2</sup>، حيث يصبح وضع القطاع المنتج سواء عام أو خاص في بنية الاقتصاد الوطني محل تساؤل.

بما أن الحاضر ليس إلا امتدادا للماضي فإن الإجابة على هذه التساؤلات المحورية المتعلقة بواقع التنمية في الجزائر، تقتضي العودة إلى فترة ما بعد الاستقلال. ففي ظل فلسفة "التخطيط"، سيطر القطاع العام على عصب النشاط الاقتصادي وتأكدت علاقته الوثيقة ببيع المحروقات كمصدر للتمويل منذ البداية ما فرض التركيز على هذا القطاع على حساب الفروع الأخرى للاقتصاد الوطني. ل يتم تكريس طابع الاقتصاد الربيعي غير المنتج، الذي يهيمن فيه القطاع العام.

يدفع هذا الوضع للتساؤل حول ما إذا كان دوبرنيس عندما ساهم من خلال نمودجه للصناعات المصنعة، في بعث صيرورة التخطيط في الجزائر، قد كان يتوقع أن تطبيقه سيكون في ظل نظام ربيعي؟ رغم أن نمودجه كان يبدو حياديا تجاه الفئات الاجتماعية التي ستتولى مهمة تنفيذه، إلا أنه على الأرجح كان ضد ذلك الفرض الذي تحول إلى حقيقة. فسرعان ما برزت ظواهر سلبية مستديمة و ذات تقاليد طبعت السياسات الاقتصادية كالبيروقراطية و الاحتكار و الفساد، مغلفة باسم اجتماعية المشاريع والتي تبرر(عبثا) انخفاض الربحية والإنتاجية، والخسائر المتراكمة و الاختلاسات و الرشاوى والمحسوبية.

العلاقة بين التجربة الجزائرية في التنمية ونمودج دوبرنيس تبقى محل تساؤل. بالإضافة إلى عديد الانتقادات التي وجهت للنموذج و تطبيقه في الجزائر من حيث عدم ملائمته للخصوصية الجزائرية. ورغم ما تم تحقيقه من

<sup>1</sup> عبد الله الفقيه (2010)، الاقتصاد السياسي ودوره في تشكيل الجماعات الفاعلة، الفاعلون غير الرسميون في اليمن- أسباب التشكل و سبل المعالجة، مركز الجزيرة للدراسات، ص21.

<sup>2</sup> فهد الطائي ذياب: المظاهر السياسية للاقتصاد الربيعي، مركز أضواء للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ص1. متوفر على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 2011/02/17): [www.adhwaa.org/files/5political\\_aspects\\_to\\_economy\\_7.pdf](http://www.adhwaa.org/files/5political_aspects_to_economy_7.pdf)

مكتسبات خلال هذه المرحلة، إلا أنها كانت تغطي فترة تاريخية تحقق الانحدار نحو نمط إنتاج غير رأسمالي لتطور الفئات الريفية المستفيدة من علاقتها بالسلطة من خلال استغلال القطاع العام لتحقيق الثروة<sup>1</sup>.

هذه الفئات وجدت في القطاع العام (الذي يمتلك الأراضي و العقارات ... ) منبعاً للثراء غير المشروع، أرست الأساس المادي لتبلور تشكيل اجتماعي قوامه شرائح البيروقراطية في الإدارة العليا و الحزب و الجيش على حد سواء، و رغم أن هذا التشكيل لم يرتق إلى مستوى طبقة اجتماعية تعبر عن نفسها سياسياً و تفصح عن نظرتها لقيادة المجتمع (مشروعها المجتمعي) و دون تنظيم، إلا أن له حضوراً مادياً ملموساً.

المرحلة الثانية بداية من تراجع الربيع البترولي (مع تراجع أسعار النفط 1986) وما نجم عن ذلك من تراجع في الموارد المالية أمام الإنفاق الحكومي المتزايد، بسبب نمط الحياة الاستهلاكية الذي طبع فترة الثمانينات في إطار "برامج مكافحة الندرة". وكان من أهم عوامل تعميق الأزمة هو توقيف الاستثمارات المنتجة، مما أدى إلى تدهور النسيج الاقتصادي مع تفاقم الديون الخارجية وخدماتها بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم و البطالة.

وقد ساعدت هذه الظروف حسب رشيد بن ذيب *R.Bendib* على انحلال نمط التوزيع الريعي *MDR* مع تحقق شروط التراكم البدائي لرأس المال (خاصة ظهور قوة العمل الحرة) التي تدفع لصعود الطبقات الأساسية لنمط الإنتاج الرأسمالي *MPC* (البرجوازية و البروليتاريا). ويرى بأن الأزمة الجزائرية مرتبطة أساساً بأزمة الدولة الريفية المعبرة في جوهرها عن أزمة تجاذب نمطين مختلفين تماماً، نمط التوزيع الريعي الذي ساد كل العشرينات السابقة و تَعَلَّل في التركيبة الاجتماعية الجزائرية و نمط الإنتاج الرأسمالي - النمط الجديد - الذي لم يتمكن بعد من وضع الشروط الداخلية الضرورية لإعادة إنتاجه بشكل مستقل<sup>2</sup>. ورغم المظهر السياسي الذي يطفو على السطح (طيلة عشرية سوداء كاملة) فالأزمة ذات محتوى اقتصادي أين تكون النخب السياسية بعيدة عن أية إصلاحات جوهرية، و هي التي تبقى على هذا التجاذب بين النمطين التوزيعي و الإنتاجي و تطيل في عمر الأزمة.

في ظل هذا الوضع تشكلت برجوازية تجارية خاصة استفادت من علاقتها مع مختلف أجهزة الدولة (تراكم بدائي لرأس المال) شريطة عدم تهديد مصالح النظام. لذا فقد ظلت هذه البرجوازية مرتبطة بالدولة و هيكلها الإدارية و الاقتصادية، و أصبح اهتمامها منصباً على البحث عن علاقات داخل أجهزة الدولة للحصول على

<sup>1</sup> BENDIB Rachid (2006), *L'Etat rentier en crise - éléments pour une économie politique de la transition en Algérie*, OPU, Alger, 2006, P55.

<sup>2</sup> *Ibid*, P v.

الصفقات و الامتيازات. وقد صار الوقت مناسباً للنخب التقنوقراطية التي بدأت منذ السنوات الأولى للاستقلال عملية التكسب من القطاع العام، لإعادة ضخ تلك المكاسب في القطاع الخاص. مما سهل تحويل الموارد العمومية نحو القطاع الخاص<sup>1</sup>، وهو التحويل الذي اصطبغ بالصفة الرسمية منذ بدء عملية الإنفتاح الاقتصادي المحتشم التي باشرتها الحكومة سنوات الثمانينات. فهم هذا الواقع يمكن من الإجابة على بعض التساؤلات: لماذا مؤيدي الربيع يدافعون عن اقتصاد السوق؟ ولماذا يأخذ القطاع الموازي غير الرسمي مجالا أكثر اتساعا؟ لماذا بالرغم من التحول نحو اقتصاد السوق إلا أن الوضع في الجزائر لم يتغير نحو الأحسن (إن لم يتدهور)؟

يمكن القول بأن المفهوم الاقتصادي للسوق يضم ما هو مخفي، والذي يعني أنه يمكن أن يكون صالحا لاقتصاد "تجاري" ما قبل رأسمالي. وفي هذا الواقع يمكن إجابة طموحات الفئات الاجتماعية المهيمنة، التي لا يمكن أن تعيش إلا إذا كان الربيع هو العلاقة المهيمنة. "وهو ما يفسر أن مؤيدي الربيع يدافعون عن اقتصاد السوق القريب من الاقتصاد الموازي، فيما يخص إجراءات مثل عدم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وتحرير التبادلات مع الخارج، والتي لا تؤدي في المدى الطويل إلا لتشتيت الإمكانيات المحلية للإنتاج، وتهديد الفئات الريفية يكون مستبعد".<sup>2</sup>

لذا فإن الانتقال نحو "اقتصاد السوق" كان انتقالا فوقيا و مرتبكا و مبهما، و كما تركزت مظاهر الفساد في ظل هيمنة القطاع العام، عادت تلك المظاهر و استفحلت في ظل الانفتاح. و بدل أن يعوض القطاع الخاص المنتج و بفعالية انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، كانت المساحة الجديدة قد تهيأت ليملاؤها القطاع الموازي غير الرسمي<sup>3</sup> أو ما يعرف باقتصاد البازار.<sup>4</sup> و تكريسا لنمط تجارة خارجية قائم في اتجاه واحد هو الاستيراد ( *l'import- import* ). وقد تدعم ذلك بتحرير قطاع التجارة الخارجية و دخول القطاع الخاص هذا المجال، و سياسات الخوصصة التي شرع فيها خلال التسعينات. وهو ما مكن القطاع الخاص من تحقيق أرباح

<sup>1</sup> بديس بن عيشة (2005)، في نشأة الدولة و الاقتصاد في الجزائر - أي مقارنة للتحليل، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 03، 2005، ص143.

<sup>2</sup> BENDIB Rachid (2006), Op.Cité, p 130 à p133.

<sup>3</sup> تعدى الاقتصاد الموازي صفة غير الرسمي إلى صفة شبه الرسمي نظرا لحجمه و نفوذه و تغلغه داخل الاقتصاد ككل.

<sup>4</sup> A. Mebtoul (2002), *L'Algérie face aux défis de la mondialisation - Tome 1- Mondialisation et nouvelle culture économique*, OPU, Alger, P 36.



هامية لم يخصص إلا جزء يسير منها لإعادة توسيع الإنتاج<sup>1</sup>. مع بقاء الدولة - رغم الانفتاح المحتشم نهاية الثمانينات - هي المهيم والمجتمع يتهيكل انطلاقا من طبيعة علاقته بالدولة.

و بسبب انفصال العائدات النفطية عن الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل، فإن توفر هذه الموارد (ربيع المحروقات) للدولة منح لها سلطات واسعة، و حتى استقلالية نسبية تجاه المجتمع. وهو ما جعل من الدولة الجزائرية لا تحتاج إلى جهد المجتمع و بالتالي فهي غير خاضعة لمحاسنته. وهي مرتبطة أكثر بمدخيل مصدر قابل للنفاد، ويتعرض للتقلبات الأسعار<sup>2</sup>. وفي هذا السياق يمكن طرح السؤال التالي: كيف يمكن للدولة المنفصلة عن المجتمع أن تقود عملية التنمية؟

بما أن العلاقة بين الدولة و المجتمع في الجزائر علاقة من طرف واحد، تأخذ فيها الدولة دور توزيع الربيع والمجتمع دور المتلقي. فإن تجسيد مشروع التنمية يمكن أن يتحقق دون الحاجة إلى اللجوء إلى القوى المنتجة، ومحاولة تعبئة الأمة لخوض المعركة ضد التخلف. لذا فإن الربيع يعني تطوير خطاب معاكس يدعو إلى توزيع "هبة السماء" من أجل المحافظة على السلم الاجتماعي. وبالتالي يتم تعميم ثقافة الربيع على مختلف المستويات، وتزيد الرغبة في الإثراء دون عمل إنتاجي.

في حين تقل الحاجة لفرض الضرائب مما يجعل الدولة الربعية الجزائرية منفصلة عن الاقتصاد المحلي. وهو ما يظهر نوع من الاستقلالية عن المجتمع المدني مع ارتباط وتبعية أكثر للمدخيل الهامة من النفط والمدفوعة للدولة مباشرة. كما يعطي الربيع الخارجي للدولة الربعية إمكانية كسب الولاء الشعبي من خلال توفير الوظائف والقروض...<sup>3</sup>.

وبالتالي فإن الدولة الربعية تحدث اختلالا للتوازن، حيث تقوم بتحديث البنى الاقتصادية (تطوير صناعة النفط) بينما تبقى البنى الاجتماعية و السياسية على حالها. ويترتب عن ذلك تعجيل في عمليات الاندماج المالي و الاقتصادي للدولة الربعية في منظومة العولمة المالية، بوصفها شريكا تابعا. بينما تتخلف البنى الاجتماعية

<sup>1</sup> بتحول بعض التجار الجزائريين و الحرفيين إلى مقاولين صناعيين بالإضافة إلى فئة جديدة هي فئة الإطارات للمؤسسات و الإدارات العمومية الذين يقومون باستثمارات في قطاعات يدركون بحكم خبرتهم طريقة سيرها. للمزيد انظر:

A. Henni (1991), *Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie, ENAG, P105*

<sup>2</sup> عمار غريب، محاضرات في الاقتصاد الجزائري، سنة أولى ماجستير اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010/2009.

<sup>3</sup> حامد عباس محمد المرزوك (2008)، اتجاهات الإنفاق في الدولة العربية الربعية، رسالة دكتوراه جامعة الكوفة، ص 72، 78.

والسياسية وبالتالي يحول دون إمكانية تحقيق التغييرات داخليا. وتصبح مظاهر مثل تهميش الديمقراطية، العسكرية، البيروقراطية... إلخ لازمة لاستمرار وتوسع ظاهرة الربيع البترولي و الدولة الربعية<sup>1</sup>.

يمكن القول بأنه على مر المراحل التي عرفها الاقتصاد الجزائري من تجربة القطاع العام أو "الاشتراكية الخاصة" وصولا إلى "اقتصاد السوق" المطعم هو كذلك بالخصوصية الجزائرية فإن السياسات المطبقة تبدو متوافقة مع مصالح الفئات الربعية ومقتضيات هذه المصالح في كل مرحلة.

### الفرع الثالث : المقاربة المؤسسية :

الاعتماد المفرط للاقتصاد الجزائري على ربيع المحروقات ترافق مع وجود مؤسسات عامة ضعيفة تفتقد عموما للقدرة على معالجة المتطلبات التي تفترضها التنمية ويعتمد ذلك على اتجاه و مضمون الدور الذي تؤديه الدولة<sup>2</sup> من خلال سياساتها في إطار عملية التنمية. ففي ظل مؤسسات ضعيفة و دولة غير مكتملة التكوين، فإن تدفق إيرادات النفط سيقود إلى نشوء دولة ربعية والتي تتميز بتركيز شديد للسلطة السياسية و النفوذ الاقتصادي. وتكون الحدود بين العام و الخاص غير واضحة، ويكون السعي وراء الربيع لتكوين الثروة عنيقا<sup>3</sup>.

بما أن الدولة الجزائرية هي المالكة للربيع البترولي فإن السياسات التنموية الجزائرية لا يمكن أن تفهم خارج إطار هيمنة الدولة رغم الزعم بتبني اقتصاد السوق. إذ يشكل الإنفاق الحكومي ملامح الاقتصاد السياسي في الجزائر. وعلى ذلك فإن الإدارة العمومية تصبح ميدانا مناسباً لدراسة هذه الإشكالية وغيرها من أماكن تقاسم الربيع. ويصبح الفساد الاقتصادي و السياسي نظاما موازيا للدولة أفرغ كل عملية للتطوير الاقتصادي أو الاجتماعي من محتواها.

وفي ظل هذا الواقع المتميز بضعف المساءلة لمؤسسات الدولة فإن سلوكيات مثل الرشوة والفساد تفرض نفسها في ظل هيمنة الربيع كعلاقة اجتماعية، حتى أصبح يشار إليها في عديد الكتابات على أنها مرادفة لأزمة

<sup>1</sup> أمير السعد (1991)، دراسات في الاقتصاد السياسي لبترول البلدان العربية، جامعة عنابة، ص108.

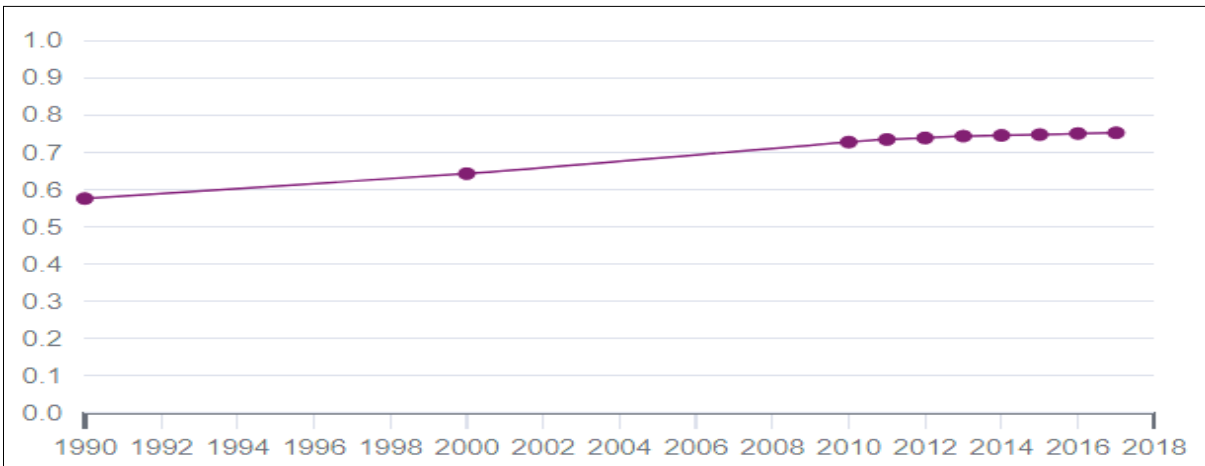
<sup>2</sup> عارف دليبة (1987)، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف و التقدم و النظام الاقتصادي العالمي، ط2، دار الطليعة، بيروت لبنان، ص103.

<sup>3</sup> تيري لاين كارل (2005)، فهم لعنة الموارد، في : التخلص من لعنة الموارد - الرقابة على النفط - ريفيونيو ووتش معهد المجتمع المفتوح، نيويورك، ص29.

التنمية في الجزائر. وعموما فإن الدول المصدرة للنفط هي أكثر فسادا من المعدل الوسطي العالمي للفساد<sup>1</sup>، ووفقا لتقرير منظمة الشفافية العالمية الأخير (2017) تحتل الجزائر المرتبة 112 من بين 180 دولة شملها التقرير. وتصنف منظمة الشفافية العالمية قطاع الطاقة، وهو القطاع الأكثر نموا في الجزائر ضمن القطاعات الأكثر فسادا.

وأمام تفشي ظاهرة الفساد تظهر حالة من الانكشاف أمام القوى الخارجية وهي قوى تعبر عن تطلعات رأس المال المالي العالمي. ويصبح الفساد معرقلا أساسيا لعملية التنمية عبر تشجيع الاقتصاد الريعي و الموازي ومختلف أشكال النشاط غير المنتج، مما يفتح المجال أمام تبذير الموارد العمومية واستغلالها لخدمة جماعات المصالح مع تشويه المشاريع الاستثمارية و تشويه فعاليتها وإنتاجيتها. لذا ينمو الاقتصاد دون تنمية، وتتسع الهوة بين النمو الاقتصادي و التنمية البشرية. ورغم ماحققته الجزائر على صعيد التنمية البشرية حيث أن دليل التنمية البشرية لسنة 2017 يضعها في المرتبة 85 ضمن 189 دولة<sup>2</sup>، وفي المرتبة 8 ضمن 20 دولة عربية، إلا أن هذا الوضع يبدو غير مستدام على المدى الطويل نظرا لارتباطه ببرامج الانفاق الموسع فرغم استمرار الانفاق في إطار برنامج توطيد النمو (2010-2014) إلا أن المؤشر شهد تباطؤ منذ سنة 2011 (انظر الشكل 8.3). ويرتبط ذلك بالفساد وهدر الإمكانيات المتاحة لتحسين مستوى المعيشة أكثر من الضعف التقني في القدرات<sup>3</sup>.

### الشكل رقم (8.3) : اتجاه مؤشر التنمية البشرية للجزائر من 1990 – 2018



المصدر : الأمم المتحدة، مؤشر التنمية البشرية في (2018-12-30) : <http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/DZA>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص30.

<sup>2</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018)، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها - التحديث الإحصائي 2018، نيويورك، الولايات المتحدة، ص 23.

<sup>3</sup> محمد حليم ليام (2011)، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر - الأسباب و الآثار و الإصلاح، مجلة المستقبل العربي، عدد 391، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص59.

وفقا لتقرير البنك الدولي (world bank, 2003) فإن عددا من الدول (في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) منها الجزائر تعاني من فجوة حوكمة (مستويات منخفضة من الجودة المؤسسية عما هو متوقع لمستويات دخولها)<sup>1</sup>، تأثير المؤسسات على النمو حيث يعتبر القصور المؤسسي كأحد العوائق الجذرية للنمو المستدام في الدول الغنية بالموارد خاصة وكذا كإخلال بأحد الشروط التي تضمن الآثار الايجابية للاندماج في العولمة المالية. مما يجعلها عوامل حرجة تؤثر في النمو سلبا.

التنمية المؤسسية والحوكمة هي قضية أساسية عند الحديث عن السياسات الاقتصادية حيث يعتمد تطبيق السياسة الفعالة على عناصر مثل الهيكل المؤسسي، كفاءة الإدارة والمساءلة العامة للأجهزة التنفيذية. ويبين تقرير التنافسية في المنطقة العربية (المعهد العربي للتخطيط، 2003) أهمية التركيز على تعزيز البنية المؤسسية مقارنة باستخدام الحوافز الضريبية كعامل جذب لرؤوس الأموال الدولية والاستثمارات المباشرة، بينت محاكاة لتأثير الجودة المؤسسية في الدول العربية مع دول من جنوب شرق آسيا (اندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين، سنغافورة وتايلاند) وعند مستوى أداء مؤسسي يعادل هذه الدول فمن المتوقع ارتفاع معدلات النمو في الدول العربية بـ 1% سنويا<sup>2</sup>.

إن البلدان المصدرة للنفط معرضة على نحو خاص لإخفاق السياسات. ونظرا إلى أن المؤسسات عاجزة على التعامل مع مظاهر لعنة الموارد، ينتهي بها الأمر إلى تكريس هذه المظاهر في حلقة تنمية مفرغة. حيث أن إنفاق الأنظمة للموارد وتوزيعها و استغلالها في المحافظة على السلطة يقود إلى المزيد من التشوهات الاقتصادية، ويحد من فعالية الاستثمار، كما أن بناء مؤسسات اللازمة لتحقيق التنمية قد يحتاج لمنظومة تحول تستغرق فترات زمنية طويلة، (انظر الجدول (3-12)). ويرجع ضعف الأداء المؤسسي في الدول العربية والجزائر لـ :

- غياب رؤية استراتيجية واضحة المعالم وشاملة ؛
- التشوهات الكبيرة في السياسات بسبب ضعف المساءلة وغياب الحوكمة ؛
- ظروف عدم التأكد ؛
- تهميش دور الأطراف الفاعلة ؛
- البنية التحتية المؤسسية رغم ماحققته في السنوات الأخيرة لاتزال ضعيفة في العديد من الجوانب.

<sup>1</sup> World Bank (2003), *Better governance for development in the Middle East and North Africa : enhancing inclusiveness and accountability* (English), MENA development report, Washington, DC: World Bank, P37.

<sup>2</sup> رياض بن جليلي (2008)، برنامج الإصلاح المؤسسي، سلسلة جسر التنمية، العدد 77، نوفمبر، مركز العربي للتخطيط، الكويت، ص12.

### الجدول رقم (12.3) : أهمية بناء المؤسسات والآجال اللازمة للبناء

يشير تعريف المؤسسة إلى قيود مبتكرة إنسانياً تساهم في هيكله التفاعلات الإنسانية والسياسية والاجتماعية، وتتكون من قيود غير رسمية (Informal) وعقوبات وتقاليدها وعادات عامة ومحرمات وقواعد سلوك وقيود رسمية (دستور وقوانين وحقوق ملكية). يمكن تصنيف المؤسسات بحسب الآجال الزمنية اللازمة لإنشائها وتفعيلها كالآتي:			
المستوى	أمثلة	مدى تكرار التغير	الأثر
الأول: المؤسسات المرتبطة بالهيكل الاجتماعي للمجتمع	أغلبها مؤسسات غير رسمية مثل العادات والمعايير الاجتماعية، والعادات العامة، تحدد خارج النظام الاقتصادي	ذات مدى زمني طويل جداً (200-300 سنة) يمكن أن تتغير بحسب الصدمات/الأزمات	تشكل الطريقة التي يجيها المجتمع
الثاني: المؤسسات المرتبطة بقواعد اللعبة (Rules of Game)	أغلبها مرتبط بالمؤسسات الرسمية التي تشكل حقوق الملكية، والنظام القضائي، و تحدد داخلياً ضمن النظام الاقتصادي، أو خارجياً	ذات أجل طويل (10-100 سنة)	تحدد البيئة العامة للمؤسسات
الثالث: مؤسسات مرتبطة بإدارة اللعبة (Play of Game)	المؤسسات التي تشكل هيكل إدارة الحكم للدولة، والعلاقات التعاقدية مثل عقود الأعمال وتحدد داخل النظام الاقتصادي	ذات مدى زمني متوسط (1-10 سنوات)	تقود إلى بناء التنظيمات
الرابع: مؤسسات مرتبطة بآليات التخصيص (Allocation)	القواعد المرتبطة بتخصيص الموارد، مثل، الرقابة على تدفقات رأس المال، وأنظمة تدفقات التجارة، وأنظمة الأمن الاجتماعي، وتحدد داخل النظام الاقتصادي	ذات مدى زمني قصير	تكيف الأسعار والنتائج وتحديد الحوافز

المصدر : مجموعة مؤلفين (2017) : السياسات التنموية وتحديات الثورة في الاقطار العربية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص 273.

### الفرع الرابع : مقارنة حيز وتعقيد الإنتاج :

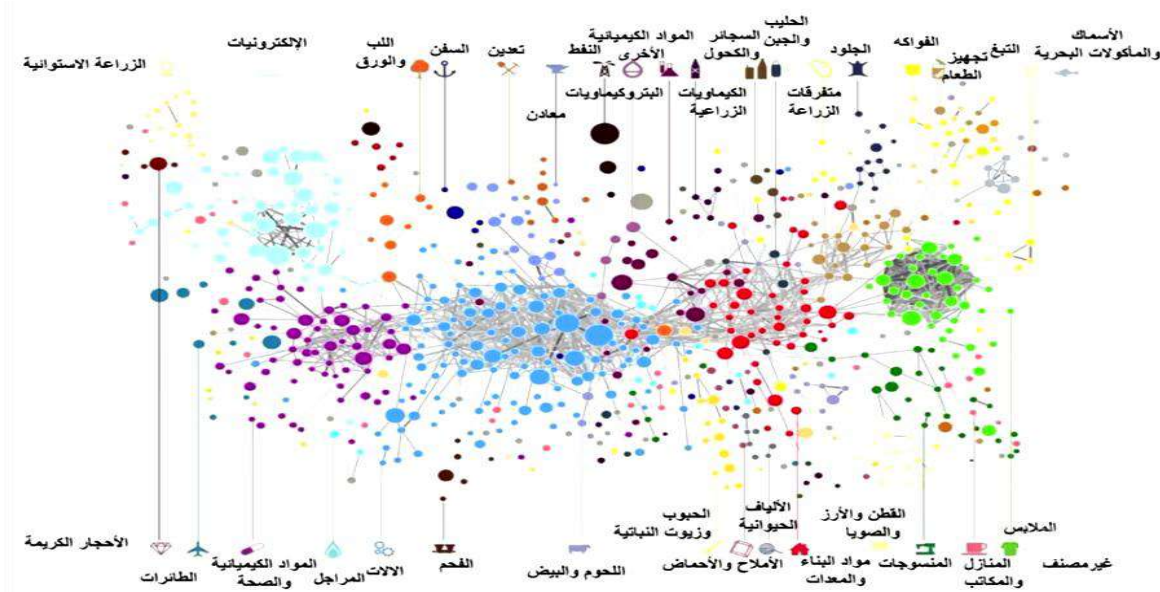
فكرة طورها كل من الاقتصادي ريكاردو هاوزمن (جامعة هارفرد) وسيزار هيدالغو (جامعة MIT) تتعلق بمدى تعقيد الصادرات، فمن أجل الحكم على التنمية الاقتصادية في بلد ما، يمكن النظر لأحد المؤشرات الاقتصادية وهي الصادرات (كمقياس لمدى التخصص ومدى التطور التكنولوجي للبلد)، حيث قام بطرح فكرة حيز الإنتاج والتعقيد الاقتصادي.

كل بلد لديه مجموعة من الشركات وهي تريد الانتقال إلى حيز الإنتاج الذي يوفر أكبر عائد على الاستثمار، النظرية الاقتصادية التقليدية عادة ما تجاهلت هيكل الاقتصاد على افتراض أن هناك عرض متنوع

متاح، لكن عمليا عملية الانتقال مهمة جدا، إذ تتطلب عملية الانتقال النظر في مدى قرب انتاج الشركة للمساحة التي ستنقل إليها، ويعبر عن هذا القرب بـ " الترابط " (التقارب بين الانشطة في اقتصاد واحد). من المهم معرفة أين تقف الشركات في بلد ما الآن والنظر في مدى الترابط بين المنتجات القريبة لها مما يسمح بتحقيق عائد أعلى في المستقبل.

**حيّز الإنتاج (فضاء الإنتاج) :** يعبر عن شبكة تربط المنتجات التي يتم تصديرها في العالم، وتبين العلاقة بين المنتجات التي تملك احتمالية عالية لتصدير أحدها إذا كانت الدولة تصدر فعلا منتجات أخرى. لذا فإن فضاء المنتجات الخاص بكل دولة، يمكّن من معرفة موقع المنتجات التي تصدرها الدولة، من بين جميع المنتجات المصدرة في العالم، والذي يعبر عن الموقع الابتدائي للدولة (مدى تنوع المعرفة الإنتاجية الحالية). يبين الشكل (9.3) عرضا عاما لحيّز الإنتاج، تمثل كل نقطة منتجا مختلفا، بحيث يعبر حجمها عن الميزة النسبية التي يمتلكها البلد في تصدير هذا المنتج.

### الشكل رقم (9.3) : حيّز المنتجات



Source : Hausmann, Ricardo, and al (2014), *The atlas of economic complexity - Mapping paths to prosperity*, MIT Press, P 45.

قام جملة من الباحثين بدراسة حيّز الإنتاج في جميع بلدان العالم وإجراء عملية فحص احتمالي وبتقسيم المنتجات إلى فئات (ملابس، مأكولات، الصحة، النفط،....)، كل مجموعة منتجات متقاربة، لها لون خاص بها. يتكون حيّز الإنتاج من هيكل (مركز) وأطراف، وتكون الروابط بين المنتجات كثيفة في المركز (الهيكل) وضعيفة في الأطراف، تتموضع الآلات في منتصف حيّز الإنتاج، أي أنها تتمتع بموقع استراتيجي يمكن للشركات

العاملة في هذا المجال الانتقال إلى العديد من المجالات (المنتجات) الأخرى إذا ارادت ذلك ؛ في المقابل، الملابس في موقع أبعد من حيز الإنتاج لكنها مترابطة مع العديد من المنتجات الأخرى.

يلاحظ أن الشركات / الدول العاملة في مجال النفط الخام والموارد النفطية لن تستطيع بسهولة الانتقال من هذا المجال إلى منتجات أخرى. فهي قريبة من بعض المنتجات البتروكيمياوية والكيميائية، لكنها بعيدة عن باقي حيز الإنتاج، (أي أن خيارات التنوع أمام الدولة تصبح أكثر صعوبة كلما قل انتشارها في مركز فضاء الإنتاج).

الملاحظ كذلك أن الشركات تحصل على عائد أعلى عندما تنتج مواداً أكثر تعقيداً، فكلما زاد تعقيد المنتج كلما صعب على شركات / دول أخرى إنتاج منتجات قريبة أو مشابهة لها، وكلما مكّنها ذلك من تحصيل عائد ربحي أعلى.

يعرّف **التعقيد الاقتصادي** على أنه "مقياس للمعرفة الإنتاجية الموجودة في المجتمع والمترجمة على شكل المنتجات التي ينتجها، حيث تقاس هذه المعرفة من خلال تقييم مدى تنوع وتطور سلة المنتجات الصناعية للدولة".<sup>1</sup> ينظر هذا الإطار إلى أنه خلافاً لكمية المعرفة التي يستطيع الفرد تجميعها والتي تكون محدودة جداً، فالمجتمع يستطيع تجميع حجم أوسع من المعرفة، والتي تكون محصلة للمعرفة الفردية التي تتميز بدرجة تباين عالية.

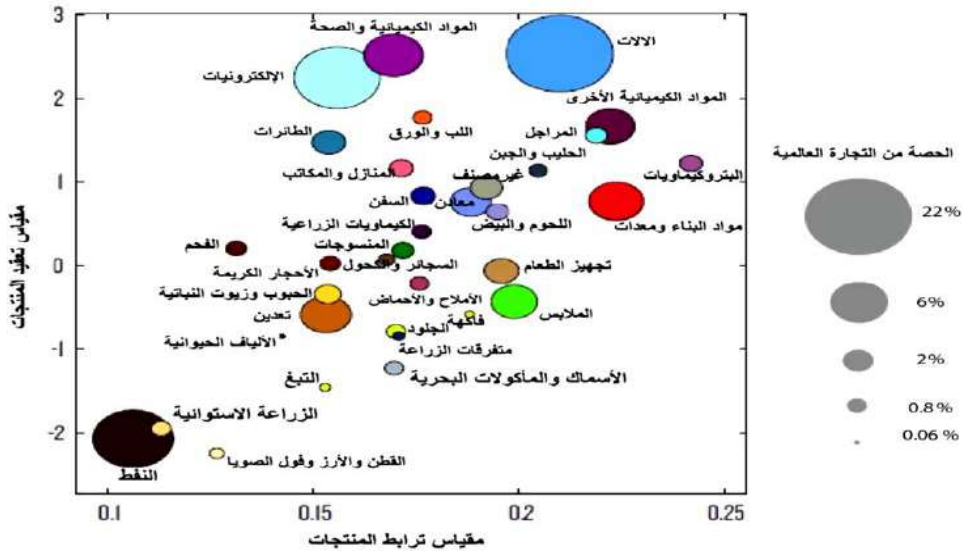
حتى يتمكن المجتمع من الاستفادة من هذه المعرفة الإنتاجية لا بد له من تجميع الأفراد في مؤسسات، لذا فإن المنتجات هي انعكاس للمعرفة الإنتاجية التي يمتلكها المجتمع وكذا القدرات المؤسسية للدولة، وقد تم ابتكار مبدأ التعقيد الاقتصادي لقياس كمية المعرفة الإنتاجية لدى المجتمع. بالاعتماد على معيارين :

- **معيار الوفرة (الانتشار)** : كلما كان عدد الدول التي تستطيع إنتاج المنتج أقل كلما دلّ ذلك على تعقيد أكثر ؛
- **معيار التنوع (أو الندرة)** : كلما زادت كمية هذه الأخيرة، زاد عدد المنتجات (النادرة) التي يستطيع المجتمع إنتاجها (زيادة التعقيد).

ويمكن توضيح علاقة حيز الإنتاج بالتعقيد الاقتصادي من خلال الشكل (10.3)

<sup>1</sup> منتدى الاستراتيجيات الأردني (2017)، فضاء المنتجات الأردني - الجزء الأول، منتدى الاستراتيجيات الأردني، عمان، الأردن، ص 11.

الشكل رقم (10.3) : درجة تعقيد المنتجات كدالة لدرجة ترابطها



Source : Hausmann, Ricardo, and al (2014), Op.Cit., P47.

**المحور الأفقي :** كلما كان المنتج أقرب لليسار كلما قل ترابطه مع باقي المنتجات (انظر النفط مثلا)،

كلما كان أقرب لليمين كلما زادت نسبة ترابطه مع المنتجات الأخرى (انظر الآلات، الانتقال منها أسهل)؛

**المحور العمودي :** كلما كان المنتج في الأعلى كلما زاد تعقيد هذه المنتجات واستطعنا تحصيل عائد أكبر

لانتاجها (مثل الإلكترونيات، المواد الصحية والكيميائية)؛ ما نلاحظه أن النفط هو في أسوأ موقع،

وفقا لهذه المعايير تم تصميم مؤشر التعقيد الاقتصادي (*Economic Complexity Index (ECI)*،

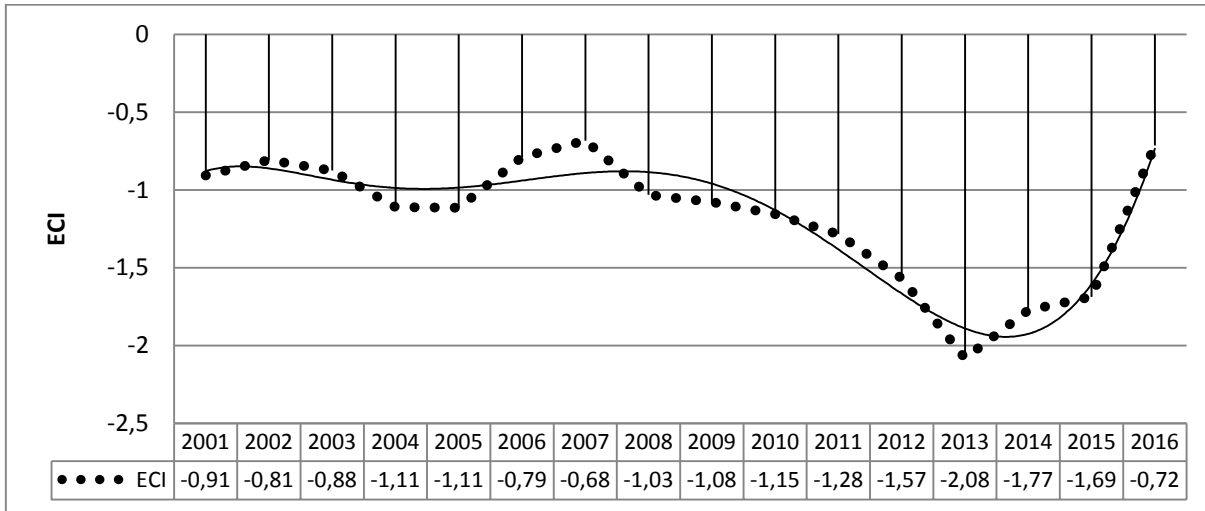
الذي يعبر عن قيمة عددية لتعقيد الاقتصاد، كلما ارتفعت قيمته دل ذلك على تعقيد وتطور الاقتصاد المعني.

وفقا لهذا المؤشر احتلت الجزائر سنة 2016 المرتبة 93 عالميا (من 131 دولة شملهم الترتيب) بقيمة للمؤشر

بلغت (-0.71).



الشكل رقم (11.3) : قيم مؤشر التعقيد الاقتصادي في الجزائر 2001-2016



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مرصد التعقيد الاقتصادي :

Observatory of Economic Complexity (18-12-2018), **Data\_country\_dza\_2016**, in : <https://atlas.media.mit.edu/en> .

يظهر الشكل (11.3) في الفترة من 2000 إلى 2009، تذبذبا في قيم مؤشر التعقيد الاقتصادي الذي كان يتغير في مجال بين (-0.6) و (-1.1) وهي نفس الفترة التي عرفت ارتفاعا في مداخيل المحروقات (نتيجة تحسن لسعار البترول) ؛ بداية من 2010، شهد المؤشر تراجعاً محسوساً وقد يكون ذلك أحد آثار الأزمة المالية العالمية والتي انعكست في تدهور مؤشر التعقيد، خاصة مع حالة الركود التي عرفها الاقتصاد العالمي وتباطؤ النمو عقب الأزمة (تراجع الطلب على بعض المنتجات)، حيث انتقل من (-1.1) سنة 2010 إلى (-2.0) سنة 2013، مع 2014 والتي تمثل سنة الصدمة الخارجية (تراجع أسعار البترول) يبدأ المؤشر في التحسن إلى غاية نهاية الفترة، ويفسر ذلك بزيادة نسبة نمو الناتج خارج المحروقات. قد يدل ذلك على وجود علاقة بين زيادة الاعتماد على موارد المحروقات وتراجع مؤشر التعقيد.

تسمح خريطة الصادرات للمنتجات الجزائرية بمعاينة هيكل الصادرات بشكل واضح وكذا درجة تركيزها (لسنة 2016)، وحيث أن أغلب صادرات الجزائر تتركز في النفط، وهي تتميز بدرجة تعقيد ضعيفة ودرجة ترابط ضعيفة مما يجعل عملية تنويع صادراتها مهمة صعبة جداً، نظراً لضيق خيارات التنويع حيث تظهر خريطة الصادرات تركيزاً عالياً في هذا القطاع.

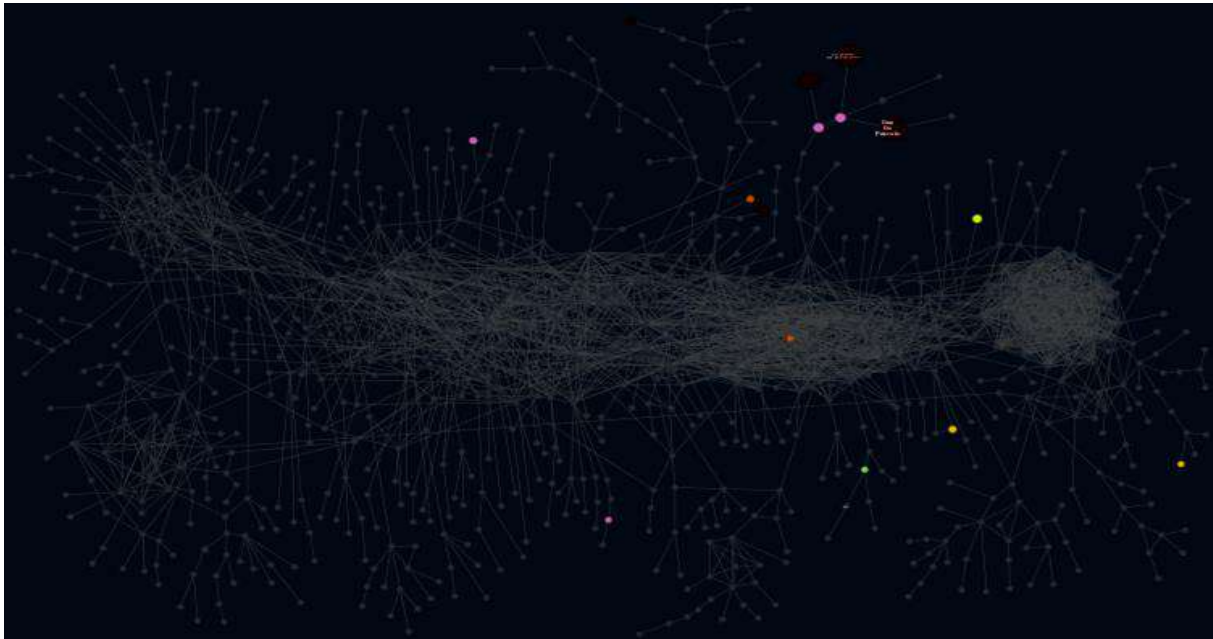
الشكل رقم (12.3) : صادرات الجزائر في سنة 2016



المصدر : مرصد التعقيد الاقتصادي 2016

تبدو منتجات المحروقات مهيمنة على خريطة الصادرات وهي في أسوء موقع بالنسبة لحيز الإنتاج، أي أقل ترابطا وأقل تعقيدا، وعند وضع صادرات الجزائر على حيز الإنتاج فإنها ستبدو كما في الشكل (13.3)

الشكل رقم (13.3) : حيز المنتجات للصادرات الجزائرية في سنة 2016



المصدر : مرصد التعقيد الاقتصادي 2016

نلاحظ عدم وجود مناطق استراتيجية وهي ذات ترابط منخفض مع حيز الإنتاج وذات تعقيد منخفض، وهي بعيدة جدا عن باقي المنتجات، وبالتالي فهي لا تستطيع تحصيل عائد عالي أو لا تستطيع أن تفرض ذلك. تقوم الجزائر بتصدير 21 منتجا مع ميزة نسبية *comparative advantage*<sup>1</sup>، وهي تعكس المعرفة الإنتاجية للصناعات الجزائرية، وبالنظر لفضاء المنتجات التي تنتجها الجزائر كما في الشكل (13.3) يمكن ملاحظة أن المنتجات التي تنتجها والتي لها ميزة نسبية تتركز في المنطقة اليمنى من فضاء المنتجات (الدوائر المضئعة)، فالمجموعة الرئيسية في فضاء المنتجات الجزائري تتكون من (لكنها غير مقتصرة على) صناعة البترول والغاز التي تعتبر أكبر مساهم في صادرات الجزائر بـ 94.54% سنة 2017 (النقاط باللون القرميدي في المنطقة اليمنى)، وصناعة المواد الكيميائية (تتمثل أهم منتجات الجزائر في هذه الصناعة في الأمونياك، الأسمدة الكيميائية أو الأزوتية، هايدروجين وغازات، كحول) التي تساهم بحوالي 40% من الناتج خارج المحروقات لسنة 2017<sup>2</sup> (النقاط الوردية في الأطراف أعلى وأسفل الشكل).

تركيز الجزائر على قطاع المحروقات والمواد البتروكيمياوية، يفسر ترتيب الجزائر في مؤشر تعقيد الصادرات والذي يبدو في تراجع خلال السنوات الماضية مع بعض التحسن في السنتين الاخيرتين، على الرغم من زيادة الكميات المصدرة من هذه المنتجات وذلك بسبب ضعف تعقيدها الاقتصادي، فمثلا يبلغ تعقيد الغاز البترولي (-2.146) ويأتي في ترتيب 1190 (من إجمالي 1238 مرتبة حسب الأكثر تعقيدا بالاعتماد على *PCI*)<sup>3</sup> مما يعني أن أهم صادرات الجزائر هو من القطاعات الاقل تعقيدا. بالتالي فإن التركيز على هذا القطاع لن يؤدي إلى التطور والنمو المطلوب، ومن الجدير بالذكر أن التركيز على المنتجات الموجودة في أطراف حيز الإنتاج، تضعف من قدرة الجزائر على انتاج منتجات جديدة، نظرا لضعف ترابطة المنتجات الموجودة في الاطراف مع غيرها من المنتجات. وعلى الجزائر أن تتجه إلى منتجات أكثر تعقيدا باتباع سياسات تنموية تسمح بتوجيه الصناعة إلى المنتجات المتمركزة في هيكل فضاء الإنتاج. في هيكل فضاء المنتجات الجزائرية نجد قطاع صناعة الجص (*Plaitres Articles*) الذي بلغت صادراته 5.16 مليون دولار لسنة 2016، وهو يمثل فرصة لتنويع

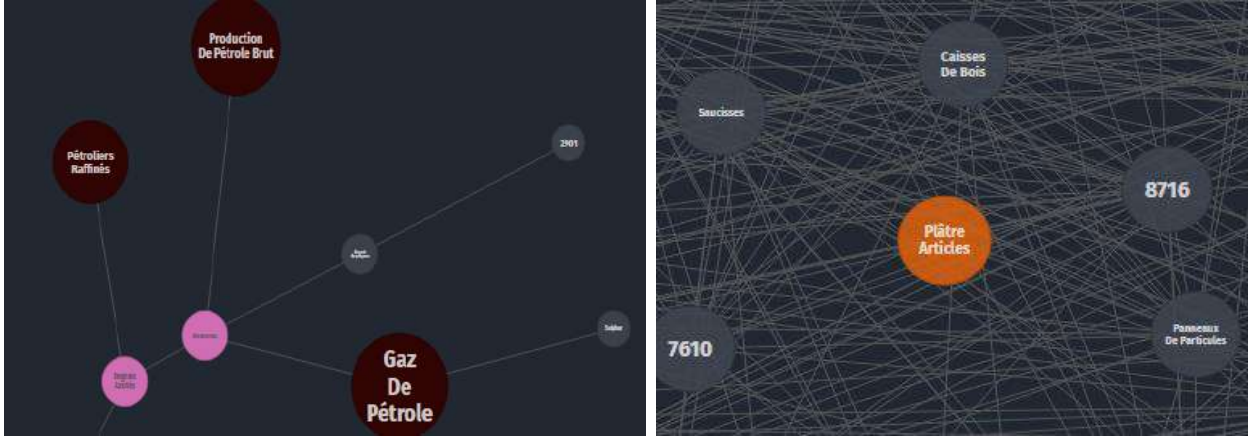
<sup>1</sup> مرصد التعقيد الاقتصادي *OEC*.

<sup>2</sup> *Direction Générale des Douanes (2017), Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Ministère des Finances, p 11.*

<sup>3</sup> مؤشر تعقيد المنتج (*Product Complexity Index*): هو مؤشر يقيس درجة تعقيد المنتجات من خلال قياس كثافة المعرفة للمنتج بالنظر في كثافة المعرفة الإنتاجية لدى المصدرين. للمزيد حول ترتيب المنتجات ومؤشر تعقيد الإنتاج، انظر: مرصد التعقيد الاقتصادي *OEC*.

الاقتصاد الجزائري نظرا لارتفاع درجة ترابطه كونه في مركز حيز الإنتاج (انظر شكل رقم 14.3) وكذا لارتفاع درجة تعقيده مقارنة بالحروقات.

### الشكل رقم (14.3) : عينة عن منتجات من حيز الإنتاج الجزائري لسنة 2016



المصدر : مرصد التعقيد الاقتصادي

من معاينة قطاع الكيماويات يظهر جليا أن المنتجات الأربعة الأساسية لهذا القطاع منخفضة التعقيد حيث صنف "الأمونياك" مثلا في المرتبة 989<sup>1</sup> (من بين 1238 منتجا أساسيا مرتبا بحسب مؤشر تعقيد المنتجات PCI)، وبالتالي فإن تصديرها بالشكل الحالي والذي ينعكس على سلة الصادرات الجزائرية لا يعتبر ذا قيمة عالية، مما يقتضي زيادة تعقيد هذا المنتج وتطوير عملية الإنتاج. لذا فإن استهداف مركز حيز الإنتاج هو عملية صعبة وضرورية لما لها من أهمية :

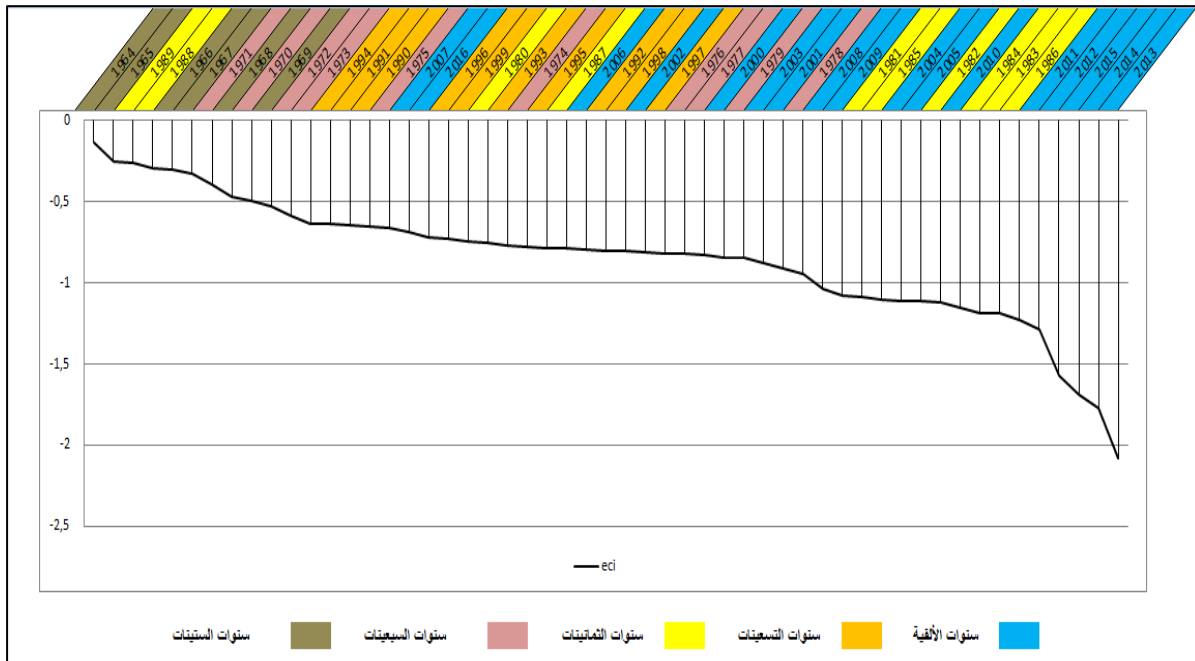
- شدة الترابط في المركز (أكثر من الأطراف) ؛ حيث يسمح انتاج أي منتج بميزة نسبية يخلق معه معرفة إنتاجية تولد فرصة لتصنيع منتجات أخرى مختلفة ؛
- تتميز هذه المنطقة بدرجة تعقيد كبيرة، لذا فإن تصنيع هذه المنتجات بميزة نسبية يرفع معه درجة تعقيد الاقتصاد الجزائري والصادرات.

<sup>1</sup> مرصد التعقيد الاقتصادي OEC.

رغم محاولة تطوير القطاع الصناعي في الجزائر، إلا أن مؤشر التعقيد الاقتصادي انخفض من (-0.257) سنة 1989 إلى (-0.715) سنة 2016، كما تراجعت مرتبة الجزائر من 58 إلى 93 من أصل 114 سنة 2016.

يسمح لنا إعادة ترتيب السنوات بحسب قيم مؤشر التعقيد الاقتصادي (من القيمة الأدنى يمينا إلى الأعلى يسارا) باستخلاص نطاق التعقيد الاقتصادي للجزائر خلال الفترة من 1964 – 2016، وتظهر السنوات ملونة بحسب الفترات كما في الشكل (14.3).

### الشكل رقم (15.3) : نطاق التعقيد الاقتصادي بالتوزيع السنوي للجزائر 1964 – 2016



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مرصد التعقيد الاقتصادي

بعض الملاحظات حول المراحل التي مر بها الاقتصاد وعلاقة ذلك بدرجة التعقيد الاقتصادي والتي يمكن ايرادها كما يلي :

- 1- أغلب سنوات الألفية (باستثناء سنتي 2007 و 2016) وسنوات الثمانينات (باستثناء 1988 و 1989) تميزت بتراجع في قيم التعقيد ؛ يرجع ذلك في الألفية (باللون الأزرق) نظرا للاستراتيجية المتبعة التي ركزت على انشاء البنية التحتية مع انسحاب الدولة من القطاع

الصناعي، أما سنوات الثمانينات (باللون الأصفر) فيعود الأمر لأولويات التنمية في تلك الفترة المتعلقة بتسديد الديون المتراكمة والتخلص من العجز.

2- أغلب سنوات الستينات والسبعينات تميزت بدرجة أعلى من التعقيد في حدود درجات

التعقيد التي سجلها الاقتصاد الجزائري، يرجع ذلك لوجود استراتيجية صناعية مع محاولة خلق تكاملات في إطار النموذج الصناعي السائد في ذلك الوقت ؛

3- سنوات التسعينات كانت موزعة في منتصف حدود التعقيد الاقتصادي للاقتصاد الجزائري

ويفسر ذلك بكونها مرحلة انتقالية تتعلق بطبيعة برامج الإصلاح المطبقة في تلك الفترة المتعلقة بالمرحلة الانتقالية.

يفسر مؤشر التعقيد الاقتصادي بالمعرفة الإنتاجية المتاحة، التي تتلاءم مع الصناعات الموجودة في الاقتصاد لكن اشكالية التجربة الجزائرية هي في توفير المعرفة الإنتاجية، حيث أن المشروع الصناعي للصناعات المصنعة لم يتلاءم مع المعرفة الإنتاجية الضعيفة التي كانت قيد التكوين في تلك الفترة، وبالرغم من الاهتمام بإنشاء معرفة جديدة من خلال عملية التكوين خاصة للمهندسين لتغذية الصناعات التي أقيمت في فترة السبعينات (ضمن نطاق تطبيق نموذج دوبرنيس) إلا أن تلك المعرفة لم يتم توطئها في الصناعات المحلية ما جعلها لا تساعد في تطوير المنتجات تزامنا مع تراجع الاقتصاد الجزائري. بالتالي الحديث هنا عن عدم المزامنة بين احتياجات الصناعات والمعرفة الإنتاجية التي كانت بصدد الظهور. كما أن عملية التكوين للاطارات لم يتم تخطيطها بشكل يضمن اتساقها مما أدى إلى وجود معرفة إنتاجية جديدة لكنها منفصلة عن الصناعات الوطنية أو أنها غير كافية لوحدها.

انطلاقا من المقاربات السابقة تظهر أزمة السياسات التنموية في الجزائر، باعتبار العوامل الداخلية مجسدة في "لعنة الموارد"، كأزمة معقدة ومركبة حيث تعاني بنية الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية ترتبط بعدم تنوع الصادرات وتبعية لقطاع المحروقات مما يجعله معرضا لصدمات خارجية عنيفة. مع اتساع القطاع غير الرسمي واقتصاد البازار. تسمح هذه المقاربات بتفكيك بعض جوانب أساسية للأزمة والتي ترتبط بطبيعة هيمنة وفرة الموارد الطبيعية على الاقتصاد كمصدر أساسي للتمويل وكذا ضعف الإطار المؤسسي، ويظهر حيز المنتجات الجزائرية بأن الإنتاج متمركز في الأطراف التي تتميز بضعف درجة الترابط و كذلك بانخفاض درجة التعقيد الاقتصادي. هذه الاعتبارات تجعل من مهمة التنوع الاقتصادي في غاية الصعوبة إذا استمر الوضع والنموذج الحالي.

وترتفع نسبة البطالة في حاملي الشهادات العليا حيث يصعب على هذه الفئات الحصول على عمل، في حين يسهل على ذوي التكوين الأولي أو عديمي التكوين من الالتحاق بالقطاع غير الرسمي. وهو ما يبرر توسع هذا القطاع ومساهمته في تلبية حاجيات الكثير من الجزائريين. وهناك عدد من الدراسات التي تؤكد على اتساع نطاق المهن غير الرسمية وتغلغلها في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني بعد القصور الواضح الذي شمل مختلف جوانب القطاع الرسمي.

وتتصف الدولة الريعية بضعف الإنتاج المحلي، حيث يتم تطوير الصناعات الاستخراجية أمام تراجع الصناعات التحويلية، ويكون لذلك انعكاس واضح على الوضع السياسي و الاقتصادي والاجتماعي<sup>1</sup>. حيث تصبح الدولة أداة لتوزيع الربح وإدارته وهو ما يمنع ظهور أي قوة إنتاجية مستقلة للبلاد، وفي هذا السياق يأخذ الفساد شكل البحث عن الربح سواء تعلق الأمر بالنمط الاقتصادي الموجه في المرحلة الأولى من التجربة التنموية الجزائرية أو مع الانفتاح الاقتصادي في المرحلة الثانية<sup>2</sup>.

إن من بين الحلول المقترحة لعلاج لعنة الموارد و التي وجدت صدى لها في عديد الدول ومنها الجزائر هي إنشاء صناديق الاستقرار، لكن فعالية هذا الحل تبقى مرتبطة بوجود دولة قوية ومستويات عالية من التنمية والجودة المؤسسية، وحيث أن حكومات الدول المتقدمة تجد صعوبات حقيقية في تطبيق سياسات تدخلية فما بالك بحكومات الدول النامية في مسعاها لتحقيق سياسات أكثر طموحا وأكثر تعقيدا<sup>3</sup>. وأمام طاقة استيعابية ضعيفة للاقتصاد الوطني فإن تكديس الأموال في مثل هذه الصناديق يؤدي إلى تآكلها ما يتعارض مع مفهوم التنمية المستدامة في الحفاظ على مصلحة الأجيال القادمة. وإذا كان ثمة بلد لا يستطيع استخدام إيراداته بشكل جيد، فقد يكون من الأفضل ألا يستخرج موارده فتزيد قيمتها في المستقبل مع ندرة الموارد و ارتفاع أسعارها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> حامد عباس مُجد المرزوك، مرجع سابق، ص72

<sup>2</sup> مُجد حليم ليام، مرجع سبق ذكره، ص56.

<sup>3</sup> تيري لاين كارل، مرجع سابق، ص29.

<sup>4</sup> جوزيف ستغليتز (2005)، تحويل الموارد الطبيعية إلى نعمة وليس إلى نقمة، في : التخلص من لعنة الموارد - الرقابة على النفط - ريفونيو ووتش معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، ص17.

## المبحث الثالث: العولمة المالية و السياسات الاقتصادية في الجزائر

رغم أن تحليل السياسات الاقتصادية سواء الهيكلية أو تلك المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي في الجزائر، في ظل العولمة المالية، ليس بالمهمة السهلة، يحاول هذ المبحث التطرق لأهم القضايا المتعلقة بسياسات التحرير المالي ومختلف الاصلاحات التي مست القطاع المصرفي والمالي وأثر ذلك على مزيج السياسات الكلية في استهداف الاستقرار المالي والاقتصادي والتي تسمح بفهم أكثر لسلوك السياسات التنموية وعلاقتها بمنظومة العولمة المالية.

### المطلب الأول : ملامح سياسات التحرير المالي في الجزائر

#### الفرع الأول : بين الكبح و التحرير المالي

تتميز مسار سياسات التحرير المالي في الجزائر بعدة محطات، لعبت دورا مهما في صياغة الاصلاحات المختلفة التي مست القطاع المالي ويمكن ايجازها كما يلي :

- قانون النقد والقرض 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، يعتبر الاطار الأساسي لسياسات التحرير المالي، في الجزائر، والذي جاء في سياق تاريخي يتعلق بالتحول لاقتصاد السوق، والذي حاول اعادة تشكيل العلاقة بين مكونات النظام المصرفي من خلال تدابير تتعلق بمنح الاستقلالية للبنك المركزي، وتفعيل دور السوق النقدي مع انشاء سوق مالي للقيم المنقولة، وزيادة فعالية وساطة البنوك العمومية<sup>1</sup>. وقد تركزت جهود سياسات التحرير المالي في الجزائر، التي استندت لمنهج *McKinnon & E. Shaw*، في تحرير سعر الفائدة والغاء الضوابط الادارية على الائتمان<sup>2</sup> كما شملت عدة اجراءات تتعلق التحرير المالي الداخلي (تشمل العناصر 1، 2، 3) والخارجي (تشمل العناصر 4، 5، 6) تتمثل في :

1- التحرير التدريجي لسعر الفائدة وازالة القيود عن الائتمان: وقد تم بصورة تدريجية ازالة النظام المعمول به سابقا، لتحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة. فيما يخص ازالة وخفض القيود والضوابط على

<sup>1</sup> بلغنامي نبيلة & سحنون جمال الدين (2017)، التحرير المالي وانعكاساته على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، السداسي الثاني، ص 321. (الجزء الذي تحته سطر هكذا ورد في المقال الأصلي).

<sup>2</sup> محمود عبد الفضيل (2012)، سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، ط1، دار العين للنشر، القاهرة، مصر، ص 175.



الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. تمت عملية التحرير بشكل تدريجي بدء بوضع التشريعات الخاصة بذلك، إزالة الاعانات الائتمانية وأسعار الفائدة التفضيلية وكذا إزالة السقوف المفروضة على سعر الفائدة، فتحير أسعار الفائدة للاقتراض، كان خاضعا لحد أقصى 20% سنويا، وقد تم ازالته في سنة 1994، ليتم فرض سقف مؤقت بمقدار 5% كفارق بين نسبة الايداع والاقتراض من البنوك التجارية لتجنب زيادة المفرطة في الاقتراض وقد ألغي هذا الإجراء في ديسمبر 1995<sup>1</sup>. التخلي عن توجيه الائتمان وإعادة هيكلة المنظومة حيث تم إلغاء تخصص البنوك واستبدالها بنظام للبنوك الشمولية<sup>2</sup>.

2- فتح المجال المصرفي المحلي: وذلك تحت مبرر تعزيز المنافسة في القطاع المالي الجزائري، من خلال رفع الحواجز لدخول البنوك المؤسسات الأجنبية والخاصة وقد تم اعتماد سبعة بنوك أجنبية من مجلس النقد والقرض وأخرى برأسمال جزائري. أما خصخصة البنوك فقد شهد تعثرا وتراجعا من قبل السلطات بعدما قد كانت شرعت بالفعل في اجراءات الخصخصة ؛

3- بالإضافة للشروع في استعمال الأدوات غير المباشرة : تشمل السوق المفتوحة، سعر إعادة الخصم وكذا الاحتياطي للزامي ؛

4- تحرير حركة رأس المال : من خلال الاجراءات التي كانت تهدف لقابلية تحويل العملة الوطنية بالنسبة للعمليات الدولية الجارية والقواعد المطبقة على التحويلات من وإلى الخارج، فقد تم السماح بالقيام بعمليات الصرف بين الدينار الجزائري والعملة القابلة للتحويل لكن لدى الوسطاء المعتمدين وبنك الجزائر فقط، ويمارس هذا الأخير الرقابة على كل العمليات، كما نص على ذلك التنظيم 07 - 01 المتعلق بالمعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، أما تحويل رؤوس الأموال من وإلى الجزائر فقد رخص قانون 90 - 10 لغير المقيمين تحويل أموالهم إلى الجزائر، لكن في المقابل نجد أن النظام 07 - 01 يمنع المقيمين من تكوين موجودات (نقدية ومالية وعقارية في الخارج)

<sup>1</sup> رميدي عبد الوهاب & بوضياف مختار (2014)، أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2010)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 10، المجلد 01، ص 77.

<sup>2</sup> محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص 176.

انطلاقا من نشاطهم في الجزائر مما يعني عموما عدم السماح بتحويل الأموال من الجزائر إلى الخارج<sup>1</sup>. بالإضافة إلى تشريع العديد من القوانين التي تهدف إلى تحفيز وتنظيم الاستثمارات خاصة الأجنبية المباشرة من خلال دعم المزايا الممنوحة ؛

5- تحرير سعر الصرف : التطورات المختلفة التي عرفها نظام الصرف، حيث انتقل من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم المدار (انظر الجدول رقم (7.3)) الذي تم إيراده في المبحث الثاني من هذا الفصل) ؛

6- بالإضافة إلى تحرير مدفوعات المعاملات الجارية، حيث عرفت التجارة الخارجية عددا من الاجراءات قبل أن يتم التحرير الكامل لها خاصة بعد 1994، من خلال التعلية 94 - 20<sup>2</sup> التي أعادت الاعتبار للبنك التجاري كمصدر رئيسي لتمويل التجارة الخارجية.

- يعد صدور قانون المالية التكميلي 2009، تراجعا صريحا من السلطات عن المسار السابق لسياسات التحرير المالي، و رغبة في الحفاظ على السيطرة على القطاع المصرفي (التي كانت قد تراجعت في وقت سابق)، تعزز هذا الاتجاه بالأمر 10 - 04 والذي يحدد شروط نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي والمحددة بـ 49% مقابل 51% للمستثمر المحلي، وهو ما يوضح تراجعا واضحا عن نهج التحرير المالي، وبالتالي التوجه إلى سياسات الكبح المالي في ظل موجة عالمية ظهرت بعد الأزمة المالية العالمية 2008 في ظل ما يعرف بالسياسات التحوطية الكلية، رغم كون الاقتصاد الجزائري كان يبدو معزولا عن الصدمات الخارجية للآزمة المالية العالمية (على الأقل على حد تعبير السلطات الرسمية). وقد تجسد هذا التوجه من خلال عدد من التدابير<sup>3</sup>:

- الغاء قروض الاستهلاك
- الزام البنوك بتمويل التجارة الخارجية بالقرض السندي فقط

<sup>1</sup> النظام 07 - 01 الصادر في 03 فيفري 2007، المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية في الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، الجيدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 31. وأيضا : القانون رقم 90 - 10 الصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16.

<sup>2</sup> التعلية 94 - 20 المؤرخة في 12 أبريل 1994، التي تحدد الشروط المالية لمعاملات الاستيراد، بنك الجزائر. سمحت هذه التعلية بحرية الحصول على العملة الصعبة للمتعاملين للاستيراد

<sup>3</sup> بن علال بلقاسم (2014)، دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية - دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي الجزائري (1990-2011)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 2، ديسمبر، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 292.

- التراجع عن خصخصة بنك القرض الشعبي بعدما تم الشروع في الاستشارة الخاصة بذلك

إنّ التطورات التي حدثت خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، أدت للتخوف من الاستمرار في نهج التحرير المالي، رغم أن القطاع المالي والمصرفي الجزائري لم يتأثر بتداعيات الأزمة<sup>1</sup> بشكل مباشر، نظرا لعدم ارتباطه بالنظام المالي والمصرفي العالمي، فلم يتعرض سوق الأوراق المالية للتقلبات في القيمة السوقية بسبب قلة عدد الشركات المدرجة وصغر حجم التداول، بالإضافة للانغلاق أمام الاستثمار الأجنبي<sup>2</sup>. كما كان لوجود نظام تأمين الودائع في الجزائر<sup>3</sup> دور مهم في الحفاظ على الاستقرار المالي خاصة فيما يخص تعزيز ثقة المودعين بسلامة النظام المصرفي. ويظهر هذا الوضع أن عدم تأثر النظام البنكي والمالي الجزائري ليس مقترنا بكفاءة النظام وقدرته على مجابهة الصدمات بقدر مايعبر عن عزلة هذا النظام (غير منكشف على الأسواق المالية العالمية) في ظل العولمة المالية، لذا فإن الحديث عن هشاشة النظام المالي المحلي وقدرته على الصمود أمام الصدمات المالية، في حالة الانفتاح، يصبح محل تساؤل؟

### الفرع الثاني : الفجوة بين سياسات وواقع التحرير المالي

بالعموم فقد كان القطاع المالي منخفض الكفاءة، حيث يظهر عدم تطور القطاع المصرفي والذي يسيطر عليه القطاع العام، وما لذلك من أثر على تخصيص الائتمان ومشاكل السيولة والفروق الكبيرة في أسعار الفائدة. بالإضافة لصعوبة دخول بنوك جديدة في القطاع. أما القطاع غير المصرفي فهو قاصر وغير نشط، ويرجع ذلك لجملة من العوامل أهمها<sup>4</sup> :

- قصور الأطر التنظيمية والتشريعية ؛

- ضيق الأسواق المالية ومحدوديتها ؛

<sup>1</sup> للمزيد حول تداعيات الأزمة على القطاع المالي في الدول العربية عموما والجزائر خاصة، انظر : جمال الدين زروق (2011)، الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيرها على الدول العربية، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 25-30.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي (2010)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 211.

<sup>3</sup> هو نظام يعمل على حماية المودعين من مخاطر افلاس البنوك التجارية بحيث يتم تأمين الحسابات بسقف معين كما يدعم الحفاظ على الاستقرار المالي في ظل الازمات المصرفية. هذا النظام اجباري في الجزائر، ويغطي النظام الودائع بالعملة المحلية (دون تغطية بالعملة الأجنبية)، وتساهم الحكومة والبنوك التجارية بتمويل نظام ضمان الودائع معاً. انظر : محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص 176، 177.

<sup>4</sup> صندوق النقد العربي (2000)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 172-175.

- ضعف نشاط السوق الأولي ؛
- تدني الوعي الاستثماري ؛
- عدم دقة الإفصاح وتدفق المعلومات.

هذا التخبط في سياسات التحرير المالي، يظهر غياب استراتيجية واضحة طويلة الأجل، تتعلق بتطوير القطاع المالي مع بقائه مقتصرًا كليًا على الجانب المصرفي في ظل غياب أسواق مالية نشطة، وحتى القطاع المصرفي يصبح أداة و/أو قناة لضخ الموارد البترولية، دون أن يلعب دورًا حقيقيًا كوسيط مالي يساهم في التخصيص الكفء للموارد في الاقتصاد، ودفع عجلة التحول نحو الاقتصاد المنتج. هيمنة القطاع البنكي العام على النشاط المصرفي رغم فتح المجال البنكي أمام القطاع الخاص والأجنبي واضحة، فقد قَدَّرت حصة القطاع المصرفي العام من الموارد المتاحة حوالي 85.8% سنة 2017 ويوزع أكثر من 86.8% مقابل 13.2% للقطاع المصرفي الخاص<sup>1</sup>، وهو ما انعكس سلبيًا على دور هذا الأخير كوسيط مالي، سواء في تعبئة الادخار كما في منح القروض. ويمكن ارجاع هذا الدور الضعيف نسبيًا للقطاع الخاص المصرفي إلى جملة من العوامل تتعلق بـ : حداثة وجوده نسبيًا، فمعظمه ظهر بعد 1998 ؛ كما أنه يستهدف تمويل التجارة الخارجية بدل تمويل المؤسسات المنتجة. كما أن ضعف القطاع المصرفي في الجزائر يمكن أن يفسر في حد ذاته هيمنة الطابع الريعي على الاقتصاد الذي يجعل من وظيفته الأساسية توزيع موارد الربح أكثر من التخصيص الكفء للائتمان.

يقود التحليل السابق إلى نتيجة مفادها أن سياسات التحرير المالي في الجزائر لم تكن خيارًا واعيًا بقدر ما كانت "هبوطًا اضطراريًا" تحت ضغط إصلاحات المؤسسات المالية الدولية، ومع تحسن شروط التبادل الدولي (ارتفاع أسعار المحروقات) مطلع اللفية، تعود هذه السياسات "لوضع الراحة" الذي يجعل من القطاع المالي تحت السيطرة وقناة أساسية لضخ الموارد، دون أن يعبر عن استراتيجية فاعلة للاندماج الواعي في منظومة العولمة المالية.

### المطلب الثاني : مزيج السياسات في ظل العولمة المالية

تحليل كفاءة السياسات الاقتصادية في ظل العولمة المالية، يسمح بملاحظة أن هذه الأخيرة شهدت استمرارًا وتفاقم اختلالات المالية العامة، وكذا الاختلالات الاجتماعية في البلدان النامية، حيث تسمح بتوفير الموارد اللازمة

<sup>1</sup> بنك الجزائر (2018)، التقرير السنوي 2017، بنك الجزائر، الجزائر، ص 77.

لاحتياجات تمويل العجز الحكومي دون مزاحمة القطاع الخاص على المدخرات المحلية، وهو ما قد يؤدي إلى نوع من التراخي والانغماس في سلوك مالي أقل مسؤولية مما كانت عليه في السابق<sup>1</sup>. قد يوحي هذا الوضع لصانعي السياسات في الجزائر بأن حالة العجز الموازي التي يعرفها الاقتصاد في العديد من الدول هي أمر مألوف وشائع، وقد يقترن ذلك بأداء أقل صرامة مالية للسياسات الاقتصادية.

في ظل التحرير المالي، وفي حالة عدم كفاءة سياسات سعر الصرف، فإن ذلك يجعل من تبعية السياسات النقدية (والاقتصادية عموماً) لخيارات المتعاملين الماليين أمراً لا مفر منه، نظراً لكون تدفقات رأس المال قد تتجاوز احتياطات البنوك المركزية على نطاق واسع، مما يعني أن هجوم جماعياً على العملة قد يؤدي إلى فشل البنك المركزي. هذا يعني أن ظروف التنمية الاقتصادية أصبحت محددة من رأس المال المالي الدولي<sup>2</sup>.

حركة رأس المال والتحكيم الدائم للعملاء من المراكز المالية (وإن لم تكن تمس الدينار الجزائري مباشرة فإنها تتعلق بعمليات الاحتياطات) والخطر الدائم لتقلب رأس المال دون أدنى إشارات تحذيرية، يدفع السلطات الجزائرية لاتباع سياسات اقتصادية ونقدية تقييدية، بشكل مفرط، مما قد ينتج عنه معدل نمو منخفض، وبالتالي تطور غير كاف للإيرادات الضريبية (خارج المحروقات). التي من المفترض أن تتمكن من خلال عملية التحول الهيكلي أن تتصدر تمويل الاقتصاد بدل موارد الريع القابلة للنفاد.

تضع سياسات التحرير المالي صنّاع السياسات الاقتصادية أمام عدد أقل من الخيارات يضطر معه الاقتصاد للمفاضلة بين هدفين الأول استقرار سعر الصرف والثاني استقلالية السياسة النقدية أو ما أصبح يعرف لدى الاقتصاديين بالثنائية المستحيلة (أو مواصلة استنزاف الرصيد من احتياطات العملة الصعبة). عند اختيار الهيئة المخولة للحفاظ على سعر الصرف فإنها تفقد القدرة على التحكم في السياسة النقدية التي تصبح تابعة للخارج (دولة الربط) وبذلك تفقد السياسة الاقتصادية أحد أدواتها التي تستعملها في تحقيق أهدافها المعتادة (مربع كالدور) والتنموية وذلك وفق القاعدة التي وضعها روبرت مندل حول تخصيص الأدوات للأهداف.

السياسات الاقتصادية الصارمة في الوقت الحالي (على المدى المتوسط) المتبعة من السلطات الجزائرية - والتي تفوق حتى توقعات صندوق النقد الدولي - تبدو ذات أثر سلبي على القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات،

<sup>1</sup> François BILGER (1996), *Globalisation financière et développement économique*, Université Louis Pasteur de Strasbourg, P7. (etudier.com).

<sup>2</sup> Ibid, P1.

وبالتالي فإن ذلك يقود نحو حقيقة أن الاقتصاد الجزائري مضطر للتعايش مع الاندماج في العولمة المالية بقطاع وحيد هو قطاع المحروقات.

يحيلنا هذا الإطار إلى البحث في طبيعة علاقة الأداء الاقتصادي بالهبات الطبيعية (موارد المحروقات) التي تتمتع بها الجزائر والتساؤل حول مكانة السياسات الاقتصادية من هذه العلاقة ؟ حاولت دراسة *Easterly, (and Levine, 2002)* الإجابة على هذا التساؤل من خلال دراسة تأثير كل من الهبات الطبيعية، المؤسسات والسياسات الاقتصادية على الأداء التنموي وتوصلت الدراسة إلى أن<sup>1</sup> : الهبات الطبيعية تميزت بمعنوية في التأثير على كل من التنمية الاقتصادية والمؤسسات، أي أن السياسات الاقتصادية الكلية لا تساعد في تفسير التنمية الاقتصادية بعد أخذ تأثير مؤشرات الهبات الطبيعية، وذلك حتى بعد تثبيت متغيرات السياسات الاقتصادية تستمر مؤشرات الهبات في تفسير التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية.

ورغم أن هناك جدلا حول تأثير الصدمات الخارجية (تراجع أسعار المحروقات) مقابل السياسات الاقتصادية في التأثير على الأداء الاقتصادي، فقد أشارت دراسة *Easterly, 1993* إلى أن تأثير الصدمات الخارجية خاصة المتعلقة بمعدل التبادل الدولي (تدهور الطلب الخارجي في الحالة الجزائرية) على التفاوت في معدلات النمو، لذلك وفقا لهذه الدراسة تبدو الصدمات الخارجية مهمة مقارنة بالخصائص المحلية للبلد في تحديد معدل النمو طويل الأجل، حيث توصلت إلى ارتفاع القدرة التفسيرية لمتغيرات الصدمات الخارجية قياسا بمتغيرات السياسات<sup>2</sup>.

وفي ظل استمرار الصدمة الخارجية (انخفاض أسعار البترول) التي تفاقمت عقب الأزمة المالية العالمية، و التي دفعت الاقتصاد العالمي إلى ركود أدى إلى تراجع الطلب العالمي، من المحتمل أن تستنفذ احتياطات الصرف، مما يضع السياسات الاقتصادية أمام وضع حرج يتجسد في تقليص المنافع التي تتيحها العولمة المالية، نظرا لعدم توفر الشروط اللازمة المسبقة لعمليات تحرير رأس المال من جهة، كما أنها لاتزال عرضة للمخاطر المحتملة لاقتصاد عالمي لم يتعافى بعد من أزمته المالية في ظل تنامي انتشار السياسات الاقتصادية التحوطية على سياق عالمي، من جهة أخرى.

<sup>1</sup> أحمد الكواز، مازق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 53، ص 54.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 46.

يبدو أن السياسات الاقتصادية التي توصف بكونها احترازية من سلوك رأس المال في محاولة لعزل الاقتصاد عن الصدمات المترتبة عن الأزمات المالية العالمية قد تفقد امكانية استعمال بعض الأدوات خارج هذا التوجه، مما يؤثر على طبيعة المزيج المتاح للسياسات الاقتصادية وأثرها.

تؤدي العولمة المالية خاصة في شقها المتعلق بالتدفقات قصيرة الأجل إلى إضعاف السياسات الاقتصادية الكلية من خلال فرض قيود التعقيم والحد من فعالية الأدوات، كما أدت الأزمة المالية العالمية والاختلالات التي عرفتها إلى تغذية السلوكيات الاحترازية وزيادة القيود على حركة رأس المال<sup>1</sup>. كما أن الموقف الداعم للنظام المالي المعوم على أنه بعيد تماما عن كونه عاملا لعدم الاستقرار في حين يعتبره عاملا حاسما في النمو والذي تم تبنيه من المؤسسات المالية الدولية والدول المتقدمة كان يفتقد للمصداقية حتى قبل حدوث الأزمة المالية العالمية. وقد تم اعتبار الأزمات والاختلالات التي حدثت حينها على أنها جزءا وفاقا للسياسات الاقتصادية الفاشلة في بعض البلدان. ورغم أن ضعف السياسات الاقتصادية هو أحد أخطر معوقات التنمية في الدول النامية (والجزائر على وجه خاص)، إلا أن التجارب الدولية لم تؤكد أن العولمة المالية مثلت بديلا موقفا للدول لتحسين خياراتها أو توفير التمويل اللازم دون تهديد<sup>2</sup>. لذا لا بد من اتباع منهج تدريجي للانفتاح المالي مع الاعتماد على قواعد احترازية، واستعمال الضرائب كأداة توجيهية لإطالة مدة الاستثمار والحد من حركة رأس المال.

### المطلب الثالث: مفارقة السياسات التنموية والعولمة المالية في الجزائر

#### الفرع الأول : العولمة المالية وإعادة إنتاج الربيع :

هناك أكثر من دافع للاستدلال على أولوية العوامل الداخلية في مشروع التنمية لكن حل إشكالية هذه العوامل هو اليوم أكثر تعقيدا بسبب توطن الربيع<sup>3</sup> في الاقتصاد من جهة وهيمنة رأس المال المالي على الفضاء العالمي من جهة أخرى. هذا الأخير الذي أصبح مهيمنا على الأشكال الأخرى لرأس المال في سياق العولمة المالية يبدو أنه غير مهمم بالإنتاج (إلا في الحد الأدنى الذي يضمن مصالحه) مادام يمكنه عبر حركاته المضاربية اقتناص أرباح تتعدى تلك المتأتية من الإنتاجية بفضل ما أتاحت مخرجات الثورة المعلوماتية، في حين أن ديناميكية التنمية

<sup>1</sup> François BILGER (1996), Op.Cit, P4.

<sup>2</sup> Ibid, P2.

<sup>3</sup> أمير السعد (2010)، مازق التعدي و قضايا المشروع الوطني للتنمية، مجلة التواصل، عدد 26 جوان، جامعة عنابة، ص 77.

قائمة على الإنتاج والذي يكتسب أهمية رئيسية لا بسبب السلع التي ينتجها فقط، وإنما أيضا بسبب ما يوفره من فرص للعمل والدخل<sup>1</sup>.

لم يعد من أولويات رأس المال المالي الحفاظ على فرص العمل، وذلك توافقا مع مصلحة أرباب العمل والشركات الكبرى. لذا فإن الانتقال في الجزائر من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج أساسه العمل يزداد صعوبة ؛ في ظل اقتصاد عالمي يهيمن عليه رأس المال المالي الحامل لمنطق غير مساعد و غير مفضل للإنتاج، ما يعيق عملية التنمية ويفرض تحديات أكثر صعوبة. في الواقع، فإن أزمة التنمية في الجزائر - من حيث عدم قدرتها على تجاوز نمط التوزيع الريعي - تتأكد في ظل هيمنة رأس المال المالي في سياق العولمة المالية، فسواء على المستوى المحلي كما على المستوى العالمي فإن المنطق المهيمن هو منطق مناف للعملية الإنتاجية، ويحافظ على الربيع (سواء الربيع النفطي أو الربيع المالي).

وفي سياق هذه الهيمنة لرأس المال المالي على الصعيد العالمي، كذلك في ظل عدم التوافق بين الرأسمالية المالية وقطاعات الإنتاج الحقيقي، فإن إجراءات النشاط المالي والسباق المسعور من أجل الربح، الذي يحرض على إتباع سلوكيات تتعارض مع الإدارة الرشيدة، تعرض للخطر، سواء في المركز أو في المحيط، النسيج الاجتماعي في مجمله. فالعولمة المالية تعيد صياغة النظام المالي الدولي ليصبح عدم الاستقرار حالة عامة، و يتأكد ذلك من خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008).

ورغم أن آثارها في المدى القصير على الاقتصاد الوطني في ظل "البجوحه" الوطنية تبدو مهملة، فالاقتصاد الجزائري لا يتعرض حاليا بشكل مباشر لانعكاسات الأزمة المالية العالمية بقدر ما يعاني من آثار تذبذبات "المالية" دوليا على الاقتصاد الحقيقي و من انعكاسات الحالة العامة من الركود التي تلت الأزمة المالية مباشرة. لكن على المدى الطويل فهناك آثار وخيمة مرتقبة سواء فيما يخص الموارد المتأتية من ربيع المحروقات أو الموارد المحتفظ بها كأرصدة في الخارج حيث أن بيئة التضخم العالمي تفاقم من فاتورة الواردات التي تدفعها الجزائر لتلبية الطلب المحلي و الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة للمواطنين خاصة مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية و أزمة المواد الغذائية.

كما أن ديناميكية التنمية قائمة على إدكاء دور الدولة في حين أنه في سياق العولمة المالية فإن الخطاب النيوليبرالي الذي يمثل خطاب رأس المال العالمي (رأس المال المالي خاصة) يطالب بانسحاب تام للدولة من المجال

<sup>1</sup> عماني لمياء (2011)، مرجع سابق، ص115.



الاقتصادي وهو يستجيب إلى احتياجات رأس المال العالمي التي تكمن في السيطرة دون قيود على النشاطات أين تكون نسبة الربح أعلى (ما يمكن من الدفاع على مصالح الدائنين و المساهمين)<sup>1</sup>.

وتصبح الإشكالية المطروحة هي: كيف يمكن تصور الاعتماد على رأس المال الأجنبي في تحقيق تنمية القوى الإنتاجية الوطنية التي تقتضي عددا من الإلزامات من أجل تفعيل دوره في التنمية في حين أنه لا يكون منجذبا إلا نحو المناطق الأقل إلزاما والمرتبطة بتقديم عديد التنازلات؟

في الواقع تستطيع الشركات متعددة الجنسيات بصفتها اتجاه موضوعي لتوسيع علاقات الإنتاج الرأسمالية على الصعيد العالمي تعظيم ربحها باستهداف الفئات الأقل إلزاما، والذي ينافي أقل الحواجز لتراكم رأس المال. لكن هذه الاستراتيجية لا تمكن من مساعدة تطور القوى الإنتاجية للتشكيلة الاجتماعية الجزائرية بل على العكس فهي تهدد الدولة الجزائرية والتي رغم مرور عقود على الاستقلال تظل طور البناء و التشكل، و لم تنضج بعد كدولة وطنية وبسبب طبيعتها الربعية فهي دولة رخوة و هي إن لم تدعم هذا البناء بمزيد من القرارات السيادية ( في الميدان الاقتصادي تحديدا) تخاطر بالتقهقر في النشاطات الإنتاجية، و بالتجزئة المحتملة جدا<sup>2</sup>.

هكذا فإن سلوكيات رأس المال المالي المزاحمة للعملية الإنتاجية من جهة و المفضية إلى عدم الاستقرار من جهة أخرى تخلق ظروف غير متوافقة مع متطلبات التنمية. كما أن اللاتلاقي بين مقتضيات التنمية وتطلعات رأس المال المالي من شأنه ليس فقط عدم دعم مشروع وطني للتنمية قائم على الإنتاج، بل هو يعيق ويحد من محاولات تجسيد هذا المشروع، ففي إطار علاقة التصنيع بمشروع التنمية فإن رأس المال المالي العالمي لن يسمح بقيام تصنيع في دول المحيط في إطار مشروع وطني للتنمية وفق مقتضيات التطور الرأسمالي إلا في حالة الغفلة التاريخية بسبب تحكمه في الدوائر المتاحة للحاق<sup>3</sup> لكن هذه الدوائر التي يهيمن عليها رأس المال المالي (الموصوف بالطيار-الساحن الموم ...). يخضعها لمنطق الربح وفي أقصر أجل، ومن هنا يظهر التناقض بين ديناميكية السياسات التنموية التي لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل استراتيجية طويلة المدى و ديناميكية رأس المال المالي المدفوعة بأطماع الأفراد (دائنين و مساهمين) في الحصول على الربح و في أقصر الآجال.

<sup>1</sup> BENDIB Rachid (2007), *Mondialisation et idéologie néolibérale, la place de l'Etat national, El-Tawassol, Université Badji Moktar de Annaba, Algérie, Vol 13, N 3, p 3.*

<sup>2</sup> Ibid, p4.

<sup>3</sup> أمير السعد (2010)، مرجع سابق، ص 77.

وهذه الصيرورة لتراكم رأس المال في ظل هيمنة رأس المال المالي و منطقته المحمول من طرف الشركات متعددة الجنسية تنافي قيام مشروع وطني قائم على الإنتاج ومرتكز على التصنيع. وهو ما يعبر عن **أزمة الربيع** الذي يتلخص في الممانعة التاريخية من استكمال انتشار التطور الرأسمالي في الاقتصادات الضعيفة والممانعة الراهنة من بناء دولة المواطنة من جهة أخرى<sup>1</sup>.

العولمة المالية التي هي في العمق تعبر عن تطورات رأس المال المالي و مرجعيتها السوق الخالي من كل تعقيدات، مدعومة بالصعود القوي للأفكار الليبرالية الجديدة، تشكل تحديا أساسيا أمام الدولة و الاقتصاد في الجزائر، يدور حول إمكانية تطوير رأسمالية وطنية ( انخراط رأس المال الوطني في العملية الاستثمارية بهدف التنمية) مقابل تطورات رأس المال المالي العالمي ما يسمح للدولة في الجزائر أن تكون قادرة على مجابهة فاعلي العولمة الجدد الذين يتم الترويج لهم عبر خطاب العولمة، خطاب "الفكر الواحد" المهيمن، خاصة أن الدولة و الاقتصاد الجزائريين يتطوران في ظل سلسلة " ربيع- ربيع"، حيث تنتج الثروة من الربيع و يعاد استثمارها لتنتج ريعا، دون مقدرة الاقتصاد الوطني على ترسيخ حلقة إنتاج وطني ضمن سلسلة الربيع تلك، هذا الفهم هو ضروري لأدراك دقيق للرهانات الحالية أين يبدو أن التناقض الأساسي ينتقل من التناقض عمل /رأس المال إلى التناقض الذي يربط ويناقض التوافق الاجتماعي الجزائري (البرجوازية والعمل المحليين) مع رأس المال المالي العالمي المهيمن في سياق العولمة المالية<sup>2</sup>.

العولمة المالية تفرض حدودا على التنمية في الجزائر تعبر عن الشروط الموضوعية التي يتم في إطارها تجسيد مشروع التنمية، هذه الشروط هي تابعة لمنطق رأس المال المالي المهيمن على الفضاء العالمي الباحث عن تعظيم الربح في أقصر أجل. وهو ما يخلق مناخ غير مساعد على قيام مشروع وطني للتنمية أساسه العمل المنتج. هذه التنمية هي بالأساس متعثرة في الجزائر بسبب هيمنة نمط التوزيع الربيعي في وسط التشكيلة الاجتماعية الجزائرية، ما يعرقل التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج. و"يزداد الطين بلة" في ظل المخاطر الكامنة في تمفصل الدولة الربيعية و الاقتصاد الربيعي مع ديناميكية رأس المال المالي العالمي، و هي الديناميكية القائمة على الاقتناص من وضعيات التوظيف المالي التي تخلقها و التي تدر عليها عوائد مضاربة ريعية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أمير السعد (2010)، مرجع سابق، ص76.

<sup>2</sup> BENDIB Rachid (2006), Op.Cité, P 127.

<sup>3</sup> عماني لمياء (2011)، مرجع سابق، ص 246.

في هذا السياق فإن هيمنة الفئات الربعية على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية تبقي التشكيلة الاجتماعية الجزائرية في ظل نمط إنتاج ما قبل رأسمالي على حالها بحيث يتم الإرساء لاقتصاد توزيعي يعزز مكانة الفئات المسيطرة و يؤسس لإعادة تكوين هذه الفئات؛ وهي فئات تصارع وتزاحم العملية الإنتاجية وتضايقها، ما يؤدي إلى إضعاف القاعدة الإنتاجية. وفي سياق العولمة المالية فإن مصالح هذه الفئات تلتقي مع مصالح رأس المال العالمي (رأس المال المالي خاصة) في ظل تقارب المنطق المفضل للكسب السريع على الإنتاج ما يسمح بوجود تمفصل لرأس المال المالي العالمي مع الدولة الربعية يقود إلى إعادة إنتاج الربح.

يعود ذلك إلى طبيعة الربح، فربح المحروقات هو ذو مصدر خارجي (فائض قيمة لعمل غير محلي) ما يفضي إلى عدم وجود تزواج طبقي بين البرجوازية المحلية المتكونة و الفئات الربعية كون مصالحهما متضادة (عكس ما كان في أوروبا من تزواج بين البرجوازية في صعود و الإقطاعية في الزوال مما أدى إلى هيمنة الأولى و انحلال الثانية<sup>1</sup>) لذا فإن إعادة الإنتاج للعلاقة الأساسية لنمط التوزيع الربعي (الربح) هي غير متوافقة مع إعادة الإنتاج للعلاقة الأساسية لنمط الإنتاج الرأسمالي (رأس المال). في حين يجري تمفصل بين رأس المال العالمي و الفئات الربعية الممثلة في الدولة الربعية.

هكذا يبدو أن ارتفاع أسعار النفط الخام في ظل عدم معارضة رأس المال الاحتكاري البترولي وضمن الهامش الذي يسمح به، تظهر العلاقات المتميزة مع الدولة الربعية. وفي ظل البنية المشوهة لاقتصاديات الدول الربعية ما يسمح بإعادة تدوير هذه الفوائض. حيث أن جزء كبير من هذه الأموال حولت إلى قروض لبلدان نامية أخرى بفوائد عالية جدا لتصب في دورة رأس المال العالمي.

في المقابل فإن الأنظمة الربعية في هذه الدول بفعل بنيتها وطبيعتها مصالحها تبحث عن مساندة رأس المال العالمي للمحافظة على سلطتها على أن كلا الطرفين يلتقيان في البحث عن تحقيق المصالح في أقصر أجل فبينما يسعى رأس المال المالي إلى تحقيق الأرباح الطائلة في أقصر الآجال تسعى تلك الأنظمة لتلبية حاجاتها الحاضرة والخاصة وليس لديها مصلحة في إحداث تغييرات أساسية، لذا فإن تلك العلاقة المتميزة بقيت محصورة في الحلقة

<sup>1</sup> من أجل تحليل مفصّل انظر:

ف. كيروف وآخرون، موجز تاريخ مجتمعات ما قبل الرأسمالية، ترجمة: محمد يوسف الجندي، دار يوليو للنشر، مصر، (دون تاريخ)، ص-ص، 122-138.

الأولى من السلسلة النفطية أي حلقة الاستخراج أما الحلقات التالية (خاصة التصنيع النهائي) فهي خارج ذلك التلاقي و التوافق على أن ذلك لا يصب في مصلحة كليهما.<sup>1</sup>

من جهة أخرى فإن قراءة في التوزيع القطاعي للتدفقات الرأسمالية على مستوى المغرب العربي يمكن من الانتباه لبعض العناصر المتعلقة بتوجهات رأس المال العالمي في ظل طبيعة الدولة المضيفة وطبيعة المصالح التي تعكس توجهاته في كل دولة.

حيث يظهر أن معظم الاستثمارات الواردة للجزائر تتمركز في قطاع المحروقات، بالإضافة إلى قطاع الخدمات خاصة الاتصالات. في حين أنه في تونس التي تواصل مسار الإصلاح والانفتاح، فهي تحاول التخصص أكثر في مجال الالكترونيات و الإعلام الآلي. وقد كانت محط المستثمرين الأوروبيين في الإعلام الآلي لتوفرها على يد عاملة على درجة عالية من الكفاءة (تحتل المرتبة 26 دوليا من حيث الابتكار والمرتبة 30 فيما يخص البحث العلمي و التكوين 2007)، بالإضافة إلى قطاع السياحة و القطاع المصرفي والصناعة المعدنية و الاسمنت. أما المغرب فإن الاستثمارات تتركز أكثر في الصناعة وتنمية السياحة، حيث استفادت في سنة 2007 من 141 مشروع من الاستثمار الأجنبي المباشر. تمركزت في السياحة، و صناعة السيارات. وتعتبر فرنسا هي المستثمر الأول في المغرب (65 مشروعا)<sup>2</sup>.

تفيد هذه الحقائق إلى أن رأس المال العالمي يكون منجذب في الدول الريعية (مثل الجزائر) بالدرجة الأولى إلى النشاطات غير الإنتاجية خاصة قطاع النفط، أين تكون معدلات الدوران عالية، في حين أنه في بلدان مثل تونس و المغرب ينشئ مشاريع إنتاجية يمكن أن تساهم في تطوير القوى الإنتاجية، ودفع عجلة التنمية. هذا يعني أن رأس المال العالمي يعزز الطابع الريع للبلاد الريعية، من خلال المساهمة في تطوير القطاعات الريعية على حساب القطاعات المنتجة. وهو ما يتوافق مع مصالح الفئات الريعية في إطار إعادة إنتاج الريع. و يبرز ذلك من خلال علاقة الدولة الجزائرية برأس المال العالمي حتى قبل الانفتاح.

<sup>1</sup> أمير السعد (2008)، مقارنة رأس المال و الصناعة البترولية، مجلة التواصل، عدد 22 سبتمبر، جامعة باجي مختار - عنابة، ص-ص، 119-147.

<sup>2</sup> فطيمة حفيظ (2010)، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (تونس والمغرب والجزائر) في ظل المتغيرات العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 50، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 96.

ففترة الاستقلال تظهر مفارقة أين الامبريالية الاقتصادية كتوسيع لعلاقات الإنتاج الرأسمالية تبدو مرتاحة بقرابة لوجود علاقة اجتماعية ما قبل رأسمالية على المستوى المحلي، هذا التمهصل بين علاقتين اجتماعيتين رأس المال (العالمي) و الربيع، يبين كذلك أن منطق تراكم رأس المال على الصعيد العالمي يمكن أن يحد من توسع رأس المال إذا تبين أن ذلك مهم للحركية العامة. هذه الأهمية تظهر في عدد من المصالح المباشرة منها:<sup>1</sup>

- 1- أن المساعدات الفنية أصبحت مطلوبة و بالتالي خلق فرص لجني أرباح كبيرة ؛
- 2- الشركات الجزائرية غير قادرة على المنافسة في السوق الدولية و بالتالي لا تستطيع أن تؤثر على حصة الشركات متعددة الجنسية في السوق الدولية ؛
- 3- سيورة التراكم الجزائرية لا يمكن أن تستمر إلا بتدفق مستمر لصادرات المحروقات (الاستدانة) و بالتالي طمانة الشركات المتعددة الجنسية على الخصوص و رأس المال العالمي عموما على تأمين إمدادها سلعة استراتيجية ؛
- 4- تمويل تدويل رأس المال الدولي الذي أخذ شكل تشكيلات من السلع (وضع المفتاح في اليد والمنتوج في اليد).

بداية من سنوات الثمانينات الدولة الربعية ستعرف تحولات بسبب تراجع الربيع البترولي، ورد فعل الدولة على رهانات العولمة (العولمة المالية) تهدد باختفاء الأنشطة الصناعية و الزراعية وتضخم الخدمات في ظل عدم جدوى الإصلاحات حيث أن التصنيع الذي كان من المفروض أن يكون الأساس للاستقلال الاقتصادي تابع في كل مراحه للسوق الرأسمالي العالمي، بينما تستمر الزراعة في تبعيتها لطبيعة و لا تلبي الاحتياجات الأساسية للسكان.

لذا يبدو أن مستقبل قطاع البترول والغاز يظهر في استمرار تطوره بالنظر لاحتياجات الاقتصاد العالمي كقطاع مهم وموزع للمحروقات يدر ريع مهم، وبالنسبة لقطاع الخدمات انفتاح السوق على السلع المنتجة بالخارج يسمح لرأس المال الدولي باسترجاع جزء من الربيع. في حين أن الاقتصاد و المالية في الجزائر تابعة لسعر برميل البترول مع وجود مديونية لتلبية الاحتياجات غير المتناقصة للسكان. وفي سياق هذه المعادلة ما هو الدور الذي تلعبه الدولة الجزائرية كدولة ربعية في إطار ديناميكية العولمة المالية؟

<sup>1</sup> منصورى عبد الله، مرجع سابق، ص 251.

الدول الربعية لها دور يتمثل في كونها ممول للمحروقات ومصعب للسلع المنتجة في الخارج. هذه الاستجابة هي من جديد تمثل مفارقة من خلال الخطاب الذي يستجيب لديناميكية العولمة التي تفترض بأن الاقتصاد الجزائري (وغيره في الخارج) يتلخص في أنبوب بترويل (*pipeline*) و/أو أنبوب غاز (*gazoduc*) دون صنوبر إيقاف. هكذا فإنه حسب وجهة نظر رأس المال العالمي فإن هذا الدور للممولين في المحروقات هو أكثر ضمانا وبلا شك أكثر مردودية عندما مؤيدي الربيع يهيمنون على الدولة الجزائرية<sup>1</sup>.

تبنى الخطاب النيوليبرالي الذي يمثل خطاب رأس المال العالمي هو قائم على اقتصاد السوق و الديمقراطية وهذه المفاهيم هي ذات محتويات غير متجانسة: فمفهوم اقتصاد السوق ضمن التصور الذي يطرحه مؤيدو النيوليبرالية يشتمل على محاولة الاعتقاد بأن السوق يستطيع عبر قدرته الخاصة أن يحل كل المشاكل الاقتصادية كما أن هذا الخطاب هو أيضا يقدم السوق الدولي كأداة وحيدة لتلبية حاجات المجتمع غير أن النظرة المزيكية لهذه السوق لا تمكن من فهم الحقيقة إلا لما تؤخذ الرأسمالية كمستقطبة وسالبة، وبأن جوهرها معرف بعيدا عن السوق وبأن السياسة وعلاقات القوة تستمر في حمل القرارات البعيدة عن قوانين السوق المزعومة.

ويبدو من السهل ملاحظة أن هذا الخطاب يخرق المشاكل المرتبطة بمجتمعات المحيط على حساب مشاكل التنمية<sup>2</sup> في حين أنه قريب من الاقتصاد الموازي وهو ما يفسر أن مؤيدي الربيع يدافعون عن اقتصاد السوق القريب من الاقتصاد الموازي الذي يعمم على الاقتصاد الوطني في مجمله أما الجهة الثانية لهذا الخطاب هي تلك المتعلقة بالديمقراطية التي هي في واقع هيمنة الفئات الربعية المتوافقة مع رأس المال العالمي في إطار العولمة المالية لا يمكن أن تتجاوز الجانب الشكلي وهو مظهر ديمقراطي يجب ويسمح للدكتاتورية الربعية بإشباع تخيلات *O.N.G* والجمعيات الدولية الأخرى التي لا تسجل إلا المظاهر.

في ظل هذا التمهيد بين الفئات الربعية والرأس المال العالمي يتم إعادة صياغة التنمية وفقا لمنطق الخطاب النيوليبرالي حيث تختصر في مفاهيم مثل الحكم الراشد أو الحوكمة، هذه الأخيرة تتلخص في مجموعة أدوات تهاجم النتائج أكثر من أسباب المشكل في محاولة لنسخ طريقة التسيير الأمريكي و تعميمها بهدف محاربة الرشوة، الفساد... التي غالبا ما يتم ربطها بأنماط تدخلية للدولة أما المشاكل البنوية فهي منكرة. ويمكن التذكير بأن التحرير و تعميم اقتصاد السوق هي مهمة مؤسستين هامتين هما صندوق النقد الدولي *FMI* والمنظمة العالمية

<sup>1</sup> Bendib Rachid, *L'Etat rentier en crise*, Op.Cité, P135.

<sup>2</sup> Ammar Gherib : *A propos de la Mondialisation et Reproduction Du rapport rentier*, op.cité, p 24, p25.

لتجارة *OMC* فوظيفة هذه الأخيرة تقترح توحيد القواعد المتعلقة بتسيير الأسواق المحلية و المتعلقة بالسوق العالمي بحذف كل اختلاف باسم مفهوم متطرف للتبادل الحر. أيضا *OMC* تقترح تنظيم الإنتاج العالمي لخدمة متطلبات تعظيم الأرباح لرأس مال متعدد الجنسيات ورمي متطلبات التنمية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: ردود فعل الاقتصاد الجزائري تجاه العولمة المالية

يمكن فهم السياسات الاقتصادية التنموية في سياق العولمة المالية على أنها تلك السياسات التي تمكن من إدارة عملية الاندماج بفعالية، وتتعلق أساسا بسياسات هيكلية بالإضافة لسياسات الاقتصاد الكلي، التي يمكن أن تحسن من فوائد النمو والاستقرار في العولمة المالية. رغم أن الأدبيات لاتزال غير حاسمة، إلا أن هناك بعض الأعمال الموثقة حول الآثار غير المباشرة للعولمة المالية والتي تعد بالكثير، حيث يرى نهج جديد لمزايا العولمة المالية (والذي يتعد عن الاطار الكلاسيكي للميزة الرئيسية على أنها تتعلق أساسا بالتدفقات الصافية طويلة الأجل) بأن الفوائد الرئيسية ربما تكون غير مباشرة، حيث يمكن للانفتاح المالي في عدد من الظروف أن يعزز تنمية القطاع المالي المحلي، وأن يفرض المزيد من الانضباط على سياسات الاقتصاد الكلي كما يولد مكاسب في الكفاءة للشركات، هذه الفوائد غير المباشرة مهمة، من الناحية الكمية، ومن المرجح أن تكون مصدرا مهما للنمو الشامل وتحسن الاستقرار لبلد يشارك في العولمة المالية<sup>2</sup>.

الجزائر في الوضع الحالي، تبدو غير قادرة على الاندماج بفعالية في العولمة المالية. رغم عدم الاتفاق حول مدى تأثير عمليات التحرير التي شرعت فيها الجزائر مطلع التسعينات، حيث النتائج تبدو غير واضحة (خاصة على الأداء التنموي)، إلا أن هناك ضرورة ملحة لأن تشمل سياسات التنمية في الجزائر، تطوير القطاع المالي قبل استكمال اجراءات التحرير والانفتاح المالي، كشرط مسبق، بالنظر إلى أن تحرير حركة رؤوس الأموال تولد عنه منافع وعقبات.

ففي حين أن هناك احتمالا لأن تساعد العولمة المالية على رفع كفاءة السياسات الاقتصادية (عزلها قد يضعف من كفاءتها) التي من المحتمل أن تزيد بسبب تحكيم الأسواق المالية، هذه الأخيرة من المفترض أن تكافئ الاداء الأكثر تميزا، ما يجعل من هذه السياسات أكثر قدرة على التفاعل مع التغيرات ؛ فإن حركة رؤوس الأموال

<sup>1</sup> Ammar Gherib, *Op.Cité*, P25.

<sup>2</sup> Ayhane Kose and al. (2009), *Financial Globalization and Economic Policies*, (January), CEPR Discussion Paper No, DP7117, P4.

قصيرة الأجل تُدخل الاقتصاد بأكمله في حالة من عدم اليقين. لعلّ الأزمة المالية العالمية الأخيرة وقبلها العديد من الاختلالات والانحرافات التي شهدتها العولمة المالية، تعبر عن حالة من إخفاق السوق (حسب الفهم النيوكلاسيكي) والذي يتعلق بالأسواق المالية العالمية، ويرجع السبب الأساسي إلى أن عدم الاستقرار بالإضافة للتأثير السلبي على المستوى المحلي، يزيد من عدم اليقين دوليا، والذي يبدو ذو طبيعة نظامية في إطار نسبية نقدية معممة، وهو مايفسر أن اتجاهات علم النفس الجماعي (سلوك القطيع، تأثير العدوى والتقليد) تفوق الاعتبارات الموضوعية كمحدد لتطور السوق الذي يتحول إلى كازينو<sup>1</sup>.

هذه الاعتبارات تدفع للمزيد من تعقيد المخاطر وصعوبة فهم الطبيعة المتناقضة للعولمة المالية، حيث أن تكاليف عدم الاستقرار تتعادل بل وقد تتجاوز الفوائد المتوقعة من التحرير المالي. تبقى الجزائر معنية بهذا الخيار في ظل إمكانية استرجاع العلاقة السابقة مع المؤسسات المالية الدولية (خيار الاستدانة يبقى مطروحا إذا تدهورت مداخيل المحروقات أكثر في ظل عدم قابلية الأوضاع الحالية للاستدامة)، ومختلف الإجراءات التي يمكن أن تعزز هذا الاتجاه، وبالرغم من أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة جعلت من السياسات الاقتصادية الاحترازية (التحوطية) أمرا مقبولا بل ومطلبا للكثير من الدول والمنظمات الدولية، إلا أن ذلك لايعني أن هناك تراجعا كليا عن المسلمات السابقة، فيما يخص التحرير المالي أو نحو انحسار مد العولمة المالية.

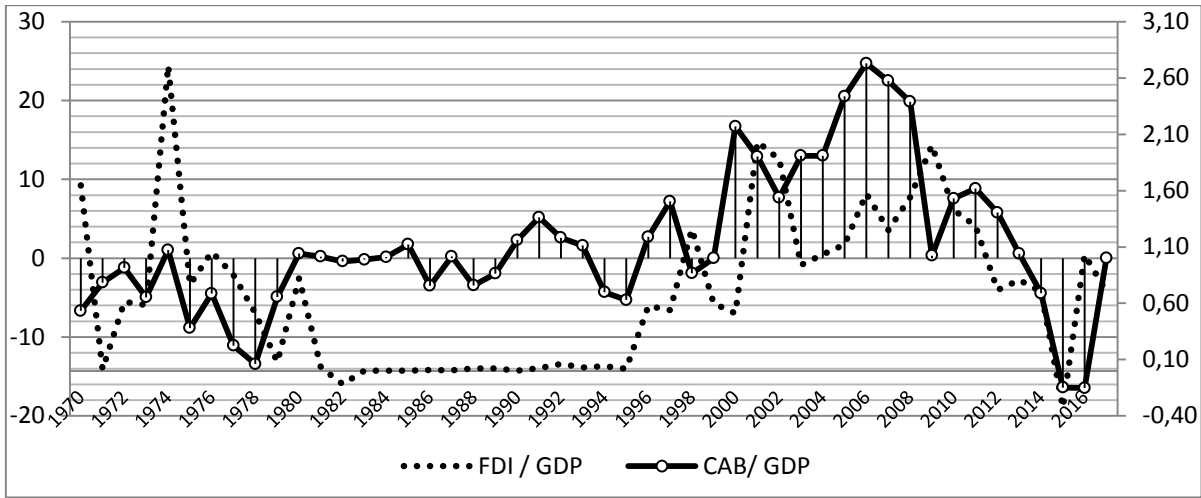
لطالما استمدت عمليات التحرير المالي مشروعيتها من مبدأ مفاده : تخصيص أمثل للموارد العالمية، وأحد المزايا التي توصف بها العولمة المالية هي القدرة على إعادة تخصيص الموارد المالية على الصعيد العالمي بما يسمح بتمويل الدول المحتاجة للموارد، حيث تكون أسعار الفائدة مرتفعة، لكن ما يلاحظ في حالة الجزائر هو أن تدفقات رأس المال الصافية (الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحديدا في ظل شبه انعدام لاستثمارات المحفظة) تبدو مستقلة عن رصيد الحساب الجاري (كما يوضح الشكل 16.3)، ففي الفترة التي يعبر فيها رصيد الميزان الجاري للجزائر عن حالة فائض في الادخار المحلي، تكون الجزائر مستوردا صافيا لرأس المال عكس ماتفترضه النظرية الاقتصادية.

<sup>1</sup> François BILGER, Op.Cit, P6.



الشكل (16.3) : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الحساب الجاري للجزائر خلال الفترة (1970-2017)

(نسبة من GDP)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (3.3)

من خلال الشكل أعلاه، يظهر عموماً أن الفترات التي تعقب العجز في الحساب الجاري لاتعرف زيادة في التدفقات الصافية من الاستثمار الأجنبي المباشر (باستثناء بداية السبعينات) وكذلك يتبع تدفقها تحسن رصيد الحساب الجاري (فترة الألفية). هذا الوضع يختلف مع الفكرة القائلة بأن العولمة المالية أدت إلى إعادة توزيع مواتيه لتنمية البلدان الأقل نمواً (على الأقل في حالة الجزائر).

### الفرع الثالث : مفارقة الازدهار في القطاع المالي

تعتبر حالة الجزائر عن مفارقة في سلوك السياسات الاقتصادية تجاه العولمة المالية، والتي ترجع أساساً للطبيعة الريعية للاقتصاد، حيث أنه في حالة الرواج (ارتفاع مداخيل المحروقات)، تكون مهددة بمفارقة الازدهار وتراجع الأنشطة الإنتاجية، كما تقدم أدبيات لجنة الموارد فرضيات مختلفة حول تأثير وفرة الموارد الطبيعية على تطوير النظام المالي ؛ يمكن أن يؤدي ازدهار وتوسع قطاع الموارد الطبيعية إلى انخفاض في الاستثمار في القطاع المالي، واستخلاص المهارات (هروب الكفاءات) منه. من شأن ذلك أن يقوّض تنمية القطاع المالي في البلدان الغنية بالموارد<sup>1</sup>، وتم التعبير عن هذه الحالة بلعنة الموارد في التمويل.

<sup>1</sup> Arezki R and al (2018), *Rethinking the macroeconomics of resource-rich countries*, CEPR Press, London, P90.

توصلت دراسة<sup>1</sup> (Beck and Poelhekke, 2017)، إلى أن البلدان التي تشهد ارباحا غير متوقعة من قطاع الموارد الطبيعية (مقاسا بصدمات الأسعار العالمية) تعرف تراجعا نسبيا في ودائع القطاع المالي، كما نجد انخفاضاً نسبياً مماثلاً في الاقراض يرجع في الغالب إلى انخفاض الودائع<sup>2</sup>.

لكن في حالة الانكماش (تراجع أسعار البترول)، تبدو الجزائر غير مهتمة وغير قادرة على الاندماج في ديناميكية العولمة المالية، رغم الامكانية التي تتيحها تدفقات رؤوس الأموال كبديل لانحسار مداخيل المحروقات. قد يعبر ذلك عن مخاوف السلطات من تعريض السياسات الاقتصادية لصعوبات إضافية محتملة مع المزيد من الانفتاح المالي، نظرا لكون أن القطاع المالي لم يصل للمرحلة التي يصبح فيها قادرا على الاستفادة من المزايا، التي تتيحها العولمة المالية، يتفق ذلك مع منهج العتبات.

هناك أدلة على أن الأنظمة المالية في الدول الغنية بالموارد، هي الأقل تطورا، وأن البنوك أكثر سيولة وأكثر رسمة، لكنها تعطي قروضا أقل للشركات، كما تستخدم الشركات نسبة أقل من القروض المصرفية. على الرغم من وجود نفس مستوى الطلب كما هو الحال في البلدان الأخرى، مما يشير لقيود على العرض<sup>3</sup>. كما قد يقترن ضعف دور القطاع المالي في الجزائر كوسيط لموارد الطفرة النفطية بدور أقوى للحكومة في توجيه الموارد للاقتصاد، في الغالب من خلال زيادة في الاستهلاك الحكومي، وكذلك رفع الودائع الحكومية لدى البنوك. هذه النتيجة مرتبطة بمؤسسات ذات تطور أقل وأنظمة مالية مكبوتة، من خلال الثغرات الثلاث : قدرة مؤسسية وتنظيمية محدودة، الاعتماد على الموارد الطبيعية، العمل في إطار كبح التطور المالي<sup>4</sup>.

قد يكون هذا الوضع على صلة بعدد من الشروط الداعمة المرتبطة بالعوامل الهيكلية والمتعلقة بالسياسات (العتبات)، التي يبدو أنها تلعب دورا مهما في العلاقة بين الأداء التنموي والانفتاح المالي، وربما قد تكون السياسات الاقتصادية التنموية المصممة لتعزيز هذه الشروط هي الوسيلة الأهم في استخلاص نتائج أفضل من العولمة المالية. تتعلق هذه الشروط أساسا بسمات هيكلية للاقتصاد : مدى تطور القطاع المالي، الجودة المؤسسية،

<sup>1</sup> اعتمدت الدراسة على تحليل العلاقة بين ريع الموارد الناتج عن تغييرات الأسعار (الذي يفترض أنها خارجية) والتغيرات في الودائع والقروض المقدمة من المؤسسات المالية. من خلال عزل الزيادات الناشئة عن التغيرات غير المتوقعة في الأسعار العالمية والتي تؤثر على أسعار تصدير الموارد الطبيعية في بلد ما من تلك الناشئة عن زيادة الإنتاج أو من خفض تكلفة إنتاج وحدة واحدة.

<sup>2</sup> Beck and Poelhekke ( 2017), *Follow the money: The impact of natural resource windfalls on the financial sector*, Tinbergen Institute Discussion Paper, TI 2017-027/VIII, Tinbergen Institute, Netherlands, P 1.

<sup>3</sup> Arezki R and al (2018) , *Op.Cit*, P92.

<sup>4</sup> *Ibid*, P93.

إطار السياسات الاقتصادية الكلية<sup>1</sup>. هذه الشروط تبدو غائبة (أو مغيبة) في الحالة الجزائرية كما أن السياسات الاقتصادية تبدو مقتصرة في الوقت الحالي على سياسات الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامها بالسياسات الهيكلية (العتبات). وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية الحالية تعبر عن ردة فعل للمشيرات لامتنصاص الصدمات أكثر من تأثير واع مسبق.

غير أن كسر الحلقة المفرغة بين تقلب رؤوس الأموال وهشاشة القطاع المالي في الاقتصادات الريفية تقتضي تركيز السياسات الهيكلية على تحقيق العتبات اللازمة، قصد تمكين الاقتصاد الجزائري من الاستفادة من مزايا الاندماج في العولمة المالية. قد يكون لتطوير النظام المالي أكثر أهمية لتعويض الآثار السلبية للمرض الهولندي من أجل تنويع الاقتصاد. أكثر من ذلك يمكن للأنظمة المالية في الدول القائمة على الموارد المساعدة في التصدي للأثر السلبي لتقلبات أسعار الصرف الحقيقية. (Aghion et al. 2009).<sup>2</sup> كما أن هناك بعض العتبات التي تساعد على الاندماج الواعي، لعل أهمها مستوى الجودة المؤسسية، خاصة في الدول الغنية بالموارد كالجزائر، أين يمكن لريع المحروقات أن يقوض التنمية المؤسسية. كما توصل كل من Hodler & hattacharya (2014) إلى أن ريع الموارد الطبيعية يرتبط بتدني النمو المالي في البلدان ذات المؤسسات السياسية الضعيفة. لكن ليس في الدول ذات التنمية المؤسسية الأفضل نسبيا، مما يدل على أن لعنة الموارد الطبيعية في التمويل قد تكون كانعكاس لضعف التنمية المؤسسية ولا تعبر عن حالة في حد ذاتها<sup>3</sup>.

هذا الفهم له تأثيرات مهمة محتملة على تصميم السياسات الاقتصادية تجاه العولمة المالية تتعلق بتحديد أولويات الإصلاح، مما يمكن من تصميم نهج للتحرير يمكن أن يولد فوائد محددة مع تقليل المخاطر المرتبطة بذلك، حيث يتم اعتماد إطار للتحليل يدمج الميزات الخاصة بالبلد والظروف الأولية في تصميم برامج مناسبة للانفتاح المالي، تعتمد على المزايا الجانبية وعوامل العتبة<sup>4</sup>. حيث يسمح هذا المنهج بالفحص التجريبي لسياسات التحرير المالي وعلاقتها بتنويع الاقتصاد وتسريع التحول الهيكلي من اقتصاد ريفي إلى اقتصاد منتج.

<sup>1</sup> Ayhane Kose and al, Op.Cit , P 4.

<sup>2</sup> Arezki R and al (2018), Op.Cit, P 91.

<sup>3</sup> Ibid, P 93.

<sup>4</sup> Ayhane Kose and al, Op.Cit,P 4.

## خلاصة الفصل

تحليل الأداء التنموي وهيكل الاقتصاد (من خلال القطاعات المكونة) وباستعمال أدوات البرمجة المالية تشير لتطور للاقتصاد الجزائري في الوقت الحالي رهين لتغيرات أسعار المحروقات. في ظل الصدمة الأخيرة، يتضح الموقف الصعب الذي يلقي بظلاله على السياسات الاقتصادية، والتي تصبح معنية أساسا بتجاوز هذه الهيمنة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل، مع ضرورة ترافق هذا النمو مع تحول هيكلية (بالتأكيد على عملية التصنيع خاصة الصناعات التحويلية) لصالح عملية التنمية ودور السياسات الاقتصادية خاصة الهيكلية في توفير الشروط المسبقة واللازمة لتحقيق هذا التحول مقابل التحديات التي تفرضها سياسات الاندماج في العولمة المالية لاقتصاد أحادي التصدير دون قاعدة إنتاجية (اقتصاد ريعي) وهو ما يعبر عن مفارقات في سلوك السياسة الاقتصادية الكلية التي تهدف لتجاوز الارتباط بالربيع في حين أنها مموله منه.

تبدو السياسة المالية تابعة لموارد ريع المحروقات وهو ما يتضح من خلال حركات المد والجزر في تطور النفقات والضرائب الجبائية و العادية. السياسة النقدية في ظل التحرير المالي تصبح محل تساؤل من حيث الاستقلالية سياسة تجارية غير قادرة على تجاوز حالة العجز لصالح المستوردات من المستلزمات الحياتية مما يجعلها تمثل تسرب للموارد خارج حلقة الاستثمار المنتج. هذا الوضع المرتبط بهيمنة الربيع البترولي على الاقتصاد الجزائري يجعل عملية الاندماج في العولمة المالية غير مأمونة العواقب بسبب عدم توفر الشروط أو العتبات اللازمة، ورغم ما قد تتيحه العولمة المالية من فرص قد تساعد على تعجيل عملية التنمية، إلا أن غياب هذه العتبات قد يجعل من الاقتصاد عرضة للمخاطر أكثر من الفرص، وذلك خاصة في الاقتصاديات التي تعتمد على ريع المحروقات كالجزائر، أين تصبح مهمة تحقيق الشروط اللازمة (والتي هي بالأساس مهمة السياسات الهيكلية) أكثر صعوبة، كونها تتعارض مع مصالح الفئات الريعانية المهيمنة.

يزداد هذا الوضع تعقيدا في سياق العولمة المالية، حيث التدفقات قصيرة الأجل توصف بالمتقلبة وهو ما لا يتناسب مع السياسات التنموية في الجزائر التي لا يمكن أن تقيّد إلا في المدى الطويل، هذا من جهة. والتدفقات طويلة الأجل خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز مساهمة القطاع الريعاني أكثر فأكثر في النمو، من جهة أخرى، دون أن يحقق هذا التحرير (أو الإمكانيات التي يتيحها على الأقل) نموا طويلا الأجل، يضمن تحولا هيكليا لصالح

قطاعات الإنتاج الحقيقي. لذا فإن الوضع الحالي المرتبط بالظروف الموضوعية للتنمية والمحددة من قبل رأس المال المالي الدولي تبدو في غير صالح تحقيق متطلبات التنمية.

## الفصل الرابع :

علاقة سياسات التحرير المالي

بالأداء التنموي في الجزائر

## تمهيد

تطرح سياسات التنمية في الاقتصاديات الغنية بالموارد، ومنها الجزائر، تساؤلات جوهرية حول مدى مقدرة هذه الدول على الاستمرار في الاعتماد على عائدات الثروة الطبيعية (خاصة على المدى الطويل)، كمورد وحيد لتمويل الاقتصاد مع تزايد المخاطر المعبر عنها بالصدمات الخارجية، مما يفضي إلى زيادة المخاطر المرتبطة بعدم انتظام الأسعار، ارتفاع النفقات الحكومية خاصة بعد الاضطرابات السياسية والاجتماعية (الربيع العربي). ضمن هذا الاطار يصبح التنويع الاقتصادي مطلباً أساسياً للسياسات الاقتصادية مع مراعات متطلبات وشروط الانتقال من التركيز إلى تنويع الاقتصاد. وتظهر عملية التحرير المالي والتنمية المالية كأحد المتطلبات التقليدية التي أكد عليها عدد من الاقتصاديين وعلى رأسهم *McKinnon* لدعم الأداء التنموي (رفع معدلات النمو والتأثير على الهيكل الاقتصادي).

يبحث هذا الفصل في طبيعة العلاقة بين سياسات التحرير المالي (في سياق العولمة المالية) والأداء التنموي (التنويع الاقتصادي) لاقتصاد غني بالموارد النفطية (حالة الجزائر) من خلال مؤشر التركيز (مؤشر هرفندال-هيرشمان) للنتائج المحلي الإجمالي، بهدف تحليل مساهمة التحرير المالي في تحديد هيكل وبنية القطاعات الاقتصادية. باستعمال طرق التقدير الاقتصادي الحديثة (نموذج الـ *ARDL*) نحاول اختبار العلاقة في الأجلين : القصير والطويل لمعرفة مدى حساسية التنويع الاقتصادي لاجراءات التحرير المالي في الجزائر (سواء التحرير الداخلي كما الخارجي)، وما إذا كان التحرير المالي يمثل أحد محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر، خاصة في الأجل الطويل.

## المبحث الأول : الدراسات التجريبية السابقة والمنهجية المستخدمة

لقاء نظرة على الدراسات التجريبية التي تطرقت لمواضيع الأداء التنموي وعلاقته بسياسات التحرير المالي، يسمح بتشكيل صورة أكثر تفصيلاً عن طبيعة العلاقة واتجاهها، باعتبار الفروق المرتبطة بتغير السياق الزمني والمكاني. كما يتيح التعرف على مختلف المتغيرات التي استخدمت لقياس هذه المفاهيم. يساعد كذلك هذا العرض في معرفة مختلف المناهج المستخدمة لأغراض مشابهة، وبالتالي اختيار المنهجية الملائمة لموضوع البحث.

### المطلب الأول : الدراسات السابقة

تطرت العديد من الدراسات للعلاقة بين التحرير المالي أو التنمية المالية والأداء التنموي (سواء على مستوى النمو الاقتصادي أو هيكل هذا النمو)، وفي حين تعرّض كم هائل من الدراسات للعلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، فإن هناك عددا أقلّ من الدراسات التي تطرقت لعلاقة التحرير المالي بهيكل القطاعات الاقتصادية أو التنوع الاقتصادي. تندرج هذه المحاولة في الجزء الثاني من الدراسات، ونحاول بداية تقديم عرض لأهم الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع.

#### الفرع الأول : استعراض العمل التجريبي بشأن علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

حُضيت العلاقة بين طبيعة القطاع المالي والنمو الاقتصادي باهتمام واضح في الأدبيات الاقتصادية، وقد تُرجمت في عدّة دراسات تطبيقية، شملت العديد من الدول النامية والمتقدمة، نوجزها ملخصة في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (1.4) : وصف الدراسات التجريبية لعلاقة سياسات التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

الدراسات	المجال الزمني للدراسة	موضوع الدراسة	متغيرات التحرير المالي	المنهجية	نتائج الدراسة
<b>Fatima Zahra Mohammedi, Fethi Benladghem (2016)</b>	1990-2014	التحرير المالي المحلي (الجزائر)	$M2, QM, CP$ .	التكامل المشترك و <i>Cointegration</i> ونموذج تصحيح الخطأ.	وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات التنمية المالية) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي للفرد). التحرير المالي يدعم تنمية وتعميق النظام المصرفي والمالي الجزائري.
<b>Kada Aiboud, Lakhdar Adouka, Habib Bayer Ben (2015)</b>	1980-2013	التحرير المالي المحلي (الجزائر)	$M2, QM, R, VM$ .	التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. دراسة العلاقة السببية <i>Granger causality</i> .	علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية ضعيفة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر. وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرين ( <i>une relation de feed-back</i> )
<b>Zenasni Soumia, Benhabib Abderrezak (2011)</b>	1970-2007	التحرير المالي المحلي (الجزائر)	$M2, QM, R, VM$ .	التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.	تحرير النظام المصرفي والمالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي الجزائري. لا يزال هذا النظام ضعيفا نوعا ما في جمع الموارد وتخصيصها على النحو الأمثل



الفصل الرابع : علاقة سياساته التحرير المالي بالأداء التنموي في الجزائر

بالمقارنة مع البلدان المجاورة.					
علاقة إيجابية ضعيفة (عدم وجود أثر إيجابي قوي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي). تحرير مالي جزئي وليس كلي.	التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.	$Kaopen, R^*, VI.$	التحرير المالي الداخلي والخارجي (الجزائر)	2015-1999	دليلة بوزيان، محمد رمضان (2017)
هناك علاقة بين التغيرات الحاصلة في هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي للسنة الحالية في الجزائر. حيث يظهر التأثير الإيجابي للمعونات الأجنبية وكذا الاستثمار الأجنبي والقروض الخارجية المبטأة بسنة، وتأثير سلبي للقروض الخارجية مبטأة بسنتين، والمساعدات مبטأة بسنة.	نموذج إنحدار ديناميكي (طريقة MCO)	$FDI, ED, AID.$	هيكل تدفقات رؤوس الأموال (الجزائر).	2011-1990	قمومية سفيان (2017)
وجود علاقة توازنية طويلة المدى مع تأثير ضعيف لمؤشرات التحرير المالي نظرا لضعف القطاع المصرفي وعدم التدرج في إجراءات التحرير المالي.	التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	$M2, CP.$	التحرير المالي المحلي (الجزائر)	2014- 1990	مدياني محمد، طلحاي فاطمة الزهراء (2016)
عدم وجود أثر إيجابي للتطور المالي والتحرير المالي الداخلي على النمو الاقتصادي (تأثير سلبي في المدى القصير لمعدل السيولة).	التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	$M2, QM, CP.$ (بادخال اللوغارتم)	التطور المالي (الجزائر)	2012 - 1970	بولعرج سهيلة (2016)
سياسة التحرير المالي كان لها أثر إيجابي (خاصة التحرير المحلي) على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة. (مع مراعات شروط هذا التحرير).	بيانات Panal Data (نموذج ديناميكي).	$CP, M2, FML, Kaopen.$	سياسة التحرير المالي الداخلي والخارجي (56 دولة نامية)	2010-1980	بن علاء بلقاسم (2014)
عدم وجود ارتباط بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي.	بيانات الـ Panal Data (طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS)	$M2, CP.$	التحرير المالي المحلي (13 دولة عربية من بينها الجزائر).	2008-1980	رتيبة محمد (2013)
وجود علاقة معنوية سلبية طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي.	التكامل المشترك ونموذج $Cointegration$ تصحيح الخطأ.	$Kaopen, FDI, M2, R.$	التحرير المالي الداخلي والخارجي (الجزائر)	2010 - 1970	محمد زكريا بن معزو، كمال حمادة (2013)
وجود علاقة معنوية موجبة بين التطور المالي من خلال الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي لكن تتحول العلاقة إلى سلبية في الأجل القصير.	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموسوع $ARDL$ والعلاقة السببية $(ARDL UECM)$	$M2, CP, DC$	التطور المالي (عينة من الدول النامية)	2010-1960	رغد أسامة جار الله، مروان عبد المالك ذنون (2013)

وجود علاقة سببية تتجه من القطاع المالي إلى النمو الاقتصادي مما يؤكد فرضية التطور المالي كقائد للنمو.					
لا توجد علاقات تكامل متزامن أو علاقة طويلة المدى بين الناتج الداخلي الخام ومؤشرات قياس التطور المالي في الجزائر.	التكامل المشترك <i>Cointegration</i> .	<i>M2, QM</i> .	التحرير المالي المحلي (الجزائر)	1990 – 2004	بن بوزيان مُجد، شكوري سيدي مُجد (2006)

حيث :  $M2$  معدل السيولة أو العمق المالي؛  $CP$  نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص؛  $QM$  نسبة شبه النقود؛  $R$  معدل الفائدة ( $R^*$  معدل الفائدة الحقيقي)؛  $VM$  متغير وهمي (دمي)؛  $VL$  حجم التداول للأوراق المالية؛  $FDI$  الاستثمار الأجنبي المباشر؛  $ED$  القروض الخارجية؛  $AID$  المساعدات الخارجية؛  $Kaopen$  مؤشر الانفتاح المالي؛  $FML$  درجة تحرير الأسواق المالية؛  $DC$  الائتمان المحلي.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع المذكورة أعلاه.

### الفرع الثاني : دراسة العلاقة بين سياسات التحرير المالي والتنوع الاقتصادي:

أما في ما يخص الدراسات التجريبية التي تناولت علاقة التحرير المالي والتنمية المالية بالتنوع الاقتصادي (أو التركيز الاقتصادي)، فلم تلق نفس الكم من الاهتمام (خاصة في الاقتصاد الجزائري) ومن خلال البحث في الدراسات السابقة، تم التوصل لعدد من الأبحاث نوردها كما يلي :

- *Sultan Altowaim (2016) : Financial development and export diversification in resource-rich developing countries.*

تنطلق هذه الدراسة من التساؤل حول دور التنمية المالية في التنوع الاقتصادي، من خلال البحث في تأثير التنمية المالية على تنوع الصادرات في البلدان النامية الغنية بالموارد، لبيانات البانل أو البيانات اللوحية (*Panel*) تغطي الفترة (1995-2013)، لعينة من 38 دولة نامية غنية بالموارد، وتستخدم طريقتين: تقدير التأثيرات الثابتة *panel Fixed Effect*، والتكامل المشترك *panel cointegration*. وخلصت النتائج في الطريقة الأولى، إلى أن التنمية المالية ليس لها تأثيرا معنويا على تركيز الصادرات. بينما في الطريقة الثانية، تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتنمية المالية على تركيز الصادرات. وتم تفسير النتيجة الأخيرة بحجة أن تطوير القطاع المالي (مقاسا بعمق النظام المصرفي) من المرجح أن يساعد البلاد على التخصص وفقا لميزتها النسبية أي زيادة تركيز الصادرات. ومن ثم، قد لا تكون التنمية المالية في البلدان النامية الغنية بالموارد عنصراً أساسياً في تحسين وتنوع هيكل الصادرات.

- *Hatem Samman, Sheikh Shahnawaz (2013): Financial Services Liberalization in a Natural Resource Rich Economy.*

يدرس هذا البحث العلاقة بين تحرير القطاع المالي (تحرير الخدمات المصرفية) والقطاع غير القابل للتداول الذي يتركز على القطاع الخاص، في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2003 - 2009). باستخدام منهج كمي في بناء نموذج لاستطلاع نتائج انفتاح القطاع المصرفي، توصل البحث إلى أن الارتفاع الحاد في أسعار النفط يواكب التوسع في توفر الائتمان، إلا أن هذا الارتفاع يُمكن الحكومات من تقديم دعم أكثر سهولة للعمالة في القطاع العام، ما يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص وقد يعطل نمو القطاع غير القابل للتداول (الذي يحركه القطاع الخاص).

- *Rodney Ramcharan (2006) : Does Economic Diversification Lead to Financial Development? Evidence From Topography, IMF Working Paper, WP/06/35, Research Department IMF.*

تنطلق ورقة العمل من تساؤل جوهري حول حجم تأثير التنوع الاقتصادي في التنمية المالية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، تم استخدام منهجية تعتمد على الخصائص الطبوغرافية (استخدام التباين الخارجي الناجم عن الطبوغرافيا) لتقدير أثر التنوع الاقتصادي (خاصة في قطاع الصناعات التحويلية) على التنمية المالية (انطلاقاً من وجود علاقة قوية إحصائياً بين الخصائص الطبوغرافية والتنوع في قطاع الصناعات التحويلية). شملت الدراسة عينة من 50 بلداً من الدول النامية خلال الفترة (1990 - 2000)، وهي تستند للأدبيات الحديثة في الجغرافيا الاقتصادية التي ترى بأن نمط الإنتاج يمكن أن يتأثر بالعوامل الطبوغرافية، كما يمكن أن تؤثر الخصائص الطبوغرافية على الكثافة السكانية أو التحضر، وهي متغيرات قد تؤثر بدورها على التنمية المالية. توصلت ورقة العمل هذه إلى وجود دور كبير للتنوع في تشكيل التنمية المالية. وأشارت النتائج إلى أنه عن طريق إعاقه تنمية القطاع المالي يمكن لتركيز النشاط الاقتصادي، المشترك في البلدان النامية، أن يؤثر سلباً على التنمية المالية والاقتصادية.

- *Grant P. Kabango and Alberto Paloni (2005) : The Economic and Social Effects of Financial Liberalization: A Primer for Developing Countries*

تستهدف هذه الدراسة البحث في تأثير التحرير المالي على هيكل القطاعات الصناعية (التركيز الصناعي)، في مالواي. وباستخدام منهج تحليلي زمني مقارن (تحليل سلوك متغيرات اقتصادية مختارة قبل وبعد التحرير المالي)

مع أخذ سنة 1989 كسنة أساس للتحرير المصرفي وكذا الاعتماد على منهجية الانحدار خلال الفترة (1970 - 2004)، توصل البحث إلى أن التحرير المالي، حتى لو أدى إلى زيادة العرض الائتماني وعدد أكبر من مؤسسات الإقراض، لا يزيل القيود المالية المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ بل أن الشركات الكبيرة القائمة هي التي تستفيد من نظام التحرير المالي. ويعني ذلك أن انسحاب الدولة من قرارات تخصيص الائتمان، قد لا يكون محركاً للتنمية الصناعية.

نظرا للاختلاف الموجود في الأدبيات (الذي يظهر من عرض وتحليل نتائج الدراسات السابقة) حول علاقة سياسات التحرير المالي بالأداء التنموي ؛ فإن التساؤل حول هذا الموضوع في الاقتصاد الجزائري يصبح تجريبيا بالدرجة الأولى، وإذا صح ذلك، فإن الإجابة عليه يمكن أن تتضح من خلال محاولة بناء نموذج يسمح بقياس علاقة سياسات التحرير المالي بالتنوع الاقتصادي في الجزائر، في ضوء المعطيات المتاحة خلال الفترة 1970-2017.

#### المطلب الثاني : منهجية الدراسة والنموذج المستخدم

تستخدم الدراسة منهجية التكامل المشترك من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لإبطاء *ARDL (Autoregressive Distributed Lag)*، ويعتبر من النماذج الديناميكية، هذه الأخيرة تمتاز بأخذها بعين الاعتبار للديناميكية الزمنية (سرعة التعديل، التوقع، إلخ) في تفسير متغير تابع (سلسلة زمنية)، وتطور كذلك من توقعات وفعالية السياسات (القرارات، الاجراءات، إلخ) خلافا للنموذج غير الديناميكي، الذي يعتمد التفسير الآني<sup>1</sup>. إذ نستطيع من خلال منهجية *ARDL* تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع (التنوع الاقتصادي، ممثلا بمؤشر تركيز الاقتصاد) مع المتغيرات المستقلة (المثلة للتحرير المالي)، في المدينين القصير والطويل (*Short run and Long run*)، بحيث تصبح قيم المتغير التابع دالة في إبطاء قيمه والقيم الحالية للمتغيرات

<sup>1</sup> Jonas Kibala Kuma (2018), *Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda-Yamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels*, Licence, Congo-Kinshasa. <https://hal.archives-ouvertes.fr/cel-01766214> (04/10/2018.)

التفسيرية وابطاءاتها بفترة واحدة أو أكثر<sup>1</sup>. بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (Pereran, 2001)<sup>2</sup>.

وتعتمد منهجية *ARDL* على التحديد الأمثل للابطاءات الزمنية (*Optimal Lag Length*)، كما أن نموذج *ARDL* يعطي نتيجة تصحيح الخطأ (*Error Correction Model*) *ECM* والتي تقيس قدرة النموذج في العودة إلى التوازن بعد حدوث خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ. ويمكن صياغة نموذج (*ARDL*) لاختبار التكامل المشترك وذلك في إطار *UECM*، بفرض العلاقة بين المتغير التابع *Y*، ومتجه المتغيرات المستقلة *X*، والذي يأخذ الصيغة التالية<sup>3</sup>:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta X_{t-i} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + e_t$$

حيث : تعبر المقدرات  $\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2$  عن معاملات العلاقة طويلة الأجل، أما  $\beta$  و  $\theta$  فتمثل معاملات العلاقة قصيرة الأجل، ويشير الرمز  $\Delta$  إلى الفروق الأولى للمتغيرات. تمثل  $m, n$  فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات (*lags*)،  $e_t$  يمثل حد الخطأ العشوائي الذي يتميز بوسط حسابي مساو للصفر و بثبات تباينه، مع عدم وجود ارتباطات ذاتية متسلسلة.

تسمح منهجية *ARDL* بتقدير النموذج في كل من المدى القصير والمدى الطويل، وتعتبر النتائج المتحصل عليها من التقدير كفؤة وغير متحيزة، فهي تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بارتباط المتغيرات (*variable*)

<sup>1</sup> خالد مجد السواعي (2015)، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، الأردن، ص 20

<sup>2</sup> Pesaran, M., Shin, Y. and Smith, R.(2001), *Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships*, *Journal of Applied Econometrics*, Vol 16, pp 289-326.

<sup>3</sup> أمين حواس & فاطمة الزهراء زرواط (2015)، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين - منهجية *ARDL*، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، 2016، عدد 25، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، ص 204.

(*correlation*) وأفضل من باقي طرق التكامل المشترك الأخرى (Siddiki, 2000)<sup>1</sup>، إذ تتميز كذلك (إضافة لما سبق) ب<sup>2</sup>:

- 1- يمكن تطبيقه بغض النظر عن درجة استقرار المتغيرات من الدرجة صفر  $I(0)$  أو الدرجة الأولى  $I(1)$  أو كلاهما معا ؛
- 2- نتائجه جيدة حتى في حالة العينات الصغيرة (بين 30 و 80 مشاهدة)<sup>3</sup> عكس باقي المناهج ؛
- 3- يعتمد على إطار للنمذجة من العام إلى الخاص بأخذ عدد كاف من فترات الإبطاء الزمني، ويتم اختيار النموذج الأمثل (وفقا لفترات الإبطاء المثلى)، اعتمادا على معايير إحصائية مختصة منها :  $SIC, HIC, AIC$  ؛
- 4- يُمكن من تحديد حجم تأثير كل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما يسمح بفصل تأثيرات الأجل الطويل والقصير ضمن نفس المعادلة، فضلا عن إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة.

وبالاستناد إلى النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التجريبية في موضوع الدراسة، يتم تقدير المعادلة بهدف قياس تأثير متغيرات سياسة التحرير المالي على الهيكل الاقتصادي (درجة التنوع) في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)، ويعطى ذلك بالعلاقة التالية :

$$H.H = f(CP, GCS, IDE, INV, KAOPEN, M2, OT, QM, RINT, INF)$$

حيث :

<sup>1</sup> انظر :

Jahanbozorgi Sanaz & Taheri Farzaneh (2017), *Factors Affecting Investment in the Iranian Oil and Gas Sector*, *China-USA Business Review*, Vol 16, p 397.

<sup>2</sup> عائشة سلمى كيجلي (2017)، التقييم الاقتصادي للآثار والسياسات البيئية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص126؛ انظر أيضا : مجدي الشوربجي (2009)، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص156.

<sup>3</sup> وذلك بالاعتماد على القيم الحرجة التي قام Narayan, P.K. (2004) بتوليدها والتي تتناسب مع حالة العينات الصغيرة (30 - 80 مشاهدة) كما في دراستنا ؛ انظر في ذلك : خالد محمد السواعي (2017)، محددات الميزان التجاري الأردني- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموسعة، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، الأردن، ص142.

*H.H* : التنوع الاقتصادي من خلال مؤشر التركيز لهيرشمان - هارفندال (*Hirshman-Herfindal*)

*CP* : الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

*GCS* : الإنفاق الحكومي الجاري (استهلاك الحكومة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي)

*FDI* : الاستثمار الأجنبي المباشر (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

*INV* : إجمالي الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

*KAOPEN* : مؤشر الانفتاح المالي

*M2* : مؤشر التعميق المالي أو معدل السيولة (مقاسا بنسبة النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي)

*OT* : معدل الانفتاح التجاري

*QM* : نسبة شبه النقود إلى إجمالي الناتج المحلي

*RINT* : معدل الفائدة الحقيقي

*INF* : نسبة التضخم مقاس بمخفض (مكتمش) إجمالي الناتج المحلي.

وقد تناولت معظم الأدبيات (على الأقل التي تم الاطلاع عليها) العديد من هذه المتغيرات، بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، مع مراعاة توفر البيانات خلال فترة الدراسة، ومحاولة حساب البيانات غير المتوفرة (يتعلق ذلك ببيانات كل من معدل الفائدة الحقيقي، ومؤشر هرفندال - هيرشمان). بهدف اتساق البيانات تم الاعتماد ما أمكن على مصدر أساسي من قاعدة بيانات البنك العالمي (مؤشرات التنمية العالمية *WDI*)، بالإضافة لبيانات من البنك المركزي والديوان الوطني للإحصاء *ONS*.

وقد تطرقت أغلب الدراسات للعلاقة بين سياسات التحرير المالي (أو أحد مؤشراتهما) والنمو الاقتصادي، لذا، تم تعديل بعضها ليتوافق مع طبيعة الموضوع الذي يتناول هيكل الاقتصاد ودرجة تنوعه كأحد متطلبات التنمية، في ظل اقتصاد ريعي (مثلا تم الاعتماد في قياس التضخم على محفض إجمالي الناتج المحلي، بدل مؤشر أسعار المستهلكين *CPI* ليتوافق مع المتغيرات الأخرى في الدراسة، ولقياس التغيرات في الأسعار المرتبطة بالانتاج وليس بالاستهلاك). فيما يخص المتغير الرئيسي (المتغير التابع) مؤشر التركيز الاقتصادي فهو يتوافق مع ما اقترحه

<sup>1</sup> *Sultan Altowaim (2016)* مع الاعتماد على مؤشر تركيز الناتج المحلي الإجمالي بدل تركيز الصادرات، وذلك بهدف تحليل هيكل العرض والانتاج الكلي. بالإضافة لمتغيرات المراقبة وكذا متغيرات التحرير المالي.

### المبحث الثاني : التحليل الإحصائي والاقتصادي للمتغيرات المدروسة

يتطرق هذا المبحث لتحليل متغيرات الدراسة من الناحية الإحصائية وكذا الاقتصادية ويتيح ذلك التعرف على سلوك كل واحد منها، وتفسير التغيرات التي تطرأ عليه، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية ؛ كمعاملات الارتباط الخطي لبيرسون<sup>2</sup>، التي تتيح الحصول على قوة العلاقة واتجاهها لكل متغير مستقل مع المتغير التابع. وقد تم تقسيم المتغيرات المستقلة إلى ثلاث مجموعات : الأولى، تتمثل في متغيرات التحرير المالي والتي تشتمل على نوعين، داخلي وخارجي ؛ الثانية تتضمن شروط التحرير المالي ؛ أما الثالثة فشملت متغيرات المراقبة أو التحكم.

بعد إحصاء قيم إحدى عشرة متغيراً، لثمان وأربعين مشاهدة تمثل سنوات الدراسة للفترة (1970 -

2017)، كما هو مبين في الملحق (1.4) نتطرق لقيم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، كما يلي :

#### الجدول (2.4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

<i>N = 48</i>	<i>Minimum</i>	<i>Maximum</i>	<i>Std, Dev,</i>	<i>Mean</i>	<i>CV</i>
<i>CP</i>	3,907	69,312	23,096	31,290	73,814
<i>GCS</i>	11,232	21,634	2,502	16,337	15,313
<i>H_H</i>	0,148	0,440	0,077	0,264	29,211
<i>FDI</i>	-0,243	2,710	0,693	0,687	100,790
<i>INF</i>	-11,190	53,789	12,454	11,820	105,364
<i>INV</i>	22,447	52,219	7,606	35,858	21,212
<i>KAOPEN</i>	-1,904	-1,195	0,343	-1,446	-23,697
<i>M2</i>	33,006	83,824	12,952	60,969	21,243
<i>OT</i>	22,875	69,460	10,966	50,385	21,765
<i>QM</i>	2,760	32,838	9,015	14,951	60,296
<i>RINT</i>	-44,847	21,608	11,092	-3,605	-307,666

المصدر: محسوبة بواسطة البرنامج *EViews 10* بناء على بيانات الملحق رقم (1.4).

<sup>1</sup> *Sultan Altowaim (2016), Financial development and export diversification in resource-rich developing countries, University of Glasgow.*

<sup>2</sup> انظر ملحق (2.4)، ص 301.



يمكن الإشارة إلى أن الشكل البياني الموضح لتطور كل متغير مستقل، يرفق بمنحنى ممثل لقيم المتغير التابع، لمعرفة قوة واتجاه علاقة الارتباط بين المتغيرين بياناً إن وجدت.

### المطلب الأول : التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرة التنوع الاقتصادي (المتغير التابع) $H.H$

يعتبر مفهوم التنوع الاقتصادي من المفاهيم التي دار حولها الكثير من النقاش، في الدول النامية، خاصة الغنية بالموارد الطبيعية (المحروقات). وقد تعددت التعاريف التي حاولت حصر الأبعاد المختلفة للمفهوم والمرتبطة بهيكل الانتاج ومصادر الدخل ؛ هيكل الصادرات السلعية والسياسات المرتبطة بها. وهو مفهوم وثيق الصلة بالسياسات التنموية التي تهدف لتقليص الاعتماد على مصدر واحد (للدخل أو في صادرات البلد)، وحماية الاقتصاد من التقلبات والصدمات (التنوع باعتماد سياسات واستراتيجيات بديلة كالمقاولاتية والاستثمار الأجنبي المباشر...)<sup>1</sup>.

نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية والاختلالات، فإن دراسة تطور درجة التنوع في الاقتصاد الجزائري، يأخذ مكانا محوريا في التحليل، لمعرفة مدى نجاح السياسات في تحقيق هذا الهدف (كمطلب أساسي للتنمية). نحاول قياس درجة تنوع الاقتصاد، ويمكن الاعتماد في ذلك على عدة مؤشرات، نستعمل في هذه الدراسة ما يُعرف بمؤشر التركيز لهارفندال - هيرشمان ( *Herfindal - Hirshman* ) الذي يُعد الأكثر شيوعاً<sup>2</sup>. يسمح بقياس درجة التنوع (أو التركيز الاقتصادي) من خلال التركيب القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي، من خلال العلاقة التالية<sup>3</sup>:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

<sup>1</sup> ممدوح عوض الخطيب (2014)، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال الفترة 6116-17 فبراير 2014 بالرياض، السعودية، ص5.

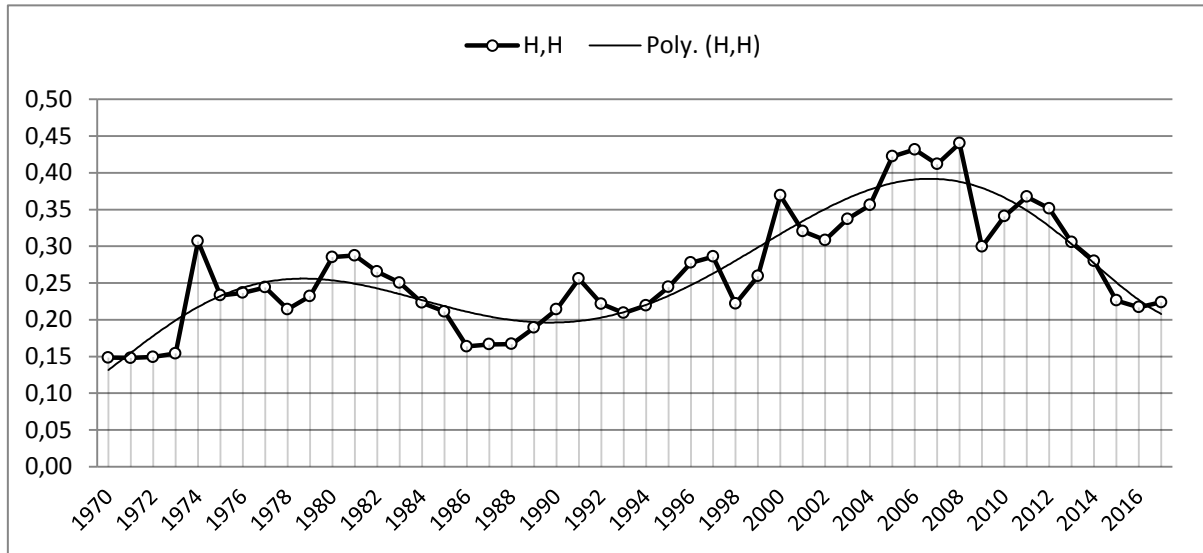
<sup>2</sup> هناك عدة مؤشرات تستعمل لقياس درجة التنوع الاقتصادي ؛ يعتمد بعضها على قياس التشتت كمعامل الاختلاف، بينما يقيس مؤشر جيني خاصية التركيز ويركز البعض الآخر على التنوع كمعامل هرفندال - هيرشمان. للمزيد انظر : ممدوح عوض الخطيب (2011)، أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، مجلد 18، عدد 2، ص 212.

<sup>3</sup> تم استخدام هذه الصيغة من طرف منظمة UNCTAD، لتحديد مدى التنوع في قطاع الصادرات، انظر : UNCTAD (2016), *Handbook of statistics, United Nations Publications, P87.*

حيث  $x_i$  يمثل الناتج في القطاع  $i$  و  $x$  : الناتج المحلي الإجمالي  $GDP$ ،  $N$  : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس). تتراوح قيمة مؤشر هرفندال - هيرشمان  $H.H$  بين الصفر والواحد الصحيح ( $0 \leq H \leq 1$ )، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة)؛ ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في قطاع واحد فقط.

يتم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (3.4) الذي يحدد قيمة  $x_i/x$  حيث نعتمد على تركيب قطاعي (الأنشطة) يشمل تسعة عشر قطاعا ( $N = 19$ )، وهي : الفلاحة ؛ المياه والطاقة ؛ المحروقات ؛ الأشغال العمومية ؛ المعادن والمقالع ؛ ص.ح.م.م.ك ؛ مواد البناء والزجاج ؛ البناء والأشغال العمومية ؛ الكيمياء والمطاط والبلاستيك ؛ الصناعات الغذائية ؛ الصناعات النسيجية ؛ صناعة الجلود والأحذية ؛ صناعة الخشب والورق ؛ صناعات مختلفة ؛ النقل والاتصالات ؛ التجارة ؛ الفنادق والمقاهي والمطاعم ؛ الخدمات المقدمة للمؤسسات ؛ الخدمات المقدمة للأسر المعيشية ؛ بالإضافة لقطاع الشؤون العقارية. ونحصل على قيمة  $H.H$  لكل سنة خلال الفترة (1970 - 2017) كما هو موضح في الشكل :

الشكل رقم (1.4): تطور مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1.4).

يتبين من قيم المتغيرة  $H.H$  أن مؤشر التركيز الاقتصادي، خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة 0.148 مُسجلة سنة 1971 وأعلى قيمة 0.440 مُسجلة سنة 2008، بمتوسط بلغ 0.264 وبانحراف معياري 0.077 ومنه فإن معامل الاختلاف هو 29,21% الذي يؤشر على تذبذب بسيط في قيم هذه المتغيرة، ويمكن دراسة تطور هذا المؤشر عبر المراحل التالية :

**1970-1979** : يلاحظ في هذه الفترة انخفاضا في قيمة المؤشر (مما يعني زيادة درجة التنوع)، وذلك نظرا للاستثمارات الإنتاجية للدولة في إطار المخططات الاقتصادية (خاصة المخطط الأول من 1970-1973 وكذا المخطط الثاني 1974-1977)، ماعدا سنة 1974 التي تميزت بفجوة موارد موجبة قُدرت بـ 3.5% رغم كون الادخار أكبر من الاستثمار طيلة الفترة من 1970-1979، وقد تم الاعتماد على استراتيجية تنموية بالتوجه نحو التصنيع من خلال الصناعات المصنعة، والتي تهدف لتكوين علاقات بين القطاعات، ويسمح بدعم النمو في عدد من القطاعات التي تتميز بالتكامل نحو الأمام أو الخلف، من خلال تطوير العديد من الصناعات بالاعتماد على المحروقات.

**1980-1989** : تزامنت بداية الثمانينات مع تحسن أسعار البترول، كما تميزت هذه المرحلة عموما بتراجع مؤشر هرفندال - هرشمان (باستثناء 1989) حيث انتقل من 0.29 سنة 1980 إلى 0.17 سنة 1988، وتواكب ذلك مع بداية الإصلاحات والاستمرار في تطبيق المخططات، من خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984) ثم المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) بهدف تصحيح الاختلالات الناجمة عن السياسات الاقتصادية ومحاولة تجاوز صعوبات نموذج النمو غير المتوازن، الذي ساد في السبعينات. يُفسر هذا التحسن في درجة التنوع الاقتصادي إلى تراجع أسعار البترول (تناقص هيمنة قطاع المحروقات على باقي القطاعات)، والتي وصلت إلى أدنى مستوى لها خلال هذه المرحلة سنة 1986 (13 دولار / البرميل)<sup>1</sup>. تميز النصف الثاني من الثمانينات بتراجع المؤشر مقارنة بالنصف الأول، وترافق ذلك مع معدلات نمو سالبة باستثناء سنة 1989. يُظهر التركيب القطاعي تراجعا خاصة في قطاعي الصناعة والأشغال العمومية، وذلك بسبب تراجع الواردات من المدخلات وبيع التجهيز بسبب ظروف هذه الفترة (تقلص وسائل الدفع بالعملة الصعبة) مع تحسن

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2004)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، ملحق (3-5)، دون رقم صفحة.

في نسب مساهمة باقي القطاعات في الناتج، بنسب متفاوتة، وهو ما أثر على نمو الانتاج الداخلي الخام خارج المحروقات<sup>1</sup>، وانعكس في تحسن مستوى التنوع الاقتصادي.

**1990 – 1999** : عرفت هذه الفترة بالتحول نحو اقتصاد السوق والدخول في اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، والذي كان يهدف أساسا لتخفيض عجز موازنة الدولة، لذا فإن تنوع الاقتصاد لم يحض بأولوية بقدر ما كانت السياسات تهدف إلى التخلص من مشكلة المديونية وإعادة التوازنات للاقتصاد، لذلك تراجعت درجة التنوع الاقتصادي، حيث انتقل متوسط المؤشر من 0.22 خلال المرحلة السابقة (1980-1989) إلى 0.24 خلال هذه المرحلة، بالرغم من الإجراءات الصارمة التي طبقت، والتي كان من المفترض أن يجد من خلالها القطاع الخاص مجالا أفضل لتطوير أعماله خاصة في إطار الخصخصة، لكن، ذلك لم يعوض الفراغ الذي تركه انسحاب القطاع العام، وقد انعكس ذلك في زيادة تركيز الاقتصاد.

**2000 – 2017** : نتيجة للارتفاع الذي عرفته أسعار البترول في بداية هذه المرحلة، حاولت السياسات الاقتصادية ضخ موارد مالية لانعاش الاقتصاد من خلال برامج الانفاق الحكومي، الممولة من مداخيل المحروقات، وهو ما يجعل النمو الناتج عن هذه الموارد يوصف بـ "النمو المكلف"<sup>2</sup>. ويظهر من المنحنى السابق، أن قيمة المؤشر بدأت بالارتفاع انطلاقا من سنة 2002 لتصل إلى أعلى قيمة لها 0.44 في سنة 2008 (باستثناء سنة 2007 حيث تراجعت قيمته إلى 0.41 بعدما كانت 0.43 سنة 2006)، وهو ما يعني زيادة تركيز الاقتصاد، حيث يظهر التركيب القطاعي ارتفاع حصة كل من قطاع المحروقات وكذا قطاع الأشغال العمومية نتيجة للبرامج الضخمة التي أطلقتها الحكومة في هذا القطاع. وقد شهدت في سنة 2009 انخفاضا كبيرا وصل إلى 0.30، مما يعني أن التحسن في درجة تنوع الاقتصاد يُفسر (في جزء منه) بتراجع مساهمة قطاع المحروقات في الانتاج المحلي الإجمالي من 58.39% سنة 2008 إلى 39.58% سنة 2009 نظرا لتراجع أسعار البترول بعد الأزمة المالية العالمية، مع تحسن نسبي في مساهمة القطاعات الأخرى خلال الفترة من (2011 - 2015)<sup>3</sup>، وقد تراجع المؤشر بداية من 2011 ليستقر تقريبا عند مستوى 0.22 لسنتي 2016 و 2017 على التوالي، وقد يُعزى هذا التحسن

<sup>1</sup> منصور عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 309.

<sup>2</sup> بللعماء أسماء وبن عبد الفتاح دحمان (2018)، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، ص 337.

<sup>3</sup> نفس المرجع، نفس الصفحة.

إلى الإجراءات التشديدية التي اتبعتها الحكومة مع التحسن النسبي في أسعار المحروقات، وفرض قيود على الواردات، مما سمح بانتعاش بعض الصناعات الغذائية الناشئة، وتراجع الفجوة بين القطاعات فيما يخص المساهمة في إجمالي الناتج.

ومن الملاحظ بأن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، والذي يستحوذ على نسبة كبيرة تقارب النصف، مما يعني أن الجزائر كانت ولا تزال تعتمد على صادراتها من المحروقات دون قاعدة إنتاجية، ومن خلال الملحق رقم (3.4)، نلاحظ أن القطاعات خارج المحروقات في تطور مقارنة بالسنوات قبل 2010 مع تراجع مساهمة قطاع المحروقات. هذا يمكن أن يعطي إشارة إلى إمكانيات كامنة في الاقتصاد الجزائري يمكن الاعتماد عليها للخروج من حالة التبعية لقطاع المحروقات، والتحول من الاقتصاد الريعي لاقتصاد متنوع.

### المطلب الثاني : التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات التحرير المالي

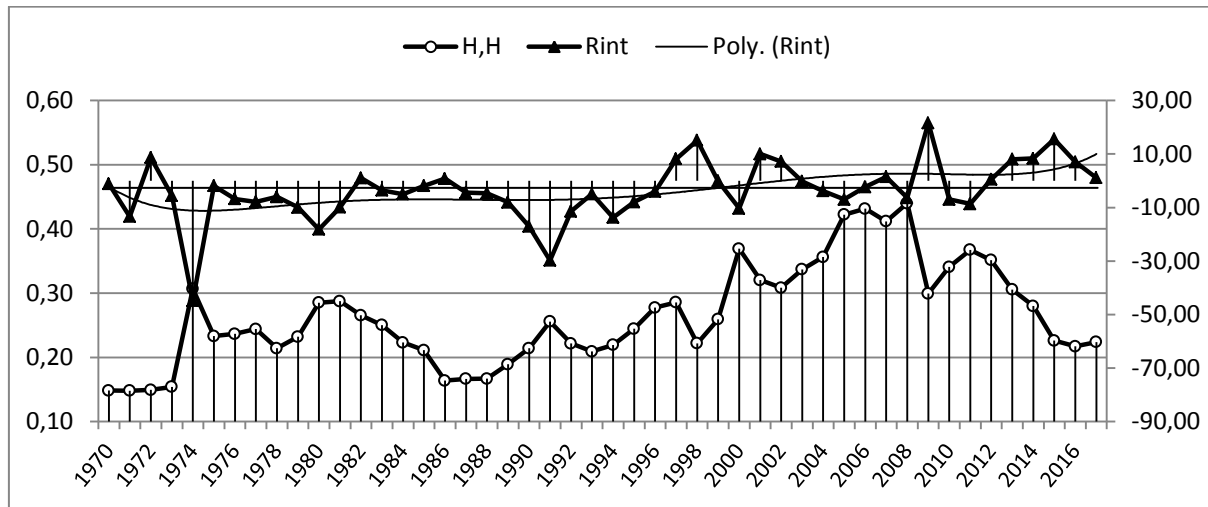
يستعرض هذا الجزء عددا من المتغيرات التي تعبر عن إجراءات التحرير المالي في جانبه الداخلي والخارجي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) ويعتبر هذا التفصيل مكملا للتحليل السابق الذي تم تناوله في الفصل الثالث.

#### الفرع الأول : التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات التحرير المالي المحلي :

##### 1- معدل الفائدة الحقيقي $Rint$ (%) :

يتبين من قيم المتغيرة  $Rint$  أن معدل الفائدة الحقيقي للإقراض (%)، خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة (-44.85%) مسجلة سنة 1974 وأعلى قيمة 21.61% مسجلة سنة 2009، بمتوسط بلغ (-3.60%) وبانحراف معياري 11.09% ومنه فإن معامل الاختلاف هو (-307.67%) الذي يؤشر على تذبذب عنيف جدا في قيم هذه المتغيرة، كما أن معامل الارتباط بين المتغيرة ( $Rint$ ) والمتغير التابع ( $H.H$ ) قدر بـ (-0.895%) وهو غير دال إحصائيا عند مستوى معنوية 1% أو 5% ويمكن توضيح تطور المتغيرة من خلال الشكل (2.4).

الشكل رقم (2.4): تطور سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1.4).

يمكن تقسيم تطور المتغيرة خلال فترة الدراسة للمراحل التالية :

**1970 – 1996 :** عرفت هذه الفترة معدلات فائدة سالبة، وسجلت أدنى قيمة لها متأثرة بمعدل التضخم (مكمش إجمالي الناتج المحلي) سنة 1974 (-44.85%)، وخلال الفترة 1970 – 1986 كانت محمدا كليا من طرف السلطات الجزائرية في ظل الاقتصاد المخطط. رغم أنه أصبح يتغير بعد 1986 إلا أنه ظل منخفضا إلى غاية صدور قانون النقد والقرض 90 – 10، الذي جاء بإصلاحات جذرية للسياسة النقدية في الجزائر، حيث سمح بتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود 20%<sup>1</sup>. كان ذلك بهدف تكوين معدلات فائدة حقيقية موجبة نظرا للحاجة للمزيد من الموارد بتطبيق سياسة التحرير المالي، وقد تم ذلك بشكل تدريجي ليصل معدل الفائدة الحقيقي للاقراض سنة 1996 إلى -4.05% بعدما كان قد وصل سنة 1991 إلى -29.77%، مسجلا أدنى مستوى له بعد التحرير لأسعار الفائدة. وحتى بعد التحرير، ظلت أسعار الفائدة الحقيقية سالبة، ويرجع ذلك لتصاعد الموجة التضخمية بمعدلات تفوق الزيادة في أسعار الفائدة الاسمية، حيث ارتفع التضخم (مكمش إجمالي الناتج المحلي) من 13.62% سنة 1993 إلى 28.58% سنة 1995.

<sup>1</sup> بن قانة إسماعيل (2005)، دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (بين 1970 – 2001) والتنبؤ بها لفترة (2002 – 2006)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (ماجستير)، ص 72.

**1997 – 2003** : بداية من 1997 تأخذ قيم أسعار الفائدة الحقيقية للإقراض إشارة موجبة، نظرا لتراجع معدلات التضخم، بتأثير سياسات الطلب التضخمية، وقد حققت أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة قدرت بـ 15.10% لتصل سنة 2003 إلى (-0.19%).

**2004 – 2011** : في هذه الفترة عرفت قيم أسعار الفائدة للإقراض قيما سالبة، وقد انتقلت من (-3.78%) في 2004 إلى (-8.66%) في 2011، (باستثناء سنة 2009 التي قدرت بـ 21.61% أي أعلى قيمة خلال طول مدة الدراسة)، ويعود ذلك لمعدلات الفائدة الاسمية المطبقة على القروض من قبل البنوك، مع ارتفاع معدل التضخم<sup>1</sup>، وهو ما يجعل أسعار الفائدة الحقيقية سالبة.

**2012 – 2017** : مع بداية 2012 تنقلب أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة خلال طول هذه الفترة، وهو ما يتوافق مع تراجع تركيز الاقتصاد وزيادة درجة التنوع الاقتصادي، حيث انتقلت من 0.48% سنة 2012 لتصل إلى 15.60% سنة 2015. وانطلاقا من 2016 وللحفاظ على سعر فائدة حقيقي موجب واحتواء تكلفة التمويل المصرفي للاقتصاد وهدف التضخم، يستعمل البنك المركزي "تسهيله القرض الهامشي" و"عمليات السوق المفتوحة"، والتي تسمح له بإدارة معدلات الفائدة التوجيهية ومستوى السيولة المصرفية، مع تحديد المعدل الأقصى "المعدل المفرط" الذي لا يمكن للمصارف عند اقراض زبائنها أن تتعداه<sup>2</sup>، ورغم تراجع سعر الفائدة الحقيقي سنة 2017، إلا أن هذه الاجراءات سمحت بابقائه موجبا عند مستوى 1.12%.

## 2- الائتمان المحلي للقطاع الخاص (CP) (% من الناتج المحلي الإجمالي)

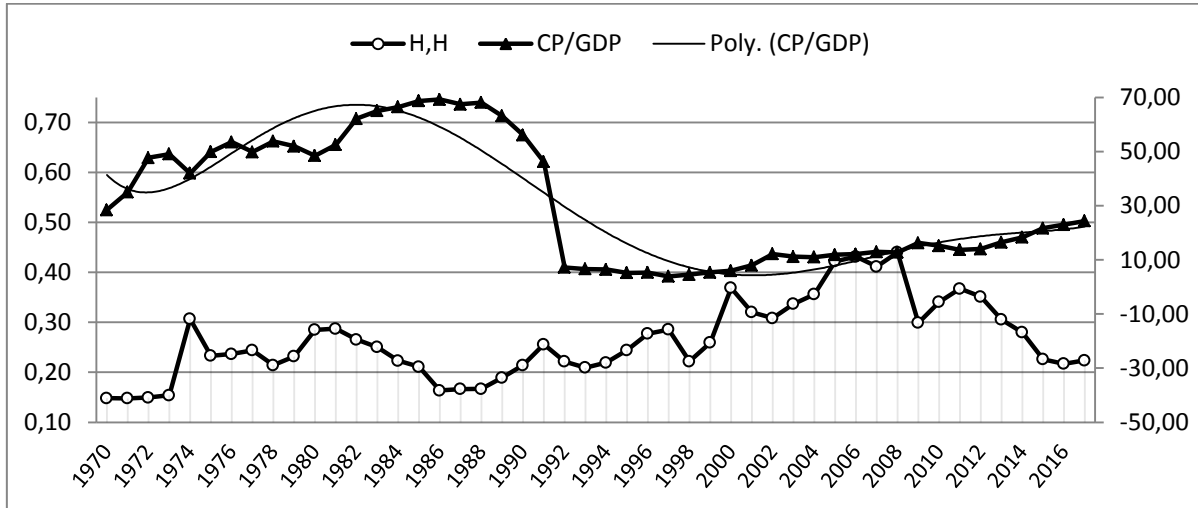
يتبين من قيم المتغيرة CP أن معدل الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي)، خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة 3.91% مسجلة سنة 1997 وأعلى قيمة 69.31% مسجلة سنة 1986، بمتوسط بلغ 31.29% وبانحراف معياري 23.09% ومنه فإن معامل الاختلاف هو 73.81% الذي يؤثر على تذبذب قيم هذه المتغيرة، كما أن معامل الارتباط بين المتغيرة (CP) والمتغير

<sup>1</sup> سلامي أحمد (2015)، الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 163.

<sup>2</sup> بنك الجزائر (2017)، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، الجزائر، ص 14.

التابع (H.H) له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% أين بلغ معامل الارتباط (-54.21%) وهذا ما يوضحه الشكل رقم (3.4).

#### الشكل رقم (3.4) : تطور الائتمان المحلي للقطاع الخاص خلال الفترة 1970-2017.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1.4).

يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات<sup>1</sup> :

#### 1970 – 1991 : بلغ متوسط الائتمان خلال الفترة 1970 – 1991 ما نسبته 54.35% من

إجمالي الناتج المحلي، فقد عرف الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال هذه الفترة نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي، رغم عدم تبني اتجاه يدعم هذا القطاع في تلك الفترة، التي تميزت بتبني خيار الاشتراكية (السبعينات ومطلع الثمانينات). مع مطلع الثمانينات ازداد الاهتمام بالقطاع الخاص في محاولة لتحقيق التكامل بينه وبين القطاع العام، وقد انعكس ذلك في زيادة الائتمان الموجه للقطاع الخاص، حيث بلغ متوسط الفترة 1980 – 1989 ما نسبته 62.53% من إجمالي الناتج المحلي، تدعم ذلك بصدور عدد من القوانين : قانون (82 – 11) المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الوطني الخاص، وكذا قانون (88 – 25) الصادر في 1988/07/12 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية.

<sup>1</sup> سلامي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 179.



**1992 – 1997 :** عرفت نسبة الائتمان الممنوحة للقطاع الخاص خلال هذه الفترة انهيارا لمستويات جد متدنية وصلت إلى 7.25% سنة 1992 كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي. وقد يرجع ذلك لأزمة المديونية التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة والتي وصلت إلى 27 مليار دولار (ما يعادل 60% من اجمالي الناتج المحلي)، وتواصل الانحدار في نسب الائتمان المقدم للقطاع الخاص ليصل إلى أدنى مستوى له سنة 1997 المقدر بـ 3.91% من إجمالي الناتج المحلي. ويُعزى هذا التراجع لهيمنة القطاع العام على الائتمان، على حساب القطاع الخاص، وهو ما يؤكد على تواصل هيمنة القطاع العام على الاقتصاد الجزائري.

**1998 – 2017 :** انطلقا من 1998 وإلى غاية نهاية فترة الدراسة، شهد عموما الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ميلا تصاعديا، حيث عاودت النسبة الارتفاع تدريجيا إلى أن بلغت أقصى قيمة لها (منذ 1992) بـ 24.36% سنة 2017، وبلغ متوسط النسبة خلال هذه الفترة (1998 – 2017) حوالي 13.57%، مما يظهر أن القروض المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر لم تمثل سوى نسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة وحتى الدول العربية (قدرت النسبة مثلا سنة 2017 في المغرب بـ 63.82% أما في تونس فقدرت بـ 85.58%<sup>1</sup>). بمقارنة حصة الائتمان المقدم للقطاع الخاص بالائتمان الممنوح للقطاع العام فقد انتقلت حصته (القطاع الخاص) من 18.67% من حجم الائتمان الكلي سنة 1998، وبدأت الارتفاع بداية من سنة 2000 والتي قدرت فيها بـ 28.61% إلا أنها بقيت أقل من حصة القروض الموجهة للقطاع العام حتى سنة 2005، وهي السنة التي يحقق فيها القطاع الخاص نسبة 50.36% (من إجمالي القروض)، متجاوزا نصيب القطاع العام. بقيت حصة القطاع الخاص تتجاوز نسبة 50% خلال الفترة (2005 – 2013) لتعاود الانخفاض سنتي 2014 و 2015<sup>2</sup>، وتستقر عند 50% سنة 2016. وبالنظر إلى غياب أسواق مالية متطورة، فإن تمويل القطاع الخاص يتم في مجمله عن طريق القروض المباشرة، التي تضمن المصارف العمومية نسبة مهمة منها (قدرت بـ 75.4% سنة 2016)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> تظهر مقارنة البيانات أن نسبة الإئتمان الموجه للقطاع الخاص في الجزائر (كنسبة من GDP) هو الأضعف طيل الفترة (1998 – 2017) مقارنة بكل من المغرب وتونس مصر والعربية السعودية وكذا تركيا وقطر. انظر في ذلك الملحق (5.4).

<sup>2</sup> كريمة رباط & عبد القادر بربيش (2018)، أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990 – 2015)، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 7، العدد 1، ص 53.

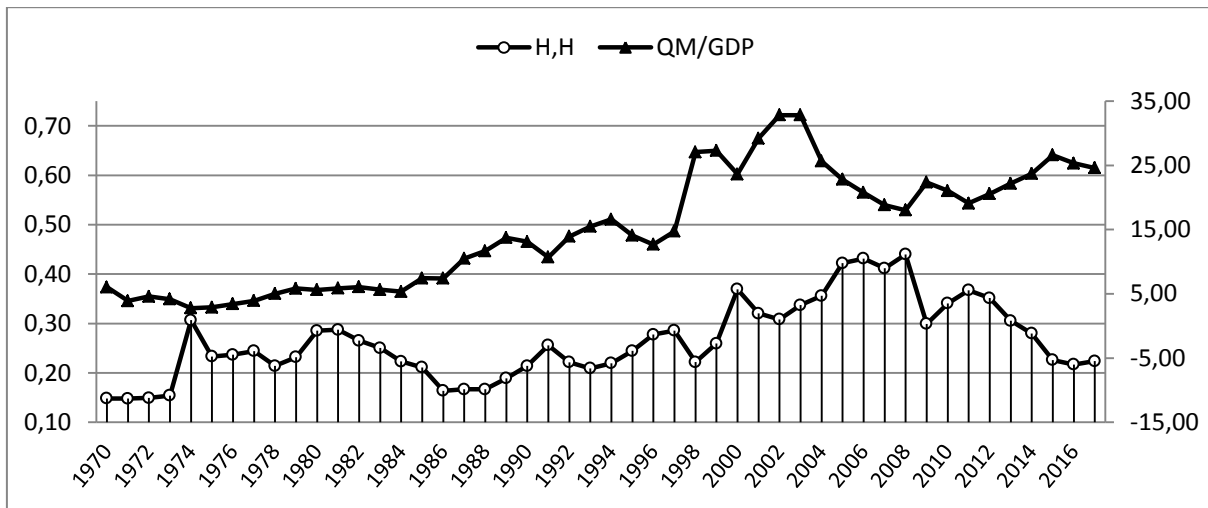
<sup>3</sup> بنك الجزائر (2017)، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، الجزائر، ص 90.

### 3- نسبة شبه النقود $QM$ (% من $GDP$ ) :

"يقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جلب المدخرات متوسطة وطويلة الأجل، والذي يعبر عن مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الاستثمارية الطويلة الأجل، وهو يعكس مدى التزام البنوك بتمويل التنمية الاقتصادية."<sup>1</sup>

يتبين من قيم المتغيرة  $QM$  أن معدل تطور شبه النقود (% من الناتج المحلي الإجمالي)، خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة 2.76% مسجلة سنة 1974 وأعلى قيمة 32.84% مسجلة سنة 2002، بمتوسط بلغ 14.95% وبانحراف معياري 9.01% ومنه فإن معامل الاختلاف هو 60.30% الذي يؤثر على تذبذب في قيم هذه المتغيرة، كما أن معامل الارتباط بين المتغيرة ( $QM$ ) والمتغير التابع ( $H.H$ ) له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% أين بلغ معامل الارتباط (49.91%) ويبين الشكل التالي تطور المتغيرة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (4.4): تطور نسبة شبه النقود في الجزائر خلال الفترة 1970-2017



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1.4).

<sup>1</sup> مدياني مجّد، طلحاوي فاطمة الزهراء (2016)، التحرير المالي الداخلي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الحقيقة، المجلد 15، العدد 38، سبتمبر، جامعة أدرار، الجزائر، ص 544.

**1970 – 1999** : لم تتجاوز نسبة أشباه النقود متوسط 15% خلال الفترة 1970 – 1992، وقد اتسمت سنة 1976 بارتفاع قوي لنسبة أشباه النقود، وصل إلى 43% واستمر الوضع لغاية 1981 حيث قُدر معدل النمو في شبه النقود بـ 23.27% مقابل نسبة نمو للنقد الضيق في حدود 16%، ليتغير الوضع خلال الفترة من 1982 – 1984، حيث قُدر متوسط النمو في شبه النقود بـ 8.37% بينما قدر متوسط النمو للنقود السائلة بـ 22.66<sup>1</sup>%. بداية من 1985 – 2000 تعود نسبة أشباه النقود لتنمو بشكل كبير جدا مقارنة بالنقود السائلة، وتشهد بعض التذبذب إلى غاية سنة 1999 أين سجلت نسبة 27.37%، وهي أعلى نسبة خلال هذه الفترة مع ميل تصاعدي تزيد وتيرته خاصة بعد سنة 1986، نظرا للإصلاحات التي فرضتها أزمة تراجع أسعار المحروقات.

**2000 – 2009** : عرفت نسبة أشباه النقود (إلى الناتج المحلي الإجمالي)، تسجيل أعلى قيمة خلال طول فترة الدراسة سنة 2002، بنسبة 32.84%، في حين بلغت سنة 2001 نسبة 29.22% من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تفسير ذلك من خلال الآثار المترتبة عن إجراءات التعديل الهيكلي، والمتمثلة في التحكم في نمو الكتلة النقدية؛ التراجع في معدل التضخم واستقرار سعر صرف الدينار، مما سمح بتحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة<sup>2</sup>. كما عرفت نسبة أشباه النقود *QM* إلى عرض النقود *M2* ارتفاعا من 48.28% سنة 2000 إلى 51.39% سنة 2003، وهو اتجاه نقدي ملائم نتيجة استقرار الأسعار وانخفاض التضخم، لتراجع هذه النسبة خلال الفترة 2004 – 2008، حيث انتقلت من 42.21% سنة 2004 إلى 28.63% سنة 2008<sup>3</sup> في ظل التخوفات التي ميزت السلوك الحذر للعملاء مع الأزمة المالية العالمية.

**2010 – 2017** : عرفت هذه المرحلة عموما تراجعا في متوسط نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث قُدرت النسبة خلال الفترة (2010 – 2017) بـ 22.89% مقابل 24.70% للفترة السابقة (2000 – 2009) مع تذبذب أقل. وقد عرفت نسبة أشباه النقود (كنسبة من *GDP*) تراجعا في سنة 2011 و 2012 على التوالي، وقد يرجع ذلك إلى أن الزيادة في إجمالي الناتج الداخلي لقطاع المحروقات

<sup>1</sup> محمد موساوي، سمية زيرار (2014)، تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها - حالة الجزائر 1970 – 2011، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، مجلد 1، العدد 1، الأردن، ص 3.

<sup>2</sup> بلعوز بن علي (2017) : محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 204.

<sup>3</sup> علية عبد الباسط عبد الصمد (2011)، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة من 2000 – 2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقية لإدارة منظمات، المركز الجامعي بالوادى، الجزائر، ص 125.

بالأسعار الجارية كان أكبر من تلك المتعلقة بأصول القطاع المصرفي<sup>1</sup>، ليتغير الاتجاه في السنوات الثلاث التالية، حيث تنتقل نسبة *QM* من 22.18% سنة 2013 إلى 26.60% سنة 2015. في سنة 2016، وفي ظل تراجع النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، رغم تحسن مختلف مؤشرات الوساطة المصرفية الأخرى، شهدت تراجع في حجم الودائع المجمعة من طرف المصارف، مما انعكس على تراجع نسبة أشباه النقود، التي انتقلت من 26.60% سنة 2015 إلى 25.33% سنة 2016، واستمر نفس الاتجاه في سنة 2017 حيث بلغت النسبة 24.61% متزامنا مع استمرار تراجع السيولة المصرفية نتيجة لانخفاض فائض الموارد المجمعة مقارنة بالقروض الموزعة، ويمكن ايعاز ذلك إلى ارتفاع قيمة الموارد المكتنزة خارج القطاع المصرفي (ما بين 1500 و 2000 مليار دينار)، وهو ما يتوافق مع الزيادة في حصة التداول النقدي في الكتلة النقدية *M2*، والتي انتقلت من 32.3% إلى 32.9% سنة 2017<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات التحرير المالي الخارجي

#### 1- مؤشر الانفتاح المالي (*Kaopen*) :

تم قياس الانفتاح المالي بالاعتماد على مؤشر *Chinn-Ito Index*<sup>3</sup> وهو مؤشر لقياس درجة انفتاح حساب رأس المال في البلاد، ويهدف المؤشر إلى تغطية أكبر عدد ممكن من البلدان والسنوات بهدف دمج مدى وكثافة ضوابط رأس المال؛ البيانات متاحة لـ 181 دولة للفترة 1970-2015. وتم اضافة سنتي 2016 و 2017 من خلال الافتراض ببقاء التدابير المتعلقة بالانفتاح المالي على حالها، وهو أحد الافتراضات التي يتم تحليل قطاعات الاقتصاد من خلالها وفقا لمنهج البرمجة المالية.

يستند هذا المؤشر (*Kaopen*) إلى المتغيرات الوهمية الثنائية، التي تقوم بتصنيف وجدولة القيود المفروضة على المعاملات المالية عبر الحدود الواردة في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي بشأن الترتيبات والقيود على

<sup>1</sup> بنك الجزائر (2013)، التقرير السنوي 2012 - التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، الجزائر، ص113.

<sup>2</sup> بنك الجزائر (2018)، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017 (تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني)، بنك الجزائر، الجزائر، ص 13، ص14.

<sup>3</sup> Chinn, M. D. and H. Ito (2008), A New Measure of Financial Openness, *Journal of Comparative Policy Analysis*, Vol 10, Issue 3 (September), pp309-22.

Chinn, M. D. and H. Ito (2006), *What Matters for Financial Development? Capital Controls, Institutions, and Interactions*, *Journal of Development Economics*, Vol 81, Issue 1(October), pp163-92.

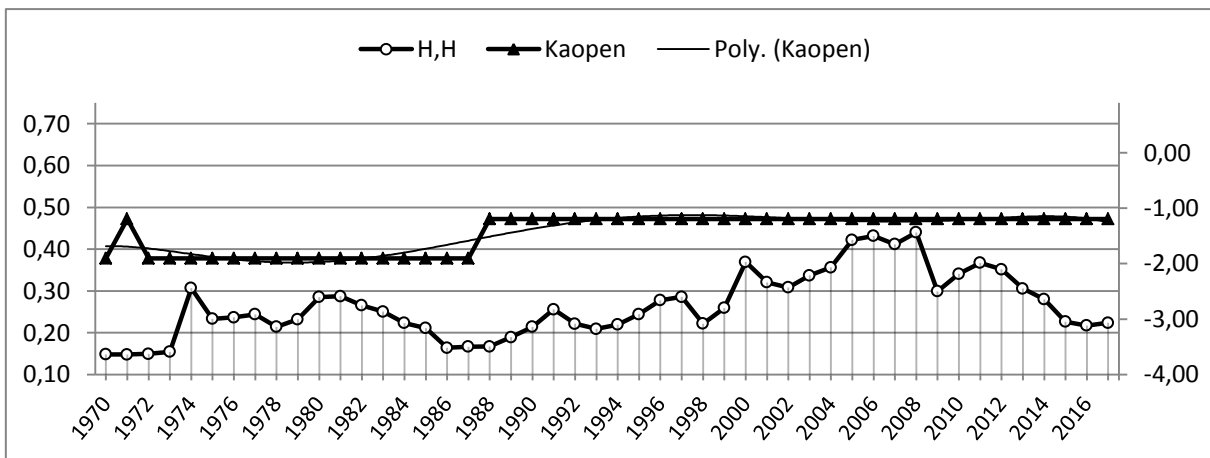
الصرف *AREAER*، حيث تم تعيين متغيرات وهمية للفئات الأربع الرئيسية على القيود المفروضة على الحسابات الخارجية. هذه المتغيرات هي:

- متغير يشير إلى وجود أسعار صرف متعددة ؛
- قيود متغيرة تشير إلى معاملات الحساب الجاري ؛
- قيود مشددة على معاملات حساب رأس المال ؛
- متغير يشير إلى اشتراط تسليم عائدات التصدير.

تتراوح قيم هذا المؤشر بين (-1.90) للدول الأدنى انفتاحا ماليا و 2.37 للدول الأكثر انفتاحا ماليا، وكلما ارتفعت قيمته كلما كان البلد أكثر انفتاحا ماليا (ضمن هذا المجال).

يتبين من قيم المتغيرة *Kaopen* أن مؤشر الانفتاح المالي، خلال فترة الدراسة كان محصورا بين قيمتين : أقل قيمة (-1.90) مُسجلة خلال الفترة 1970 – 1987 (معدا سنة 1971) وأعلى قيمة (-1.19) مُسجلة سنة 1971 ثم خلال الفترة (1988 – 2017)، بمتوسط بلغ -1.45 و بانحراف معياري 0.34 ومنه فإن معامل الاختلاف هو 23,70% الذي يؤشر على تذبذب بسيط في قيم هذه المتغيرة، كما أن معامل الارتباط (0.412) بين المتغيرة *Kaopen* والمتغير التابع ذو دلالة إحصائية (0.0036) عند مستوى معنوية 1% ويمكن توضيح تطور هذا المتغير كما يلي :

الشكل رقم (5.4): تطور مؤشر الانفتاح المالي خلال الفترة 1970-2017.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1.4).

يمكن انطلاقا من الشكل اعلاه، تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين :

**1970 – 1987** : باستثناء سنة 1971، فقد ظل مؤشر الانفتاح المالي ثابتا عند مستوى (-1.90) ويرجع التحسن المشاهد في قيمة المؤشر لسنة 1971 حيث قُدرت قيمته بـ -1.19 إلى الإجراءات المتخذة في إطار ما يعرف بالإصلاح المالي.<sup>1</sup> يشير المستوى الثابت للمؤشر خلال الفترة عند أدنى مستوى للمؤشر، إلى وجود ضوابط وقيود مفروضة على حساب رأس المال، حالت دون تدفقات لرؤوس الأموال، مما يعني عدم الانفتاح المالي، وذلك في ظل تبني خيار الاشتراكية وهيمنة القطاع المالي على كل القطاعات وحتى التجارة الخارجية، واستمر الوضع على حاله إلى غاية 1987 ؛ أي سنة بعد الأزمة الحادة لانخفاض أسعار البترول (صدمة خارجية) والتي تعرض لها الاقتصاد الوطني، مما دفع لإعادة النظر في الاشتراكية كخيار وحيد للدولة وبداية الانتقال نحو اقتصاد السوق.

**1988 – 2017** : عرفت هذه المرحلة تغيرات جذرية في طبيعة النظام الاقتصادي المتبع، وفي ظل التراجع الحاد لأسعار البترول وأزمة المديونية، فقد شهدت الجزائر تحويرا لقطاع التجارة الخارجية وحركة رأس المال بداية من توصيات صندوق النقد الدولي *IMF*، وتأكد ذلك خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 90-11 الذي وضع مختلف المعالم الأساسية للضوابط على حركة رؤوس الأموال، سواء ما تعلق منها بالعملات الأجنبية أو تسوية أثمان السلع، وقد بقي المؤشر ثابتا عند مستوى -1.19% خلال طول الفترة 1989 – 2017، وقد حلت الجزائر في المرتبة 105 (إلى جانب العديد من الدول الأخرى من بينهم تونس والمغرب) من بين 181 بلدا<sup>2</sup>، ويعني ذلك عدم حصول تغيرات كبيرة بعد الخطوات الأولى التي كانت قد شرعت السلطات في اتخاذها مع نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، خاصة مع تحسن وضعية الاقتصاد بداية من سنة 2000 (في ظل ارتفاع أسعار المحروقات). مما يدل على عدم وجود رغبة حقيقية في تعديل الترتيبات المفروضة على حساب رأس المال خاصة في ظل الأوضاع المريحة للاقتصاد، وأن التغيير في هذه الترتيبات يأتي كرد فعل (استجابة للمؤثرات الخارجية) وليس كسياسة استباقية في ظل استراتيجية وطنية.

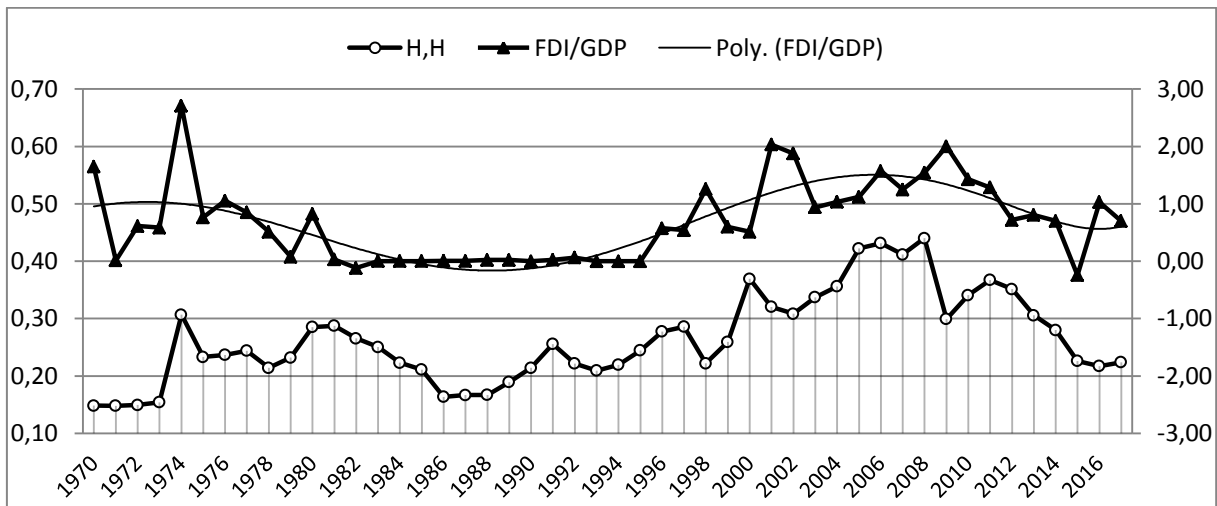
<sup>1</sup> بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 174.

<sup>2</sup> Chinn, M. D. and H. Ito (2017) : Notes on The Chinn-Ito Financial Openness Index 2015 Update, p 9.

## 2- الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* :

يتبين من قيم المتغيرة *FDI* أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الإجمالي)، خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة (-0.24%) مُسجلة سنة 2015 وأعلى قيمة 2.71% مسجلة سنة 1974، بمتوسط بلغ 0.69% وبانحراف معياري 0.69% ومنه فإن معامل الاختلاف هو 100.79% الذي يؤثر على تذبذب عنيف في قيم هذه المتغيرة، كما أن معامل الارتباط بين المتغيرة (*FDI*) والمتغير التابع (*H.H*) له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% أين بلغ معامل الارتباط (52.36%) ويبين الشكل التالي تطور المتغيرة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (6.4): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1970-2017.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1.4).

ويمكن تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر عبر المراحل التالية :

### 1970 - 1980 : عرفت تدفقات *FDI* هبوطا حادا لسنة 1971 لتبلغ 0.1% (كنسبة من الناتج المحلي

الإجمالي)، بعدما كانت قد حققت نسبة 1.65% سنة 1970، ويرجع ذلك لانخفاض كبير في معدل النمو الاقتصادي، الذي سجل (-11.33%)، ومع تحسن معدل النمو الاقتصادي، سرعان ما بدأ التحسن في نسبة التدفقات والتي حققت سنة 1972 نسبة 0.61%، ثم ليشهد تراجعا في سنة 1973. تميزت سنة 1974 بتسجيل أعلى قيمة لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي قُدرت بـ 358 مليون دولار (2.71% من

إجمالي الناتج المحلي). لكن، انطلاقا من 1975 وإلى غاية 1979 عرفت تدفقات *FDI* اتجاهها تنازليا، أعقبه تحسن سنة 1980، حيث قُدر بـ 349 مليون دولار (أي 0.82% من الناتج المحلي الإجمالي).

**1981 – 1995** : تميزت هذه الفترة عموما بانخفاض كبير في التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر، بمتوسط للفترة قُدر بـ 0.004%، يرجع ذلك لعدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي طبع هذه الفترة، وكذا أزمة المديونية الخارجية وخدمات الدين المرتفعة، وقد انتقلت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي من 0.03% سنة 1981 إلى حوالي صفر سنة 1995.

**1996 – 2009** : بداية من 1996 إلى 2000 بدأت الاستثمارات الأجنبية تعود من جديد للجزائر، فقد ارتفعت من 270 مليون دولار سنة 1996 إلى 438 مليون دولار سنة 2000، وقد تركز أغلبها في قطاع المحروقات، حيث أن حجم *FDI* في قطاع المحروقات في الجزائر سنة 1998 بلغ 1.43 مليار دولار، في حين، كانت حصة باقي القطاعات من *FDI* لنفس السنة تُقدر بـ 243.9 مليون دولار. بداية من سنة 2001 ورغم انخفاض عدد الاستثمارات الكلية، لكن حجمها عرف ارتفاعا قياسي (مقارنة بسنة 2000) ويرجع ذلك للتحفيز التي جاء بها الأمر 01-03 الصادر بسنة 2001، المعدل والمتمم لقانون الاستثمار، وكذا بيع رخصة الهاتف النقال لشركة الاتصالات المصرية *Orascom Telecom (DJEZZY)* بالإضافة إلى خصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لصالح الشركة الهندية. شهدت السنوات التالية انخفاضا في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنتي 2002 و 2003 على التوالي، وبدل ذلك على أن مناخ الاستثمار لم يصل للمستوى المنتظر من الإصلاحات، لتشهد تدفقات *FDI* بعض التحسن مع سنة 2004، بسبب بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية. كما حققت التدفقات الواردة للجزائر زيادة من سنة 2005 حتى 2008، ويُعزى ذلك للتحسن الذي عرفه القطاع العقاري، حيث ارتفعت تدفقات *FDI* بنسبة 56.08% مقارنة بسنة 2007، رغم تراجع وتيرة الاستثمارات العالمية بفعل الأزمة المالية العالمية.<sup>1</sup>

**2010 – 2017** : تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر كان واضحا خلال هذه الفترة، يرجع ذلك لتأثير قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على تدفقات *FDI* الواردة للجزائر، والذي نص على الشراكة بين المستثمر

<sup>1</sup> أقاسم حسناء (2012)، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 202.



الأجنبي بنسبة 49% وشركة وطنية بنسبة 51%، كما قد يكون التأثير المتأخر الناتج عن الأزمة المالية العالمية مفسرا لتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2010، والتي سجلت قيمة 2.2 مليار<sup>1</sup> دولار بنسبة 1.43% (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي)، واستمر تراجع نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتسجل أدنى مستوى لها خلال طول فترة الدراسة (-0.24%) سنة 2015، وذلك نتيجة لتأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمة الخارجية لانخفاض أسعار البترول، ليتحسن الوضع قليلا مع المؤشرات الايجابية التي نتجت عن تبني قانون جديد للاستثمار سنة 2016، بالإضافة للاستقرار الذي عرفه الاقتصاد بعد تحسن أسعار المحروقات، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع النسبة سنة 2017 إلى 0.70% في ظل المنافسة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المجاورة.

### المطلب الثالث : التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات شروط التحرير المالي

كما تم التطرق في الجزء النظري، يرتبط نجاح التحرير المالي بتوفر عدد من الشروط، وهو ما أكد عليه Mackinon بعد الانتقادات التي تعرضت لها نظرية الكبح المالي، بالإضافة للفشل الذي مُنيت به بعض الدول بعد تطبيقها لسياسات التحرير المالي (مثل دولة تشيلي)، فقدم إطارا أكثر تحديدا سنة 1991، ركز فيه على ضرورة التطبيق التدريجي لهذه السياسات، بالإضافة إلى استقرار الاقتصاد الكلي، كما أضاف آخرون ضرورة شرط تطور القطاع المالي، وللاخذ بعين الاعتبار الشروط الموضوعية لعملية التحرير المالي تم إدراج متغيرين في النموذج : يهدف الأول إلى قياس مستوى التطور المالي من خلال ما يُعرف بنسبة السيولة المالية ( $M2/GDP$ ) والثاني يُعبر عن الاستقرار الاقتصادي، حيث عادة ما يستعمل مؤشر التضخم لهذا الغرض، وقد تم قياسه من خلال مُكمش إجمالي الناتج المحلي الاجمالي ليتلاءم مع المتغير التابع (الذي يقيس درجة تركيز أو تنوع الناتج المحلي الإجمالي).

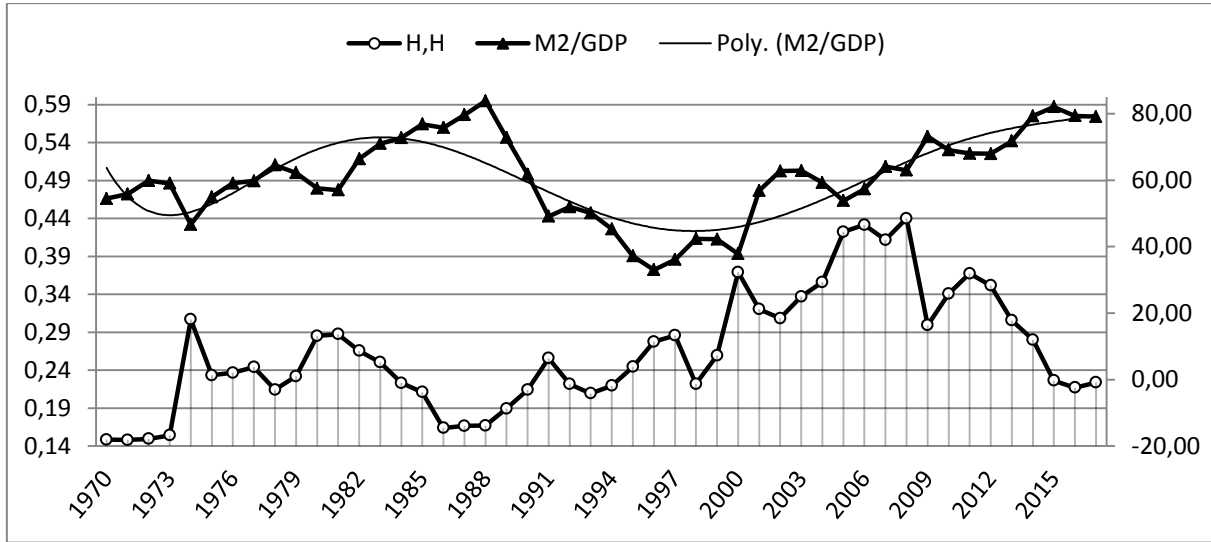
#### 1- العمق المالي أو التطور المالي ( $M2$ ) :

يُطلق عليه كذلك مؤشر الوساطة المالية أو مؤشر عرض النقود، ويرى ماكينون أن نسبة منخفضة من هذا المؤشر يمكن أن تترجم إلى مؤشر على الكبح المالي، وارتفاع هذه النسبة يدل على دور كبير للوساطة المالية.

<sup>1</sup> عراب فاطمة الزهراء (2018)، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد2، جامعة بشار، ص35.

يتبين من قيم المتغيرة  $M2$  (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي  $GDP$ ) أن معدل السيولة، خلال فترة الدراسة، كان محصورا بين أقل قيمة 33.00% مُسجلة سنة 1996 وأعلى قيمة 83.82% مُسجلة سنة 1988، بمتوسط بلغ 60.97% وبانحراف معياري 12.95% ومنه فإن معامل الاختلاف هو 21.24% الذي يؤشر على تذبذب بسيط في قيم هذه المتغيرة، كما أن معامل الارتباط بين المتغيرة  $M2$  والمتغير التابع (0.2759) ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% ولا عند 5%، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم (4. 7): تطور الكتلة النقدية (% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة 1970-2017.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1.4).

وقد عرفت هذه النسبة التطورات التالية:

#### 1970-1988 عرفت نسبة السيولة إتجاها تصاعديا خلال هذه الفترة، التي تميزت بتطبيق المخططات

في اطار نمط التسيير المخطط، وتطلب ذلك تمويلا ضخما من خلال الاعتماد على التمويل المصرفي، بالإضافة للقروض الخارجية، حيث تطورت نسبة السيولة من 54% (1970) إلى 84% (1988).

#### 1989-1996 شهدت إتجاها تنازليا لتحقيق أدنى نسبة سنة 1996 (33%) باستثناء الفترة

1992-1993 التي شهدت توسعا، حيث قُدرت نسبة السيولة بـ 52% و 50% على التوالي، وذلك بهدف تمويل عجز الميزانية الذي كان يُغطى بالاصدار النقدي، لتراجع بعد ذلك إلى 49% (1991) وقد أدى ذلك

لاختلالات على مستوى التوازن النقدي. في سنة 1994، وفي إطار اتفاق الاستعداد الإئتماني مع صندوق النقد الدولي *IMF* - الذي يقضي بتخفيض الإصدار النقدي بهدف التحكم في مستوى التضخم - انتهجت الجزائر سياسة تقشفية صارمة، للحد من تفاقم العجز في الموازنة العامة (تجميد أجور العمال، تخفيض حجم الانفاق، تقييد السياسة النقدية)، وانعكس ذلك على مستوى النقود بمعناها الواسع، التي تراجعت إلى 45% (1994) بعدما كانت 52% (1993) لتصل إلى 33% (1996) وترتفع مجددا سنة 1997<sup>1</sup>.

**1998 - 2017** عرفت اتجاهها عاما تصاعديا، وتميزت بسياسة نقدية توسعية، حيث نمت نسبة السيولة بشكل متسارع من 42% (1998) إلى 60% (2003) ويرجع ذلك إلى عاملين هما<sup>2</sup> : الأول ؛ يرتبط بزيادة صافي الموجودات الأجنبية، والتي ارتفعت من 6.84 مليار دولار (1998) إلى 32.9 مليار دولار (2003) . أما الثاني ؛ فيتمثل في انطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 مع التوسع كذلك من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ثم برنامج توطيد النمو 2010-2014.

خلال الفترة (2015 - 2017) مع تراجع أسعار البترول بداية من 2014 (صدمة خارجية) بدأت نسبة السيولة بالتراجع من 82% (2015) لتصل إلى 79% (2017)، ويرجع ذلك إلى تقلص الموجودات الخارجية الصافية بـ 18.2% (من 15522.5 مليار دينار سنة 2015 إلى 12694.2 مليار دينار سنة 2016<sup>3</sup>)، بالإضافة إلى العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، مما أدى إلى تغير سالب في السيولة المصرفية (شركات الايداع الأخرى) بما يعادل 26.03 مليار دولار<sup>4</sup>.

## 2- الاستقرار الاقتصادي (معدل انكماش الناتج المحلي الاجمالي) *INF* :

تم استعمال محض إجمالي الناتج المحلي *GDP Deflator* للتعبير عن التضخم ؛ كونه يسمح بقياس متوسط أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا بالنسبة لسنة الأساس. يشير التضخم كما يقيسه معدل النمو السنوي لمعامل التكميش الضمني لإجمالي الناتج المحلي، إلى معدل تغير الأسعار في الاقتصاد ككل ؛ ففي حين

<sup>1</sup> سلامي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 157.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 157.

<sup>3</sup> بنك الجزائر (2017)، التقرير السنوي 2016 ... مرجع سبق ذكره، ص 156.

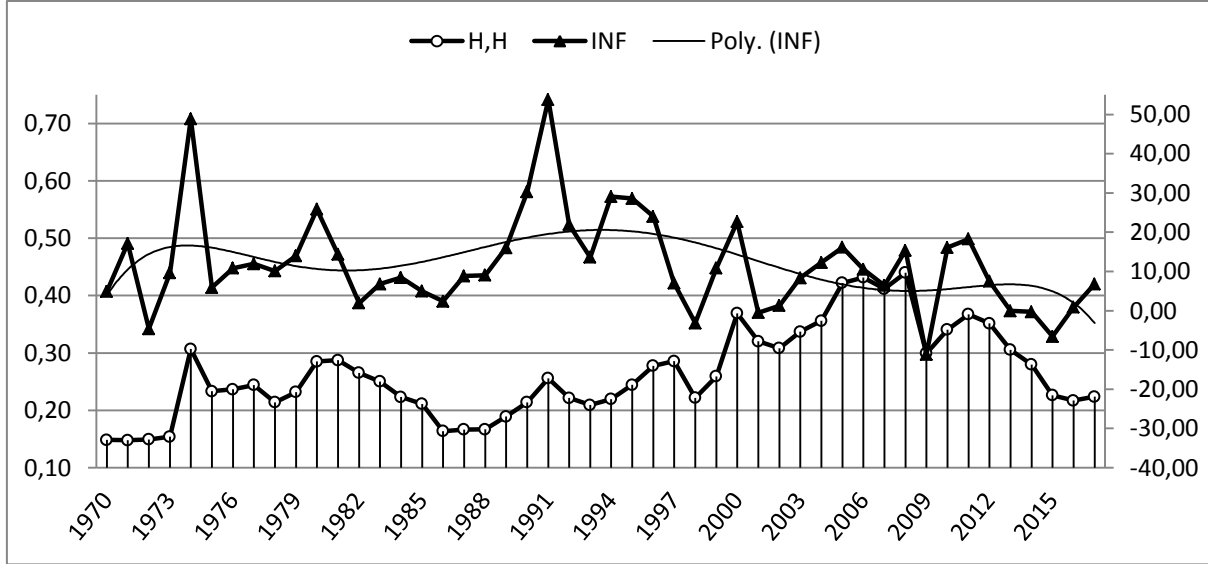
<sup>4</sup> بنك الجزائر (2017)، مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار

الصدمة الخارجية، مجلس الأمة، أفريل، ص 9.

يقيس مؤشر أسعار المستهلكين تغيرات الأسعار في السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون في الحضر، فإن انخفاض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يقيس تغيرات الأسعار التي يشتريها المستهلكون والشركات والحكومة والأجانب، لكن ليس المستوردين<sup>1</sup>، وذلك لغرض التوافق مع مؤشر التنوع الاقتصادي. ومعامل التكميش الضمني لإجمالي الناتج المحلي هو نسبة هذا الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية إلى الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية (أي أنه يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي).

يتبين من قيم المتغيرة  $INF$  (من خلال انخفاض الناتج المحلي الإجمالي  $PGDP$ ) أن معدل التضخم، خلال فترة الدراسة، كان محصوراً بين أقل قيمة (-11.19%) مسجلة سنة 2009 وأعلى قيمة 53.79% مسجلة سنة 1991، بمتوسط بلغ 11.81% وبانحراف معياري 12.45% ومنه فإن معامل الاختلاف هو 105.36% الذي يؤشر على تذبذب عنيف في قيم هذه المتغيرة، كما أن معامل الارتباط بين المتغيرة  $INF$  والمتغير التابع (0.1016) ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% ولا عند 5%.

#### الشكل رقم (8.4): تطور التضخم (مخفض الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة 1970-2017.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1.4).

<sup>1</sup> Jonathan D. Church (2016), *Comparing the Consumer Price Index with the gross domestic product price index and gross domestic product implicit price deflator*, Monthly Labor Review, U.S. bureau of labor statistics, P1.

عرفت معدلات التضخم عدة تطورات يمكن توضيحها عبر مراحل :

**1970 – 1989** : تميزت هذه الفترة بقيود مفروضة على الأسعار التي كانت تُحدد بطريقة إدارية، وقد عرفت معدلات التضخم إجمالاً، خلال هذه الفترة، معدلات مرتفعة، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع كلفة الاستثمار، وقد حققت أقصى قيمة سنة 1974، وذلك بسبب عدم قدرة العرض الكلي على مسايرة الزيادات في الطلب الكلي، مما خلق ضغوطاً تضخمية داخلية. بداية من 1976، معدل التضخم يستقر عند مستوى تراوح بين 10.84% و 14.35% سنة 1981 (باستثناء سنة 1980 التي وصل فيها المعدل إلى 25.86%) ورغم هذا الاستقرار في معدل التضخم مقارنة بالتذبذب الذي عرفه بالفترة (1970-1975)، فقد ظل مرتفعاً نسبياً، ويفسر ذلك بعدم تجانس عوامل الإنتاج، حيث يمكن للاستثمار (في ظل المخططات الرباعية)، أحداث تضخم نقدي دون نمو حقيقي، ويتعلق ذلك بمدى مقدرة الإنتاج في بعض القطاعات، تلبية الطلب المتزايد على إنتاجها في قطاعات أخرى، وذلك في ظل طبيعة العلاقة التي يفترضها النموذج الأساسي لدوبرنيس (التكامل القطاعي إلى الأمام وإلى الخلف)، كما أن التدفقات النقدية قد تسبق التدفقات الحقيقية وينتج عن ذلك "تضخم إنتاجي" أو "تضخم مرتبط بالتنمية" *Inflation de developpement*<sup>1</sup>. خلال الفترة (1982-1988) تراجع معدل التضخم عموماً، بمتوسط بلغ 6.07%، مقابل 14.51% للفترة (1976-1981)، ويمكن تبرير ذلك بالإصلاحات التي تبنتها السلطات لعلاج اختلالات سنوات السبعينات، والمعروفة بالجيل الأول من الإصلاحات.

**1990 – 2000** : سجلت معدلات التضخم قيماً مرتفعة مقارنة بما كانت عليه سنة 1989 لتنتقل من 30.26% سنة 1990 إلى 53.79% سنة 1991، والتي تمثل أعلى قيمة خلال طول فترة الدراسة، لتراجع بداية من سنة 1991 (باستثناء تحسن سنة 1994) إلى (-3.13%) سنة 1998 وربما يكون ذلك بسبب برامج الاستقرار الاقتصادي. ليشهد المعدل ارتفاعاً خلال سنتي 1999 و 2000 بنسبة 10.86% و 22.65%، وقد بلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة 21.60%.

**2001 – 2011** : ارتفاع محسوس في معدلات محض الناتج في سنة 2002 لعدة أسباب، تتعلق بارتفاع الأجور الذي تقرر مع بداية 2001 وفائض في السيولة البنكية، إضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش

<sup>1</sup> Philippe Antione & Dominique Labbe (1977), *L'inflation en Algerie*, Revue Mondes en developpement, N17, ISMEA, p 117.

الاقتصادي، حيث عادة ما يصاحب برامج الإنفاق المهمة ضغوط تضخمية. كما سجلت سنة 2003 ارتفاعا محسوسا في معامل مكمّش إجمالي الناتج المحلي بنسبة 8.33% (بعدها كان يقدر بـ 1.31% سنة 2002)، ويرجع ذلك لاستمرار التزام الحكومة ببرامجها الاستثماري الضخم، مع ارتفاع أسعار الاستهلاك. وقد سجلت المعدلات تراجعاً مهماً في كل من سنة 2006، 2007 على التوالي، لتتخفف إلى أدنى مستوى (خلال كل فترة الدراسة) سنة 2009 عند مستوى -11.19%، وهو ما يُعبر عن تباطؤ وتيرة الاقتصاد، حيث يُفسر ذلك بتراجع صادرات المحروقات بسبب خفض الإنتاج للسنة الرابعة على التوالي، مع انحصار شديد للصادرات خارج المحروقات عند مستوى أقل من 1 مليار دولار. ليعاود المعامل الارتفاع محققاً أعلى قيمة خلال هذه المرحلة في سنة 2011 بنسبة 18.24%.

**2012 – 2017** : من 2012 إلى 2015 تراجع نسبة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي منتقلاً إلى قيمة سالبة قدرت بـ (-0.06%) سنة 2013، واستمر التراجع ليسجل أدنى قيمة خلال هذه الفترة سنة 2015 وذلك بسبب تشديد السياسة النقدية، تباطؤ ناتج القطاعات غير النفطية (ضعف النمو في الزراعة بسبب سوء الأحوال الجوية، وفي المياه والطاقة وقطاعات أخرى)<sup>1</sup>، خلال سنة 2016 تسارع انخفاض الناتج المحلي منتقلاً من (-6.75%) إلى 0.89%، خلال سنة واحدة، ويفسر ذلك بارتفاع الأسعار في قطاعي "الطاقة" و"المناجم والمحاجر" بمعدلات ذات رقمين، وبدرجة أقل ارتفاعاً لأسعار قطاع "صناعة المواد الغذائية" بنسبة 6.0%<sup>2</sup>. في سنة 2017 يعرف المؤشر تزايداً واضحاً حيث حقق نسبة 6.80% ويبدو أنها غير مرتبطة بالمحددات الكلاسيكية للتضخم بل أكثر بسبب ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة.

ما يلاحظ خلال هذه الفترة بأن مؤشر انخفاض الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتضخم، يختلف كثيراً عن مؤشر أسعار المستهلكين، ويدل ذلك على أن هذه المقاييس ليست بديلة في الاقتصاد الجزائري. وبينما يتأثر انخفاض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً (الموجهة للطلب المحلي والأجنبي دون أسعار الاستيراد) فإن مؤشر أسعار المستهلكين يعتمد على أسعار سلة من السلع والخدمات المنتجة

<sup>1</sup> البنك الدولي (2016)، العدالة الاقتصادية والاجتماعية لمنع التطرف العنيف، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرف الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، واشنطن، أكتوبر، ص 24.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص 36.

محليا والمستوردة الموجه للاستهلاك النهائي، لذلك فمخفض إجمالي الناتج المحلي لا يعكس القدرة الشرائية للمستهلكين<sup>1</sup>.

## المطلب الرابع : التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات مؤشرات المراقبة (التحكم)

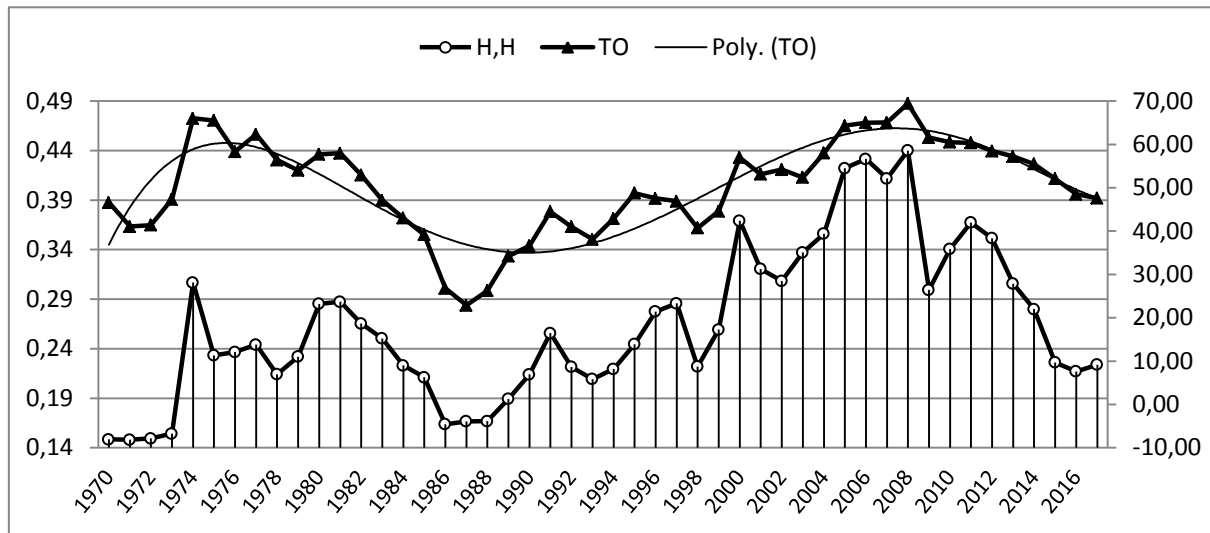
### 1- الانفتاح التجاري :

يشير إلى نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم إدراج الانفتاح التجاري كمتغير مؤثر على التنوع الاقتصادي، حيث يؤثر الانفتاح التجاري بشكل طردي للدول المصدرة للتكنولوجيا، وعكسي في حالة الدول المستوردة لها. ويمكن أن يكون أثر الانفتاح التجاري ايجابيا في حالة الدول التي تتبع استراتيجية تنمية لترقية الصادرات، والعكس بالنسبة للدول التي تتبع استراتيجية إحلال الواردات. ارتباط سياسات التصدير في الدول النامية بالموارد الطبيعية التي يتم استغلالها بطرق تُسرّع من نضوبها، من المحتمل أن يكون تأثير الانفتاح التجاري سلبيا على التنوع الاقتصادي في الجزائر.

يتبين من قيم المتغيرة  $OT$  (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي  $GDP$ ) أن معدل الانفتاح التجاري، خلال فترة الدراسة، كان محصورا بين أقل قيمة 22.87% مسجلة سنة 1987 وأعلى قيمة 69.46% مسجلة سنة 2008، بمتوسط بلغ 50.38% وبانحراف معياري 10.97% ومنه فإن معامل الاختلاف هو 21.76% الذي يؤشر على تذبذب بسيط في قيم هذه المتغيرة، كما أن معامل الارتباط بين المتغيرة  $OT$  والمتغير التابع (0.75) ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%. ويمكن رسم قيم الانفتاح التجاري كما يلي :

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي (2010)، عودة للأسس ماهو التضخم، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس، ص44.

الشكل رقم (9.4): معدل الانفتاح التجاري خلال الفترة 1970-2017.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1.4).

انطلاقاً من الشكل أعلاه يمكن تحليل تطور معدل الانفتاح التجاري كما يلي :

#### 1970 – 1987 : كانت الفترة الممتدة بين 1971 و 1977 مُعنونة باحتكار الدولة للتجارة الخارجية

سواء الصادرات وكذا الواردات وفقاً لأمر 71 – 74 الصادر بتاريخ : 16 نوفمبر 1971، وقد تميزت هذه الفترة بارتفاع الواردات مع تركيزها في المواد الغذائية وكذا مواد التجهيز والمواد نصف المصنعة، مع استمرار الدولة في التركيز على الصناعات الثقيلة. وقد عرف الميزان التجاري عجزاً ليتسع مع مرور الوقت، طيلة عقد من الزمن. انعكس كل ذلك على تطور معدل الانفتاح التجاري، الذي انتقل من 46.58% سنة 1970 إلى 56.42% سنة 1977. إلى غاية 1978 كانت التجارة الخارجية توكل للمؤسسات الوطنية عن طريق رخص الاستيراد، الممنوحة من طرف وزارة التجارة، ومحاولة التخلص من العجز التجاري تم الاحتكار الكلي للتجارة الخارجية من خلال قانون 02 – 78 وتأميم التجارة بالجملة، وقد سمح هذا الإجراء بضبط الميزان التجاري وتقليص الواردات، وهو ما انعكس في انخفاض معدل الانفتاح التجاري، حيث انتقل من 66.03% سنة 1974 إلى 54.01% سنة 1979، لتحقق فائضاً في الميزان التجاري بحلول 1980، وقد استمر الوضع على ما هو عليه إلى غاية الأزمة البترولية المضادة 1986، حيث شهد معدل الانفتاح التجاري تراجعاً كبيراً، ليحقق أقل نسبة خلال طول فترة الدراسة سنة 1978 بنسبة 22.87%، ويرجع ذلك أساساً لتراجع أسعار البترول، بالإضافة إلى محاولة



السلطات ضغط الواردات، ويمكن القول أن معدل الانفتاح التجاري كان محددًا خلال هذه الفترة بالدرجة الأولى بزيادة قيمة الواردات والتغيرات المتعلقة بها، وبدرجة أقل بارتفاع أسعار البترول.

**1988 – 2008** : استغرق الأمر سنتين فيما بعد أزمة 1986 حتى يتم تغيير القوانين المتعلقة بالتجارة المنصوص عليها في الدستور 1976 وكذا في الميثاق الوطني، وقد تم ذلك مع صدور قانون 88 – 02 الصادر بتاريخ 19 جويلية 1988 وتؤكد ذلك في دستور 23 فيفري 1989، قبل أن يبدأ رصيد الحساب الجاري في التحسن، والذي يُعزى بالأساس لزيادة عائدات صادرات المحروقات، وقد انعكس ذلك إيجابًا على معدل الانفتاح التجاري الذي انتقل من 26.23% سنة 1988 إلى 34.23% سنة 1989.

في ظل التحول إلى نظام اقتصاد السوق تزامنا مع الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر بداية من 1990، عرفت التجارة الخارجية تحريرًا تدريجيًا مع قانون النقد والقرض 1990 وقانون المالية التكميلي 1990، ويتأكد ذلك فيما بعد من خلال قانون المالية لسنة 1992، وقد انتقل متوسط معدل الانفتاح التجاري من 40.79% خلال الفترة (1980 – 1989) إلى 43.15% لفترة التسعينات (1990 – 1999) وقد نتجت هذه الزيادة عن التطورات التي عرفتتها هذه الفترة؛ ابتداء من سنة 1994، وتنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي، يتم التحرير الكلي للتجارة الخارجية من خلال التعليمات 94 – 90 وكذا صدور القانون 27 – 95، ونتيجة لذلك عرف المعدل تحسنا خلال سنتي 1994 و 1995، حيث حقق نسبة 42.90% و 48.75% على التوالي<sup>1</sup>. ليتراجع بداية من 1996 إلى غاية 1998، وقد يرجع ذلك لتقلص الواردات خلال هذه الفترة، نظرا لتراجع القدرة الشرائية للأسر بسبب تخفيض قيمة الدينار الجزائري، بالإضافة لتراجع أسعار البترول بشكل حاد سنة 1998.

يتغير الاتجاه عموما من سنة 1999 ويعرف الانفتاح التجاري وتيرة تصاعدية إلى غاية سنة 2008، ويرجع هذا التحسن للارتفاع الذي عرفته أسعار البترول، منتقلة من 28.5 دولارا للبرميل سنة 2000 (بعدها كانت 17.91 سنة 1999) إلى 99.90 سنة 2008، والذي انعكس في فائض في الميزان الجاري بداية من 2000 إلى غاية 2008، أين حقق معدل الانفتاح التجاري أعلى قيمة له خلال طول فترة الدراسة بنسبة 69.64%.

<sup>1</sup> سي محمد كمال (2017)، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 131 - 137.

**2009 – 2017** : خلال هذه الفترة تميز معدل الانفتاح التجاري باتجاه تنازلي، وقد عرف معدل الانفتاح التجاري تراجعاً ما بعد 2009 كنتيجة لآثار السلبية للصدمة الخارجية، المرتبطة بالأزمة المالية العالمية، حيث تراجع المعدل إلى 60.50%، ونظراً لتراجع البترول إثر الصدمة الخارجية، عرف الميزان الجاري تسجيل عجز سنة 2014 (أول عجز مسجل منذ 1998 الناتج عن تراجع المحروقات بنسبة 47.1%)، بالإضافة إلى انخفاض في الواردات بنسبة 11.8%، وهو ما أدى إلى تدني أكثر لمعدل الانفتاح التجاري.

يستمر الانخفاض في السنوات التالية ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار البترول خاصة سنتي 2015 و2016 (-55.1%) وكذا انخفاض الواردات في سنتي 2015 و 2016 (-17.1%)، حيث تم تطبيق نظام جديد لرخص الاستيراد، للحد من تفاقم عجز الميزان الجاري.<sup>1</sup> وقد كان هذا الانخفاض في الواردات أقل من انخفاض الصادرات، مع انخفاض قيمة الصادرات من المحروقات بنسبة 15.6% رغم الزيادة في الكمية المصدرة. سنة 2017 سجل معدل الانفتاح تراجعاً رغم التحسن الذي شهدته أسعار البترول، وكذا صادرات المحروقات، ويرجع ذلك لتراجع قيمة الواردات، وقد تعلق الانخفاض بـ "منتجات التجهيز الصناعية" وكذا "المنتجات نصف المصنعة"، حيث تراجعت الواردات من 49.44 مليار دولار سنة 2016 إلى 48.73 مليار دولار سنة 2017.<sup>2</sup>

## 2- إجمالي الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال) $INV$ (كنسبة من $GDP$ ):

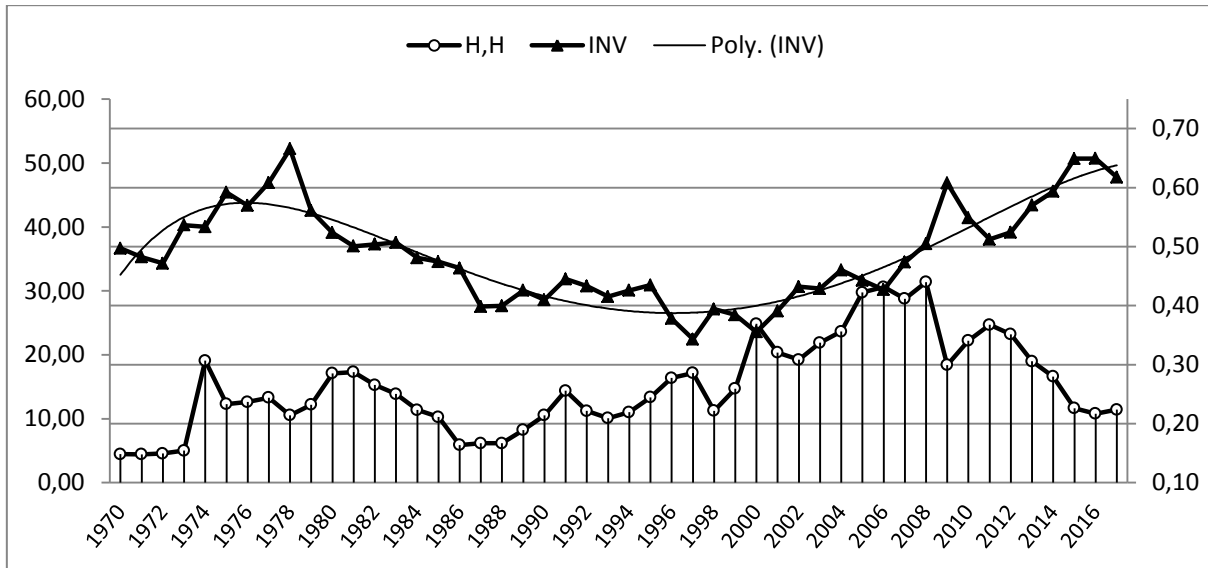
يتكون إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً) من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافاً إليها صافي التغيرات في مستوى المخزونات. وتشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي (بناء الأسوار، والخنادق، وقنوات تصريف المياه، وهلم جرا) ؛ ومشتريات الآلات والمكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه ذلك، بما فيه المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمسكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية. والمخزونات هي مخزون البضائع التي في حوزة الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات، و"العمل الجاري تنفيذه". وطبقاً لنظام الحسابات القومية لعام 1993، فإن صافي اقتناء النفائس يندرج أيضاً ضمن تكوين رأس المال.

<sup>1</sup> البنك الدولي (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 24.

<sup>2</sup> بنك الجزائر (2018)، التقرير السنوي 2017 – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، الجزائر، جويلية، ص 42.

يتبين من قيم المتغيرة  $INV$  أن الاستثمار المحلي الإجمالي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي  $GDP$ )، خلال فترة الدراسة، كان محصورا بين أقل قيمة 22.45% مُسجلة سنة 1997 وأعلى قيمة 52.22% مُسجلة سنة 1978، بمتوسط بلغ 35.86% وبانحراف معياري 7.60% ومنه فإن معامل الاختلاف هو 21.21% الذي يُوّشر على تذبذب بسيط في قيم هذه المتغيرة، كما أن معامل الارتباط بين المتغيرة  $INV$  والمتغير التابع (8.38%) غير دال إحصائيا عند مستوى معنوية 5%. ويمكن رسم قيم المتغيرة  $INV$  كما يظهر في الشكل رقم (10.4).

الشكل رقم (10.4): تطور إجمالي الاستثمار المحلي خلال الفترة 1970-2017.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1.4).

يمكن تقسيم مدة الدراسة لعدة مراحل، نوردتها كما يلي :

### 1970 – 1979 : عرفت الفترة 1970 – 1979 نسب هامة من الاستثمارات الحكومية بتخصيص

جزء مهم من الدخل الوطني لأغراض الاستثمار، التي كان لقطاع الصناعة أوفر الحظ منها، مما سمح بزيادة الاستثمار الكلي، والذي حقق متوسط للفترة يُقدر بـ 41.46% في ظل المخططات (خاصة المخطط الرباعي الأول من 1970-73 وكذا المخطط الثاني 1974-1977)، وقد كانت تهدف إلى إقامة اقتصاد وطني مستقل، وبناء قاعد إنتاجية قوية. ظهرت عدة اختلالات، مع نهاية المخطط الرباعي الثاني، مرتبطة بمشكل

الشركات، وهيمنة قطاع النفط والصناعات المرتبطة به، وصار واضحا أن الاستثمارات الصناعية الكبرى أدت إلى ممارسات بيروقراطية مع تضخم حجم العمالة ونقص في الكفاءة.

### **1980 – 1999:** تميزت فترة الثمانينات بالمخططات الخماسية (المخطط الخماسي الأول 1980-

1984 ثم المخطط الخماسي الثاني 1985 – 1989) التي جاءت تحت شعار "من أجل حياة أفضل"، حيث تم إعادة النظر في التوزيع القطاعي للاستثمارات<sup>1</sup>، وقد عرفت نسبة الاستثمار تراجعاً محسوساً بعد الصدمة البترولية لسنة 1986، حيث تراجع معدل الاستثمار من 33.56% سنة 1986 إلى 27.56% سنة 1987، مما دفع لإجراء عدد من الإصلاحات ركزت خاصة على إعادة الهيكلة المالية والإدارية للمؤسسات، ولا مركزية التسيير، وقد سمح ذلك بنوع من الاستقرار في نسبة الاستثمار الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 30% خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1995 (بمتوسط للفترة قدر بـ 29.62%). في ظل الصعوبات المالية، عرفت الجزائر خلال النصف الثاني من التسعينات (1996 – 1999) معدل نمو منخفض للنفقات الاستثمارية، نظراً للظروف التي مرت بها خلال هذه الفترة، في ظل تراكم الديون الخارجية وخدمة الدين.

### **2000 – 2014:** بداية من سنة 2000 عرفت الاستثمارات ميلاً موجباً، وذلك بفضل استعادة

التوازنات الداخلية والخارجية وتقلص المديونية، بالإضافة إلى تحسن أسعار البترول. تميزت هذه الفترة ببرامج الإنفاق الحكومي التي كانت تهدف لانعاش الاقتصاد الوطني، وهي مقسمة لثلاث مراحل، بداية من برنامج الانعاش الاقتصادي الذي أنجز خلال الفترة 2000 – 2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 وصولاً لبرنامج توطيد النمو 2010-2014، وقد عرفت المبالغ المرصودة لهذه البرامج تطوراً ملحوظاً، انتقلت فيه من 525 مليار دج خلال الفترة (2000-2004) و 8.705 مليار دج للفترة (2005-2009) إلى 21.214 مليار دج (2010-2014). خلال الفترة الممتدة من 2000 – 2008 كان معدل نمو نفقات التجهيز أكبر من معدل نمو نفقات التسيير، مما يمكن أن يدل على تركيز الاهتمام في هذه الفترة على النفقات الاستثمارية من خلال إطلاق برامج الإنفاق الحكومي (برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004 وكذا برنامج دعم النمو (2005-2009)). وقد استحوذت البنى التحتية والإدارية على النسبة الأكبر من نفقات التجهيز.

<sup>1</sup> أحمد هني (1991)، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ص 29.

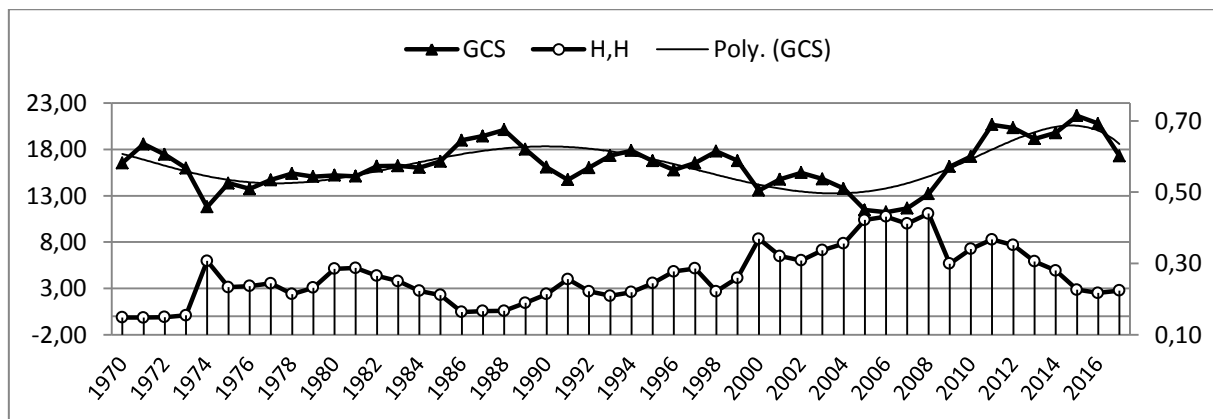
**2015 – 2017** : حققت نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي الاجمالي معدلات مرتفعة، رغم الصدمة الخارجية، التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري اثر انهيار اسعار البترول عقب 2014، ويرجع ذلك لاستكمال البرامج المتبقية من برنامج الإنفاق الحكومي الأخير، مع انتهاء الحكومة لسياسة تقشفية مست الإنفاق الجاري وزيادة في الضرائب في محاولة للحفاظ على التوازن المالي.

### 3- الإنفاق الحكومي الجاري GCS (% من الناتج المحلي الإجمالي) :

تشمل نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة سابقاً) جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات العاملين). كما تشمل أيضاً معظم نفقات الدفاع والأمن الوطنيين، ولكنه يستبعد الإنفاق العسكري الحكومي الذي يُشكل جزءاً من تكوين رأس المال الحكومي.

يتبين من قيم المتغيرة GCS (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي GDP) أن الإنفاق الحكومي الجاري، خلال فترة الدراسة، كان محصوراً بين أقل قيمة 11.23% مُسجلة سنة 2006 وأعلى قيمة 21.63% مُسجلة سنة 2015، بمتوسط بلغ 16.34% وانحراف معياري 2.50% ومنه فإن معامل الاختلاف هو 15.31% الذي يؤشر على تجانس نسبي في قيم هذه المتغيرة، كما أن معامل الارتباط بين المتغيرة GCS والمتغير التابع (-51.12%) ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%. ويمكن رسم قيم المتغيرة GCS موضح في الشكل (11.4)

### الشكل رقم (11.4): تطور الإنفاق الحكومي الجاري خلال الفترة 1970-2017.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (1.4).

يمكن تتبع تطور النفقات الحكومية الجارية عبر المراحل التالية :

**1970 – 1989** : مع انطلاق المخطط الرباعي الأول 1970-1973 عرفت نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ميلا تنازليا بداية من 1971، وذلك نظرا لتركيز جهود الدولة في المجال الاستثماري، ومع بداية المخطط الرباعي الثاني، كانت قد سجلت نسبة الإنفاق الجاري الحكومي تراجعاً واضحاً، حيث قُدرت بـ 11.78% سنة 1974، وقد تميزت فترة المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977) بمستوى أقل للإنفاق الجاري الحكومي، حيث انتقل متوسط النسبة من 17.13% خلال فترة المخطط الرباعي الأول إلى 13.65% خلال فترة المخطط الرباعي الثاني.

بداية من 1978 - 1985 شهدت نسبة الإنفاق الجاري الحكومي نوعاً من الاستقرار خلال هذه الفترة، وقد يرجع ذلك للإصلاحات التي شهدتها هذه الفترة والتي سمحت بتخفيف العبء عن خزينة الدولة، مع تثبيت نسبي للكتلة العمالية والأجور، وتبدأ بالزيادة من جديد خلال الفترة 1986-1989، حيث حققت كمتوسط للفترة نسبة 19.14% بعدما كانت 15.74% ما بين 1978 و 1985، وذلك في محاولة لاحتواء الآثار السلبية للأوضاع الصعبة التي مر بها الاقتصاد بعد انهيار أسعار النفط 1986 وما تبعها من احتجاجات سنة 1988.

**1990 – 2008** : شهد الإنفاق الحكومي الكلي بالأسعار الجارية منحا تصاعدياً، حيث انتقل من 1.212 مليار دج سنة 1990 إلى 7.691 مليار دج سنة 1999، مع اتفاق الاستعداد الائتماني للفترة 1990 إلى 1995 بلغ متوسط نسبة الإنفاق الحكومي الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي 16.46% وقد عرفت بعض السنوات خلال هذه الفترة زيادة في الإنفاق الجاري، تُفسر بتزايد نسب الإنفاق على الرواتب والأجور وتسديد المديونية العمومية.

تميزت الفترة التالية 1995-1999 بالإصلاحات الهيكلية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي كانت تهدف لتقليص الإنفاق الحكومي ورفع الدعم المقدم من طرف الدولة، ما يُفسر شبه ثبات في نسبة الإنفاق الجاري الحكومي عموماً، حيث سجل متوسط الفترة 16.72%. (أي بزيادة قدرت بـ 0.26% فقط).

خلال فترة الإصلاحات الهيكلية زادت حصة الإنفاق الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقلت من 15.77% سنة 1995 إلى 16.79% سنة 1999، وهو ما يتوافق مع زيادة في حصة الإنفاق الجاري الحكومي من الإنفاق الكلي، مقابل انخفاض حصة الإنفاق الاستثماري، بسبب برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي، الذي فرض على الدولة تقليص دورها في الاقتصاد وفتح المجال أمام القطاع الخاص.

بداية من سنة 2000 – 2007 نلاحظ تراجعاً وانخفاضاً في حصة الإنفاق الجاري لصالح الإنفاق الاستثماري، حيث انتقل من 16.79% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1999 إلى 11.64% سنة 2007، مع ارتفاع معدل نمو الإنفاق الحكومي الكلي، كما يمكن ملاحظة الجمود النسبي للإنفاق الجاري، وذلك يعود لصعوبة تقليصه عكس الإنفاق الاستثماري الذي عرف زيادة وهبوطاً من فترة لأخرى.

#### 2009 – 2017 : يبدو المسار التصاعدي لنسبة الإنفاق الحكومي الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

واضحاً خلال هذه الفترة، ويعود ارتفاع نسبة النفقات الجارية إلى ارتفاع التحويلات الجارية بحوالي 52% في 2012 وبدرجة أقل لارتفاع نفقات المستخدمين بـ 10.2%، وهو ما يدل على أن هذا الارتفاع ناجم عن الزيادة في التحويلات والدعم وزيادة دخل الموظفين، وليس الخدمة العمومية<sup>1</sup>. ويجد هذا الميل التصاعدي تبريره من خلال محاولة السلطات احتواء الحراك الاجتماعي، الذي شهدته الجزائر، وعدة دول عربية من خلال ما يُعرف "بالربيع العربي" 2011، وبعد سنوات من السياسة المالية التوسعية (حتى في بداية فترة هبوط أسعار النفط بعد 2014 بفضل صندوق ضبط الإيرادات)، حاولت الحكومة اتخاذ تدابير لتعزيز أوضاع المالية العامة واستعادة التوازنات المالية بداية من 2016، حيث بدأت السلطات في نفس السنة إصلاح الدعم، مما أدى إلى زيادة أسعار الوقود والغاز الطبيعي والكهرباء للمرة الأولى منذ عام 2005، كما نص على ذلك قانون المالية لسنة 2017.<sup>2</sup> فقد سجلت النفقات الجارية في نفس السنة تراجعاً، حيث انتقلت من 20.78% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 إلى 17.29% سنة 2017، في محاولة لخفض النفقات الجارية إلى مستوياتها قبل الأزمة المالية العالمية تماشياً مع توصيات صندوق النقد الدولي.

<sup>1</sup> العمرية لعجال، نُجْد يعقوبي (2016)، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05، ديسمبر، ص 207.

<sup>2</sup> IMF (2017), *Algeria, 2017 Article IV Consultation-Press Release ; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria*, Country Report No. 17/14, International Monetary Fund, Washington, D.C., p12.

## المبحث الثالث : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات ونمذجة العلاقة بين التنوع الاقتصادي وسياسات التحرير المالي

للتأكد من إمكانية تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الـ  $ARDL$  والذي يمكن استعماله بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات من الدرجة صفر  $I(0)$  أو الدرجة الأولى  $I(1)$ ؛ رغم ذلك يجب التحقق من عدم وجود متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية  $I(2)$ . يتم فحص الاستقرارية باستعمال اختبارات جذر الوحدة ثم إجراء اختبار الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك، وتقدير العلاقة في المدى القصير و الطويل.

### المطلب الأول : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تسمح اختبارات الجذر الواحدوي بمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، وكذا سبب عدم الاستقرارية. لذا فهي تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة. يجب اختبار استقرارية (أو سكون) السلاسل الزمنية قبل اجراء الانحدار، من خلال اختبار وجود جذر الوحدة، ويُقصد بها، أنّ السلسلة الزمنية تحتوي على مكون الزمن، فهي تتأثر بالوقت، والعلاقة بين المتغيرات قد تكون غير حقيقية وهو ما يعرف بالانحدار الزائف.

للتأكد من الاستقرارية نقوم باجراء عدة اختبارات، وأحد أهم هذه الأخيرة نجد اختبار ديكي فولر (Dickey Fuller, 1979)، وهو اختبار للكشف عن مدى استقرارية سلسلة من خلال تحديد مركبة الاتجاه العام، سواء تحديدية أو عشوائية، وقد تطورت صيغة هذا الاختبار فيما بعد (ليأخذ بالحسبان مشكلة احتمال ظهور الارتباط الذاتي  $Autocorrelation$ )، حيث تم استخدام صيغة أخرى للكشف عن جذر الوحدة والتي تعرف باختبار ديكي-فولر المطور  $ADF$  (Augmented Dickey Fuller).



تقوم فكرة صيغة  $ADF$  على إضافة الفروقات ذات الفجوات الزمنية  $(\Delta y_{t-j+1})$  وذلك بهدف التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي<sup>1</sup>، ويعتمد هذا الاختبار على تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى<sup>2</sup> :

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(1)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots(2)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots(3)$$

يتم اختبار الفرضية البديلة  $H_1: |\phi_1| < 1$  مقابل الفرضية  $H_0: |\phi_1| = 1$  ويتم قبول الفرض الصفري إذا كانت قيمة  $\tau$  (تاو) المحسوبة أقل من القيمة الحرجة ل  $\tau$  (تاو) غير المعيارية التي قدمها *MacKinnon*, 1991 (وهذه تختلف عن إحصائية  $t$  المعيارية المعروفة) ويعني ذلك وجود جذر الوحدة في سلسلة المشاهدات. ونظرا لحساسية اختبار جذر الوحدة للمكونات المحددة كالزمن والثابت وفترات الإبطاء، فإن قرار قبول جذر الوحدة أو رفضه يتأثر بوجود أو غياب هذه المكونات، ومن ثم يجب التأكد بشكل قاطع من معنوية هذه المكونات في أي معادلة يتم اختبار وجود جذر الوحدة بها، ولتحديد طول الفجوات الزمنية  $p$  نستعمل كل من معيار *Akaike* أو *Schwarz* بأخذ أقل قيمة.

يجب استخدام أكثر من اختبار لاستقرارية السلاسل الزمنية لرفع مستوى الصحة في مجال قبول أو رفض الفرض الصفري بوجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية. مع الأخذ في الاعتبار الأهمية الكبيرة لاختبارات المعنوية لكل من الاتجاه العام الزمني *Time Trend* والمقطع أو الثابت *Intercept*. ونظرا لكون اختبار *ADF* يعاني من عدم أخذه بعين الاعتبار لمشكلة اختلاف التباين، لذلك إضافة للاختبار السابق لديكي فولر المطور *Phillips Augmented Dickey-Fuller (ADF)*، نستعمل اختبارا آخر والمتمثل في فليس بيرون *Phillips Perron (1988)*، لأن لديه قدرة اختبارية أفضل وأدق من اختبار *(ADF test)* لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا<sup>3</sup>، وقد طور فيليب وبيرون *(PP)* تعميما لطريقة ديكي فولر تسمح بوجود التباين الشرطي للأخطاء،

<sup>1</sup> شبيخي مجّد (2012)، طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص 210.  
<sup>2</sup> Régie Bourbonnais (2015) : *Econométrie - Cours et exercices corrigés*, 9e édition, DUNOD, Paris, p 250.  
<sup>3</sup> يوسفات علي (2012)، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة من 1970-2009، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص70.

إذ يعمل على إلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية<sup>1</sup>. وتستعمل تعديلا لإحصاء  $t$  لديكي فولر ليأخذ في الاعتبار قيودا أقل على حد الخطأ.

يتم رفض الفرض الصفري بوجود جذر الوحدة بهذه السلسلة، إذا كانت  $\tau$  (تاو) المحسوبة باستخدام أية معادلة أكبر من القيمة الحرجة لـ  $\tau$  (تاو) غير المعيارية، وبذلك تكون السلسلة موضوع التقدير ساكنة من الناحية الإحصائية، وتكون رتبها في هذه الحالة تساوي الصفر ( $I(0)$ ). أما إذا كانت  $\tau$  (تاو) المحسوبة أقل من قيمة  $\tau$  الحرجة يتم قبول الفرض الصفري القائل بوجود جذر الوحدة بهذه السلسلة، في هذه الحالة تكون رتبة  $Order$  هذه السلسلة أكبر من الصفر (أكبر من  $I(0)$ ). لذلك يمكن القول أن السلسلة الزمنية غير الثابتة تُعرّف بشكل مختلف على أنها سلسلة زمنية متكاملة.

يتم إعادة اختبار سلسلة الفروق الأولى *First Difference* (للسلسلة الأصلية)، فإذا استقرت السلسلة بعد أخذ الفروق الأولى لها، تكون متكاملة *Integrated* من الرتبة الأولى  $I(1)$ . لكن، إذا أثبتت النتائج عدم سكون هذه السلسلة للفروق الأولى، يتم إعادة التقدير السابق في ظل نفس الشروط والمكونات المحددة السابقة ولكن باستخدام سلسلة الفروق الثانية *Second Difference*، وإذا ما استقرت بعد أخذ الفروق الثانية تكون السلسلة الأصلية متكاملة من الرتبة الثانية  $I(2)$ . يترتب على ذلك تحديد درجة تكامل كل متغير، وبشكل عام لا تحتاج معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية غير المستقرة إلى فروقات أكثر من مرة أو مرتين<sup>2</sup>. ومن بين الأسباب الرئيسية في اختلاف رتبة الاستقرار للمتغيرات هو أن بعضها مأخوذ بالفرق الأول عند حساب معدل نموه<sup>3</sup> (مما قد يجعلها مستقرة عند المستوى). يوضح الجدول (3.4) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة، باستعمال الاختبارين السابقين عند المستوى والفروق الأولى مع مستوى معنوية 5% لكل اختبار<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بن الصّب علي و شيخي محمد (2017)، الاقتصاد القياسي المالي وتطبيقاته في الأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ص 206.

<sup>2</sup> Damodar Gujarati (2011), *Econometrics by Example*, Palgrave Macmillan, UK, p 217.

<sup>3</sup> عماد الدين أحمد المصباح و محمد عبد الكريم المرعي (2015)، تأثير تحويلات العمالية الوافدة في الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من 1980 – 2012، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 51، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ص 378.

<sup>4</sup> للإطلاع على النتائج بالتفصيل، أنظر الملحق رقم (4.4).

الجدول (3.4) : نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية :

القرار	PP			ADF			المتغير	
	(1) Without Constant & Trend	(3) With Constant & Trend	(2) With Constant	(1) Without Constant & Trend	(3) With Constant & Trend	(2) With Constant	النموذج	
I(1)	0.2877- (0.5769)	2.1995- (0.4788)	2.3184- (0.1706)	0.4005- (0.5341)	2.3671- (0.1564)	2.2848- 0.4336	المستوى	H.H
	7.9493- (0.0000)	8.1313- (0.0000)	7.8696- (0.0000)	7.8122- (0.0000)	7.8193- (0.0000)	7.7363- (0.0000)	الفرق 1	
I(1)	0.8405- (0.3465)	2.0811- (0.5425)	1.3478- (0.5995)	0.9505- (0.3001)	1.8909- (0.6431)	1.3377- (0.6041)	المستوى	CP
	5.1208- (0.0000)	4.9995- (0.0010)	5.0657- (0.0001)	5.1060- (0.0000)	4.9867- (0.0010)	5.0538- (0.0001)	الفرق 1	
I(1)	0.2180- (0.6024)	2.5099- (0.3222)	2.4618- (0.1312)	0.2614- (0.5866)	3.1516- (0.1070)	3.0097- (0.0414)	المستوى	GCS
	5.3544- (0.0000)	5.1963- (0.0006)	5.2635- (0.0001)	5.5134- (0.0000)	5.3901- (0.0003)	5.4334- (0.0000)	الفرق 1	
I(1)	2.8037- (0.0060)	4.3353- (0.0064)	4.0283- (0.0029)	1.1696- (0.2175)	4.2534- (0.0079)	3.9634- (0.0035)	المستوى	FDI
	13.3439- (0.0000)	12.9450- (0.0000)	13.1615- (0.0000)	6.9059- (0.0000)	6.7410- (0.0000)	6.8215- (0.0000)	الفرق 1	
I(0)	3.0238- (0.0033)	5.1682- (0.0006)	4.8862- (0.0002)	3.1899- (0.0020)	5.1682- (0.0006)	4.9322- (0.0002)	المستوى	INF
I(1)	0.2548 (0.7558)	1.2768- (0.8816)	1.2709- (0.6354)	0.1788 (0.7336)	1.2530- (0.8872)	1.2709- (0.6354)	المستوى	INV
	6.7412- (0.0000)	6.7726- (0.0000)	6.7092- (0.0000)	6.7374- (0.0000)	5.4364- (0.0003)	6.6999- (0.0000)	الفرق 1	
I(1)	1.1970- (0.2084)	2.8468- (0.1887)	2.0187- (0.2781)	1.0122- (0.2755)	2.9526- (0.1562)	2.0187- (0.2781)	المستوى	KAOPE N
	10.9193- (0.0000)	10.7102- (0.0000)	10.8106- (0.0000)	12.0000- (0.0000)	11.7583- (0.0000)	11.8531- (0.0000)	الفرق 1	
I(1)	0.2197 (0.7457)	1.4764- (0.8238)	1.3737- (0.5871)	0.2912 (0.7660)	1.4764- (0.8238)	1.7934- (0.3791)	المستوى	M2

	5.5330- (0.0000)	5.4500- (0.0003)	5.4932- (0.0000)	5.6051- (0.0000)	5.5393- (0.0002)	5.5731- (0.0000)	الفرق 1	
I(1)	0.3714- (0.5453)	1.7186- (0.7272)	1.7564- (0.3970)	0.3398- (0.5574)	1.7186- (0.7272)	1.7564- (0.3970)	المستوى	OT
	5.6297- (0.0000)	5.5206- (0.0002)	5.5707- (0.0000)	5.6098- (0.0000)	5.5206- (0.0002)	5.5499- (0.0000)	الفرق 1	
I(1)	0.2933 (0.7666)	2.3981- (0.3758)	1.0361- (0.7327)	0.2748 (0.7614)	2.2695- (0.4416)	1.0359- (0.7328)	المستوى	QM
	5.7188- (0.0000)	6.0057- (0.0000)	6.0810- (0.0000)	5.8136- (0.0000)	5.8911- (0.0001)	5.9653- (0.0000)	الفرق 1	
I(0)	4.7694- (0.0000)	6.1023- (0.0000)	5.0909- (0.0001)	4.7320- (0.0000)	6.1327- (0.0000)	5.0601- (0.0001)	المستوى	RINT

المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الملحق (4.4).

من خلال نتائج الاختبارات السابقة  $ADF$  و  $PP$ ، يتضح بأن السلاسل الزمنية  $INV IDE GCS CP$   $OT M2 KAOPEN$  غير مستقرة خلال الفترة من 1970 – 2017، باعتبار أن القيم المحسوبة أقل تماما من القيم الحرجة ل  $Mackinon$  وتحتوي على جذر وحدوي. وما يُعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأكبر من 5%. في حين أن السلسلتين  $INF RINT$  كانتا مستقرتين في المستوى، ولا تحتويان على جذر وحدوي عند مستوى معنوية 5%. بالتالي فهما متكاملتان من الدرجة صفر  $I(0)$ .

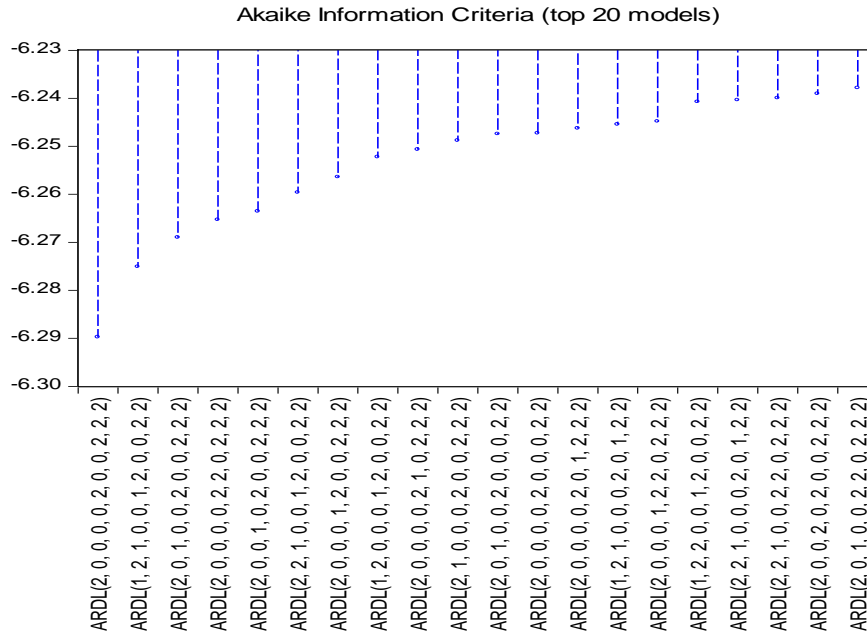
بعد أخذ الفروق الأولى تستقر السلاسل الزمنية ( $OT M2 KAOPEN INV IDE GCS CP$ )، وذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة ل  $Mackinon$ ، وما يُعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأقل من 5%، أي أن هذه السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$ ، وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير مستقرة في المستوى وتصبح مستقرة عند الفرق الأول.

## المطلب الثاني : تحديد فترة الإبطاء المثلى وتقدير النموذج

### الفرع الأول : اختبار فترة الإبطاء المثلى :

يتمثل الاجراء الأول في هذه المنهجية في اختبار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات، باستعمال نموذج متجه الحدار ذاتي غير مقيد *Autoregressive Model Unrestricted Vector* بوجود حد ثابت واتجاه عام. وقد أوصى (Narayan, 2004)<sup>1</sup> للبيانات السنوية باختيار فترتي إبطاء كحد أقصى ويمكن استعمال عدة معايير لتحديد فترة الإبطاء المثلى، وقد تم الاعتماد هنا على معيار *Akaike Information Criteria* (1973) (AIC) وقد تم تغيير فترات الإبطاء بالزيادة والنقصان للوصول إلى أفضل نموذج من الناحية الإحصائية، القياسية والاقتصادية. يوضح الشكل البياني نتائج فترات الإبطاء، حيث يقوم البرنامج تلقائيا بالمفاضلة بين مجموعة من النماذج ليقدم فترات الإبطاء المثلى (بالمقارنة بين أفضل 20 نموذج مقدر) كما هو موضح في الشكل (12.4)

### الشكل رقم (12.4): تحديد فترة الإبطاء المثلى وفقا لمعيار AIC



المصدر : مخرجات باستخدام برنامج EViews 10

<sup>1</sup> Narayan, P.K. (2004), *Reformulating critical values for the bounds F-statistics approach to cointegration: an application to the tourism demand model for Fiji*, Discussion papers Vol. 2, No. 04, Monash University, Australia, P11.

بعد تحديد فترات الابطاء المثلى كما هو مبين في الشكل أعلاه  $ARDL(2, 0, 0, 0, 0, 2, 0, 0, 2, 2, 2)$  والتي تم اختيارها بالاعتماد على معيار  $AIC$ ، نستخدم اختبار الحدود للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل، ثم التأكد من جودة النموذج المقدر من خلال الاختبارات التشخيصية.

### الفرع الثاني : تقدير نموذج $ARDL$

تظهر نتائج تقدير نموذج ال  $ARDL$  القاعدي، كما هي موضحة في الجدول أدناه :

الجدول رقم (4.4) : نتائج تقدير نموذج  $ARDL(2, 0, 0, 0, 0, 2, 0, 0, 2, 2, 2)$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
H_H(-1)	0.241460	0.153299	1.575085	0.1278
H_H(-2)	0.481688	0.151077	3.188359	0.0038
CP	0.000569	0.000295	1.932330	0.0647
FDI	-0.000289	0.003687	-0.078253	0.9383
GCS	0.001933	0.001274	1.517482	0.1417
INF	-0.001802	0.000781	-2.307355	0.0296
INV	-0.003997	0.000688	-5.813692	0.0000
INV(-1)	-5.10E-05	0.001072	-0.047545	0.9625
INV(-2)	0.002036	0.000864	2.356166	0.0266
KAOPEN	0.015980	0.016380	0.975604	0.3386
M2	-0.001093	0.000635	-1.720566	0.0977
QM	-0.000908	0.000787	-1.153839	0.2595
QM(-1)	-0.001072	0.001013	-1.057964	0.3002
QM(-2)	0.003663	0.000859	4.264473	0.0003
RINT	-0.003350	0.000860	-3.894514	0.0006
RINT(-1)	0.000424	0.000333	1.272863	0.2148
RINT(-2)	0.000691	0.000245	2.817752	0.0093
TO	0.003439	0.000562	6.114490	0.0000
TO(-1)	0.000414	0.001024	0.404703	0.6891
TO(-2)	-0.001457	0.000805	-1.810484	0.0823
C	0.059976	0.042871	1.398977	0.1741
R-squared	0.992051	Mean dependent var	0.269497	
Adjusted R-squared	0.985692	S.D. dependent var	0.074871	
S.E. of regression	0.008956	Akaike info criterion	-6.289753	
Sum squared resid	0.002005	Schwarz criterion	-5.454938	
Log likelihood	165.6643	Hannan-Quinn criter.	-5.977026	
F-statistic	156.0029	Durbin-Watson stat	2.044691	
Prob(F-statistic)	0.000000			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر : مخرجات باستخدام برنامج *EViews 10*

المطلب الثالث : اختبار التكامل المشترك وتقدير معلمات الأجل القصير والطويل

الفرع الأول : منهج اختبار الحدود

لمعرفة إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة نجري اختبار الحدود *Bounds Test*، من خلال مقارنة إحصائية *F* لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة بقيمة إحصائية *F* الحرجة وفق الحدود التي وضعها (Pesaran et al (1999).

الجدول رقم (5.4) : اختبار الحدود

ARDL Bounds Test		
Date: 09/27/18 Time: 19:39		
Sample: 1972 2017		
Included observations: 46		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.231997	10
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.83	2.94
5%	2.06	3.24
2.5%	2.28	3.5
1%	2.54	3.86

المصدر : مخرجات باستخدام برنامج *EViews 10*

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار الحدود حيث قُدرت قيمة إحصائية فيشر *F-statistic* بـ 4.23 وهو ما يتجاوز الحدود العليا *I(1) Bound* عند مستوى معنوية 1% ( نفس الملاحظة بالنسبة لمختلف مستويات المعنوية، حيث تقدر قيمة الحد الأعلى مثلا عند مستوى دلالة 5% بـ 3.24) مما يؤدي لرفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وقبول الفرضية البديلة. وعليه يمكن القيام باختبار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

الفرع الثاني : تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، يتم فيما يلي تقديم نتائج التكامل المشترك وتقدير العلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل.

الجدول (6.4) : تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية *ARDL* - نتائج الأجل القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form					
Dependent Variable: H_H					
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 0, 0, 2, 0, 0, 2, 2, 2)					
Date: 10/03/18 Time: 21:07					
Sample: 1970 2017					
Included observations: 46					
Cointegrating Form					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
D(H_H(-1))	-0.481688	0.151077	-3.188359	0.0038	***
D(CP)	0.000569	0.000295	1.932330	0.0647	*
D(GCS)	0.001933	0.001274	1.517482	0.1417	
D(FDI)	-0.000289	0.003687	-0.078253	0.9383	
D(INF)	-0.001802	0.000781	-2.307355	0.0296	**
D(INV)	-0.003997	0.000688	-5.813692	0.0000	***
D(INV(-1))	-0.002036	0.000864	-2.356166	0.0266	**
D(KAOPEN)	0.015980	0.016380	0.975604	0.3386	
D(M2)	-0.001093	0.000635	-1.720566	0.0977	*
D(QM)	-0.000908	0.000787	-1.153839	0.2595	
D(QM(-1))	-0.003663	0.000859	-4.264473	0.0003	***
D(RINT)	-0.003350	0.000860	-3.894514	0.0006	***
D(RINT(-1))	-0.000691	0.000245	-2.817752	0.0093	***
D(TO)	0.003439	0.000562	6.114490	0.0000	***
D(TO(-1))	0.001457	0.000805	1.810484	0.0823	*
CointEq(-1)	-0.276852	0.112233	-2.466759	0.0208	**
Cointeq = H_H - (0.0021*CP + 0.0070*GCS -0.0010*FDI -0.0065*INF -0.0073*INV + 0.0577*KAOPEN -0.0039*M2 + 0.0061*QM -0.0081*RINT + 0.0087*TO + 0.2166 )					

\*\*\* معنوي عند مستوى الدلالة 1%، \*\* معنوي عند مستوى الدلالة 5%، \* معنوي عند مستوى الدلالة 10%.

المصدر : مخرجات باستخدام برنامج *EViews 10*

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب المتغيرات كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10% عدا بعض المتغيرات التي لم تكن ذات دلالة، كالفرق الأول للإنفاق الحكومي الجاري الذي كان أثره إيجابيا لكنه غير دال إحصائيا، أي أن الإنفاق الحكومي الجاري يؤدي لزيادة تركيز الاقتصاد، وتقليل درجة التنوع



الاقتصادي، وقد يرجع ذلك إلى كون الإنفاق الجاري الكبير لا يذهب للاستثمار في قطاعات الإنتاج الحقيقي، ولكنه إنفاق يعمق من الاستهلاك وتبعية الاقتصاد لقطاع المحروقات، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية من خلال ما يعرف بأثر المزامنة. كذلك نجد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر غير دال إحصائياً مع أثر سلبي (أي تأثير إيجابي على التنوع الاقتصادي)، وهو ما يتلاءم مع النظرية الاقتصادية التي ترى بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يقلل من تركيز الاقتصاد ويساهم في زيادة درجة تنوعه. الفرق الأول للانفتاح المالي (التحرير المالي الخارجي) نجد أنه ذو تأثير إيجابي على التركيز الاقتصادي ؛ أي أن له أثراً سلبياً على التنوع الاقتصادي، ويرجع ذلك لمستوى الانفتاح المالي الذي يتعلق بالقيود المفروضة على الرقابة على حركة الأموال من وإلى الاقتصاد الوطني، فرغم ما أتاحه قانون النقد والقرض 1990 من إمكانيات لحركة رؤوس الأموال، إلا أن ذلك لم يجسد على أرض الواقع. لذلك لم يكن التأثير إيجابي على التنوع الاقتصادي. أما الفرق الأول لمعدل نمو شبه النقود فكان ذو تأثير إيجابي على التنوع الاقتصادي، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية لكنه غير دال إحصائياً.

أما باقي المتغيرات فهي معنوية عند مستويات مختلفة، وقد كانت ذات تأثير إيجابي على التنوع الاقتصادي، ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، باستثناء نسبة القروض الخاصة وكذا معدل الانفتاح التجاري ؛ فبالنسبة للقروض الخاصة فقد كان الفرق الأول معنوي عند مستوى 10%، مع تأثير سلبي على التنوع الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى طبيعة القروض المقدمة للقطاع الخاص، حيث أن أغلبها يذهب لقطاعات غير منتجة، وبالتالي نسبة مساهمتها في القيمة المضافة تبقى ضعيفة (خاصة قطاع الخدمات). وقد كان الانفتاح التجاري ذو دلالة إحصائية من خلال الفرق الأول عند مستوى 1%، وكذا الفرق الأول للإبطاء بسنة عند مستوى معنوية 10%، تُفسر الإشارة الموجبة أي التأثير السلبي على التنوع الاقتصادي في كون أن الانفتاح التجاري معتمد بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات بنسبة تصل إلى 97%، وهو ما يؤثر سلباً على التنوع الاقتصادي ويزيد من تبعية الاقتصاد لقطاع المحروقات.

وقد بلغت قيمة معامل حد تصحيح الخطأ 27.68%، بإشارة سالبة وعند مستوى معنوية 5% (0.02)، ما يعني أن الانحرافات والاختلالات في توازن التنوع الاقتصادي في الأجل القصير يتم تصحيحها سنوياً من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل.

الجدول (7.4) : تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد حسب منهجية *ARDL* - نتائج الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CP	0.002057	0.001555	1.322772	0.1979
GCS	0.006982	0.005883	1.186892	0.2464
FDI	-0.001042	0.013185	-0.079047	0.9376
INF	-0.006507	0.004408	-1.476409	0.1523
INV	-0.007267	0.001640	-4.431475	0.0002
KAOPEN	0.057720	0.056876	1.014849	0.3199
M2	-0.003948	0.003554	-1.110864	0.2772
QM	0.006080	0.003793	1.603231	0.1214
RINT	-0.008072	0.005171	-1.561013	0.1311
TO	0.008655	0.001201	7.206165	0.0000
C	0.216635	0.167872	1.290478	0.2087

\*\*\* معنوي عند مستوى الدلالة 1%، \*\* معنوي عند مستوى الدلالة 5%، \* معنوي عند مستوى الدلالة 10%.

المصدر : مخرجات باستخدام برنامج *EViews 10*

نلاحظ أن كل من الاستثمار الحكومي والانفتاح التجاري، كانا ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، في حين أن باقي المتغيرات غير معنوية، وقد ساهمت المتغيرات *CP*، *GSC*، *KAOPEN*، *QM*، *TO*، في زيادة التركيز الاقتصادي أي خفض درجة التنوع الاقتصادي، أما باقي المتغيرات فقد كانت ذات تأثير إيجابي على التنوع الاقتصادي، حيث أن الزيادة في معدل الاستثمار الحكومي بـ 1% يؤدي إلى زيادة درجة التنوع الاقتصادي بـ 0.7%، أما الزيادة في معدل الانفتاح التجاري بنسبة 1% يخفض من درجة التنوع الاقتصادي بنسبة 0.8%.

من خلال النتائج المقدمة في الجدولين (6.4) و (7.4) لتقدير نموذج *ARDL* في الأجلين : الأجل القصير والذي يُعطى في الجدول (6.4)، وطويل الأجل الذي يظهر في الجدول (7.4)، تظهر في الجزء العلوي معلمات نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل، في حين يظهر الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل. من خلال النموذج المقدر سيتم تقديم تفسير لها في الأجلين الطويل والقصير.

#### المطلب الرابع : الاختبارات التشخيصية

##### 1- اختبار مضاعف لاغرنج للإرتباط التسلسلي بين البواقي *(BGLM) Autocorrélation*.

يتعلق هذا الاختبار بمشكلة احتمال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، ويُقصد به وجود ارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي  $\varepsilon_t$ ، ويفسر ذلك بكون أن الخطأ الذي حدث في فترة ما يؤثر على الأخطاء في

الفترة المتتالية، ويؤدي ذلك إلى ظهور قيم  $\epsilon$  عند مستوى يختلف عن القيم الحقيقية. إن وجود ارتباط ذاتي للبواقي يجعل قيمة التباين المقدر للخطأ أقل من القيمة الحقيقية، مما يضخم من إحصاءات الاختبارات التي تعتمد على هذا التباين  $T$ ،  $F$ ،  $R^2$ ، وهو ما يجد من القدرة في الحكم على النموذج<sup>1</sup>. وللتحقق من وجود ارتباط ذاتي عادة ما يتم استعمال أحد الاختبارين (أو كلاهما) : اختبار *Durbin-Watson* واختبار *Breusch-Godfrey*. ونظرا لكون اختبار *D-W* لا يأخذ بعين الاعتبار إلا الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، كما أنه غير مناسب في حالة استعمال قيم للمتغير التابع المبطن كمتغير مستقل، فقد تم الاعتماد على اختبار *BGLM*. ونقوم بإجراء هذا الاختبار من الدرجة الأولى تحت الفرضيات :

- فرضية العدم  $H_0$  : غياب ارتباط ذاتي بين البواقي، أي :  $LM < \chi^2_{0.05}(1)$ ؛
- الفرضية البديلة  $H_1$  : وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، أي :  $LM > \chi^2_{0.05}(1)$ .

حيث :  $LM = nR^2$  وتظهر النتائج باستخدام برنامج *EViews 10* كما يلي :

الجدول (8.4) : اختبار *BGLM* للارتباط الذاتي للبواقي من الدرجة الأولى

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.038865	Prob. F(1,24)	0.8454	
Obs*R-squared	0.074371	Prob. Chi-Square(1)	0.7851	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 09/30/18 Time: 11:53				
Sample: 1972 2017				
Included observations: 46				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
H_H(-1)	0.023598	0.196897	0.119850	0.9056
H_H(-2)	-0.020791	0.186706	-0.111357	0.9123
CP	-7.01E-06	0.000303	-0.023165	0.9817
FDI	-4.69E-05	0.003768	-0.012454	0.9902
GCS	-8.31E-05	0.001366	-0.060834	0.9520
INF	1.33E-05	0.000799	0.016616	0.9869
INV	1.43E-06	0.000701	0.002045	0.9984
INV(-1)	0.000130	0.001276	0.101563	0.9199
INV(-2)	-8.52E-05	0.000982	-0.086817	0.9315
KAOPEN	0.000342	0.016793	0.020340	0.9839
M2	1.33E-05	0.000651	0.020354	0.9839
OT	1.21E-05	0.000577	0.021029	0.9834
OT(-1)	-0.000130	0.001235	-0.105193	0.9171
OT(-2)	7.83E-05	0.000912	0.085882	0.9323
QM	2.34E-05	0.000811	0.028867	0.9772
QM(-1)	2.02E-06	0.001033	0.001952	0.9985
QM(-2)	-5.43E-05	0.000918	-0.059106	0.9534
RINT	2.63E-05	0.000887	0.029620	0.9766
RINT(-1)	2.78E-05	0.000368	0.075551	0.9404
RINT(-2)	-2.18E-05	0.000274	-0.079771	0.9371
C	0.001191	0.044135	0.026987	0.9787
RESID(-1)	-0.060806	0.308437	-0.197142	0.8454

<sup>1</sup> سلامي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 193.

R-squared	0.001617	Mean dependent var	-2.48E-17
Adjusted R-squared	-0.871969	S.D. dependent var	0.006675
S.E. of regression	0.009133	Akaike info criterion	-6.247893
Sum squared resid	0.002002	Schwarz criterion	-5.373325
Log likelihood	165.7015	Hannan-Quinn criter.	-5.920274
F-statistic	0.001851	Durbin-Watson stat	2.015222
Prob(F-statistic)	1.000000		

المصدر : مخرجات باستخدام برنامج EViews 10

من الجدول رقم (8.4)، نلاحظ أن الاحتمال الحرج لفيشر يساوي 84.45%، وبالتالي نقبل الفرض العدم  $H_0$  عند مستوى معنوية 5%، وللتأكد من ذلك، نحسب إحصائية  $LM$  كما يلي :

$$LM = nR^2 = 46 \times 0.001617 = 0.074382 < \chi_{0.05}^2(1) = 3.841$$

ومنه نقبل  $H_0$  عند مستوى معنوية 5%، أي ليس هناك ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى.

الجدول (9.4) : اختبار  $BG LM$  للارتباط الذاتي للبقاقي من الدرجة الثانية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	1.521805	Prob. F(2,23)	0.2395	
Obs*R-squared	5.375831	Prob. Chi-Square(2)	0.0680	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 09/29/18 Time: 22:27				
Sample: 1972 2017				
Included observations: 46				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
H_H(-1)	-0.142126	0.211978	-0.670475	0.5092
H_H(-2)	0.121155	0.197202	0.614371	0.5450
CP	5.05E-06	0.000291	0.017380	0.9863
FDI	-0.000461	0.003628	-0.126969	0.9001
GCS	-0.000953	0.001405	-0.678308	0.5043
INF	0.000110	0.000770	0.143282	0.8873
INV	-0.000162	0.000680	-0.238467	0.8136
INV(-1)	-0.000359	0.001258	-0.285447	0.7779
INV(-2)	0.000597	0.001022	0.584066	0.5649
KAOPEN	0.001843	0.016157	0.114044	0.9102
M2	0.000132	0.000629	0.210132	0.8354
OT	0.000448	0.000609	0.736112	0.4691
OT(-1)	0.000127	0.001195	0.106141	0.9164
OT(-2)	-0.000466	0.000931	-0.500666	0.6214
QM	0.000729	0.000879	0.828878	0.4157
QM(-1)	-0.000517	0.001037	-0.498838	0.6226
QM(-2)	-0.000156	0.000884	-0.176579	0.8614
RINT	0.000246	0.000862	0.285723	0.7776
RINT(-1)	-0.000146	0.000367	-0.396598	0.6953
RINT(-2)	6.45E-05	0.000267	0.241107	0.8116
C	0.005997	0.042493	0.141130	0.8890
RESID(-1)	0.017449	0.299751	0.058213	0.9541
RESID(-2)	-0.552885	0.319128	-1.732485	0.0966
R-squared	0.116866	Mean dependent var	-2.48E-17	
Adjusted R-squared	-0.727871	S.D. dependent var	0.006675	
S.E. of regression	0.008775	Akaike info criterion	-6.327074	
Sum squared resid	0.001771	Schwarz criterion	-5.412754	
Log likelihood	168.5227	Hannan-Quinn criter.	-5.984564	
F-statistic	0.138346	Durbin-Watson stat	2.319095	
Prob(F-statistic)	0.999991			

المصدر : مخرجات باستخدام برنامج EViews 10

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتمال الحرج لفيشر يساوي 23.95%، وبالتالي نقبل الفرض العدم  $H_0$  عند مستوى معنوية 5%، أي ليس هناك ارتباط ذاتي من الدرجة الثانية. وللتأكد من ذلك، نحسب إحصائية  $LM$  لاختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية كما يلي :

$$LM = nR^2 = 46 \times 0.116866 = 5.3758 < \chi_{0.05}^2(2) = 5.99$$

ومنه نقبل  $H_0$  عند مستوى معنوية 5%، أي ليس هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية.

## 2- اختبار عدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء $(ARCH)$ Heteroscedasticity.

يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج  $LM$ ، وذلك لاختبار عدم تجانس التباين وهي الحالة التي يكون فيها تباين الخطأ غير ثابت، أي أن :  $E(\varepsilon^2) \neq \sigma^2 I_n$ ، ويترتب عن عدم ثبات التباين نفس الآثار المترتبة في حالة وجود ارتباط ذاتي للبوقي، مما ينتج عنه تقديرات متحيزة ويؤثر ذلك على دقة وصحة الاستدلال الإحصائي. وهناك عدة اختبارات للتحقق من ثبات التباين منها اختبار  $H. White$  واختبار  $ARCH-LM$  وسنقتصر هنا على الأخير للتأكد من ثبات (أو تجانس) التباين الشرطي للبوقي. وتظهر النتائج كما يلي :

### الجدول (10.4) : اختبار ثبات التباين الشرطي للأخطاء $ARCH-LM$

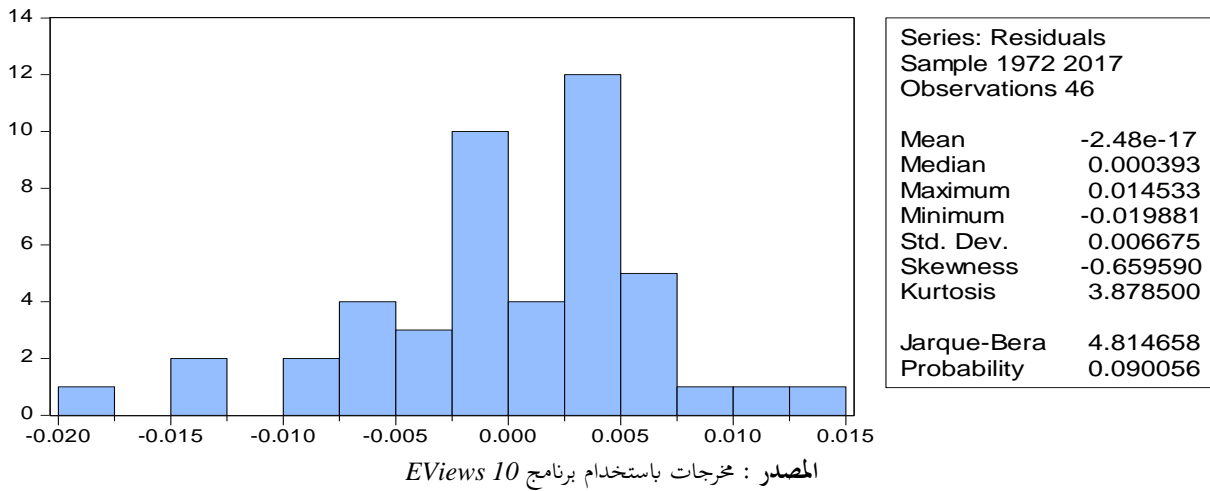
Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.577835	Prob. F(1,43)	0.4513	
Obs*R-squared	0.596692	Prob. Chi-Square(1)	0.4398	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 09/29/18 Time: 22:49				
Sample (adjusted): 1973 2017				
Included observations: 45 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.94E-05	1.32E-05	3.754585	0.0005
RESID^2(-1)	-0.115269	0.151639	-0.760154	0.4513
R-squared	0.013260	Mean dependent var	4.43E-05	
Adjusted R-squared	-0.009688	S.D. dependent var	7.55E-05	
S.E. of regression	7.58E-05	Akaike info criterion	-16.09272	
Sum squared resid	2.47E-07	Schwarz criterion	-16.01243	
Log likelihood	364.0863	Hannan-Quinn criter.	-16.06279	
F-statistic	0.577835	Durbin-Watson stat	1.985126	
Prob(F-statistic)	0.451310			

من خلال الجدول رقم (10.4) نلاحظ أن قيمة الاحتمال الحرج لفيشر تساوي 45.13% وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% (نفس الملاحظة فيما يخص الاحتمال الحرج لاختبار مضاعف لاغرنج والذي يقدر بـ 43.98% وهو معنوي عند 5%)، وهو ما يسمح بقبول الفرض العدمي  $H_0$  عند مستوى معنوية 5%، أي أن التباين الشرطي للبواقي متجانس *homoscédasticité conditionnelle*.

### 3- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB) Normality test

يستعمل هذا الاختبار للتأكد من أن البواقي المقدرّة تتبع التوزيع الطبيعي، ويُعتبر ذلك ضرورياً للتمكن من استعمال الاختبارات كاختبار فيشر واختبار ستودنت...، غير أن هذا الشرط يتعلق بالعينات الصغيرة، أما في حالة العينات الكبيرة ( $n \geq 30$ )، فوفقاً لنظرية النهاية المركزية فإن التوزيعات الاحتمالية في هذه الحالة تؤول إلى التوزيع الطبيعي. يمكن استخدام عدة اختبارات منها *Skewness*، *Kurtosis* وكذا *Jarque-Berra*، وتظهر النتائج كما في الشكل (13.4).

#### الشكل (13.4) : المدرج التكراري لبواقي التقدير



من خلال الشكل رقم (13.4) نلاحظ أن قيمة الاحتمالية (*p-value*) لإحصائية *Jarque-Berra* تساوي 0.09 وهي أكبر من 0.05 ما يسمح بقبول فرض العدم  $H_0$  : البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

#### 4- اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي (*RESET*).

يسمح هذا النموذج باختبار مدى ملائمة تحديد النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي، والذي يعرف بـ *Ramsey RESET* (*Regression error specification test*) وباستعمال برنامج *EViews 10*، تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (11.4).

الجدول رقم (11.4) : اختبار مدى ملائمة تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي

#### *Ramsey RESET*

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: H_H H_H(-1) H_H(-2) CP FDI GCS INF INV INV(-1) INV(-2) KAOPEN M2 OT OT(-1) OT(-2) QM QM(-1) QM(-2) RINT RINT(-1) RINT(-2) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.675700	24	0.1068
F-statistic	2.807970	(1, 24)	0.1068
F-test summary:			
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.000210	1	0.000210
Restricted SSR	0.002005	25	8.02E-05
Unrestricted SSR	0.001795	24	7.48E-05

المصدر : مخرجات باستخدام برنامج *EViews 10*

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة فيشر  $F = 2.80$ ، والقيمة الاحتمالية  $p$ -value تساوي 0.10 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية القائلة بعدم وجود أخطاء توصيف عند مستوى معنوية 5%، أي أن إحصائية *RESET* تشير لصحة الشكل الدالي المستعمل في النموذج.

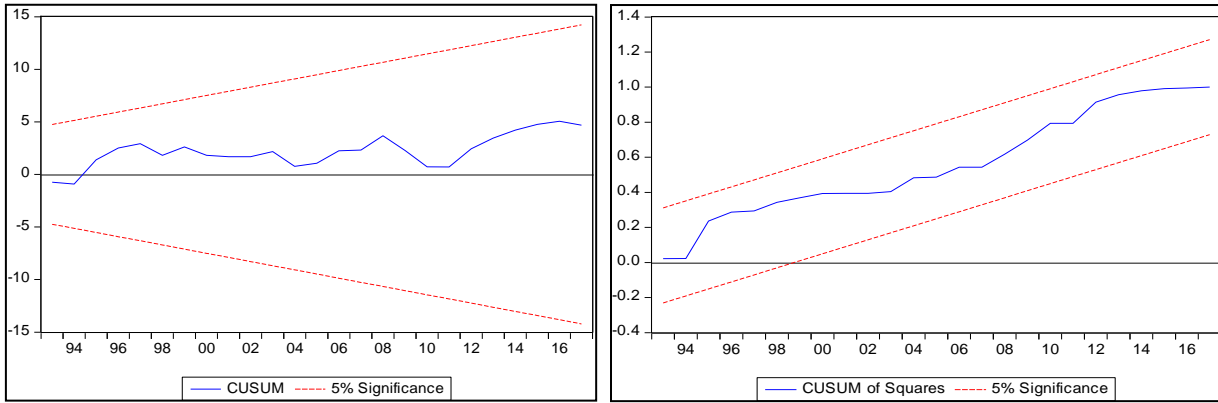
#### 5- اختبار السكون لنموذج *ARDL* المقدر :

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغيرات هيكلية قام *Pesaran* بإجراء اختبارين لمعاملات النموذج المقدر في الأجلين القصير والطويل. يتمثل الاختبار الأول في المجموع التراكمي للبواقي المعادة *CUSUM* والاختبار الثاني هو المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة *CUSUM of Squares* وفقاً لنموذج (*ARDL*)، ويتم قبول فرضية العدم (التي تنص على الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة للنموذج محل

الدراسة) إذا ما كان الشكل البياني للاختبارات (*CUSUM* و *CUSUM of Squares*) يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% تبعاً للإطار الزمني.

يتضح من خلال الرسوم البيانية الموضحة في الشكل (14.4) أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة *CUSUM* يقع في داخل حدود المنطقة الحرجة، وكذلك الأمر بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة *CUSUM of Squares*، وبالتالي يمكن القول بأن هناك انسجاماً واستقراراً بين نتائج الأجل القصير ونتائج الأجل الطويل للنموذج المقدر عند مستوى الدلالة 5%.

الشكل (14.4) : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة



المصدر : مخرجات باستخدام برنامج *EViews 10*

#### المطلب الخامس : أهم النتائج

توصلت الدراسة لعدد من النتائج، حول تأثير سياسات التحرير المالي (الداخلي والخارجي) على التنوع الاقتصادي (باستعمال مؤشر التركيز الاقتصادي)، في الجزائر خلال الفترة من 1970 إلى 2017 باستخدام منهج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (*ARDL*) في تحليل التكامل المشترك، ومع الأخذ بعين الاعتبار متغيرات التحكم في الآثار المحتملة للانفتاح التجاري، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وكذا الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على الأنشطة الاقتصادية في الجزائر، في ظل شروط التحرير المتعلقة بالاستقرار معبرا عنه بالتضخم، وبمستوى التطور المالي معبرا عنه بمؤشر السيولة. تشير النتائج إلى ما يلي :



- وجود تأثير إيجابي للتحرير المالي الداخلي على التنويع الاقتصادي في المدى القصير باستثناء تأثير الائتمان الموجه للقطاع الخاص ؛ فقد كان الأثر سلبيا ضعيفا، وقد يرتبط هذا الوضع الاقتصادي بالدور المهيمن للقطاع العام وضعف القطاع الخاص في توليد الأنشطة الاقتصادية، نتيجة لاعتماد الاقتصاد على الثروة النفطية، وكذا اعتماد الاقتصاد الجزائري على البنوك في التمويل مع عدم وجود أسواق مالية نشطة. أما في المدى الطويل فقد كان الأثر غير معنوي (موجب لسعر الفائدة الحقيقي وسالب فيما يخص تطور شبه النقود ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص)، لذا فإن تأثير تنمية القطاع المالي يكون أقل في الدول المصدرة للنفط بسبب عدم كفاءة المؤسسات المالية. وهو ما يتفق مع ما توصل إليه نيلي ورستاد (2007) *(Nili and Rastad)*<sup>1</sup> في الدول المصدرة للنفط.
- أما فيما يخص التحرير المالي الخارجي، فقد أظهرت النتائج عدم معنوية تأثير التحرير الخارجي على التنويع الاقتصادي (مع أثر موجب للاستثمار الأجنبي المباشر وتأثير سلبى لمؤشر الانفتاح الخارجي). ويمكن تفسير التأثير السلبى للانفتاح المالي (*Kaopen*) من خلال أن الترتيبات المتعلقة بتحرير حساب رأس المال لا تزال ضعيفة، وغير مساعدة على جذب رؤوس الأموال للمساهمة في دور الوساطة المالية وإتاحة الموارد لتحقيق التنويع الاقتصادي ؛ فالدول التي تعتمد على صادرات النفط تميل إلى أن تكون لديها أنظمة مالية متخلفة، وهو ما يتوافق مع ما تم ملاحظته عموما في الاقتصاديات المعتمدة على النفط، كما هو موثق في بيك (2011) *(Beck, 2011)*<sup>2</sup>.
- بالأخذ بعين الاعتبار شروط عملية التحرير المالي المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي من خلال مكتمش الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتضخم، ومستوى التطور المالي أو التنمية المالية معبرا عنها بمؤشر العمق المالي، قد أظهرت تأثيرا إيجابيا معنويا على التنويع الاقتصادي في المدى القصير وغير معنوي في المدى الطويل.
- في المدى الطويل يظهر التأثير المعنوي الإيجابي للاستثمارات الحكومية، التي قد تساعد على تنويع الاقتصاد وإنعاش قطاعات أخرى خارج المحروقات (خاصة قطاع البناء والأشغال العمومية). بالإضافة لتطوير البنية التحتية، لكن، يظل ذلك رهينا لمداخيل الثروة النفطية. ومن المثير للاهتمام أن تأثير الانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري كان سلبيا وهاماً على المدى الطويل والمدى

<sup>1</sup> Nili, M and Rastad, M (2007), *Addressing the growth failure of the oil economies - the role of financial development*, *The Quarterly Review of Economics and Finance*, Vol 46, Issue 5, pp 726-740. ([sciencedirect](https://doi.org/10.1016/j.qref.2007.05.001))

<sup>2</sup> - Beck, T (2011), *Finance and Oil - Is There a Resource Curse in Financial Development*, *CentER Tilburg University Discussion Paper No 2011-017*. Available online: <https://pure.uvt.nl/portal/files/1316213/2011-017.pdf> (accessed on 11/11/2018).

القصير، وفي ظل تأثير هذا المؤشر بأسعار البترول، فقد أوضح العلاقة الايجابية بين تحسن أسعار النفط وزيادة تركيز الاقتصاد (ضعف التنوع الاقتصادي).

يمكن تفسير هذه النتائج من زاويتين ؛ أولاً، فهي تعكس الطبيعة الاقتصادية المتأصلة للاقتصاد الجزائري، والذي يهيمن عليه النفط ؛ ثانياً، يمكن أن تكون مؤشراً على النقص النسبي في النظام المصرفي الجزائري، الأمر الذي قد يؤدي إلى اختلال التوازن بين الادخار والاستثمار، وقد يؤدي إلى تشويه قرارات الاستثمار والتأثير سلباً على التنوع الاقتصادي. هذا يتماشى مع (Malkawi and al. 2012)<sup>1</sup>، الذين يرون أن القطاع المالي في الدول الغنية بالموارد البترولية لا يزال في مرحلة الانتقال، ومن ثم، فإنه يحتاج إلى تجاوز عتبة معينة قبل أن يكون مفيداً في تعزيز مستوى وهيكل النمو الاقتصادي.

كما تُسلط هذه النتائج، في المدى الطويل، الضوء على الطبيعة المحددة للاقتصاديات الريفية ومنها الجزائر، التي لا تتبع بالضرورة نفس أنماط التنمية في الاقتصاديات الصناعية. بينت النتائج أن الاقتصاد يعتمد بشكل حاسم على تقلبات الأسعار والأسواق الخارجية، المرتبطة بأسعار النفط والانفتاح التجاري، كما أنه مُحدد بالدور القوي الذي تلعبه الدولة من خلال الاستثمارات الحكومية. لا يلعب التحرير المالي (الداخلي والخارجي) دوراً بارزاً كما هو الحال في الاقتصاديات الصناعية، أو يمكن ألا يلعب أي دور على الإطلاق. تلعب البنوك دوراً مهماً في الاقتصاديات الصناعية، من حيث أنها تعمل على تحسين تخصيص الموارد، وتساعد الشركات في توفير الموارد اللازمة لنشاطها، وهذا الدور أقل أهمية عندما يُهيمن على الاقتصاد استخراج سيولة عالية (بالمعنى المالي) كما في حالة الاقتصاديات الريفية. رغم إمكانية صحة أن عدم تطور القطاع المصرفي الجزائري قد يكون في حد ذاته بسبب الدور المهيمن للنفط في الاقتصاد (Barajas et al 2013)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Al-Malkawi and al (2012), *Financial Development and Economic Growth in the UAE - Empirical Assessment Using ARDL Approach to Co-integration*, *International Journal of Economics and Finance*, Vol 4, p105-115.

<sup>2</sup> Barajas. A and al (2013), *The Finance and Growth Nexus Re-examined - Do All Countries Benefit Equally?* IMF Working Paper , No 13/130. Available online: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2013/wp13130.pdf> (accessed on 11/11/2018)

## خلاصة الفصل :

يمثل هذا الفصل مساهمة (متواضعة) في الأدبيات المتعلقة بسياسات التحرير المالي، التنمية المالية والتنوع الاقتصادي، من خلال التركيز على القطاع المالي لاقتصاد غني بالموارد البترولية (الجزائر)، وعلاقته بالتنوع الاقتصادي، والتي لم يتم دراستها على نطاق واسع حتى الآن. تشير نتائج هذه الدراسة التجريبية المستندة إلى منهج *ARDL* في تحليل التكامل المشترك، إلى أن التحرير المالي الداخلي في الجزائر على المدى القصير كان غامضا، وغير معنوي في المدى الطويل. فمن جهة، تُظهر النتائج تأثيرا إيجابيا فيما يخص سعر الفائدة الحقيقي ونسبة أشباه النقود على التنوع الاقتصادي، ومن جهة أخرى، نجد تأثيرا سلبيا لحجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص. في المقابل، نجد تأثيرا غير معنوي للتحرير المالي الخارجي على الاقتصاد ككل، والتي نعتقد أنها نتيجة مُهمة.

تلعب طبيعة الاقتصاد الجزائري كإقتصاد ريعي، دورا حاسما في فهم التأثير الضعيف لسياسات التحرير المالي على هيكل الاقتصاد الجزائري. يظهر من النتائج وجود آثار متداخلة، وفي اتجاهات غير متسقة، ففي الأجل القصير، نجد التأثير الإيجابي لسعر الفائدة الحقيقي ونسبة أشباه النقود على التنوع الاقتصادي في الجزائر ؛ مقابل تأثير سلبى لحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، الذي يرتبط بضعف دور الوساطة المالية للجهاز المصرفي، وهو ما يتوافق مع فرضية أن القطاع المالي في الدول الغنية بالموارد، يحتاج لتجاوز عتبة معينة قبل أن يكون مساندا للتنوع الاقتصادي. أما في المدى الطويل، تظهر النتائج أن التنوع الاقتصادي محدد بشكل أساسي بتدخل الدولة، من خلال الاستثمارات الحكومية، وكذا شروط التبادل الدولي ؛ دون أن يظهر أثر معنوي واضح لسياسات التحرير المالي على تنوع الاقتصاد في الجزائر.

إن الدور المهيمن لسعر النفط على الأنشطة الاقتصادية يتطلب ضرورة ملحة لتنوع الاقتصاد الجزائري. الاقتصادات المتنوعة أقل عُرضة للصدمات الخارجية والمالية. يمكن أن يكون تطوير النظام المالي هو الاستراتيجية الصحيحة لتحقيق هذا الهدف، وإعطاء الرباط بين القطاع المالي والقطاع الخاص. تعزيز دور الوسيط المالي في الاقتصاد الجزائري، عن طريق بناء إطار مؤسسي يوجه الموارد المالية في الاقتصاد إلى مشاريع الاستثمار الإنتاجي، من خلال النظام المالي، يمكن أن يحفز الأنشطة الاقتصادية المنتجة في القطاع الخاص، ويقلل العبء على القطاع العام، وكذا هيمنة قطاع النفط في الاقتصاد، وبالتالي يساعد على التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج.

الغائمة

## الخاتمة

انتقل الجدل حول تدخل الدولة من مشروعية التدخل إلى أشكال هذا التدخل، والذي أصبح أمراً لا مفر منه؛ وقد تمايز فريقان: فريق أول ينظر لتدخل الدولة كرد فعل لما يُعرف بإخفاق السوق، وفريق ثان يرى في تدخل الدولة على أنه فعل واعٍ لقيادة عملية التنمية. تحتل السياسات الاقتصادية مكانة أساسية في هذا الجدل، حيث يمكن وضع عدد من المقاربات التي تمكّن من تصنيف السياسات (لأغراض التحليل) ولعل أهمها - في سياق هذا البحث - هو ذلك التقسيم الذي يسمح بالتمييز بين سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسات التنموية.

هذه الأخيرة تمثل حجر الزاوية في المدى الطويل، والتي تعمل على تغيير الخصائص الهيكلية للاقتصاد، كما تعبّر عن مفهوم ديناميكي تطوّر من مفهوم ضيق يقتصر على السياسات الاقتصادية الكلية للنمو إلى مفهوم مُوسّع، يتعلق بالسياسات التنموية الملائمة (المتناسبة مع الأهداف الإنمائية للألفية وكذا أجندة برشلونة)، التي تراعي خصوصية كل بلد وسماته الهيكلية.

أصبحت الدول النامية في ظل العولمة المالية تواجه تحديات أصعب، سواء المنفتحة مالياً أو غيرها؛ فالأولى تواجه مشكلة التكيف مع تدفقات رؤوس الأموال ومواجهة الصدمات وعدوى الأزمات، أما الثانية، فهي معرضة لخطر العزلة المالية نظراً للتخلف المالي، والذي يعكس عدم قدرة البلد على الاندماج في منظومة العولمة المالية، وبالتالي عدم الاستفادة من المزايا التي يتيحها الانفتاح للتنمية (في ظل عدم إمكانية استمرار هذا التوجه إلى الأبد).

يرتبط تحليل السياسات الاقتصادية في إطار العولمة المالية بنوع محدد من السياسات، والمتمثل في سياسات التحرير المالي. تستند هذه الأخيرة إلى أعمال كل من **ماكينون وشاو** حول كونها عاملاً حاسماً في تنمية الأنظمة المالية في الدول النامية، وما لذلك من أثر على النمو الاقتصادي والأداء التنموي عموماً، مقابل سياسات الكبح المالي، التي كانت توصف بكونها معرّقة لتطور النظام المالي، وأنها أحد الأسباب الرئيسية في تعثر التنمية في الدول المعنية. غير أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة وقبلها الكثير من الاختلالات، دفعت لإعادة النظر في منهج التحرير المالي في كونه الخيار الوحيد، حيث أدى تفاقم الديون من بين عوامل أخرى، لإعادة بعث سياسات الكبح المالي من جديد، ترافق مع ميل اقتصاديات الأسواق المتقدمة والصاعدة على حد سواء، نحو زيادة القيود على تدفقات

رأس المال الدولية، والعودة لمناخ دولي أكثر إحكاما، في ظل ما يُعرف بالتنظيم الاحترازي الكلي، أو السياسات الاقتصادية التحوُّطية، التي تبين أن السياسة الاقتصادية الدولية نفسها ليست مُستدامة، بل على العكس، خاضعة للتطورات الناجمة عن التمويل الدولي.

في هذا السياق يتضح أن الاندماج في منظومة العولمة المالية في البلدان النامية (ومنها الجزائر)، يتطلب صياغة واعية للسياسات الاقتصادية (سواء السياسات الكلية أو السياسات التنموية)، بما يتلاءم مع الطبيعة والسمات الهيكلية لكل اقتصاد. في هذا الصدد، توصلت الدراسة لعدد من النتائج المتعلقة بحالة الاقتصاد الجزائري، ما يسمح بالإجابة عن الأسئلة المقدمة، وتقديم اقتراحات تتلاءم مع الفهم لطبيعة المشاكل في الاقتصاد الجزائري، والمتطلبات الأساسية لتجاوز هذه الصعوبات، تمهيدا للانندماج الواعي في منظومة العولمة المالية.

### I. نتائج الدراسة :

يمكن التطرق لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كما يلي :

- 1- من خلال التعرض للأدبيات ذات الصلة، يظهر تراجع نموذج السياسات التقليدية (خاصة بعد الأزمة العالمية الأخيرة) لصالح السياسات غير التقليدية، التي تركز على مساهمات المدرسة البنوية الجديدة والمدرسة البنوية للتنمية، وهي تقدم إطارا نظريا مستمدا من أدبيات أمريكا اللاتينية مع دعمها بالنتائج المتوصل إليها والمستمدة من التجربة الواقعية في الدول الآسيوية (خاصة جنوب شرق آسيا). هذه المساهمات طورت مجموعة من القدرات التحليلية، المعبرة عن واقع الدول النامية ومنها الجزائر، والتي سمحت للسياسات الاقتصادية باكتساب إطار غير ذلك المقدم في النماذج الكلاسيكية ؛
- 2- تظهر المكانة المحورية للسياسات الاقتصادية على جانبيين: جانب أول والمتمثل في سياسات الاستقرار الاقتصادي، التي تعمل على تصحيح الاختلالات واسترجاع التوازنات على المدى القصير والمتوسط، وتبدو في غاية الأهمية في ظل العولمة المالية، التي تتميز بدناميكية تدفع نحو عدم الاستقرار على الصعيد الدولي كما المحلي. وجانب ثان، يتعلق بالسياسات الهيكلية التي تعمل على المدى الطويل، تستهدف إحداث تغيرات جذرية في الاقتصاد لصالح عملية التنمية، وتوصف بالسياسات التنموية ؛

3- الاندماج في منظومة العولمة المالية أصبح أمرا لا مفر منه في سعي الدول النامية لتحقيق التنمية، إذ أن خيار "التنمية المتوقعة على الذات" أصبح غير مبرر خاصة على الصعيد الواقعي (تجربة الدول الآسيوية)، الذي يؤكد على أن التعجيل بعملية التنمية تقتضي الاندماج الواعي في هذه المنظومة، وتسخيرها لخدمة التنمية، وفي هذا السياق، فإن اتجاهها بارزا في أدبيات الاقتصاد يؤكد على ضرورة أن تتم عملية التحرير المالي بعد توفير الشروط المسبقة الضرورية أولاً، ثم بأن يكون بشكل تدريجي (خلافاً لمنهج الصدمة)، مما يمنح الاقتصاد الوطني المجال والزمن الكافي لرفع قدراته والتجاوب بشكل جيد مع المستجدات، وحتى تصحيح بعض الاختلالات التي تظهر، وكذا أن تكون عملية التحرير المالي بشكل انتقائي، وذلك حسب طبيعة الاقتصاد والظروف الموضوعية التي يمر بها ؛

4- في الجزائر، وبالرغم من المؤهلات التي تمتلكها إلا أنها لم تحرز الكثير على مسار التنمية، رغم الإصلاحات التي انتهجتها في سياق التحرير المالي، إلا أن الآثار الفعلية تبدو غير واضحة ولم تحدد الموقف من الانفتاح بشكل صريح، في ظل منظومة مصرفية تقليدية غير قادرة على توفير ما يتطلبه الاقتصاد حتى قبل الانفتاح المالي والاندماج في منظومة العولمة المالية ؛

5- تلعب الطبيعة الربعية للاقتصاد في الجزائر دوراً حاسماً، يمكن أن تؤدي الموارد الطبيعية إلى تفاقم تحديات إدارة الاقتصاد الكلي. وتلعب دوراً مُحدداً لأداء وفعالية السياسات الاقتصادية (سواء المعنية بالاستقرار أو تلك الهيكلية)، كما تفرض العولمة المالية تحديات أكيدة تجعل من إدارة السياسات الاقتصادية أكثر تعقيداً؛

6- تؤثر الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري على السياسات الاقتصادية الكلية، ما يجعلها تتصف بسمات خاصة، فمن معاناة هذه السياسات في الجزائر، تُظهر السياسات المالية استجابة للتقلبات الاقتصادية مما يسمح بوصفها على أنها سياسات دورية. كما أن هيمنة هذه السياسات على مزيج السياسات واضح في ما يُعرف بالهيمنة المالية النفطية، التي تعبر عن هيمنة مزدوجة ؛ فبالإضافة إلى هيمنة مالية الحكومة على السياسات الاقتصادية، يُظهر هيكل مقابلات الكتلة النقدية علاقة وثيقة مع موارد ريع المحروقات (التي تمثل أغلب صافي الأصول الأجنبية) نظراً لكونه أساس للقاعدة النقدية من جهة أخرى. كما أنّ سياسات سعر الصرف تُظهر ردود فعل تتعلق أساساً بتغيرات موارد المحروقات، التي تمثل أساس احتياطات الصرف، ورغم طبيعة نظام الصرف الذي تتبعه الجزائر، والذي يُعرف بالتعويم المدار، إلا أنه لا يتطابق مع واقع الإجراءات، حيث تميل السلطات إلى تثبيته في حالة الرواج أو تخفيض صرف الدينار الجزائري في بعض حالات التراجع

## الخاتمة

(كرد فعل على الصدمة الأخيرة) كآلية تصحيحية أكثر من أي شيء آخر، لذا فهو مؤهل لكونه يعاني مما يُعرف بـ "الخوف من التعويم" ؛

7- تتمثل إشكالية السياسات الاقتصادية في الجزائر في أنها تركز على سياسات الاستقرار الاقتصادي، والتي تظهر كسياسات رد فعل، (أي أنها تحاول التعامل مع الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد ومحاولة إعادة التوازنات مع أقل الأضرار)، في حين تُظهر السياسات الهيكلية أداءً ضعيفاً، بالرغم من الضرورة التي تفرضها التهديدات المتتالية للاقتصاد، والمتعلقة أساساً بمشاكل ذات طبيعة بنيوية لا يمكن تجاوزها إلا بوضع سياسات تهدف لإحداث تغييرات هيكلية، تمس البنية الحقيقية للاقتصاد الجزائري، وهو ما لا يكون متاحاً في المدى القصير، عكس ما يفرضه منطق العولمة المالية من خلال رأس المال الذي يبحث عن الربح وفي أقصر الآجال ؛

8- حدود السياسات التنموية الحالية في الجزائر، في ظل الطبيعة المحددة للاقتصادات الريفية، يمكن فهمها من خلال عدد من المقاربات التي تبين مفارقة في سلوك السياسات التنموية وعلاقتها بالربح، وهي تعطي رؤية ذات أبعاد تبدو متكاملة :

❖ تظهر المقاربة النيوكلاسيكية (المرض الهولندي) اقتراب خصائص الاقتصاد الجزائري من أعراض المرض الهولندي، لكنها لا تتطابق مع فرضياته، مما يدفع إلى إمكانية الاصطلاح على هذه الحالة بـ "المرض الهولندي بالخصوصية الجزائرية"، وهي تعكس الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري عند تحسن شروط التبادل الدولي (صدمة إيجابية) وما لذلك من تداعيات على قطاعات الإنتاج الحقيقي. كما يصعب ذلك من مهمة السياسات الاقتصادية في إيجاد المزيج المناسب في ظل تثنين سعر الصرف الحقيقي، ويدفع للكثير من الشكوك حول إمكانية الاعتماد المطلق على السياسات الاقتصادية، كأداة وحيدة ورئيسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية. في الواقع، هذا الوضع يدل على محدودية فعالية السياسات الاقتصادية في استهداف رفع الأداء التنموي في فترات تحسن شروط التبادل الدولي (ارتفاع أسعار البترول في الحالة الجزائرية) ؛

❖ المقاربة الريفية تعطي إطاراً آخرًا للتحليل، يركز على ريع المحروقات، ليس كموارد مالية، ولكن من خلال الانتباه لتأثيره على هيكل الاقتصاد والتشكيلة الاجتماعية ؛ إذ أن انفصال موارد الربح عن الجهد



## الخاتمة

الإنتاجي للمجتمع ككل، يمنح للدولة سلطات واسعة، وحتى استقلالية نسبية تجاه المجتمع. هذا الوضع جعل من الدولة الجزائرية لا تحتاج إلى جهد المجتمع، وبالتالي فهي غير خاضعة لمحاسبته. هذه العلاقة من طرف واحد تتميز بهيمنة الوظيفة التوزيعية للدولة، وهو ما يكرس ثقافة الربح على كل المستويات، وهي ثقافة منافية لقيم العمل المنتج التي تشكل أساس السياسات التنموية، هذه الأخيرة التي تحاول إدارة عملية الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج ؛

❖ **المقاربة المؤسساتية** تبين أن أداء السياسات الاقتصادية لا يمكن أن يُفهم بمعزل عن إطارها المؤسسي، كما أن الاعتماد المفرط للاقتصاد الجزائري على ريع المحروقات ترافق مع وجود مؤسسات عامة ضعيفة، تفتقد عموماً للقدررة على معالجة المتطلبات التي تفرضها التنمية، ويعتمد ذلك على الدور الذي تؤديه الدولة كمؤسسات، ونظراً لضعف المساءلة لهذه المؤسسات، فإن سلوكيات مثل الرشوة والفساد تفرض نفسها، حتى أصبح يُشار إليها في عديد الكتابات على أنها مرادفة لأزمة التنمية في الجزائر. أمام هذا الوضع، فإن السياسات التنموية تفقد قدرتها على التأثير. لذا فإن بناء المؤسسات المتلائمة مع أهداف السياسات التنموية هي شرط أساسي، لكنه يستغرق وقتاً ليس بالقليل، خاصة تغيير السلوك المؤسسي المرتبط بتغيير العادات والتقاليد الموروثة ؛

❖ **وفقاً لمقاربة التعقيد وحيز الإنتاج**، فإن المشكل الأساسي للاقتصاد الجزائري يتعلق بجانبين هما: الأول، ضعف درجة التعقيد الاقتصادي للمصادر الإنتاجية الجزائرية، كمقياس لمدى التخصص ومدى التطور التكنولوجي للبلد ؛ والثاني، يتمثل في كون أن أغلب الصادرات الجزائرية تقع في أطراف حيز الإنتاج، والذي يتميز بضعف درجة الترابط مقارنة بالمركز (الهيكل)، أين تكون درجة الترابط عالية. هذا الضعف يجعل من مهمة السياسات التنموية في تنويع الاقتصادي أمراً في غاية الصعوبة، وهو ما يفسر ضعف وتراجع الأداء التنموي في الجزائر المرتبط بالتخصص في تصدير منتجات ذات درجة تعقيد منخفضة، ولا تخلق فرصاً للتكامل أو التوسع نحو منتجات أخرى، ولعل ذلك يوضح أسباب مشكلة تصلب العرض.

## الخاتمة

تصف هذه المقاربات جوانب متعددة للظروف الموضوعية التي يشكلها هيمنة الربيع على الاقتصاد الوطني، والتي تُظهر مفارقة تجاه السياسات التنموية التي تسعى لتجاوز الربيع، وهي في حد ذاتها مُؤمّلة ومُعتمدة عليه. كما أن البنية المؤسسية والهيكل الإنتاجي لا يتوافق مع تنوع الاقتصاد.

9- يمكن القول بأولوية العوامل الداخلية في التنمية لكن حل إشكالية هذه العوامل يصبح أكثر تعقيدا في ظل منظومة العولمة المالية. تُظهر المقاربات السابقة وجهات نظر مختلفة حول تعثر السياسات التنموية في الجزائر. هذا الوضع يزداد تأكيدا من خلال الظروف التي تفرضها العولمة المالية على الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال :

❖ سلوكيات رأس المال المالي في سياق العولمة المالية المزاحمة للعملية الإنتاجية من جهة، والمفضية إلى عدم الاستقرار من جهة أخرى، تخلق ظروفًا غير متوافقة مع متطلبات التنمية، وهو ما يزيد من تعقيد وصعوبة مهمة السياسات الاقتصادية خاصة التنموية ؛

❖ يظهر التناقض الأساسي بين ديناميكية السياسات التنموية التي لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل إستراتيجية طويلة المدى، وديناميكية رأس المال المالي المدفوعة بأطماع الأفراد (دائنين ومساهمين) في الحصول على الربح و في أقصر الآجال.

10- نظرا لغياب الشروط الدنيا اللازمة (العتبات) لتعزيز فوائد الاندماج، والتي تتعلق بالأساس بمدى تطور النظام المالي المحلي والجودة المؤسسية، حيث أن الاندماج الفاعل في العولمة المالية يتطلب توفر عدد من الشروط (العتبات)، في حين أن الوصول لهذه العتبات تعثره عقبات بسبب الطبيعة الريعانية للاقتصاد، ويظهر ذلك من خلال :

❖ **مفارقة الازدهار في القطاع المالي**، والتي ترجع أساسا للطبيعة الريعانية للاقتصاد، حيث أنه في حالة الراج (ارتفاع مداخيل المحروقات)، تكون الجزائر مهددة بمفارقة الازدهار في القطاع المالي من خلال تأثير وفرة الموارد الطبيعية على تطوير النظام المالي ؛ يمكن أن يؤدي ازدهار وتوسع قطاع الموارد الطبيعية إلى انخفاض في الاستثمار في القطاع المالي، واستخلاص المهارات (هروب الكفاءات) منه. من شأن ذلك أن يقوّض تنمية القطاع المالي في البلدان الغنية بالموارد ، وتم التعبير عن هذه الحالة بلعنة الموارد في

التمويل. في المقابل في حالة الانكماش (تراجع أسعار البترول)، تبدو الجزائر غير مهتمة وغير قادرة (على الأقل في الوقت الحالي) على الاندماج في ديناميكية العولمة المالية، رغم الإمكانية التي تتيحها تدفقات رؤوس الأموال كبديل لانحسار مداخيل المحروقات. قد يعبر ذلك عن مخاوف السلطات من تعريض السياسات الاقتصادية لصعوبات إضافية محتملة مع المزيد من الانفتاح المالي، نظرا لكون أن القطاع المالي لم يصل للمرحلة التي يُصبح فيها قادرا على الاستفادة من المزايا التي تتيحها العولمة المالية ؛

❖ **الجودة المؤسسية ؛** في الدول الغنية بالموارد كالجزائر، يمكن لريع المحروقات أن يعرقل التنمية المؤسسية. كما أن تدني النمو المالي يرتبط بريع الموارد الطبيعية في البلدان ذات المؤسسات السياسية الضعيفة. مما يدل على أن لعنة الموارد الطبيعية في التمويل قد تكون كانعكاس لضعف التنمية المؤسسية ولا تعبر عن حالة في حد ذاتها.

11- تُعيد العولمة المالية صياغة الشروط الموضوعية للتنمية، وهي بدل أن تُحدث قطيعة مع الأوضاع السابقة والسياسات الفاشلة، تعزز بشكل مفارقي الأوضاع والظروف التي تحول دون نجاح سياسات التنمية، وتعوق الاندماج في ديناميكية العولمة المالية. لذا يظهر تناقض بين السياسات التنموية وديناميكية العولمة المالية، وهي تلتقي في ذلك مع آثار تجليات الريع على الدولة والاقتصاد والمجتمع. يظهر ذلك من خلال :

❖ **إعادة إنتاج الريع (المقاربة الريعية)**، في سياق العولمة المالية فإن مصالح الفئات الريعية تلتقي مع مصالح رأس المال العالمي (رأس المال المالي خاصة) في ظل تقارب المنطق المفضل للكسب السريع على حساب الإنتاج، ما يسمح بوجود تفصل لرأس المال المالي العالمي مع الدولة الريعية يقود إلى إعادة إنتاج الريع ؛

❖ **لا تساعد على زيادة تعقيد الإنتاج (المقاربة الهيكلية) ؛** قراءة في التوزيع القطاعي للتدفقات الرأسمالية على مستوى المغرب العربي، تُظهر أن معظم الاستثمارات الواردة للجزائر تتمركز في قطاع المحروقات، بالإضافة إلى قطاع الخدمات خاصة الاتصالات، خلافا لباقي الدول المغاربية غير النفطية. فمثلا قبل أزمة 2008، في تونس نجد تركيز الاستثمارات الأجنبية في قطاع الإعلام الآلي، أما المغرب فإن الاستثمارات تتركز أكثر في الصناعة وتنمية السياحة. هذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر بدل أن يزيد من تعقيد الصادرات، ويحسن من توزيع المنتجات في هيكل فضاء الإنتاج، يعزز أكثر فأكثر

## الخاتمة

المنتجات التي هي في الأطراف والمتمثلة خاصة في المحروقات، لذا فإن رأس المال المالي العالمي في سياق العوامة المالية يعزز الطابع الربعي للدول الربعية، من خلال المساهمة في تطوير القطاعات الربعية على حساب القطاعات المنتجة.

12- الفكر التنموي يتجه إلى الرأي الذي يرى بأنه رغم أهمية السياسات الاقتصادية في التأثير على الأداء التنموي إلا أن هناك شروطا مسبقة لعمل هذه السياسات، وفي ظل الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري تبدو هذه الشروط صعبة التحقيق، نظرا لهيمنة الربيع على مختلف مفاصل الاقتصاد. لذا فإن السياسات التنموية في الجزائر ورغم النتائج التي حققتها، فهي مهددة بالزوال مع تراجع مداخيل المحروقات، مما قد يعمق من فجوة التنمية. هذه الحدود على أداء السياسات الاقتصادية في الجزائر تُفسر إما بغياب الشروط المسبقة للتنمية أو بتأثير العوامل الداخلية والعوامل الخارجية ؛

13- سمحت الدراسة القياسية بالتطرق للعلاقة بين سياسات التحرير المالي والتنوع الاقتصادي من خلال اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي للتحرير المالي الداخلي على التنوع الاقتصادي في المدى القصير، باستثناء تأثير الائتمان الموجه للقطاع الخاص، فقد كان الأثر سلبيا ضعيفا، وقد يرتبط هذا الوضع الاقتصادي بالدور المهيمن للقطاع العام وضعف القطاع الخاص في توليد الأنشطة الاقتصادية، نتيجة لاعتماد الاقتصاد على الثروة النفطية، وكذا اعتماد الاقتصاد الجزائري على البنوك في التمويل، مع عدم وجود أسواق مالية نشطة ؛

14- في المدى الطويل فقد كان الأثر غير معنوي (موجب لسعر الفائدة الحقيقي وسالب فيما يخص تطور شبه النقود ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص)، لذا فإن تأثير تنمية القطاع المالي يكون أقل في الدول المصدرة للنفط بسبب عدم كفاءة المؤسسات المالية ؛

15- فيما يخص التحرير المالي الخارجي، فقد أظهرت النتائج عدم معنوية تأثير التحرير الخارجي على التنوع الاقتصادي (مع أثر موجب للاستثمار الأجنبي المباشر وتأثير سلبي لمؤشر الانفتاح الخارجي)، ويمكن تفسير التأثير السلبي للانفتاح المالي (Kaopen) من خلال أن الترتيبات المتعلقة بتحرير حساب رأس المال لا تزال ضعيفة، وغير مساعدة على جذب رؤوس الأموال، للمساهمة في دور الوساطة المالية، وإتاحة الموارد

- لتحقيق التنويع الاقتصادي ؛ فالدول التي تعتمد على صادرات النفط تميل إلى أن تكون لديها أنظمة مالية متخلفة، وهو ما يتوافق مع ما تم ملاحظته عموماً في الاقتصاديات المعتمدة على النفط ؛
- 16- بينت النتائج في المدى الطويل، أن التنويع الاقتصادي في الجزائر محدد بالدور القوي الذي تلعبه الدولة من خلال الاستثمارات الحكومية، التي قد تساعد على إنعاش قطاعات أخرى خارج المحروقات (خاصة قطاع البناء والأشغال العمومية)، بالإضافة لتطوير البنية التحتية. لكن، يظل ذلك رهيناً لمداخيل الثروة النفطية. كما أن الاقتصاد يعتمد بشكل حاسم على تقلبات أسعار النفط ومداخيل الموارد النفطية. مما يدل على علاقة ايجابية بين تحسن أسعار النفط وزيادة تركيز الاقتصاد (ضعف التنويع الاقتصادي) ؛
- 17- يلعب القطاع المصرفي دوراً مهماً في الاقتصاديات الصناعية، من حيث أنه يعمل على تحسين تخصيص الموارد، ويساعد الشركات في توفير الموارد اللازمة لنشاطها. وهذا الدور أقل أهمية عندما يهيمن على الاقتصاد استخراج سيولة عالية (بالمعنى المالي) كما في حالة الاقتصاديات الربعية. رغم إمكانية صحة أن عدم تطور القطاع المصرفي الجزائري قد يكون في حد ذاته بسبب الدور المهيمن للنفط في الاقتصاد ؛
- 18- بالأخذ بعين الاعتبار شروط عملية التحرير المالي المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي، من خلال مُكمش الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتضخم، ومستوى التطور المالي أو التنمية المالية مُعبراً عنها بمؤشر العمق المالي، قد أظهرنا تأثيراً إيجابياً معنوياً على التنويع الاقتصادي في المدى القصير وتأثيراً غير معنوي في المدى الطويل ؛
- 19- تعكس هذه النتائج الطبيعة الاقتصادية المتأصلة للاقتصاد الجزائري، والذي يهيمن عليه النفط ؛ كما يمكن أن تكون مؤشراً على النقص النسبي في النظام المصرفي الجزائري، الأمر الذي قد يؤدي إلى اختلال التوازن بين الادخار والاستثمار، وقد يؤدي إلى تشويه قرارات الاستثمار والتأثير سلباً على التنويع الاقتصادي. هذا يتماشى مع الدراسات التي أكدت أن القطاع المالي في الدول الغنية بالموارد البترولية لا يزال في مرحلة الانتقال. ومن ثم، فإنها تحتاج إلى تجاوز عتبة معينة قبل أن تكون مفيدة في تعزيز مستوى وهيكل النمو الاقتصادي.

وقد سمحت لنا هذه الدراسة بالإجابة على الفرضيات المقدمة كما يلي :

## الخاتمة

- فيما يخص **الفرضية الأولى** (فعالية السياسات الاقتصادية في تحقيق الأهداف الاقتصادية ترتبط بعلاقة الأدوات بالأهداف وكيفية تحديد الأولويات) فقد أكدت الدراسة **عدم صحتها**، باعتبار أن فعالية السياسات الاقتصادية تتعلق بطبيعة العوامل المؤثرة عليها، والتي قد تحد أثرها أو تحد من قدرتها على التأثير، إضافة إلى ضرورة توفر الشروط اللازمة المسبقة لتحقيق هذه الأهداف ؛
- فيما يخص **الفرضية الثانية** (تؤثر حرية حركة رؤوس الأموال على السياسات الاقتصادية حيث تحد من أدواتها المتاحة وطبيعة أثر هذه الأدوات) فقد أثبتت الدراسة **صحتها**، ففي ظل حركة رؤوس الأموال يصبح هامش المناورة لأدوات السياسة الاقتصادية أقل في ظل ما يُعرف بالمعضلة الثنائية بدل تلك التي وضع أسسها مندل *Mundell* (الثلاثي المستحيل) ؛
- فيما يخص **الفرضية الثالثة** (يبدو الاقتصاد الجزائري معزولا عن تأثير العولمة المالية على مزيج السياسة الاقتصادية) فقد بينت الدراسة **عدم صحتها**، ذلك أن تشكيل ظاهرة العولمة المالية للاقتصاد العالمي، وفي ظل طبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد على ريع المحروقات (يعتمد على الطلب الخارجي) فإنه معني بالتغيرات التي تحدث على مستوى السياسات الاقتصادية العالمية (أسعار الفائدة، أسعار الصرف، ...)، وكذا الصدمات الخارجية وعدم الاستقرار المالي على المستوى العالمي ؛
- فيما يخص **الفرضية الرابعة** (تدابير السياسات الاقتصادية في الجزائر غير قادرة على الاستفادة من الاندماج في منظومة العولمة المالية لصالح التنمية لعدم تحقيق الشروط المسبقة) فقد بينت الدراسة **صحتها**، ذلك أن مزيج السياسات الاقتصادية الأمثل هو ذلك الذي يمكن من انسياب مستمر لرؤوس الأموال الأجنبية، وفي باحتياجات تمويل التنمية، مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. لذلك فإن هذا المزيج في الجزائر غير قادر على بلوغ حالة الأمثلية في الاستفادة من الفرص المتاحة في سياق حركة رؤوس الأموال، والتركيز بالأساس على استرجاع التوازنات وتحقيق الاستقرار ؛
- فيما يخص **الفرضية الخامسة** (توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسات التحرير المالي والتنوع الاقتصادي في الجزائر) فقد أثبتت الدراسة **عدم صحتها** من حيث أن التنوع الاقتصادي محدد أساسا بالتدخل الحكومي وكذا الانفتاح التجاري، أكثر من سياسات التحرير المالي، مما يتوافق مع منهج

العتبات، حيث يكون من الضروري تحقيق حد أدنى من شروط التحرير المالي قبل أن يكون الاندماج في العمولة المالية مفيدا.

### II. الاقتراحات : بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن صياغة الاقتراحات الآتية :

- 1- صياغة السياسات الاقتصادية بشكل يضمن الاتساق فيما بينها دون هيمنة للسياسة المالية على باقي السياسات ؛
- 2- تفعيل بورصة القيم المنقولة في الجزائر من أجل توفير موارد ووضعها في خدمة التنمية ؛
- 3- التحول الهيكلي وليس التنويع، رغم اهتمام العديد من الدول المعتمدة على صادرات المحروقات وإدراكهم بضرورة تنويع اقتصادياتهم، إلا أن عددا قليلا جدا نجح في الابتعاد عن الاعتماد على ريع النفط، وإذا يبدو النقاش اليوم متمكنا حاليا في الجزائر حول التنويع الاقتصادي، فإن هذه السياسات لم تنجح من أعلى إلى أسفل (أي من الدولة للمجتمع) كما يرى أرزقي رابع، لذا ينبغي أن ينتقل النقاش من مجرد التفكير في الهدف النهائي - أي التنويع - إلى العملية أي التحول. يشمل ذلك التكيف مع التغييرات التكنولوجية، وأنظمة اقتصادية أكبر مرونة مع هياكل حوكمة للشركات، تدعم استدامة الاقتصاديات المعتمدة على المحروقات. كما يجب أن يفهم التحول كتغيير سلوكي، لتجاوز أعراض المرض الهولندي وتأثير لجنة الموارد على المؤسسات والتقلبات والإنفاق المفرط والمديونية، والتركيز على الموقف تجاه الابتكار، من خلال صياغة حلول / سياسات إبداعية للتصدي للتحديات التي تواجهها هذه البلدان، مع التركيز على العوامل المؤسسية في التوجه نحو التحول بدل التنويع ؛
- 4- من الضروري النظر للاندماج في منظومة العمولة المالية ليس كمجرد هدف معزول للسياسات، وإنما كمجموعة أوسع من الإصلاحات والسياسات الداعمة للاقتصاد الكلي ؛
- 5- "التحضير قبل التحرير" تشير هذه المقولة إلى ضرورة وجود عتبات معينة يجب تحقيقها قبل التحرير والانفتاح المالي الكامل، وهي ذات طبيعة هيكلية تتعلق بسمات أساسية، منها : مستوى تطور القطاع المالي في الجزائر ؛ الجودة المؤسسية والتنظيمية وسياسات الاستقرار الاقتصادي ؛

6- الاهتمام بالسياسات التي تدعم تنمية القطاع المالي، ويهدف ذلك أساساً لزيادة حجم القطاع المالي مع وضعه في خدمة كل المواطنين، بالإضافة لتمكين القطاع الخاص وتحقيق الاستقرار المالي، وذلك من خلال الآليات التالية<sup>1</sup> :

أ- تمكين المؤسسات المالية من دعم القطاع الخاص، ويشمل هذا البعد تعزيز عمق وتنوع الخدمات المالية ؛ بناء بنية تحتية مالية متطورة ؛ تطوير قطاع التأمين لإدارة المخاطر المالية وتعزيز قدرات العاملين في القطاع المالي ؛

ب- تطوير سوق مالية متقدمة، ويشمل تسهيل جمع رأس المال من قبل الحكومة والقطاع الخاص ؛ تشجيع الاستثمار وتنويع قاعدة المستثمرين ؛ توفير بنية تحتية آمنة وشفافة ؛ تعزيز قدرات المشاركين في السوق وتطويرهم ؛

ج- تعزيز وتمكين التخطيط المالي، ويتطرق لتحفيز ودعم الطلب المستدام على خطط الادخار ؛ توسيع منتجات الادخار والقنوات المتاحة ؛ تحسين منظومة الادخار وتعزيزها ؛

7- دعم الجودة والتنمية المؤسسية في الجزائر، كعامل محفز اجتماعي، يكفل توزيع الفرص بشكل عادل مع إدارة مستدامة للموارد، دعم الشراكة مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص من خلال إشراكهم في اتخاذ القرارات، ودعم المسؤولية الاجتماعية مع إدارة رشيدة تشمل الشفافية والمساءلة، وزيادة خضوع مؤسسات الدولة للمساءلة. محاربة كل أشكال الفساد (الرشوة، المحسوبية، المحاباة، الواسطة، نهب المال العام، الابتزاز) ؛

8- تشكيل "معرفة إنتاجية" تتلاءم مع هيكل الصناعات القائم، بما يضمن زيادة تعقيد الصادرات من جهة ؛ وكذا الاهتمام بالصناعات والمعرفة الإنتاجية المرافقة التي تقع في هيكل حيز الإنتاج، مما يضمن روابط أكثر، ويمكن الانتقال إلى مناطق أخرى في هيكل فضاء الإنتاج ؛

9- إتباع منهج انتقائي في التعامل مع العولمة المالية لصالح التدفقات طويلة الأجل، مع إطالة مدد الاستثمار من خلال منظومة تحفيز وكذا أدوات ضريبية ملائمة ؛

<sup>1</sup> لأخذ فكرة عن السياسات التي تستهدف تطوير القطاع المالي، يمكن الاستفادة من وثيقة تطوير القطاع المالي (رؤية 2030) للسعودية.



### .III آفاق الدراسة :

حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة ضمن مقارنة كلية باستخدام طريقتين في تحليل الموضوع، إضافة إلى استخدام مجموعة من الأدوات المساعدة في تشخيص المشكل. كما اقتضت الدراسة على حالة الجزائر، وقد تبين لنا من خلال الدراسة أن هناك العديد من الجوانب ذات الصلة بالموضوع، والتي لا تزال مجالاً خصباً لدراسات لاحقة، بالنظر إلى أهمية الموضوع واتساع عناصره، ونذكر منها على سبيل المثال أبحاثاً حول :

- المزيج الأمثل للسياسات الاقتصادية في ظل العولمة المالية ؛
- كفاءة السياسات الاقتصادية في ظل العولمة المالية ؛
- سياسات التحرير المالي في الدول الريعية باستعمال نماذج البانل ؛
- العولمة المالية ولعنة الموارد في القطاع المالي ؛
- الشروط المسبقة (العتبات) لعملية الانفتاح المالي حالة الدول الريعية ؛
- تأثير السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في ظل التحرير المالي ؛
- الصدمات الاقتصادية في ظل الانفتاح المالي.

# قائمة المراجع

## I. المراجع باللغة العربية:

### أولاً - الكتب

1. أرشيد محمود عبد الكريم (2012)، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن.
2. إسماعيل مُجَّد محروسي (1992)، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
3. الإمام عماد، العصفور صالح، الحاج حسن، النيش نجاة (1997)، مسح التطورات في منهجية بناء وقياس النماذج واستخدامهما في تقويم السياسات والتنبؤ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
4. أمين جلال (2013)، خرافة التقدم والتخلف، ط4، دار الشروق، مصر.
5. أمين جلال (2001)، نظريات التنمية علم أم مذهب؟، في هموم اقتصادية عربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
6. أمين جلال (2008)، فلسفة علم الاقتصاد - بحث في تميزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر.
7. أمين سمير (1997)، في مواجهة أزمة عصرنا، سينا للنشر، مؤسسة الانتشار العربي. القاهرة، بيروت.
8. أمين سمير (2003)، ما بعد الرأسمالية المتهاككة، ترجمة: فهيمة شرف الدين وسناء أبو شقرا، دار الفراي، ط1، بيروت، لبنان.
9. أمين عبد الوهاب (2000)، التنمية الاقتصادية - المشكلات والسياسات المقترحة، ط1، دار حافظ جدة، المملكة العربية السعودية.
10. أيوب سميرة إبراهيم (2000)، صندوق النقد الدولي، و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر.
11. بالوا كريستيان (1978)، الاقتصاد الرأسمالي العالمي - المرحلة الاحتكارية و الامبريالية الجديدة، ترجمة: عادل عبد المهدي، ط 1، دار ابن خلدون، بيروت، لبنان.
12. الببلاوي حازم (1998)، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق ، القاهرة ، مصر.
13. بكري كامل (1986)، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
14. بن بوزيان مُجَّد و مصيطفى عبد اللطيف (2015)، أساسيات النظام المالي و اقتصاديات الأسواق المالية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.

15. تشوسودوفيسكي مشيل (2000)، *عولمة الفقر*، ترجمة: مُجّد مستجير مصطفى، دار السطور، القاهرة، مصر.
16. ثرو لستر (1995)، *الصراع على القمة - مستقبل المنافسة بين أمريكا و اليابان*، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، عالم المعرفة، العدد 204، ديسمبر.
17. حسن كريم حمزة (2011)، *العولمة المالية والنمو الاقتصادي*، ط1، دار صفاء، عمان، الأردن.
18. حماد طارق عبد العال (2001)، *المشتقات المالية - المفاهيم ادره المخاطر المحاسبية*، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
19. خبازي فاطمة الزهراء (2019)، *إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة*، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.
20. خليل عبد القادر (2014)، *مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي*، الجزء الثاني، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
21. الخياط يونس عدنان حسين، الموسوي صفاء عبد الجبار و الفتلاوي سلام كاظم شاني (2018)، *اقتصاديات الاحتياطات الدولية*، ط1، دار الأيام، عمان، الأردن.
22. دالي ماري (2015)، *الرّفاه*، ترجمة: عمر سليم التل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
23. دليلة عارف (1987)، *بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف و التقدم و النظام الاقتصادي العالمي*، ط2، دار الطليعة، بيروت لبنان.
24. الدمرداش هاني مُجّد و الليثي عماد مُجّد (2015)، *السياسات المالية*، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
25. رشدي مصطفى (1979)، *الاقتصاد النقدي (النظرية السياسات والتطبيق)*، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر.
26. زكي رمزي (1989)، *الاقتصاد العربي تحت الحصار*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
27. زلوم عبد الحي يحيى (1999)، *نذر العولمة - هل بوسع العالم أن يقول لا للرأسمالية المعلوماتية*، مطبعة الجامعة الأردنية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
28. سامويلسون بول ونورد هاوس وليام (2006)، *الاقتصاد*، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
29. ستغليتز جوزيف (2005)، *تحويل الموارد الطبيعية إلى نعمة وليس إلى نقمة*، في: *التخلص من لعنة الموارد - الرقابة على النفط - ريفيونيووتش معهد المجتمع المنفتح، نيويورك.*

30. السعد أمير (1991)، دراسات في الاقتصاد السياسي لبتزول البلدان العربية، جامعة عنابة، الجزائر.
31. السعد عبد الأمير (2007)، الاقتصاد العالمي - قضايا راهنة، مركز البحوث العربية والاقليمية، دار الأمين، القاهرة، مصر
32. سليمان سلوى علي (1973)، السياسة الاقتصادية، دراسات في الاقتصاد التطبيقي 1، وكالة المطبوعات، الكويت.
33. سنغ كفالجيت (2001)، عوامة المال، ترجمة: رياض حسن، الطبعة الأولى، دار الفرابي، بيروت، لبنان.
34. شاندراراجيش (1994)، التصنيع والتنمية في العالم الثالث، ترجمة: مُجدِّ محمود عمار، مكتبة النهضة المصرية، مصر.
35. شيحة مصطفى رشدي (1995)، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
36. شيخي مُجدِّ (2012)، طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
37. صن أمارتيا (2004)، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، العدد 304، مايو 2004، الكويت.
38. بن الضَّب علي و شيخي مُجدِّ (2017)، الاقتصاد القياسي المالي وتطبيقاته في الأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.
39. عايب وليد عبد الحميد (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي : دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت، لبنان.
40. عبد الحميد عبد المطلب (1997)، السياسات الاقتصادية - تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر.
41. عبد الفضيل محمود (2012)، سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، ط1، دار العين للنشر، القاهرة، مصر.
42. عجمية مُجدِّ عبد العزيز وناصف إيمان عطية (2000)، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
43. عزي الأخضر أبو علاء (2014)، الواقعية النقدية في بلد بترولي، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن.
44. العظم صادق جلال و حنفي حسن (1999) ما العوامة؟، دار الفكر، بيروت، لبنان.
45. بن علي بلعوز (2017)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

46. الفارس عبد الرزاق (2001)، الحكومة والفقراء والانفاق العام، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
47. فتح الله سعد حسين (1995)، التنمية المستقلة - المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج - دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
48. فودة موسى (2011)، التحرير المالي في الأردن ما بين النجاح والفشل، ط1، شركة ومطبعة الجامعة، عمان، الأردن.
49. بن قانة اسماعيل مُجَّد (2012)، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
50. قدي عبد المجيد (2017)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
51. قرم جورج (1981)، التنمية المفقودة - دراسات في الأزمة الحضارية و التنمية العربية، سلسلة السياسات و المجتمع، ط1، دار الطليعة، بيروت، لبنان.
52. قرم جورج (1994)، الفوضى الاقتصادية العالمية - جذور إخفاق التنمية، ترجمة: خليل أحمد خليل، ط1، دار الطليعة بيروت، لبنان.
53. كارل تييري لاين (2005)، فهم لعنة الموارد، في: التخلص من لعنة الموارد - الرقابة على النفط - ريفيونيووتش معهد المجتمع المنفتح، نيويورك.
54. كيروف ف، روبريتسكي ي، متروبولسكي و. (دون تاريخ)، موجز تاريخ مجتمعات ما قبل الرأسمالية، ترجمة: مُجَّد يوسف الجندي، دار يوليو للنشر، مصر.
55. كينز جون ماينارد (2014)، النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود، ترجمة جمال سعيد، ط1، دار الفرقد.
56. مارتن هانس بيتر و شومان هارالد (1998)، فخ العولمة - الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية، ترجمة عدنان عبسي علي، مراجعة رمزي زكي، عالم المعرفة، عدد 238، أكتوبر 1998، الكويت.
57. مجموعة مؤلفين (2013)، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية - الأبعاد الاقتصادية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
58. مجموعة مؤلفين (2017)، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
59. محي الدين عمرو (1972)، التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

60. مرسي فؤاد (1990)، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، عدد 147، المجلس الوطني للثقافة والفنون الأدب، الكويت.
61. مصطفى مريم أحمد وحفظي إحسان (2005)، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
62. مصطفى عبد اللطيف و سانية عبد الرحمان (2014)، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
63. المعموري عبد علي كاظم (2012)، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن.
64. الموسوي واثق علي (2016)، الاستقرار الاقتصادي (الصناديق السيادية، الربيع، الموازنة العامة، السوق)، الجزء الثاني، ط1، دار الأيام، الأردن.
65. هني أحمد (1991)، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
66. اليحياوي يحي (1999)، العولمة أية عولمة، إفريقيا، الشرق، بيروت، لبنان.
67. يونس، عدنان حسين و علي اسماعيل عبد المجيد (2016)، الهيمنة المالية للدولة الربيعية، ط1، دار الأيام، عمان، الأردن.

## ثانياً- الرسائل و الأطروحات

1. أقاسم حسناء (2012)، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر.
2. بولعرج سهيلة (2016)، آثار العولمة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر 1990 - 2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.
3. جوادي نور الدين (2007)، مآزق العولمة وخطابات النهاية، مذكرة تخرج غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
4. حامد عباس مُجد المرزوك (2008)، اتجاهات الإنفاق في الدولة العربية الربيعية، رسالة دكتوراه جامعة الكوفة، العراق.
5. خيار رقية (2014)، السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر - البطالة)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة مُجد خيضر - بسكرة، الجزائر.

6. دراوسي مسعود (2006)، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
7. سلامي أحمد (2015)، الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
8. شريف فهمي مُجَّد شبانة (2016)، تفعيل سياسات الاستقرار الاقتصادي كأساس للنمو الاقتصادي في مصر - دراسة كمية تحليلية مقارنة باستخدام البرمجة المالية، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
9. شكوري سيدي مُجَّد (2012)، وفرة المورد الطبيعي والنمو الاقتصادي - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
10. صرامة عبد الوحيد (2007)، تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق - حدوده ومداه، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، الجزائر.
11. ضيف أحمد (2015)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر.
12. علية عبد الباسط عبد الصمد (2011)، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة من 2000 - 2010، مذكرة لنيل شهاد الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة منظمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر.
13. عماني لمياء (2011)، وضع الدولة الوطنية الراهن في ظل العولمة المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
14. غربي ناصر صلاح الدين (2007)، سياسة التحرير المالي في الدول النامية دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
15. بن قانة إسماعيل (2005)، دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (بين 1970-2001) والتنبؤ بها لفترة (2002 - 2006)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (ماجستير)، الجزائر.
16. كيجلي عائشة سلمى (2017)، التقييم الاقتصادي للآثار والسياسات البيئية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.



17. منصورى عبد الله (2006)، السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات - حالة اقتصاد صغير مفتوح ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
18. موله عبد الله (2008)، التحكم في التبادل الحر و التنمية: حدود و فرص الاندماج في النظام الجديد لتجارة العالمية - الاقتصاد الجزائري نموذجا، مذكرة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر.
19. وصاف عتيقة (2003)، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و أثرها على القطاع المالي في البلدان العربية بالتركيز على حالة الجزائر، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

### ثالثا- المجالات والدوريات

1. أحمد بوراس (2003)، الجهاز المصرفي و المالي العربي و قدرته على التأقلم مع المستجدات العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة قسنطينة، الجزائر.
2. أونر سيدا (2010)، عودة للأسس ماهو التضخم، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 47، العدد1، مارس، صندوق النقد الدولي.
3. آيت يحي سميم (2011)، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.
4. بابكر مصطفى (2007)، برنامج سياسات الاقتصاد الكلي ( السياسات الاقتصادية التجميعية)، برنامج التدريب الذاتي عبر الانترنت، عدد رقم 30، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
5. براساد إسوار، راجان راغورام وسوبرامانيان أرفيند (2007)، مفارقة رأس المال، مجلة التمويل و التنمية، مجلد 44 عدد 1، صندوق النقد الدولي، مارس 2007.
6. بلعباس بلقاسم (2011)، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، جسر التنمية، عدد 102، أفريل، المعهد العربي للتخطيط.
7. بلغنامي نبيلة و سحنون جمال الدين (2017)، التحرير المالي وانعكاساته على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، السداسي الثاني.
8. بللعماء أسماء وبن عبد الفتاح دحمان (2018)، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات والقانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، الجزائر.

9. بن بوزيان مُجّد وشكوري سيدي مُجّد (2006)، التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر.
10. تايلور جون (2017)، السياسات هي المشكلة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 54، العدد 1، مارس، صندوق النقد الدولي.
11. التميمي عامر ذياب ، تحرير بابكر مصطفى (2005)، السياسات الكلية وإشكاليات النمو في الدول العربية، سلسلة دراسات تنمية (الخبراء)، العدد 14، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
12. الجابري مُجّد عابد (1997)، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
13. بن جليلي رياض (2008)، برنامج الإصلاح المؤسسي، سلسلة جسر التنمية، العدد 77، نوفمبر، المركز العربي للتخطيط، الكويت.
14. حفيظ فطيمة (2010)، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (تونس والمغرب والجزائر) في ظل المتغيرات العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 50، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
15. حواس أمين و زرواط فاطمة الزهراء (2015)، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين - منهجية *ARDL*، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، 2016، عدد 25، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر.
16. الخطيب ممدوح عوض (2011)، أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، مجلد 18، عدد 2، الكويت.
17. راتول مُجّد ، كروش صلاح الدين (2014)، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 66، مركز دراسات الوحدة العربية.
18. راينهات كارمن، كيركغراد جاكوب، و سبرانسيا ماريا بيلين (2011)، الكبح المالي من جديد، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 48، العدد 2، جوان، صندوق النقد الدولي.
19. رباط كريمة و بريس عبد القادر (2018)، أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990 - 2015)، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 7، العدد 1.

20. رجب سميرة براهيمية (2015)، دراسة حول التقارب والتباعد في الاقتصادات النامية - استراتيجيات تنمية وآفاق مستقبلية - حالة البلدان المغاربية وبلدان جنوب شرق آسيا، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69 - 70، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
21. رميدي عبد الوهاب و بوضياف مختار (2014)، أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2010)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 10، المجلد 01.
22. زروق جمال الدين (2011)، الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيرها على الدول العربية، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
23. الزعبي علي (2015)، السياسات التنموية وتحديات الحراك في العالم العربي، سلسلة الإصدارات الخاصة، العدد 41، ماي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت.
24. بن زعرور شكري (2014)، صياغة السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر: هل من حاجة إلى الاسترشاد بالنماذج الاقتصادية القياسية؟، *MPRA Paper*، *MPRA*.
25. زكي رمزي (2000)، الطريق إلى سياتل - آثار العولمة.. وأوهام الجري وراء السراب، مجلة النهج، العدد 57، السنة 16، سوريا
26. الزهري إيمان (2010)، قراءة في كتاب الاتجاهات الحديثة في الاستثمار العالمي والاستثمار العربي (نبيل حشاد)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48 و 49 خريف 2009 شتاء 2010، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان.
27. السعد أمير (2008)، مقارنة رأس المال و الصناعة البترولية، مجلة التواصل، عدد 22 سبتمبر، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر.
28. السعد أمير (2010)، مآزق التعدي و قضايا المشروع الوطني للتنمية، مجلة التواصل، عدد 26 جوان، جامعة عنابة، الجزائر.
29. السعد عبد الأمير (1999)، إشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة 8، العدد 17، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
30. السواعي خالد مجّد (2015)، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، الأردن.
31. السواعي خالد مجّد (2017)، محددات الميزان التجاري الأردني - نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، الأردن.
32. الشوربجي مجدي (2009)، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

33. شوفتان كلوديو (1998)، ماذا بعد التنمية المشوهة في إفريقيا، ترجمة: عزت زيان، سلسلة دراسات 1998/1 كوديسريا، مركز البحوث العربية و الإفريقية.
34. عبد الفضيل محمود (2012)، العرب والتجربة الآسيوية، شؤون اقتصادية 6، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
35. عبد القادر خالد (2013)، عودة لأسس - ماهي السياسات الهيكلية؟، مجلة التمويل والتنمية، مارس، صندوق النقد الدولي.
36. عبد مولاه وليد (2011)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلى إلى الدول العربية، سلسلة الخبراء، عدد 42، يونيو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
37. عراب فاطمة الزهراء (2018)، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، جامعة بشار، الجزائر.
38. بن علال بلقاسم (2014)، دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية - دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي الجزائري (1990-2011)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 2، ديسمبر، جامعة أم البواقي، الجزائر.
39. علي عبد القادر علي (2012)، ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية، مجلة عمران، العدد 1، يوليو، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، قطر.
40. علي عبد القادر علي (2016)، ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية، مجلة عمران، العدد 1.
41. علي عبدالقادر علي (2004)، هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول النامية؟، اجتماعات الخبراء، العدد 10، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
42. عماني لمياء (2009)، العولمة المالية - ديناميكية رأس المال المالي و تطلعاته، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 31، جوان.
43. عماني لمياء (2018)، العولمة المالية - المسار والفلسفة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 03، عدد 09، حزيران.
44. بن عيشة بديس (2005)، في نشأة الدولة و الاقتصاد في الجزائر - أي مقارنة للتحليل، مجلة الباحث، عدد 03، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
45. كمال منى (2010)، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، *MPRA Paper*, *MPRA*.

46. الكواز أحمد (2007)، مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 21، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
47. الكواز أحمد (2008)، إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة، جسر التنمية، العدد 69، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
48. الكواز أحمد (2008)، السياسات التنموية، جسر التنمية، عدد 71، المعهد العربي للتخطيط الكويت.
49. الكواز أحمد (2014)، حدود السياسات الاقتصادية، جسر التنمية، العدد 120، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
50. كوزي إيهان، براساد إسوار، روجوف كنيث و وي شانج-جن (2007)، العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، مجلة التمويل و التنمية، مجلد 44 عدد 1، مارس، صندوق النقد الدولي.
51. لعجال العمري و يعقوبي مُجد (2016)، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05، ديسمبر، الجزائر.
52. ليام مُجد حليم (2011)، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر - الأسباب و الآثار و الإصلاح، مجلة المستقبل العربي، عدد 391، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
53. ماتاي كوشي (2009)، عودة للأسس - ما هي السياسة النقدية، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 46، العدد 3، صندوق النقد الدولي، سبتمبر.
54. مدياني مُجد، طلحاوي فاطمة الزهراء (2016)، التحرير المالي الداخلي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الحقيقة، المجلد 15، العدد 38، سبتمبر، جامعة أدرار، الجزائر.
55. مرسي فؤاد (1978)، عرض لكتاب المفهوم المادي للتنمية، مجلة النفط و التنمية، العدد الخامس.
56. المصبح عماد الدين أحمد و المرعي مُجد عبد الكريم (2015)، تأثير تحويلات العمالية الوافدة في الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من 1980 - 2012، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 51، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
57. مصيطفى عبد اللطيف و رزقون مُجد (2014)، أثر التحرير المالي على القطاع المالي غير الرسمي، مجلة آفاق علمية، العدد 9.
58. مفتاح صالح (2002)، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة خيضر بسكرة، جوان.
59. موساوي مُجد و زيار سمية (2014)، تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها - حالة الجزائر 1970 - 2011، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، مجلد 1، العدد 1، الأردن.

60. موله عبد الله (2000)، حركة رؤوس الأموال: اتجاهات خلفيات.. و دروس، جريدة اليوم، الثلاثاء 2 فيفري، الجزائر.
61. موله عبد الله (2001)، ديناميكية العولمة وآفاقها، مجلة أمل، العدد 7، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر.
62. موله عبد الله (2009)، التحكم في التبادل الحر و التنمية: من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية، مجلة التواصل، جامعة عنابة، عدد 24 جوان، الجزائر.
63. نزار العيسى (2007)، تأثير التحرير المالي على السياسة النقدية والمضاعف النقدي (الحالة الأردنية)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 21، العدد 1، الأردن.
64. نصر ربيع (2008)، قياس التحول الهيكلي، جسر التنمية، المجلد 7، العدد 74، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
65. هورتون مارك و الجنائني أسماء (2009)، عودة للأسس - ما هي السياسة المالية العامة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 2، صندوق النقد الدولي، يونيو.
66. هوكمان برنارد (2012)، السياسة التجارية - هل تسيير على ما يُرام حتى الآن؟ مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49، العدد 2، يونيو، صندوق النقد الدولي.
67. وديع مُجَّد عدنان (2002)، مفهوم التنمية، جسر التنمية، العدد الأول، يناير، السنة الأولى، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
68. يوسفات علي (2012)، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة من 1970-2009، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

#### رابعاً - الملتقيات والمؤتمرات

1. البشير عبد الكريم (2004)، الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، ملتقى دولي حول السياسة الاقتصادية في الجزائر - الواقع و الآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 29-30 ديسمبر، الجزائر.
2. بن بوزيان مُجَّد وغربي ناصر صلاح الدين (2009)، أثر تحرير الفائدة على حجم الادخار، حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، 5 و 6 ماي، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.

3. خطاب عبد الله شحاته (2008)، دور الدولة والنظرية الاقتصادية - الدروس المستفادة للحالة المصرية، مؤتمر حول دور الدولة في الاقتصاد المختلط، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، بتاريخ 12-13 أبريل، مصر.
4. زغيب شهرزاد و عماني لمياء (2006)، العولمة المالية: بدائل تمويلية أم فقاعات مالية؟ ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21 و 22 نوفمبر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
5. زكي رمزي (1999)، "عولمة الأسواق المالية الفرص والمخاطر للبلاد النامية"، المؤتمر العلمي الرابع للاقتصاديين الكويتيين تحت عنوان: الاقتصاد الكويتي في القرن الحادي والعشرين - الفرص والتحديات، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت 26-28 ابريل.
6. ساعد مرابط و بلميهوب أسماء (2006)، العولمة المالية و تأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر.
7. العيسوي إبراهيم (2009)، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية - قناة طبيعة الأزمة، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف 23-25 مارس، بيروت، لبنان.

## خامسا-التقارير

1. أورتيز إزابيل (2007)، السياسات الاجتماعية - الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA).
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013)، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، تقرير التنمية البشرية 2013.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018)، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها - التحديث الاحصائي 2018، نيويورك، الولايات المتحدة.
4. بنك الإسكندرية (2002)، النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع و الثلاثون، الإسكندرية، مصر.
5. بنك الجزائر (2013)، التقرير السنوي 2012 - التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، الجزائر.
6. بنك الجزائر (2016)، تقرير السنوي لبنك الجزائر 2015، بنك الجزائر، الجزائر.
7. بنك الجزائر (2017)، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، الجزائر.

8. بنك الجزائر (2017)، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، الجزائر.
9. بنك الجزائر (2017)، مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مجلس الأمة، أفريل.
10. بنك الجزائر (2018)، التقرير السنوي 2017 - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، الجزائر، جويلية.
11. بنك الجزائر (2018)، التقرير السنوي 2017، بنك الجزائر، الجزائر.
12. بنك الجزائر (2018)، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، جويلية، بنك الجزائر، الجزائر.
13. بنك الجزائر (2018)، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017 (تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني)، بنك الجزائر، الجزائر.
14. البنك الدولي (2016)، العدالة الاقتصادية والاجتماعية لمتع التطرف العنيف، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرف الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، واشنطن، أكتوبر 2016.
15. تشاندراسكهار س. ب. (2007)، السياسات المالية - الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA).
16. تشانغ ها- جون ، (2007)، إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة - الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA).
17. تقرير التنمية العربية (2013)، نحو منهج هيكلية للإصلاح الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
18. خان مشتاق هـ. (2007)، سياسات الاستثمار والتقنية - الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات، الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA).
19. سبيغل شاري (2007)، سياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والنمو - الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA).



20. صندوق النقد العربي (2000)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
21. صندوق النقد العربي (2004)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
22. صندوق النقد العربي (2010)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
23. غبس موراى (2007)، السياسات التجارية - الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA).
24. غوش جاياتي (2007)، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو - الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA).
25. منتدى الاستراتيجيات الأردني (2017)، فضاء المنتجات الأردني - الجزء الأول، منتدى الاستراتيجيات الأردني، عمان، الأردن.

## سادسا - المراجع على الأنترنت

1. الأمم المتحدة، مؤشر التنمية البشرية في (2018-12-30) :
- <http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/DZA>
2. ببلاوي حازم، عن الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم، في (2008-10-04) :
- [www.hazembeblawi.com](http://www.hazembeblawi.com)
3. حبيب كمال (2007)، عرض لكتاب كشف الأفتنة عن نظريات التنمية الاقتصادية، المعرفة، قناة الجزيرة، قطر، 2007، في (2010-04-23) : [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
4. ذياب فهد الطائي، المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي، مركز أضواء للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ص1. متوفر على الرابط التالي ( 2011-02-17) :
- [www.adhwaa.org/files/5political\\_aspects\\_to\\_economy\\_7.pdf](http://www.adhwaa.org/files/5political_aspects_to_economy_7.pdf)
5. صبحي عمرو (2018)، الدولة التنموية.. لماذا نجحت كوريا الجنوبية وتعثرت مصر (دراسة مقارنة)، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية في (2018-06-20) :
- <https://elbadil-pss.org>

6. الفقيه عبد الله (2010)، الاقتصاد السياسي ودوره في تشكيل الجماعات الفاعلة، الفاعلون غير الرسميون في اليمن- أسباب التشكل و سبل المعالجة، مركز الجزيرة للدراسات، في (24-12-2018) :

<http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/3/1/201431105636329734yemen.pdf>

## 📌 سابعا : أخرى

1. غريب عمار (2010)، محاضرات في الاقتصاد الجزائري، سنة أولى ماجستير اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010/2009.
2. التعليم 94 - 20 المؤرخة في 12 أبريل 1994، تحدد الشروط المالية لمعاملات الاستيراد، بنك الجزائر.
3. النظام 07 - 01 الصادر في 03 فيفري 2007، المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية في الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، الجيدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 31. وأيضا : القانون رقم 90 - 10 الصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16.

## II. المراجع باللغة الأجنبية :

### 📌 1). LES OUVRAGES :

1. Aglietta, M. (1999), « *La globalisation financière* ».in : *Economie Mondiale 2000*, Ed La Découverte, Collection Repères, Paris, p 52-67.
2. Arezki, R., Boucekkine, R., Frankel, J., Laksaci, M., & Van Der Ploeg, R. (2018), *Rethinking the macroeconomics of resource-rich countries*, CEPR Press, London, United Kingdom.
3. Bendib, R. (2006), *L'Etat rentier en crise - éléments pour une économie politique de la transition en Algérie*, OPU, Alger, Algérie.
4. Bourbonnais, R. (2015), *Econométrie - Cours et exercices corrigés*, 9<sup>e</sup> édition, DUNOD, Paris, France.
5. Bourguinat, H., Teiletch, J., & Dupuy, M. (2007), *Finance Internationale*, « *Hypercours* », Dalloz, Paris.
6. Boyer, R. (1997), « *Globalisation* » *Quatre définitions pour un mot fétiche*, in : *Ouvrage collectif Mondialisation au-delà des mythes*, Editions Casbah, Alger, Algérie.

7. *Drucker, P. F., & Wartzman, R. (2010), The Drucker Lectures - Essential Lessons on Management Society and Economy, Edited by Rick Wartzman, The Drucker Institute, McGraw-Hill eBooks.*
8. *Généreux, J. (1996), Les politiques économiques, Le Seuil.*
9. *Gillis, M., Perkins, D. H., Roemer, M., & Snodgrass, D. R. (2008), Economie du développement, Traducteur: Bruno Baron-Renault, 3<sup>e</sup> ed, De Boeck Supérieur.*
10. *Greffe, X. (1991), Politique économique – Programmes ; Instruments ; Perspectives, Economica.*
11. *Gujarati, D. N. (2011), Econometrics by Example, Palgrave Macmillan, Basingstoke, United Kingdom.*
12. *Hausmann, R., Hidalgo, C. A., Bustos, S., Coscia, M., Simoes, A., & Yildirim, M. A. (2014), The Atlas of Economic Complexity - Mapping paths to prosperity, Mit Press.*
13. *Henni. A (1991), Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie, ENAG, Algérie.*
14. *Kendrick, D. A. (1988), Feedback - a new framework for macroeconomic policy (Vol. 10), Springer Science & Business Medi.*
15. *Kindleberger, C. P., & Aliber, R. Z. (2005), Panics and Crashes - A History of Financial Crises, Palgrave Macmillan.*
16. *Mebtoul. A. (2002), l'Algérie face aux défis de la mondialisation, Tome 1, Mondialisation et nouvelle culture économique, OPU, Alger, Algérie.*
17. *Mishkin, F., Adapté par : Bordes, C., Lacoue-Labarthe, D., Leboisne, N., & Poutineau, J. C. (2013), Monnaie, banque et marchés financiers, 10<sup>e</sup> ed, Pearson (France).*
18. *Norel, P. (1997), Problèmes du développement économique, Editions du Seuil, Paris, France.*
19. *Tinbergen, J. (1952), On the Theory of Economic Policy, North-Holland Publishing Company, Amsterdam.*

## ➤ 2). LES THESES

1. Bendib, R. (1988), **Hydrocarbons, Rent and the Algerian growth strategy**, Glasgow University
2. Bentahar, N. (2005), **les conditions préalables au succès de la libéralisation financière**, thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences économique, université d'Auvergne Clermont 1, France, 2005.
3. Boukari, M. (2014), **La théorie de la libéralisation financière face aux enjeux du financement du développement en Afrique subsaharienne**, thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences économique, Economies et finances. Université de Bordeaux .
4. Nakoumde, N. (2007), **Boom pétrolier et risques d'un Syndrome Hollandais au Tchad : une approche par la modélisation en équilibre général calculable**, thèse de doctorat en Sciences Economiques, CERDI, université d'Auvergne. F, France, Juin 2007.

## ➤ 3). LES ARTICLES

1. Akyüz, Y. (1994), **Libéralisation Financière - Mythes Et Réalités**, Revue Tiers Monde, Vol. 35, No. 139, la CNUCED, (Juillet-Septembre).
2. Al-Malkawi, H. A. N., Marashdeh, H. A., & Abdullah, N. (2012), **Financial Development and Economic Growth in the UAE Empirical Assessment Using ARDL Approach to Co-integration**, International Journal of Economics and Finance, Vol 4, no5.
3. Altowaim, S. (2016), **Financial development and export diversification in resource-rich developing countries**, University of Glasgow, in : [https://www.boeckler.de/pdf/v\\_2016\\_10\\_21\\_altowaim.pdf](https://www.boeckler.de/pdf/v_2016_10_21_altowaim.pdf)
4. Amable, B., & Chatelain, J. B. (1995), **Efficacité des systèmes financiers et développement**, Économie internationale, Vol 61, N1.
5. Amable, B., Chatelain, J. B., & De Bandt, O. (1997), **Confiance dans le Système Bancaire et Croissance Economique**, Revue Economique, N° 48.
6. Amin, S., **Entrevue**, in : Jeune Afrique économie, N° 299, Du 29 nov; au 12 déc.
7. Anochie, U. C., & Duru, E. E. (2015), **Stabilization Measures and Management of the Economy: The Case of Nigeria**, International Journal of Development and Economic Sustainability, vol. 3, no 3.

8. Antoine, P., & Labbe, D. (1977), *l'inflation en Algerie*, Revue Mondes en développement, N17, ISMEA.
9. Arestis, P., Basu, S. (2003), "**Financial globalisation and regulation**", *Research in International Business and Finance*, Elsevier, vol. 18, no 2, June.
10. Arestis, P., Basu, S., & Mallick, S. (2005), "**Financial globalization: the need for a single currency and a global central bank**", *Journal of Post Keynesian Economics*, vol. 27, no 3.
11. Arestis, P., Demetriades, P., Fattouh, B., & Mouratidis, K. (2002), **The impact of financial liberalization policies on financial development: evidence from developing economics**, *International Journal of Finance & Economics*, vol. 7, no 2.
12. Ayhan Kose, M., Prasad, E., Rogoff, K., & Wei, S. (2009), **Financial Globalization and Economic Policies**, (January), CEPR Discussion Paper No, DP7117.
13. Barajas, M. A., Chami, M. R., & Yousefi, M. R. (2013), **The Finance and Growth Nexus Re-examined - Do All Countries Benefit Equally? IMF Working Paper** , No 13/130. Available online (accessed on 11/11/2018): <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2013/wp13130.pdf>
14. Beck, T. (2011), **Finance and Oil - Is There a Resource Curse in Financial Development**, CentER Tilburg University, Discussion Paper No 2011-017. Available online (accessed on 11/11/2018):
15. <https://pure.uvt.nl/portal/files/1316213/2011-017.pdf>
16. Beck, T., & Poelhekke, S. (2017), **Follow the money: The impact of natural resource windfalls on the financial sector**, Tinbergen Institute Discussion Paper, TI 2017-027/VIII, Tinbergen Institute, Netherlands.
17. Benabdallah, Y. (2006), **Croissance économique et dutchdisease en Algérie**, Cahiers du CREAD, N 75.
18. BENALLAL, B. (2012), **Les effets de l'application de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie (1970/2010) : Etude économétrique avec la méthode de cointégration**, Friedrich Ebert Stiftung, Actes de la jeune recherche en Economie, Société et Culture. Lauréats du concours FES Algérie.
19. Bendib, R. (2007), **Mondialisation et idéologie néolibérale, la place de l'Etat national**, El-Tawassol, Université Badji Mokhtar de Annaba, Algérie, Vol 13, N 3.

20. Bozorgi, S. J., & Taheri, F. (2017), **Factors Affecting Investment in the Iranian Oil and Gas Sector**, *China-USA Business Review*, Vol 16.
21. Chebbi, M. J. (2005), **existe-t-il un lien entre la libéralisation financière et les crises bancaires dans les pays émergents**, Document de travail, Cahiers de recherche d'EURISCO, N° 2005-17, Laboratoire Eurisco, Université Dauphine, Paris.
22. Chinn, M. D., & Ito, H. (2006), **What Matters for Financial Development? Capital Controls, Institutions, and Interactions**, *Journal of Development Economics*, Vol 81, Issue 1(October).
23. Chinn, M. D., & Ito, H. (2008), **A New Measure of Financial Openness**, *Journal of Comparative Policy Analysis*, Vol 10, Issue 3 (September).
24. Chinn, M. D., & Ito, H. (2017), **Notes on The Chinn-Ito Financial Openness Index 2015 Update**.
25. Chouchane-Verdier, A. (2004), **Une analyse empirique de l'impact de la libéralisation financière en Afrique subsaharienne sur la période 1983-1996**, *Revue Tiers Monde*, N179.
26. Church, J. D. (2016), **Comparing the Consumer Price Index with the gross domestic product price index and gross domestic product implicit price deflator**, *Monthly Labor Review*, U.S. bureau of labor statistics.
27. Drut, B. (2012), **Répression financière : une tentation pour « liquider » la dette publique ?**, *Revue française d'économie* 2012/3 (Volume XXVII), p. 127-143.
28. EL-Issa N. S (2002), **Globalization of Financial Markets: Its Development, Indicators and Effects**, *The Arab Economic Journal*, 29.
29. Gabas, J. & Hugon, P. (2001), **Les biens publics mondiaux et la coopération internationale**, *L'Économie politique*, vol. no 12, no. 4.
30. Gamra, S. B., & Plihon, D. (2005), **Libéralisation financière, développement financier et crises bancaires - le rôle du capital social**, *Revue d'économie financière*, No. 81.
31. Gherib, R. (2006), **A propos de la Mondialisation et Reproduction Du rapport rentier**, *El-Tawassol*, Université Badji Moktar de Annaba, Algérie, N17.
32. Gudmundsson, M. (2008), **“Financial globalisation: key trends and implications for the transmission mechanism of monetary policy”**, *Press & Communications CH 4002 Basel, Switzerland*, 7.

33. Khraisha, T., & Arthur, K. (2018), *Can we have a general theory of financial innovation processes? A conceptual review*, *Financial Innovation*, vol. 4, no 1.
34. King, R. G., & Levine, R. (1993), *Finance, entrepreneurship and growth*, *Journal of Monetary Economics*, Volume 32, Issue 3, In (19-08-2017): <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/03043932939028E>
35. Loungani, P., & Razin, A. (2001), *l'investissement direct étranger est-il bénéfique aux pays en développement*, *finances et développement*, Vol 38, N2, FMI, Juin, P07.
36. Martin, P., & Rey, H. (2006), *Globalization and emerging markets: With or without crash?*, *American Economic Review*, vol. 96, no 5, p. 1631-1651.
37. Narayan, P. K. (2004), *Reformulating critical values for the bounds F-statistics approach to cointegration: an application to the tourism demand model for Fiji*, *Discussion papers Vol. 2, No. 04*, Monash University, Australia.
38. Nasica, E. (2014), *Stabilization policies and banking behaviors: a rereading of Minsky's conception of business cycles*, *Papers in Political Economy*, No 67.
39. Nili, M., & Rastad, M. (2007), *Addressing the growth failure of the oil economies - the role of financial development*, *The Quarterly Review of Economics and Finance*, Vol 46, Issue 5, (sciencedirect).
40. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001), *Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships*, *Journal of Applied Econometrics*, Vol 1.
41. Prasad, E., Rogoff, K., Wei, S. J., & Kose, M. A. (2003), *“Effets de la mondialisation financière sur les pays en développement: Quelques constatations empiriques”*, *IMF Occasional Paper N° 220*.
42. Venet, B. (1994), *Libéralisation financière et développement économique: une revue critique de la littérature*, *Revue d'économie financière*, N 29.
43. Williamson, J., & Mahar, M. (1998), *A review of financial liberalization south Asia region*, *Internal discussion paper*, No. 171, World bank.
44. Yahia-Berrouiguet, A. (2015), *Algerian National Culture and TQM*, *Journal of Economics and Business Research*, vol. 21, no 2.

#### ➤ 4). SEMINAIRE ET COLLOQUE

1. Murat Ucer (2017), *Notes on Financial Liberalization, Proceedings of the Seminar: « Macroeconomic Management: New Methods and Current Policy Issues »*, Held in Turkey, 2000. In (10-09-2017) : [http://www.econ.chula.ac.th/public/members/sohitorn/liberalization\\_1.pdf](http://www.econ.chula.ac.th/public/members/sohitorn/liberalization_1.pdf)
2. Nadji KHAOUA (2004), *Croissance singulière, rentes et non développement en Algérie*, 1ères journées du développement du GRES « Le concept de développement en débat » université Montesquieu-Bordeaux IV, 16 et 17 septembre 2004.
3. Temmar HAMID (2004), *Une stratégie de développement dans un monde mondialisé et une économie libérale*, Annaba, 08/08/2004.

#### ➤ 5). LES RAPPORTS :

1. Arezki, R., Mottaghi, L., Barone, A., Fan, R. Y., Kiendrebeogo, Y., & Lederman, D. (2018), *Economic Transformation - Middle East and North Africa Economic Monitor (April)*, Washington, DC: World Bank, USA.
2. Banque d'Algérie (2010), *rapport annuel de la banque d'Algérie 2005, 2008 et 2010*.
3. Direction Générale des Douanes (2017), *statistiques du commerce extérieur de l'Algérie*, Ministère des Finances.
4. IMF (2017), *Algeria, 2017 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria*, Country Report No. 17/14, International Monetary Fund, Washington, D.C., p12.
5. IMF (2017), *Algérie - rapport des services du FMI pour les consultations de 2017 au titre de l'article iv*, 12 mai.
6. IMF (2018), *Algérie rapport des services du FMI pour les consultations de 2018 au titre de l'article IV*, Rapport du FMI No. 18/168, juin.
7. Ministère des finances (2016), *Le nouveau modèle de croissance (synthèse)*, juillet, Alger, Algérie.
8. ONS (2016), *Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015*.
9. ONS (2007), *Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2003-2005, N°23, édition 2007*.
10. UNCTAD (2016), *Handbook of statistics*, United Nations Publications.
11. Unctad, *World investment report 2010 et 2011*.



12. World Bank (2003), *Better governance for development in the Middle East and North Africa : enhancing inclusiveness and accountability (English)*, MENA development report, Washington, DC, USA.

## ➤ 6). SITE WEB

1. Chomsky, N., *The financial crisis of 2008*, N. Chomsky's ZSpace Page on [www.zcommunications.org/znet](http://www.zcommunications.org/znet)
2. François BILGER (1996), *Globalisation financière et développement économique*, Université Louis Pasteur de Strasbourg, ([etudier.com](http://etudier.com)).
3. Hofstede Insights (03-12-2018) :  
<https://www.hofstede-insights.com/models/national-culture/>
4. Ministère des finances : [www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz)
5. Observatory of Economic Complexity (18-12-2018), *Data\_country\_dza\_2016*, in : <https://atlas.media.mit.edu/en>.
6. Stiglitz, J. (2008), *Global crisis – made in America*, 17 Nov 2008, on :  
[www.zcommunications.org/znet](http://www.zcommunications.org/znet)

## ➤ 7). AUTRES

1. Kuma, J. K. (2018), *Modélisation ARDL (Cours), Test de Co intégration aux bornes et Approche de Toda-Yamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels*, Licence, Congo-Kinshasa. <https://hal.archives-ouvertes.fr/cel-01766214> (04/10/2018).

الملاحق

الملحق رقم (1.3) : أبعاد الثقافة : نطاق السلطة، تجنب الغموض

الفروق بين الثقافة ذات نطاق سلطة عالية وذات نطاق سلطة منخفضة

ثقافة ذات نطاق سلطة عالية	ثقافة ذات نطاق سلطة عالية
<b>المستوى المجتمعي</b>	
السلطة يجب أن تكون ذات أحقية وتحدد الخير من الشر.	السلطة هي التي تحكم المجتمع دون مراعاة الأحقية
ينشئ الأفراد فيها على تعلم قيم المساواة.	ينشأ الأفراد فيها على تعلم الطاعة والولاء
معاملة كبار السن كسائر أفراد المجتمع.	الاحترام والخوف من كبار السن
الاعتماد على المتعلم في التدريس.	الاعتماد على الملقن في التدريس
هرمية السلطة تعمل على توزيع الأدوار حسب ما يلائم كل فرد.	هرمية السلطة تعمل على اقضاء الافراد من المراتب العليا
الأفراد يتوقعون أن يستشاروا من طرف السلطة.	الأفراد يتوقعون أن تملئ عليهم السلطة ما يجب أن يقوموا به
الحكومات فيها تنتخب بالأغلبية وعادة ما تتغير بطرق سلمية.	السلطة هي التي تحدد الحكومات وعادة ما يتم تغييرها بثروات
تقسم الثروات فيها بالعدل.	تقسم الثروات بطريقة غير عادلة
<b>المستوى التنظيمي</b>	
يتخذ المدراء قرارهم بعد الاستشارة مع المرؤوسين.	يتخذ المدراء القرارات بصورة أوتوقراطية
الاشراف والمتابعة المباشرة للموظفين أمر سلي.	الاشراف والمتابعة المباشرة للموظفين تعتبر أمرا ايجابيا
يفضل المدراء الإدارة العليا التي تشارك في قرارها مع الجميع.	يفضل المدراء الإدارة العليا التي تعطي الأوامر مباشرة
يفضل الموظفون فيها أسلوب الإدارة الاستشارية ومبدأ الأخذ والعطاء.	يفضل الموظفون فيها أسلوب الإدارة الأبوي والأوتوقراطي
يمكن الاختلاف مع المشرفين ومخالفة آرائهم.	يخشى الموظفون الاختلاف مع مشرفيهم
تختلف التوجهات حسب شخصية الموظف.	يحمل الموظفون توجهات سلطوية أوتوقراطية
لا يختلف التوجه نحو السلطوية باختلاف المستوى التعليمي للموظفين	تنخفض التوجهات السلطوية لدى الموظفين الأعلى في المستوى التعليمي.
اخلاقيات العمل عالية، وتوجه ايجابي نحوه.	ضعف أخلاقيات العمل وتوجه سلبى نحوه

المصدر : عبد المجيد بكاي (2016)، التنوع الثقافي وعلاقته بالقيم التنظيمية داخل المنظمات متعددة الجنسيات في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل

شهادة الدكتوراه في علم النفس، جامعة باجي مختار - عنابة، ص 80.

## الفروق بين الثقافة ذات تجنب الغموض المرتفع والثقافة ذات تجنب الغموض المنخفض

ثقافة ذات تجنب الغموض المنخفض	ثقافة ذات تجنب الغموض المرتفع
<b>المستوى المجتمعي</b>	
الشك والغموض أمر عادي في الحياة يتقبله الأفراد في كافة المواقف	الشك والغموض في الحياة يعتبر كتهديد مستمر يجب القضاء عليه
يظهر لدى أفراد هذه الثقافة الضغوط العالية والحساسية العاطفية، القلق النفس، قلق أقل	يظهر لدى أفراد هذه الثقافة الضغوط المنخفضة، التحكم وضبط
الخوف من الأشخاص والأفكار الجديدة أو الغريبة، ما هو غريب هو خطر	تقبل الأشخاص والأفكار الجديدة، متهو غريب يستدعي الفضول
لا بد من الوضوح وتحديد المهام بدقة وبالتفصيل	يتقبل الفرد فيها الغموض في الأدوار ولا يزعج من عدم توفر المهام بدقة وتفصيل
لا بد على الفرد أن يعرف كل ما يتعلق بمجاله	يمكن للفرد أن يقول "لا أعلم" عند الحاجة
البقاء في الوظيفة حتى ان لم تناسب الفرد	تغيير الوظيفة أمر عادي
الحاجة النفسية للقوانين والقواعد التي تحدد الأدوار	عدم الارتياح للقوانين والقواعد المكتوبة وغير المكتوبة
في الجانب السياسي يعتبر المواطنون في هذه الثقافة غير مؤهلين لمناصب السلطة	يعتبر المواطنون مؤهلين لمناصب السلطة
يؤمن أفراد هذه الثقافة بالحقائق المطلقة	يؤمن أفراد هذه الثقافة بالتجربة والعلم
<b>المستوى التنظيمي</b>	
الهيكل والسلم التنظيمي يجب أن يكون واضحاً وأن يحترم	يمكن تجاهل السلم التنظيمي لأسباب نفعية
مستوى مقاومة التغيير عالية	مستوى مقاومة التغيير منخفضة
القوانين والتعليمات مهمة جداً ولا يمكن خرقها	القوانين والتعليمات مرنة ويمكن خرقها لأسباب نفعية
روح المبادرة منخفضة وإن وجدت تكون مراقبة	روح مبادرة عالية ويتم التشجيع عليها
نبذ الصراعات التنظيمية	هي طبيعية وقد تكون صحية
اعتماد الأقدمية في التعيين في المناصب العليا	الاعتماد على الكفاءة والقدرة أكثر
صعوبة اتخاذ قرار الفصل وتفضيل ابقاء الموظفين	سهولة اتخاذ قرارات تغيير العمال وفصلهم
تفضيل الخبرة في التخصص على الخبرة في الإدارة	تفضيل الخبرة الإدارية على الخبرة في التخصص
التحفظ على المدراء الأجانب والشركات الأجنبية	تقبل المدراء الأجانب والشركات الأجنبية
مستوى القلق المهني مرتفع	مستوى القلق المهني منخفض

المصدر : عبد المجيد بكاي، المرجع السابق، ص 83.

الملحق رقم (2.3) : نظم الصرف في الدول العربية، عام 2015

اليمن	موريطانيا	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	الكويت	قطر	عمان	العراق	سورية	السودان	السعودية	جيبوتي	الجزائر	تونس	البحرين	الإمارات	الأردن
-	-	-	-	-	*	-	*	*	*	-	-	*	*	-	-	*	*	*
-	-	-	-	*	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	*	-	-	-	*	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
*	*	-	*	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	*	*	-	-	-
*	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	*	*	*	*
*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
-	-	*	*	-	*	*	*	-	-	-	-	*	-	-	*	*	*	-
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

\* تشير إلى أن الممارسة المذكورة هي إحدى سمات نظام الصرف

- تشير إلى أن الممارسة المذكورة ليست من سمات نظام الصرف

(1) تنص المادة الثامنة - القسم الثاني - من اتفاقية صندوق النقد الدولي على أن تلتزم الدولة العضو بتجنب فرض القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية. وينص - القسم الثالث - من المادة ذاتها على عدم الدخول في اتفاقيات نقدية ذات طابع تمييزي أو اتباع ممارسات تغدد أسعار الصرف. كما ينص - القسم الرابع - على ضمان تحويل أرصدة الأجانب الناجمة عن المعاملات الجارية.

(2) تنص المادة الرابعة عشر من اتفاقية صندوق النقد الدولي على امكان استمرار الدولة العضو خلال فترة انتقالية فقط في تطبيق القيود التي كانت مفروضة على المدفوعات الجارية والتحويلات سارية المفعول عند انضمامها للصندوق وأن تعدلها كي تتسجم مع الظروف المتغيرة.

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، ص 529.

الملحق رقم (3.3) : الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الحساب الجاري في الجزائر (1970-2017)

Time	CAB/ GDP	FDI / GDP	Time	CAB/ GDP	FDI / GDP
1970	-6,69	1,65	1994	-4,30	0,04
1971	-3,08	0,01	1995	-5,30	0,02
1972	-1,22	0,61	1996	2,70	0,58
1973	-4,95	0,59	1997	7,20	0,54
1974	1,03	2,71	1998	-1,90	1,26
1975	-8,86	0,76	1999	0,00	0,60
1976	-4,48	1,05	2000	16,70	0,51
1977	-11,09	0,85	2001	12,90	2,03
1978	-13,43	0,51	2002	7,70	1,88
1979	-4,91	0,08	2003	13,00	0,94
1980	0,59	0,82	2004	13,00	1,03
1981	0,20	0,03	2005	20,52	1,12
1982	-0,41	-0,12	2006	24,71	1,57
1983	-0,17	0,00	2007	22,49	1,25
1984	0,14	0,00	2008	19,86	1,54
1985	1,75	0,00	2009	0,31	2,00
1986	-3,50	0,01	2010	7,58	1,43
1987	0,21	0,01	2011	8,84	1,29
1988	-3,45	0,02	2012	5,78	0,72
1989	-1,94	0,02	2013	0,57	0,81
1990	2,29	0,00	2014	-4,45	0,70
1991	5,18	0,03	2015	-16,42	-0,32
1992	2,60	0,06	2016	-16,46	1,03
1993	1,60	0,03	2017	-	0,70

مصدر بيانات FDI :

الفترة (1970 - 1992) وكذا (1996 - 2017) : من قاعدة بيانات البنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية WDI) :  
Worldbank, DZA\_Country\_MetaData\_en\_EXCEL2018, 24-12-2018;

الفترة (1993 - 1995) : UNCTAD.

مصدر بيانات CAB :

الفترة (1970 - 1991) وكذا (2005 - 2016) : من قاعدة بيانات البنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية WDI) :  
Worldbank, DZA\_Country\_MetaData\_en\_EXCEL2018, 24-12-2018

الفترة (1992 - 2004) : سلامي أحمد (2015)، الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، ص 320.

## الملاحق رقم (1.4) : متغيرات الدراسة

% من الناتج المحلي الإجمالي (ما لم يشير إلى خلاف ذلك)

<i>Time</i>	<i>H.H</i> *	<i>M2</i>	<i>QM</i>	<i>CP</i>	<i>Rint</i> %	<i>FDI</i>	<i>Kaopen</i> *	<i>INF</i> %	<i>TO</i>	<i>INV</i>	<i>GCS</i>
1970	0,15	54,45	6,04	28,44	-1,14	1,65	-1,90	4,94	46,58	36,65	16,53
1971	0,15	55,83	3,91	35,01	-13,35	0,01	-1,19	17,15	41,04	35,28	18,57
1972	0,15	59,83	4,59	47,73	8,66	0,61	-1,90	-4,61	41,38	34,30	17,46
1973	0,15	59,01	4,16	49,14	-5,58	0,59	-1,90	9,63	47,31	40,28	15,98
1974	0,31	46,66	2,76	42,01	-44,85	2,71	-1,90	48,90	66,03	40,02	11,78
1975	0,23	54,92	2,89	49,97	-1,86	0,76	-1,90	5,91	65,55	45,41	14,36
1976	0,24	59,07	3,43	53,55	-6,79	1,05	-1,90	10,84	58,33	43,35	13,74
1977	0,24	59,74	3,91	49,90	-7,88	0,85	-1,90	11,93	62,32	46,91	14,71
1978	0,21	64,52	5,02	53,82	-6,04	0,51	-1,90	10,09	56,42	52,22	15,40
1979	0,23	62,21	5,84	51,99	-9,94	0,08	-1,90	13,99	54,01	42,55	15,06
1980	0,29	57,56	5,60	48,51	-18,16	0,82	-1,90	25,86	57,69	39,08	15,20
1981	0,29	57,03	5,87	52,57	-9,93	0,03	-1,90	14,35	57,95	36,99	15,10
1982	0,27	66,42	6,06	62,16	1,04	-0,12	-1,90	1,94	52,92	37,28	16,18
1983	0,25	71,00	5,64	65,07	-3,56	0,00	-1,90	6,80	47,09	37,57	16,22
1984	0,22	72,76	5,34	66,50	-5,01	0,00	-1,90	8,43	42,99	35,16	16,03
1985	0,21	76,85	7,43	68,73	-1,88	0,00	-1,90	4,97	39,15	34,57	16,72
1986	0,16	75,80	7,41	69,31	0,82	0,01	-1,90	2,41	26,78	33,56	19,00
1987	0,17	79,67	10,50	67,53	-4,45	0,01	-1,90	8,84	22,87	27,56	19,43
1988	0,17	83,82	11,66	68,15	-4,64	0,02	-1,19	9,06	26,23	27,64	20,11
1989	0,19	72,80	13,73	63,19	-8,05	0,02	-1,19	16,01	34,23	30,07	18,00
1990	0,21	61,77	13,12	56,14	-17,09	0,00	-1,19	30,26	36,60	28,59	16,07
1991	0,26	49,11	10,69	46,29	-29,77	0,03	-1,19	53,79	44,49	31,84	14,72
1992	0,22	51,94	13,95	7,25	-11,42	0,06	-1,19	21,93	41,00	30,76	16,02
1993	0,21	50,10	15,48	6,62	-4,95	0,00	-1,19	13,62	38,07	29,09	17,32
1994	0,22	45,32	16,61	6,49	-13,75	0,00	-1,19	29,08	42,90	30,08	17,87
1995	0,24	37,17	14,09	5,20	-7,90	0,00	-1,19	28,58	48,75	30,91	16,76
1996	0,28	33,01	12,68	5,36	-4,05	0,58	-1,19	24,02	47,53	25,68	15,77
1997	0,29	36,08	14,74	3,91	8,14	0,54	-1,19	7,00	46,87	22,45	16,54
1998	0,22	42,38	27,07	4,56	15,10	1,26	-1,19	-3,13	40,69	27,15	17,79
1999	0,26	42,21	27,31	5,39	-0,10	0,60	-1,19	10,86	44,59	26,25	16,79
2000	0,37	37,83	23,63	5,97	-10,32	0,51	-1,19	22,65	56,95	23,56	13,58
2001	0,32	56,85	29,22	8,01	10,03	2,03	-1,19	-0,48	53,11	26,84	14,78
2002	0,31	62,72	32,84	12,20	7,18	1,88	-1,19	1,31	54,21	30,65	15,49
2003	0,34	62,82	32,82	11,22	-0,19	0,94	-1,19	8,33	52,37	30,34	14,80
2004	0,36	59,27	25,65	11,00	-3,78	1,03	-1,19	12,25	57,98	33,26	13,77

2005	0,42	53,83	22,80	11,93	-6,99	1,12	-1,19	16,12	64,30	31,66	11,45
2006	0,43	57,28	20,77	12,12	-2,32	1,57	-1,19	10,56	65,00	30,17	11,23
2007	0,41	64,09	18,83	12,99	1,48	1,25	-1,19	6,42	65,04	34,47	11,64
2008	0,44	62,99	18,03	12,80	-6,38	1,54	-1,19	15,36	69,46	37,35	13,21
2009	0,30	73,16	22,36	16,27	21,61	2,00	-1,19	-11,19	61,56	46,88	16,15
2010	0,34	69,05	21,05	15,21	-6,96	1,43	-1,19	16,08	60,50	41,43	17,23
2011	0,37	68,06	19,11	13,72	-8,66	1,29	-1,19	18,24	60,36	38,06	20,67
2012	0,35	67,95	20,57	14,03	0,48	0,72	-1,19	7,48	58,47	39,16	20,32
2013	0,31	71,73	22,18	16,50	8,07	0,81	-1,19	-0,06	57,21	43,39	19,14
2014	0,28	79,31	23,70	18,35	8,31	0,70	-1,19	-0,29	55,49	45,55	19,79
2015	0,23	82,05	26,60	21,73	15,60	-0,24	-1,19	-6,57	52,07	50,69	21,63
2016	0,22	79,37	25,33	23,02	7,05	1,03	-1,19	0,89	48,49	50,71	20,78
2017	0,22	79,12	24,61	24,36	1,12	0,70	-1,19	6,80	47,58	47,78	17,29

\* مؤشر، دون وحدة؛ % نسبة التطور السنوي.

المصدر : تم الحصول على معظم البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية WDI) في :

Worldbank, DZA\_Country\_MetaData\_en\_EXCEL2017 (21-12-2017).

ماعداد الملاحظات الموضحة أدناه :

**H.H** : محسوب من طرف الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (4 - 2)؛

**QM** : محسوب من طرف الباحث بالاعتماد على :

- بيانات بنك الجزائر : *bulletin\_seriesrestrospectives2011*

- بيانات *Worldbank, DZA\_Country\_MetaData*

: **Rint**

الفترة (1970 – 1979) : محسوب من طرف الباحث، وفقا لطريقة المعتمدة من البنك الدولي، انطلاقا من سعر الفائدة الاسمي (للاقراض) مطروحا منه معدل التضخم (وفقا لمخفف إجمالي الناتج المحلي)؛ تم الاعتماد على معدل الأساس المصرفي (الحد الأدنى لسعر الفائدة الذي يحدده بنك الجزائر) والذي يعتبر كأساس لسعر الفائدة الاسمي المرجعي السنوي فنحصل على قيم سعر الفائدة الحقيقي بعد طرح معدل التضخم معدلا بمتوسط الفروقات (1.3) بين القيم الناتجة من الطريقة السابقة للفترة (1980 – 2017) و القيم الجاهزة من البنك الدولي لنفس الفترة، بعد إزالة القيم المتطرفة (ذلك أن المتوسط الحسابي يتأثر بالقيم المتطرفة).

**FDI** : الفترة (1993 – 1995) : *UNCTAD*

سنة 2017 : *IMF (2018) : Algeria - Article IV Consultation 2018, p03*

**Kaopen** : الفترة من (1970 – 2015) : من قاعدة بيانات (Chinn-Ito Index , 2015) متاحة على الموقع :

Chinn, M. D. and H. Ito : (2017) *The Chinn-Ito Index*, [http://web.pdx.edu/~ito/Chinn-Ito\\_website.htm](http://web.pdx.edu/~ito/Chinn-Ito_website.htm), last updated 20 July 2017 (04/10/2017).

سنتي (2016 و 2017) : تم تحديدهما استنادا إلى طرق البرمجة المالية بافتراض بقاء إجراءات الانفتاح المالي على حالها (نفس القيمة لسنة 2015).



الملحق رقم (2.4) : مصفوفة الارتباط الخطي لـ *Pearson* بين متغيرات الدراسة

N = 48		CP	FDI	GCS	H_H	INF	INV	KAOPEN	M2	QM	RINT	TO
CP	Correlation	1.000000										
	Probability	-----										
FDI	Correlation	-0.417846	1.000000									
	Probability	0.0031	-----									
GCS	Correlation	0.080763	-0.408001	1.000000								
	Probability	0.5853	0.0040	-----								
H_H	Correlation	-0.542157	0.523656	-0.511272	1.000000							
	Probability	0.0001	0.0001	0.0002	-----							
INF	Correlation	0.023033	-0.080358	-0.338058	0.101674	1.000000						
	Probability	0.8765	0.5872	0.0188	0.4917	-----						
INV	Correlation	0.224740	0.130824	0.169441	-0.083884	-0.265516	1.000000					
	Probability	0.1246	0.3755	0.2496	0.5708	0.0682	-----					
KAOPEN	Correlation	-0.752886	0.134516	0.155506	0.412394	0.055533	-0.311760	1.000000				
	Probability	0.0000	0.3620	0.2912	0.0036	0.7077	0.0310	-----				
M2	Correlation	0.469934	-0.119282	0.460426	-0.160459	-0.486156	0.521227	-0.139449	1.000000			
	Probability	0.0008	0.4194	0.0010	0.2759	0.0005	0.0001	0.3445	-----			
QM	Correlation	-0.735871	0.336544	0.117847	0.499157	-0.279173	-0.174670	0.789483	0.043182	1.000000		
	Probability	0.0000	0.0193	0.4250	0.0003	0.0547	0.2351	0.0000	0.7707	-----		
RINT	Correlation	-0.273339	0.072798	0.367329	-0.008955	-0.924397	0.121461	0.219300	0.310048	0.484156	1.000000	
	Probability	0.0601	0.6229	0.0102	0.9518	0.0000	0.4109	0.1342	0.0320	0.0005	-----	
TO	Correlation	-0.373656	0.613928	-0.538434	0.754489	0.029165	0.427772	0.044911	-0.158827	0.161308	-0.037947	1.000000
	Probability	0.0089	0.0000	0.0001	0.0000	0.8440	0.0024	0.7618	0.2809	0.2734	0.7979	-----

المصدر : مخرجات برنامج *EViews 10*.

ملحق رقم (3.4) : نسبة مساهمة كل قطاع في الإنتاج المحلي الإجمالي ومؤشر هرشمان - هرفندال خلال الفترة (1970-2017)

عدد الأنشطة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	المجموع	مؤشر H,H (**)
السنوات	الزراعة	المياه والطاقة	المحروقات	الاستعمال العمومية الكهربائية	المعادن ومقالع	صناعات حديدية	مواد البناء والبناء المعمورة	البناء والأشغال المعمورة	الكيمياء والمطاط والبلاستيك	الصناعات الغذائية	الصناعة النسيجية	صناعة الجلود والأحذية	صناعة الخشب والورق	صناعات مختلفة	النقل والاتصالات	التجارة	الخدمات المقامى والمطاعم	الخدمات المتقدمة للمؤسسات	الخدمات المتقدمة للأسر المعيشية	الشؤون العقارية (*)		
1970	0,124	0,017	0,164	0,021	0,007	0,041	0,010	0,093	0,014	0,055	0,026	0,016	0,009	0,001	0,065	0,218	0,017	0,015	0,022	0,065	1,0	0,15
1971	0,130	0,019	0,113	0,028	0,008	0,030	0,012	0,103	0,016	0,058	0,028	0,017	0,009	0,002	0,067	0,240	0,017	0,015	0,024	0,064	1,0	0,15
1972	0,115	0,018	0,180	0,040	0,007	0,035	0,012	0,101	0,013	0,055	0,028	0,015	0,006	0,001	0,060	0,211	0,015	0,013	0,022	0,053	1,0	0,15
1973	0,079	0,187	0,187	0,025	0,006	0,029	0,007	0,092	0,015	0,044	0,023	0,007	0,012	0,001	0,051	0,154	0,011	0,010	0,018	0,040	1,0	0,15
1974	0,087	0,010	0,414	0,033	0,008	0,022	0,007	0,093	0,011	0,027	0,016	0,006	0,010	0,004	0,060	0,148	0,014	0,009	0,023		1,0	0,31
1975	0,123	0,011	0,328	0,047	0,007	0,024	0,007	0,113	0,012	0,029	0,015	0,006	0,010	0,004	0,064	0,151	0,017	0,010	0,024		1,0	0,23
1976	0,114	0,009	0,335	0,053	0,005	0,027	0,005	0,121	0,013	0,029	0,014	0,005	0,011	0,005	0,060	0,143	0,015	0,010	0,022		1,0	0,24
1977	0,098	0,009	0,342	0,047	0,005	0,025	0,005	0,131	0,012	0,027	0,015	0,005	0,011	0,005	0,066	0,145	0,015	0,010	0,022		1,0	0,24
1978	0,103	0,009	0,299	0,052	0,004	0,031	0,013	0,138	0,010	0,032	0,017	0,005	0,008	0,004	0,066	0,161	0,015	0,009	0,024		1,0	0,21
1979	0,103	0,008	0,321	0,042	0,005	0,031	0,012	0,131	0,008	0,032	0,016	0,004	0,010	0,003	0,064	0,161	0,015	0,009	0,022		1,0	0,23
1980	0,098	0,009	0,386	0,028	0,006	0,029	0,012	0,125	0,007	0,028	0,015	0,005	0,009	0,002	0,058	0,143	0,014	0,009	0,020		1,0	0,29
1981	0,105	0,010	0,384	0,018	0,005	0,030	0,010	0,130	0,007	0,028	0,017	0,004	0,009	0,002	0,054	0,147	0,013	0,009	0,018		1,0	0,29
1982	0,097	0,012	0,355	0,020	0,005	0,032	0,010	0,147	0,007	0,029	0,017	0,005	0,011	0,002	0,054	0,157	0,013	0,009	0,019		1,0	0,27
1983	0,090	0,011	0,337	0,020	0,005	0,042	0,012	0,155	0,008	0,027	0,016	0,004	0,011	0,002	0,061	0,157	0,013	0,010	0,020		1,0	0,25
1984	0,088	0,010	0,305	0,023	0,005	0,054	0,013	0,162	0,009	0,028	0,021	0,004	0,011	0,004	0,064	0,155	0,013	0,012	0,019		1,0	0,22
1985	0,105	0,013	0,286	0,019	0,005	0,052	0,015	0,161	0,011	0,026	0,021	0,004	0,010	0,004	0,064	0,160	0,015	0,011	0,019		1,0	0,21
1986	0,116	0,014	0,173	0,022	0,005	0,065	0,018	0,196	0,012	0,036	0,021	0,005	0,012	0,006	0,072	0,177	0,017	0,012	0,021		1,0	0,16
1987	0,135	0,015	0,194	0,019	0,004	0,059	0,016	0,181	0,009	0,039	0,019	0,005	0,011	0,005	0,070	0,164	0,019	0,012	0,023		1,0	0,17
1988	0,148	0,013	0,201	0,012	0,005	0,054	0,017	0,159	0,010	0,039	0,018	0,004	0,017	0,005	0,070	0,170	0,020	0,015	0,024		1,0	0,17
1989	0,159	0,012	0,229	0,014	0,004	0,038	0,013	0,155	0,009	0,036	0,020	0,004	0,010	0,004	0,066	0,172	0,017	0,013	0,024		1,0	0,19
1990	0,146	0,011	0,292	0,011	0,003	0,043	0,015	0,133	0,012	0,041	0,016	0,004	0,009	0,005	0,063	0,149	0,018	0,012	0,020		1,0	0,21
1991	0,128	0,010	0,348	0,009	0,003	0,045	0,014	0,116	0,013	0,036	0,012	0,003	0,007	0,003	0,061	0,151	0,015	0,009	0,015		1,0	0,26
1992	0,153	0,013	0,299	0,012	0,003	0,045	0,016	0,122	0,011	0,037	0,008	0,002	0,006	0,001	0,068	0,152	0,017	0,009	0,016		1,0	0,22
1993	0,143	0,012	0,269	0,014	0,003	0,039	0,015	0,132	0,010	0,034	0,007	0,002	0,008	0,012	0,071	0,182	0,018	0,010	0,019		1,0	0,21
1994	0,126	0,012	0,283	0,015	0,003	0,035	0,014	0,131	0,012	0,037	0,007	0,002	0,006	0,011	0,065	0,192	0,018	0,011	0,019		1,0	0,22
1995	0,125	0,012	0,322	0,014	0,003	0,029	0,015	0,122	0,010	0,029	0,005	0,001	0,006	0,013	0,064	0,181	0,017	0,010	0,021		1,0	0,24
1996	0,136	0,012	0,366	0,014	0,003	0,019	0,013	0,106	0,008	0,029	0,004	0,001	0,004	0,002	0,073	0,157	0,016	0,010	0,019		1,0	0,28
1997	0,109	0,014	0,379	0,015	0,002	0,012	0,011	0,110	0,008	0,031	0,003	0,001	0,004	0,013	0,082	0,157	0,016	0,010	0,021		1,0	0,29
1998	0,146	0,016	0,288	0,016	0,002	0,014	0,013	0,120	0,009	0,039	0,004	0,001	0,004	0,013	0,093	0,172	0,017	0,010	0,022		1,0	0,22
1999	0,138	0,015	0,343	0,014	0,002	0,013	0,010	0,104	0,008	0,037	0,004	0,001	0,004	0,011	0,092	0,159	0,016	0,010	0,020		1,0	0,26
2000	0,101	0,014	0,471	0,013	0,001	0,010	0,008	0,085	0,007	0,030	0,003	0,001	0,003	0,008	0,080	0,127	0,013	0,009	0,016		1,0	0,37
2001	0,119	0,015	0,418	0,011	0,002	0,010	0,009	0,093	0,005	0,032	0,003	0,001	0,003	0,011	0,088	0,138	0,014	0,010	0,017		1,0	0,32
2002	0,114	0,015	0,405	0,011	0,002	0,009	0,010	0,101	0,006	0,032	0,003	0,001	0,003	0,011	0,094	0,140	0,015	0,011	0,017		1,0	0,31
2003	0,120	0,014	0,435	0,010	0,001	0,009	0,008	0,093	0,005	0,027	0,003	0,001	0,003	0,011	0,091	0,129	0,014	0,010	0,016		1,0	0,34
2004	0,114	0,013	0,451	0,010	0,001	0,008	0,008	0,090	0,005	0,025	0,003	0,001	0,003	0,009	0,101	0,119	0,012	0,010	0,014		1,0	0,36
2005	0,090	0,012	0,521	0,009	0,001	0,007	0,007	0,079	0,004	0,022	0,002	0,000	0,002	0,008	0,100	0,104	0,011	0,009	0,012		1,0	0,42
2006	0,087	0,011	0,529	0,009	0,001	0,006	0,007	0,083	0,005	0,020	0,002	0,000	0,002	0,007	0,100	0,099	0,010	0,009	0,012		1,0	0,43
2007	0,088	0,011	0,510	0,012	0,001	0,007	0,007	0,091	0,005	0,019	0,002	0,000	0,002	0,006	0,101	0,108	0,010	0,009	0,012		1,0	0,41
2008	0,078	0,010	0,537	0,009	0,002	0,007	0,006	0,093	0,004	0,018	0,001	0,000	0,002	0,005	0,089	0,108	0,010	0,009	0,011		1,0	0,44
2009	0,116	0,011	0,386	0,012	0,002	0,010	0,008	0,124	0,006	0,023	0,002	0,000	0,002	0,006	0,107	0,144	0,014	0,012	0,014		1,0	0,30
2010	0,105	0,010	0,433	0,007	0,002	0,009	0,007	0,124	0,005	0,022	0,001	0,000	0,002	0,005	0,097	0,133	0,013	0,013	0,013		1,0	0,34
2011	0,104	0,010	0,462	0,006	0,002	0,008	0,007	0,111	0,005	0,020	0,001	0,000	0,002	0,004	0,095	0,127	0,012	0,012	0,012		1,0	0,37
2012	0,114	0,010	0,444	0,006	0,002	0,008	0,006	0,113	0,005	0,021	0,001	0,000	0,001	0,004	0,096	0,132	0,012	0,012	0,012		1,0	0,35
2013	0,128	0,010	0,387	0,005	0,002	0,008	0,006	0,122	0,005	0,022	0,001	0,000	0,001	0,004	0,114	0,146	0,013	0,014	0,013		1,0	0,31
2014	0,134	0,010	0,351	0,005	0,002	0,008	0,007	0,131	0,005	0,025	0,001	0,000	0,001	0,003	0,117	0,156	0,014	0,015	0,014		1,0	0,28
2015	0,156	0,013	0,252	0,005	0,002	0,010	0,007	0,149	0,006	0,028	0,001	0,000	0,002	0,003	0,134	0,182	0,017	0,017	0,016		1,0	0,23
2016	0,164	0,014	0,232	0,006	0,002	0,009	0,008	0,153	0,006	0,030	0,001	0,000	0,002	0,003	0,138	0,179	0,018	0,018	0,018		1,0	0,22
2017	0,162	0,014	0,252	0,006	0,002	0,008	0,008	0,149	0,005	0,029	0,001	0,000	0,002	0,003	0,135	0,171	0,018	0,018	0,017		1,0	0,22

المصدر : السنوات (1970-2014) : ONS, Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014 Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85

السنوات (2015-2016) : ONS, Comptes Economiques 2011-2016 : سنة 2017 : ONS, Enquête sur la situation et les perspectives dans l'industrie au quatrième trimestre 2017

(\*) : في الفترة 1970-1973 كان النظام المطبق في تنسيق الحسابات الوطنية هو نظام CNA والذي يعتمد في حساب الإنتاج الداخلي الخام على 20 قطاعا، بداية من سنة 1974 يتم اعتماد نظام المحاسبة الوطنية SCNA والذي يعتمد في تحديد نطاق الإنتاج على

19 قطاعا، بحيث يتم إدماج الشؤون العقارية.

(\*\*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

الملحق رقم (4.4) : نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستعمال اختبار ADF و PP

-1 نتائج اختبار ADF :

At Level		H_H	CP	GCS	IDE	INF	INV	KAOPEN	M2	OT	POP	QM	RINT
With Constant	t-Statistic	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Prob.	2.3671	1.3377	3.0097	3.9634	4.9322	1.2709	-2.0187	1.7934	1.7564	1.3777	1.0359	5.0601
		n0	n0	**	***	***	n0	n0	n0	n0	n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Prob.	2.2848	1.8909	3.1516	4.2534	5.1682	1.2530	-2.9526	1.4764	1.7186	6.0806	2.2695	6.1327
		n0	n0	n0	***	***	n0	n0	n0	n0	***	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Prob.	0.4005	0.9505	0.2614	1.1696	3.1899	0.1788	-1.0122	0.2912	0.3398	1.8513	0.2748	4.7320
		n0	n0	n0	n0	***	n0	n0	n0	n0	*	n0	***
At First Difference		d(H_H)	d(CP)	d(GCS)	d(IDE)	d(INF)	d(INV)	d(KAOPEN)	d(M2)	d(OT)	d(POP)	d(QM)	d(RINT)
With Constant	t-Statistic	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Prob.	7.7363	5.0538	5.4334	6.8215	8.5625	6.6999	-11.8531	5.5731	5.5499	2.8910	5.9653	8.8785
		***	***	***	***	***	***	***	***	***	*	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Prob.	7.8193	4.9867	5.3901	6.7410	8.5459	5.4364	-11.7583	5.5393	5.5206	2.9353	5.8911	8.8392
		***	***	***	***	***	***	***	***	***	n0	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Prob.	7.8122	5.1060	5.5134	6.9059	8.6690	6.7374	-12.0000	5.6051	5.6098	2.5028	5.8136	8.9873
		***	***	***	***	***	***	***	***	***	**	***	***

Notes: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

المصدر : مخرجات برنامج EViews 10.

## -2 نتائج اختبار PP :

At Level		H_H	CP	GCS	IDE	INF	INV	KAOPEN	M2	OT	POP	QM	RINT
With Constant	t-Statistic	-2.3184	-1.3478	-2.4618	-4.0283	-4.8862	-1.2709	-2.0187	-1.3737	-1.7564	-1.0045	-1.0361	-5.0909
	Prob.	0.1706	0.5995	0.1312	0.0029	0.0002	0.6354	0.2781	0.5871	0.3970	0.7443	0.7327	0.0001
		n0	n0	n0	***	***	n0	n0	n0	n0	n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.1995	-2.0811	-2.5099	-4.3353	-5.1682	-1.2768	-2.8468	-1.4764	-1.7186	-1.4618	-2.3981	-6.1023
	Prob.	0.4788	0.5425	0.3222	0.0064	0.0006	0.8816	0.1887	0.8238	0.7272	0.8286	0.3758	0.0000
		n0	n0	n0	***	***	n0	n0	n0	n0	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2877	-0.8405	-0.2180	-2.8037	-3.0238	0.2548	-1.1970	0.2197	-0.3714	-1.1473	0.2933	-4.7694
	Prob.	0.5769	0.3465	0.6024	0.0060	0.0033	0.7558	0.2084	0.7457	0.5453	0.2253	0.7666	0.0000
		n0	n0	n0	***	***	n0	n0	n0	n0	n0	n0	***
At First Difference		d(H_H)	d(CP)	d(GCS)	d(IDE)	d(INF)	d(INV)	d(KAOPEN)	d(M2)	d(OT)	d(POP)	d(QM)	d(RINT)
With Constant	t-Statistic	-7.8696	-5.0657	-5.2635	-13.1615	-28.7904	-6.7092	-10.8106	-5.4932	-5.5707	-1.6311	-6.0810	-36.1827
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0001	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.4589	0.0000	0.0001
		***	***	***	***	***	***	***	***	***	n0	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.1313	-4.9995	-5.1963	-12.9450	-27.8565	-6.7726	-10.7102	-5.4500	-5.5206	-1.5823	-6.0057	-35.5080
	Prob.	0.0000	0.0010	0.0006	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0003	0.0002	0.7847	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***	***	***	n0	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.9493	-5.1208	-5.3544	-13.3439	-26.4313	-6.7412	-10.9193	-5.5330	-5.6297	-1.5435	-5.7188	-26.5566
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.1140	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***	***	***	n0	***	***

Notes: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbah

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

المصدر : مخرجات برنامج EViews 10.

## الملحق رقم (5.4) : مقارنة نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في دول مختارة خلال الفترة (1998-2017)

(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	اسم البلد
24.36	23.02	21.73	18.35	16.50	14.03	13.72	15.21	16.27	12.80	12.99	12.12	11.93	11.00	11.22	12.20	8.01	5.97	5.39	4.56	الجزائر
28.52	34.13	26.32	25.61	26.22	27.39	31.15	33.07	36.09	42.80	45.52	49.29	51.17	54.04	53.90	54.66	54.93	51.95	52.00	46.56	الجمهورية المصرية
54.35	58.11	55.92	44.29	40.22	36.34	34.10	39.16	45.63	37.68	37.07	33.72	35.42	32.35	28.23	28.95	27.09	24.24	26.74	29.19	العربية السعودية
63.32	63.83	64.19	68.43	68.21	71.64	70.45	66.86	63.30	60.69	55.55	46.49	44.03	40.69	40.58	41.51	42.60	48.59	45.52	41.99	المغرب
66.55	69.85	66.83	63.79	60.71	52.23	49.42	44.65	37.35	33.64	28.25	24.93	21.43	16.74	14.14	14.16	15.03	17.34	16.23	16.78	تركيا
76.97	79.38	69.59	46.10	40.01	37.13	39.75	44.70	51.74	40.80	41.58	36.00	33.72	28.98	29.99	28.68	34.89	26.85	34.76	38.76	قطر
77.68	77.23	77.67	79.17	81.67	83.41	84.60	87.95	98.19	96.43	96.60	101.72	104.87	106.06	109.52	110.87	112.04	..	..	..	ألمانيا
85.58	81.16	79.34	78.12	76.96	76.26	76.49	69.11	62.25	59.89	57.85	57.33	58.29	58.95	60.75	62.30	61.51	59.99	59.47	59.91	تونس
95.39	96.41	97.39	99.82	104.68	108.80	110.75	114.44	117.27	115.57	112.00	106.65	101.74	96.97	94.45	93.17	92.65				الاتحاد الأوروبي
99.25	103.77	98.51	67.64	59.75	55.74	60.81	74.64	79.12	57.26	59.58	49.95	50.93	56.36	59.47	58.34	56.63	45.39	54.70	60.73	الكويت
101.62	97.62	95.09	94.09	96.02	96.55	96.83	95.88	95.07	92.53	88.81	84.26	80.15	76.62	75.75	76.07	76.98	..	..	..	فرنسا
..	128.86	126.03	122.05	120.17	117.13	116.09	121.22	126.38	120.37	126.09	127.06	124.50	123.90	124.08	120.59	123.64	133.32	140.14	131.00	العالم

(..) بيانات غير متوفرة

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي (19-11-2018) : مؤشرات التنمية العالمية WDI.